وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

حوكمة الموارد الطبيعية آلية لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة
– دراسة حالة الجزائر –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة

إعداد الطالب
محمد قابوش

إشراف الدكتورة:
عجالي دلال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بن منصور ليليا	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	رئيسا
عجالي دلال	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مشرفا و مقررا
جباري عبد الجليل	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مناقشا
خنافر علي	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مناقشا
عياش زبير	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مناقشا
بوطرفة صورية	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021- 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
محمد

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

و الذي أهديه إلى:

أمي جنتي و حياتي حفظها الله

روح **أبي** الطاهرة

زوجتي التي كانت خير عون و سند

أخي يزيد و زوجته راضية و أبناؤه لينا و نوفل

أختي العزيزة نادية و زوجها خالد و ابنهما أكرم

أبنائي الأعزاء: أمير، يونس و ميلينا

زملائي و أصدقائي و أساتذتي الأفاضل

شكر وتقدير

الحمد لله و الصلاة و السلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين
اللهم لك الحمد دائما و أبدا
أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز
هذا العمل و أخص بالذكر:

الدكتورة **عجالي دلال** حفظها الله و جزاها خير الجزاء، فألف شكر
أستاذتي الفاضلة على مجهوداتك و نصائحك و إرشاداتك القيمة طيلة
فترة الإشراف، جعلها الله في ميزان حسناتك.

أستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة **ليليا بن منصور** جزاها الله كل خير،
فمهما بحثت في قاموس الكلمات و نثرت من عبارات الشكر فلن و لم أجد
كلمات توفيك حقك و قدرك، حفظك الله و رزقك موفور الصحة و
العافية.

الدكاترة الأفاضل: جباري عبد الجليل، خنافر علي و عطاء الله توفيق، لكم
مني كل الشكر و التقدير و الاحترام، فأنتم لم تدخروا أي جهد في خدمة
العلم و الطلبة، بارك الله في فيكم مع تمنياتي لكم بالتوفيق و السداد.

إلى الأساتذة الأفاضل المناقشين على تفضلهم و قبولهم
مناقشة هذه الأطروحة.

ملخصات

الأطروحة

الملخص باللغة العربية

الملخص:

تناولت هذه الدراسة التحليلية القياسية مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020، وهدفت هذه الدراسة من خلال الجزء النظري إلى توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من الحوكمة و الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى التطرق إلى التنمية المستدامة من خلال تعاريفها، خصائصها، مبادئها، أهميتها، و مؤشرات قياسها، و هذا مع توضيح استراتيجيات التنمية المستدامة، أما في ما يخص الجزء التطبيقي فقد تم القيام بدراسة تحليلية قياسية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير نماذج الانحدار الخطي البسيط و المتعدد، و ذلك عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي القياسي Eviews11، و باستخدام المنهج الاستنباطي بصفة عامة و الذي يندرج منه المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.

و لقد خلصت هذه الدراسة إلى أن حوكمة الموارد الطبيعية المتمثلة في كل من البترول و الغاز و الفحم لها أثر معنوي موجب في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي(زيادة حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP) و الإجتماعي(تناقص النسبة المئوية للبطالة UNPT)؛ أما بالنسبة لعدم حوكمة الاستهلاك الإجمالي للطاقة (TFC–TFC*) فلها أثر معنوي سالب في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي(زيادة نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2)، كما أنه و بالرغم من امتلاك الجزائر لثروة معتبرة من الموارد الطبيعية غير المتجددة إلا أنها مهددة بالنضوب مما يضع الجزائر أمام الأمر الواقع، بحيث تم اقتراح العديد من التوصيات لتفادي هذه الأزمة الاقتصادية مستقبلا و من أهمها التوجه نحو استغلال الطاقات البديلة و خاصة الطاقة الشمسية، مع ضرورة إعادة بعث و تفعيل مشروع ديزرتك للطاقة الشمسية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ الموارد الطبيعية؛ التنمية المستدامة؛ الجزائر.

الملخص باللغة الانجليزية

Abstract :

This econometric analytical study examined the extent to which natural resource governance achieved the Sustainable Development Strategy in Algeria during the period 1990- 2020, this study aimed through the theoretical part to clarify the various concepts related to both governance and natural resources, in addition to addressing sustainable development through its definitions, characteristics, principles, importance, and indicators of measurement, and this with the clarification of sustainable development strategies, but in the applied part has been a standard analytical study based on statistical methods using the least squares method.

This study concluded that the governance of Natural Resources represented by both petroleum, gas and coal has a positive moral impact in achieving the Sustainable Development Strategy through the economic dimension (increasing the share of per capita GDP)) and social(decreasing the percentage of unemployment u); as for the lack of governance of total energy consumption (TFC-TFC*) has a negative moral impact in achieving the Sustainable Development As a matter of fact, many recommendations have been proposed to avoid this economic crisis in the future, the most important of which is to move towards the exploitation of alternative energies, especially solar energy, with the need to revive and activate the solar energy project.

Keywords: governance; natural resources; sustainable development; Algeria.

الملخص باللغة الفرنسية

Résumé:

Cette étude analytique économétrique a examiné dans quelle mesure la gouvernance des ressources naturelles a atteint la Stratégie de développement durable en Algérie au cours de la période 1990-2020, cette étude visait à travers la partie théorique à clarifier les différents concepts liés à la fois à la gouvernance et aux ressources naturelles, en plus d'aborder le développement durable à travers ses définitions, caractéristiques, principes, importance et indicateurs de mesure, et ce avec la clarification des stratégies de développement durable, mais dans la partie appliquée a été une étude analytique standard basée sur des méthodes statistiques utilisant la méthode des moindres carrés.

Cette étude a conclu que la gouvernance des Ressources naturelles représentées à la fois par le pétrole, le gaz et le charbon a un impact moral positif dans la réalisation de la Stratégie de développement durable à travers la dimension économique (augmentation de la part du PIB par habitant)) et sociale(diminution du pourcentage de chômage u); en ce qui concerne le manque de gouvernance de la consommation totale d'énergie (TFC-TFC*) a un impact moral négatif dans la réalisation du Développement durable En fait, de nombreuses recommandations ont été proposées pour éviter cette crise économique à l'avenir, dont la plus importante est d'aller vers l'exploitation des énergies alternatives, en particulier l'énergie solaire, avec la nécessité de relancer et d'activer le projet d'énergie solaire.

Mots clés: gouvernance; ressources naturelles; développement durable; Algérie.

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر و التقدير	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
الملخص باللغة الفرنسية	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	02
الفصل الأول: حوكمة الموارد الطبيعية	
تمهيد	14
المبحث الأول: مفاهيم حول الحوكمة، مكوناتها، أبعادها، محدداتها، مبادئها	15
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة، مكوناتها، أبعادها	15
المطلب الثاني: محددات الحوكمة، مبادئها، مظاهرها السيئة و الجيدة	23
المبحث الثاني: الموارد الطبيعية، تعريفها، تصنيفاتها، مصادرها	32
المطلب الأول: تعريف الموارد الطبيعية، تصنيفاتها، مصادرها	32
المطلب الثاني: مصادر الموارد الطبيعية	39
المبحث الثالث: حوكمة الموارد الطبيعية، ماهيتها، مؤشرها، أهميتها، نظرياتها	48
المطلب الأول: مفهوم حوكمة الموارد الطبيعية و مؤشرها	48
المطلب الثاني: أهمية حوكمة الموارد الطبيعية و نظرياتها	55
خلاصة الفصل	65
الفصل الثاني: التنمية المستدامة	
تمهيد	67

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	68
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة، خصائصها، مبادئها	68
المطلب الثاني: المنظمات الدولية الحكومية المختصة و الغير حكومية و دورها في التنمية المستدامة و أهم إصداراتها عقب جائحة كوفيد- 19	81
المبحث الثاني: التنمية المستدامة، أبعادها، أهدافها، معوقاتها، تحدياتها	89
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة	89
المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة و معيقاتها	94
المبحث الثالث: أهمية التنمية المستدامة، مؤشرات قياسها	100
المطلب الأول: أهمية التنمية المستدامة	100
المطلب الثاني: مؤشرات و معايير التنمية المستدامة	106
خلاصة الفصل	115
الفصل الثالث: إستراتيجية التنمية المستدامة و حوكمة الموارد الطبيعية في الجزائر	
تمهيد	117
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإستراتيجية	118
المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية، خصائصها، معوقاتها	118
المطلب الثاني: أهداف التخطيط الإستراتيجي، أهميته، تحليله للبيئة	124
المبحث الثاني: الإستراتيجيات الدولية للتنمية المستدامة	130
المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة لمنظمة التعاون الاقتصاد و التنمية	130
المطلب الثاني: استراتيجيات، تحديات، و مبادئ التنمية المستدامة في الدول النامية	136
المبحث الثالث: إستراتيجية التنمية المستدامة و حوكمة الموارد الطاقوية في الجزائر	142
المطلب الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة	142
المطلب الثاني: حوكمة الطاقة في الجزائر، معوقات و تحديات تحقيق التنمية المستدامة	154
خلاصة الفصل	164

الفصل الرابع: دراسة قياسية و تحليلية لمدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	
تمهيد	166
المبحث الأول: قياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاقتصادي	167
المطلب الأول: قياس أثر حوكمة النفط على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP	169
المطلب الثاني: قياس أثر حوكمة الغاز على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي GDP	178
المطلب الثالث: قياس أثر الاستهلاك النهائي للفحم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP	187
المبحث الثاني: قياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاجتماعي.	196
المطلب الأول: قياس أثر حوكمة النفط و الغاز و الفحم على نسبة البطالة من إجمالي القوة العاملة في الجزائر	199
المطلب الثاني: دور الطاقة الشمسية في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة من خلال بعدها الاجتماعي في الجزائر	206
المبحث الثالث: قياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد البيئي.	209
المطلب الأول: قياس أثر حوكمة الاستهلاك النهائي للموارد الطبيعية الطاقوية حسب المصدر على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر	212
المطلب الثاني: قياس أثر حوكمة الاستهلاك النهائي للموارد الطبيعية الطاقوية حسب القطاع على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر	217
خلاصة الفصل	223
خاتمة	224
قائمة المراجع و المصادر	229
الملاحق	239

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريف المنظمات للحوكمة	18–19
02	عوامل الاهتمام بالحوكمة	20
03	مكونات الحوكمة	21
04	أبعاد الحوكمة	23
05	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Oecd) للحوكمة	26–28
06	تصنيف الموارد الطبيعية حسب عمرها الزمني و أصلها	39
07	مزايا و عيوب الفحم	43
08	مزايا و عيوب البترول	44– 45
09	مزايا و عيوب الغاز	45– 46
10	مزايا و عيوب الطاقة النووية	47
11	عوامل تزايد الاهتمام بحوكمة الموارد الطبيعية	55– 56
12	هيكل مبادئ ميثاق حوكمة الموارد الطبيعية	63– 64
13	المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة	71
14	التنمية المستدامة من منظور الإسلام	74
15	ميزات الاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية	77
16	في التنمية المستدامة المنظمات الحكومية و غير الحكومية المختصة	83
17	نظريات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات و الشركات	88
18	الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة	90
19	أهداف التنمية المستدامة حسب أجندة الأمم المتحدة 2030.	95
20	أهم معوقات التنمية المستدامة	97
21	أهمية التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية	101
22	أهمية التنمية المستدامة من الجانب الإجتماعي	104
23	مؤشرات التنمية المستدامة	106–107
24	تصنيفات مؤشرات التنمية المستدامة	109
25	معايير التنمية المستدامة	111

26	تداخل مؤشرات التنمية المستدامة من خلال الأبعاد و الأهداف	114
27	أهداف التخطيط الإستراتيجي	126
28	مقارنة بين العمليات الإستراتيجية للتنمية المستدامة للبلدان المتقدمة والنامية	138
29	التوزيع القطاعي حسب برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004	146
30	التوزيع القطاعي البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005- 2009	148
31	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2010- 2014	150
32	مشاريع مناطق الظل الممولة لتحقيق التنمية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي2020- 2024	153
33	برامج حوكمة استهلاك الطاقة في الجزائر	155
34	علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) بحوكمة الموارد الطبيعية (OIL-GAZ-COAL)	168
35	تقدير النموذج GDP-OIL حسب طريقة الانحدار الخطي البسيط	170
36	تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط GDP-OIL	170
37	اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي GDP-OIL	172
38	اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي GDP-OIL	173
39	اختبار مشكلة عدم ثبات التباين GDP-OIL	173
40	استقرارية المتغير التابع (GDP) في المستوى	174
41	استقرارية المتغير المستقل (Oil) في المستوى	175
42	استقرارية المتغير التابع (GDP) في الفرق الأول	175
43	استقرارية المتغير المستقل (Oil) في الفرق الأول	176
44	اختبار (ADF) و (PP) لسكون السلال الزمنية للمتغيرين GDP و Oil عند المستوى و الفرق الأول	176
45	تقدير النموذج حسب طريقة الانحدار الخطي البسيط GDP-GAZ	179
46	تقدير النموذج حسب طريقة الانحدار الخطي البسيط GDP-GAZ	179

47	اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي GDP-GAZ	182
48	اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي GDP-GAZ	182
49	اختبار مشكلة عدم ثبات التباين GDP-GAZ	183
50	استقرارية المتغير التابع (GDP) في المستوى	184
51	استقرارية المتغير التابع (GDP) في الفرق الأول	184
52	استقرارية المتغير المستقل (GAZ) في المستوى	185
53	اختبار (ADF) و (PP) لسكون السلال الزمنية للمتغيرين GDP و GAZ عند المستوى و الفرق الأول	185
54	تقدير النموذج حسب طريقة الانحدار الخطي البسيط GDP-COAL	188
55	يمثل تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط GDP-COAL	188
56	اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي GDP-COAL	190
57	اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي GDP-COAL	191
58	اختبار مشكلة عدم ثبات التباين GDP-COAL	191
59	استقرارية المتغير التابع (GDP) في المستوى	193
60	استقرارية المتغير التابع (GDP) في الفرق الأول	193
61	استقرارية المتغير المستقل (COAL) في المستوى	194
62	استقرارية المتغير المستقل (COAL) في الفرق الأول	194
63	اختبار (ADF) و (PP) لسكون السلال الزمنية للمتغيرين GDP و COAL عند المستوى و الفرق الأول	195
64	علاقة النسبة المئوية للبطالة (UNPT) بحوكمة الموارد الطبيعية (OIL-GAZ-COAL)	198
65	يمثل تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد UNPT-OIL,GAZ,COAL	200
66	اختبار جارك بيرا الطبيعي UNPT-OIL,GAZ,COAL	202
67	اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي -UNPT OIL,GAZ,COAL	202
68	اختبار مشكلة عدم ثبات التباين UNPT-OIL,GAZ,COAL	203

69	اختبار السببية لجرانجر(نتائج الاختبار) UNPT-OIL,GAZ,COAL	205
70	علاقة حوكمة الاستهلاك النهائي للموارد الطبيعية الطاقوية TFC حسب المصدر وحسب القطاع بانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2020	211
71	يمثل تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط TFC-CO2	212
72	اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي TFC-CO2	214
73	اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي TFC-CO2	215
74	اختبار مشكلة عدم ثبات التباين TFC-CO2	215
75	اختبار السببية لجرانجر(نتائج الاختبار) TFC-CO2	216
76	يمثل تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط TFC*-CO2	218
77	اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي TFC*-CO2	220
78	اختبار مشكلة عدم ثبات التباين TFC*-CO2	220
79	اختبار السببية لجرانجرTFC*-CO2	221

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	العلاقة بين عناصر الحوكمة (The Governance Triangle)	22
02	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	25
03	عناصر الحوكمة الجيدة	31
04	مصادر الموارد الطبيعية	47
05	المثلث السحري لأهداف سياسة الطاقة	49
06	مخطط إنشاء مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية	51
07	تركيب مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية	52
08	نتائج مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية	54
09	الطلب العالمي على الطاقة في سيناريو السياسات الجديدة إلى غاية 2035	57
10	المنحنى البياني لنظرية هارولد هوتلينغ	58
11	فرضيات قاعدة هوتلينج	59
12	منحنى قاعدة هوبرت	60
13	الأسس الدولية لحوكمة الموارد الطبيعية	62
14	خصائص التنمية المستدامة	76
15	الاستدامة القوية	78
16	الاستدامة الضعيفة	78
17	بطاقة الآداء المتوازن للاستدامة	79
18	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	93
19	العلاقات و الروابط الداخلية بين مؤشرات التنمية المستدامة	112
20	العلاقة بين عناصر مفهوم الإستراتيجية	119
21	خصائص الإستراتيجية الجيدة	121
22	الأسئلة الأساسية لتصميم الإستراتيجية	122
23	أهم معوقات تخطيط و إدارة الإستراتيجية	124

24	الأساس المنطقي لإتباع نهج منظم لإستراتيجية التنمية المستدامة	131
25	السلاسل الزمنية لكل من GDP و Oil و تطورها خلال الفترة 1990- 2020	174
26	السلاسل الزمنية لكل من GDP و GAZ و تطورها خلال الفترة 1990- 2020	183
27	السلاسل الزمنية لكل من GDP و COAL و تطورها خلال الفترة 1990- 2020	192
28	السلاسل الزمنية لكل من UNPT و OIL و GAZ و COAL و تطورها خلال الفترة 1990- 2020	204
29	مراحل تطبيق برنامج الطاقة الشمسية في الجزائر	207
30	السلاسل الزمنية لكل من TFC و CO2 و تطورهما خلال الفترة 1990-2020	216
31	السلاسل الزمنية لكل من *TFC و CO2 و تطورهما خلال الفترة 1990-2020	221

مقدمة

تعتبر التطورات الاقتصادية العالمية خلال العقود الأخيرة و خاصة في الوقت الراهن من أهم الدوافع التي جعلت العديد من الدول تنتهج نهجا تنمويا مستداما من خلال الارتكاز على الطاقات البديلة المتجددة بدرجة أولى، مع ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة من الاستنزاف، فعدم حوكمة الموارد الطبيعية هو ما يرهن مستقبل الأجيال القادمة و يخل ببند تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال الحالية و الأجيال المستقبلية، و هذا ما يعرف بالتنمية المستدامة التي ترتقي باقتصاديات الدول من نموذج التسيير التنموي التقليدي إلى نموذج اقتصادي تنموي حديث يحقق النمو الاقتصادي، يحافظ على النظام البيئي، و يحقق العدالة الاجتماعية.

كما أن الأزمات الاقتصادية العالمية كان لها أثر كبير و مباشر خاصة على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على الموارد الطبيعية غير المتجددة(المحروقات)، و هذا كونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية من جهة و من جهة أخرى لازالت بعيدة كل البعد عن مسلك الدول الرائدة التي باتت تعتمد على آلية حوكمة الموارد الطبيعية غير المتجددة، و الاعتماد على الموارد الطبيعية المتجددة كبديل طاقوي مستدام مما جعلها تخطو خطوات عملاقة نحو تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة، و الجزائر من الدول التي تتميز باقتصاد ريعي يرتكز على المحروقات، و هذا بالرغم من أنها تزخر بالعديد من الطاقات المتجددة، لكن في ظل الاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية غير المتجددة، و الذي يؤدي حتما إلى نضوبها عاجلا أم آجلا، أضحى لزاما على الدولة الجزائرية أن تسعى لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة عبر نفق الاقتصاد في استهلاك و استعمال الموارد الطبيعية غير المتجددة و حوكمتها بطريقة تؤمن حقوق الأفراد مستقبلا، مع ضرورة و حتمية استغلال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، و التي تبين حسب الدراسة الألمانية في هذا المجال توفر صحراء الجزائر على مساحة شاسعة تسمح لها بالقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالإمداد الطاقوي المستمد من الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى قدرتها على إنتاج طاقوي يغطي الطلب الأوروبي بنسبة 40%، و هذا إن دل إنما يدل على قدرة الجزائر على تنويع صادراتها و تنمية اقتصادها مما يسمح لها بتحقيق قفزة نوعية في مجال

التنمية المستدامة عن طريق التسيير الأمثل للموارد الطبيعية تسييرا ذو كفاءة اقتصادية بنظرة إستراتيجية إستشرافية.

1- إشكالية البحث:

إن تحقيق التنمية المستدامة يعتبر من المواضيع التي تتميز بحداثتها و أهميتها، و هو ما يتضح جليا من خلال المؤتمرات و الملتقيات التي تنطوي تحت لواء حوكمة الموارد الطبيعية و تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تعتبر الإستراتيجيات المصاغة لها حجر الزاوية، و الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى تنويع صادراتها من خلال الاعتماد على الموارد الطبيعية المتجددة، بالإضافة إلى ضرورة حوكمة مواردها الطبيعية غير المتجددة، وهذا ما سوف يتم دراسته في هذا البحث من خلال صياغة الإشكالية الرئيسة للبحث على النحو الآتي:

كيف تؤثر حوكمة الموارد الطبيعية على تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة؟ و ما مدى تأثيرها(حوكمة الموارد الطبيعية) على تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020؟

2- الأسئلة الفرعية:

يندرج من الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في ما يلي:

- ما هي أهم الموارد الطبيعية التي تؤثر على تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة؟
- ما هي نوعية و طبيعة العلاقة النظرية بين حوكمة الموارد الطبيعية و إستراتيجية التنمية المستدامة؟
- ما مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2020؟
- ما مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاجتماعي خلال الفترة 1990- 2020؟
- ما مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد البيئي خلال الفترة 1990- 2020؟

3- الفرضية الرئيسية:

حوكمة الموارد الطبيعية تؤثر إيجابا على تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020.

4- الفرضيات الفرعية:

للإجابة على التساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:

- يتأثر تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بحوكمة الموارد الطبيعية من خلال البعد الاقتصادي تأثرا إيجابيا؛
- يتأثر تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بحوكمة الموارد الطبيعية من خلال البعد الاجتماعي تأثرا إيجابيا؛
- يتأثر تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بحوكمة الموارد الطبيعية من خلال البعد البيئي تأثرا سلبيا.

5- نموذج الدراسة:

تمت صياغة نموذج الدراسة كالآتي:

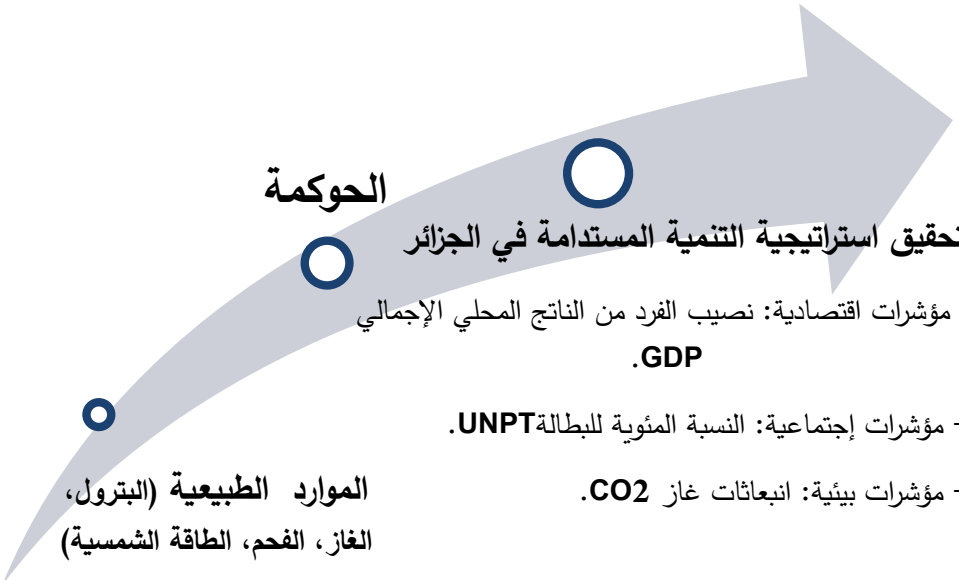

المصدر: من إعداد الطالب.

6- دوافع اختيار موضوع الدراسة:

- الارتباط الوثيق لتخصص الدراسة بموضوع البحث؛
- حداثة موضوع التنمية المستدامة و اقتصاد الموارد الطبيعية و البيئة؛
- الرغبة في دراسة الموضوع.

7- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- أهمية حوكمة الموارد الطبيعية بالنسبة للجزائر كونها من الدول النامية التي تعتمد على الموارد الطبيعية غير المتجددة.
- أهمية البحث تكمن في التطرق لضرورة حوكمة الموارد الطبيعية و دورها قي تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة مما يجعل الانتقال الطاقوي من استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة إلى استغلال الموارد الطاقوية المتجددة أمر ضروري و حتمي.
- إسقاط الضوء لمختلف دول العالم على التنمية المستدامة و التسابق نحو الاعتماد على استغلال الطاقات المتجددة.
- قلة الدراسات الاقتصادية القياسية المتخصصة لهذا الموضوع وهو ما يجعل الدراسة ذات أهمية.

8- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في ما يلي:

- توضيح مفاهيم كل من الحوكمة؛ الموارد الطبيعية؛ التنمية المستدامة و إستراتيجيتها.
- إبراز دور حوكمة الموارد الطبيعية في تحقيق و تجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة.
- القيام بدراسة قياسية إحصائية لقياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020.

9- حدود الدراسة:

بالنسبة لحدود الدراسة المكانية تكمن في تطرق هذا البحث إلى إبراز ما يمكن أن تحققه حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، كما تم التركيز

على الموارد الطبيعية المتاحة غير المتجددة و المتمثلة في البترول و الغاز و الفحم، بالإضافة إلى الطاقة الشمسية كمورد طبيعي متجدد، أما بالنسبة لحدود الدراسة الزمنية فلقد تم الاعتماد على الإحصائيات المستمدة من خلال الفترة 1990- 2020.

10- المنهج المتبع:

حتى تتم دراسة الموضوع دراسة تليق بأهميته، و من أجل معالجة إشكالية البحث دراسة سليمة تتميز بالموضوعية و الواقعية تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بصفة عامة، و الذي يندرج منه المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، و هذا من أجل و صف و تحليل مختلف المفاهيم و البيانات، كما تم الاعتماد على الأدوات الكمية الضرورية و اللازمة للدراسات القياسية الإحصائية من خلال برنامج Eviews 11 و الذي تم الاعتماد عليه من أجل قياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020 باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير نماذج الانحدار الخطي البسيط و المتعدد عند مستوى معنوية 5%.

11- الدراسات السابقة:

بعد التطرق و البحث عن الدراسات السابقة التي تصب في سياق موضوع البحث تبين بأنه ليس هناك دراسات كثيرة و معمقة في مجال حوكمة الموارد الطبيعية في الجزائر من أجل تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة، و نخص بالذكر الدراسات القياسية الإحصائية التي تسمح لنا بالحصول على نظرة استشرافية اقتصادية تسمح لنا في حالة جودة النتائج بالاستمرار في مسار الاستراتيجيات المنتهجة أو تغييرها في حالة التنبؤ بعدم القدرة على الوصول للأهداف المسطرة، و أهم الدراسات السابقة تتمثل في ما يلي:

. الدراسة الأولى: دراسة عمرة مهديد، مقال في مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 06 ، العدد 01، جانفي 2019، تحت عنوان: **"استراتيجيات الإنتقال و الحوكمة الطاقوية في الجزائر آفاق 2030"**، بحيث تم دراسة الإشكالية الآتية **: ما هي أبرز ملامح الواقع الطاقوي في الجزائر؟ و إلى أي حد استوعب واقع القرار الجزائري ضرورة الحوكمة الطاقوية و إعادة تحديد معالم التنمية المستدامة من خلال آلية الانتقال الطاقوي في ظل التحديات البيئية المختلفة؟** و خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– ضرورة انتقال الجزائر من الاعتماد على النموذج الطاقوي التقليدي إلى نموذج الطاقات المتجددة.

– الطاقة البترولية مهددة بالزوال نتيجة الاستنزاف المستمر و محدودية احتياطها.

– تأزم الأوضاع في آفاق سنة 2030 نتيجة النمو السكاني المستمر مقابل تناقص احتياط الموارد الطبيعية غير المتجددة في الجزائر.

. الدراسة الثانية: دراسة نصر الدين عيساوي، مقال في مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 08 ، العدد 01، 2015، تحت عنوان: "**واقع و أفاق الحوكمة الطاقوية في الجزائر– أحسن مصدر للطاقة هو اقتصاد الطاقة–** "، بحيث تم دراسة الإشكالية الآتية : **ماهي أهم الجهود على المستوى الفردي و المؤسساتي التي يمكن تبنيها من أجل ترشيد استهلاك الطاقة في الجزائر؟** و خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– ضرورة وضع السلطات المخولة لأطر قانونية مع توفير الإمكانيات اللازمة لتغيير سلوكيات الأفراد و الصناعيين لاقتصاد الطاقة.

– حتمية البحث و التوجه نحو البدائل الطاقوية المتجددة.

. الدراسة الثالثة: دراسة أميرة أيمن، مقال في مجلة العلوم الاقتصادية و المناجمنت و العلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2019، تحت عنوان:

"Governance of Natural resources funds (oil and gas) in Algeria (Case - APE sonatrach / hydrocarbon sector)"

بحيث تم دراسة الإشكالية الآتية:

- Which national economic reforms are adopted to improve sustainable public management through good territorial governance of natural resources in Algeria, and what effect does it have on sonatrach (hydrocarbon sector)?

و خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– من وجهة نظر اقتصادية، من الصعب إيجاد تماسك عالمي واستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.

– التحليلات الجيوستراتيجية (السياسة الخارجية الموجهة) ضرورية لفهم المخاطر الحقيقية.

– تزايد الطلب على العدالة، المسؤولية الاجتماعية، الشفافية، حول إدارة صندوق جمع الإيرادات.

– ضرورة القضاء على سوء التسيير الإداري والفساد و انعدام الأمن ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، مع وجوب عقلانية اتخاذ القرار لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

. الدراسة الرابعة: دراسة للباحث نصر الدين ساري تحت عنوان: **"إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة"**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة ال دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010–2011 ، و قامت هاته الدراسة بالبحث في الإشكالية الرئيسية الآتية: **كيف يمكن ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية وفق إستراتيجية متكاملة تتضمن مبادئ التنمية المستدامة وتضمن تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟** ولدراسة هاته الإشكالية تم استخدام **المنهج الوصفي و المنهج التحليلي**، بحيث تم توصل الدراسة إلى النتائج الآتية:

– المكانة الهامة للغاز كمورد طبيعي طاقوي ضمن الميزانية الطاقوية العالمية.

– اعتبار الغاز كمورد طبيعي طاقوي مستدام يساهم في دعم النمو الاقتصادي على المستوى القريب و البعيد.

– أهم ركائز ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية تتمثل في تقنية تحويل الغاز إلى سوائل.

– أهمية الغاز كطاقة تجارية و ركيزة أساسية للتنمية البشرية.

– امتلاك الجزائر لاحتياطات ضخمة من الغاز، و هو أهم مصدر لتوليد الطاقة الكهربائية.

– قيام الجزائر بمجهودات جبارة في مجال تطوير الطاقة الغازية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

. الدراسة الخامسة: دراسة للباحث Alain BUZELAY تحت عنوان:

"Ressources Naturelles et Développement Durable dans les Economies Sub-sahariennes – LE ROLE DE L'UNION EUROPEENNE"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، المدرسة الدكتورالية للعلوم القانونية و العلوم السياسية و الاقتصادية و التسيير، جامعة لوران بفرنسا ، 2012، و قامت هاته الدراسة بالبحث في الإشكالية الرئيسية الآتية:

- Quel régime d'exploitation des ressources naturelles permet de préserver la qualité de la nature et l'équilibre entre Générations en Afrique Sub-saharienne tout en tirant partie de la contribution de l'Union Européenne?

ولدراسة هاته الإشكالية تم استخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، بحيث تم توصل الدراسة إلى النتائج الآتية:

- الدول الإفريقية شبه الصحراوية جد غنية بالموارد الطبيعية.
- استغلال الموارد الطبيعية لابد أن يوازن بين تلبية احتياجات الأجيال الحالية و الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.
- اعتماد الدول شبه الصحراوية الإفريقية بدرجة أولى على الموارد الطبيعية غير المتجددة.
- تطوير آلية حوكمة الموارد الطبيعية في الدول الإفريقية شبه الصحراوية.
- اهتمام الاتحاد الأوروبي بأهمية تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا.

. الدراسة السادسة: دراسة للباحث نذير غانية تحت عنوان: "**إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة دراسة حالة بعض الاقتصاديات**". رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016 ، و قامت هاته الدراسة بالبحث في الإشكالية الرئيسية الآتية: **إلي أي مدى يمكن اعتبار نمط الاستهلاك الطاقوي الحالي نموذجا لا يخدم الاستدامة والتوصل في عملية التنمية للأجيال الحالية والقادمة، في ظل عدم استغلال المصادر البديلة والمتجددة للطاقة؟** ولدراسة هاته الإشكالية تم استخدام **المنهج التاريخي و المنهج الوصفي**، بحيث تم توصل الدراسة إلى النتائج الآتية:

- كل المؤشرات توحي بنضوب النفط في المستقبل القريب بسبب محدودية احتياطه.
- يعتبر الغاز الطبيعي مصدر نمو اقتصاديات العديد من بلدان العالم والجزائر بشكل خاص.

– يبقى شعار التنمية المستدامة شعارا ترفعه الدول دون التطبيق الفعلي والحقيقي لها.

– الطاقة المستدامة هي طاقة تقليدية ذات استعمال رشيد، وطاقة متجددة ذات احتياطات أبدية وأثار بيئية لا تكاد تذكر وأساليب إنتاج واستغلال كفؤ.

– الارتهان شبه المطلق للاقتصاد العالمي على الموارد الطبيعية غير المتجددة.

– ارتفاع مستوى الوعي العالمي نتيجة التغيرات المناخية و التدهور البيئي، و هذا ما يفرض على مختلف الدول انتهاج سياسات و استراتيجيات تعتمد على نظام طاقوي مستدام.

. الدراسة السابعة: دراسة للباحثة دربال فاطمة الزهراء تحت عنوان: "**إقتصاد الطاقة و التنمية الإقتصادية – دراسة تحليلية لنموذج طاقوي في الجزائر**– ". رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة مصطفة إسطمبولي معسكر ، 2018 – 2019، و قامت هاته الدراسة بالبحث في الإشكالية الرئيسية الآتية: **كيف تؤثر الطاقة على التنمية الإقتصادية في الجزائر؟** ولدراسة هاته الإشكالية تم استخدام **المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، إضافة إلى المنهج التحليلي الكمي باستخدام بيانات البانل**، بحيث تم توصل الدراسة إلى النتائج الآتية:

– تأثير سعر الغاز السلبي وبإحصائية معنوية على معدلات النمو الإقتصادي.

– أسعار النفط و الغاز تؤثر بالإيجاب على معدلات النمو الإقتصادي في الدول المصدرة و يختلف التأثير من دولة لأخرى.

– التأثير الإيجابي للصادرات و الواردات الكلية على معدلات النمو الإقتصادي.

. الدراسة الثامنة: دراسة للباحثة سهيلة زناد تحت عنوان: "**إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لمصادر الطاقة البديلة لاستخلاف الثروة البترولية وفق ضوابط الإستدامة** – **دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**– "، رسالة مقدمة لنيل شهادة ال دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة عباس فرحات سطيف 1، 2017 – 2018، و قامت هاته الدراسة بالبحث في الإشكالية الرئيسية الآتية: **ماهي الإستراتيجية الكفيلة بترقية الكفاءة الإستخدامية لمصادر الطاقة البديلة ؟ و ما هي مكانة الطاقة الشمسية ضمن تلك المصادر لاستخلاف الثروة البترولية في الجزائر وفق ضوابط**

الإستدامة؟ ولدراسة هاته الإشكالية تم استخدام **المنهج الوصفي**، بحيث تم توصل الدراسة إلى النتائج الآتية:

- المكانة الهامة للثروة البترولية على المستوى العالمي.
- احتلال البترول الصدارة رغم التوجهات نحو استخلافه بالطاقات المتجددة.
- محدودية احتياط البترول يجعله مهدد بالنضوب.
- ضرورة الاعتماد على الموارد الطبيعية المتجددة كالطاقة الشمسية، الرياح، الطاقة المائية، طاقة الحرارة الجوفية، و طاقة الهيدروجين.
- الثروة البترولية في الجزائر تمثل أهم العناصر المساهمة في المزيج الطاقوي الوطني.
- أهمية الطاقة الشمسية في الجزائر باعتبارها أقوى و أنجع بديل كمصدر للطاقة.

12- موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

يتميز هذا البحث أو الدراسة عن الدراسات السابقة باعتباره امتدادا لها، و هذا من خلال كون معظم الدراسات السابقة ركزت على الجانب النظري لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على الدراسات التحليلية و المناهج العلمية(الوصفي، التحليلي، و التاريخي) دون التطرق لدراسات قياسية تسمح ببناء و تقدير لدراسة النماذج الاقتصادية التي تسمح بالتنبؤ و معرفة مدى تأثير المتغيرات على بعضها البعض من جهة، و من جهة أخرى ما إذا كانت السياسات المنتهجة لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال حوكمة مواردها الطبيعية تحقق الغرض المطلوب على المدى القريب، المتوسط أو البعيد، بالإضافة إلى أن موقع الدراسة من الدراسات السابقة يختلف من حيث السلاسل الزمنية و المكانية.

13- هيكل و تقسيمات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة و الوصول لأهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، حيث سيتم تناول الفصل الأول **لحوكمة الموارد الطبيعية** ، و ذلك من خلال التطرق لمفاهيم الحوكمة، مكوناتها، أبعادها، محدداتها مبادئها، بالإضافة إلى تعريف الموارد الطبيعية و تصنيفاتها و مصادرها، و من ثم التطرق و ربط الحوكمة بالموارد الطبيعية و تبيان مفهومها و أهميتها، أما الفصل الثاني تحت عنوان **التنمية المستدامة** و الذي تم فيه تعريفها، خصائصها، مبادئها، أبعادها، أهدافها، معوقاتها، و تحدياتها، مع تبيان دور

المنظمات الدولية الحكومية المختصة و الغير حكومية في التنمية المستدامة و أهم إصداراتها عقب جائحة كوفيد- 19، و من ثم التطرق لأهميتها و مؤشرات قياسها.

أما من خلال الفصل الثالث سيتم دراسة **إستراتيجية التنمية المستدامة و حوكمة الموارد الطبيعية في الجزائر،** من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للإستراتيجية، و الإستراتيجيات الدولية للتنمية المستدامة، مع إبراز إستراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر و حوكمة مواردها الطاقوية، أما الفصل الرابع جاء بعنوان **دراسة قياسية و تحليلية لمدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020**، و ختاما ننهي الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها و التوصيات و الآفاق.

الفصل الأول:

حوكمة الموارد الطبيعية

تمهيد

تعتبر الموارد الطبيعية من نعم الله عز وجل على الإنسان، و هي التي يتم استعمالها في مختلف المجالات عن طريق اس تهلاكها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باعتبارها ذات قيمة وفائدة بالنظر لأهميتها، فمعظم الدول التي تحوز على الموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة تسعى إلى الارتقاء إلى مستوى المثالية في حوكمة هاته الموارد الطبيعية بغية تحقيق متطلبات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية للحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها مع تجنب سوء حوكمتها.

أما من وجهة النظر الاقتصادية فالموارد الطبيعية تعتبر الأساس في التزود بالطاقة والرقي بالاقتصاد خاصة في المجال الصناعي والزراعي، لكن وبالنظر إلى الوضع الراهن من خلال التقارير و الدراسات الحديثة و التي تبين استغلال و استخدام الموارد الطبيعية في معظم دول العالم، والتي تبين أنه هناك عملية إهدار للموارد الطبيعية بطرق استنزافية بحتة دون مراعات عدم تجددها و بدون أدنى اعتبارات لحوكمتها أو حسن استغلالها، وبالأخص الموارد الطبيعية غير المتجددة، وهو ما يرهن مستقبل الأجيال القادمة و يحرمها من حقها في هاته الموارد عن طريق الاستغلال الغير عقلاني و الغير عادل، فمواصلة الاستغلال و الاستخدام للموارد الطبيعية على هذا النحو أو الشكل ينبأ في الأفق القريب بانهيار اقتصاديات الدول من خلال مواصلة سياساتها الغير مدروسة في استغلال مواردها، وهو ما يحتم و يلزم على معظم الدول على إتباع و انتهاج استراتيجيات لحوكمة هاته الموارد الطبيعية حتى يتسنى لها الحفاظ عليها.

لذا من المهم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم الحوكمة و أهم مبادئها و مكوناتها، إضافة إلى تعريف الموارد الطبيعية و توضيح تصنيفاتها و ما هي أهم مصادرها، و من ثم إلى حوكمة الموارد الطبيعية من خلال مفهومها، مع التطرق لمؤشر حوكمة الموارد الطبيعية و أهم نظريات حوكمة الموارد الطبيعية.

المبحث الأول: مفاهيم حول الحوكمة، عوامل الاهتمام بها، مكوناتها،أبعادها، محدداتها

إن الأصل في كلمة و مصطلح الحوكمة و باللغة الإنجليزية Governance يعود إلى كلمة إغريقية منذ القدم كان يطلقها الخبراء على ربان السفينة المتمرس و المتحكم في سفينته من خلال قيادتة للسفينة في ظل الأجواء المتقلبة والصعبة، بالإضافة إلى تميزه بأخلاق وسلوكات نبيلة، وبذلك يحافظ على حياة الركاب و ممتلكاتهم و الوصول بهم إلى بر الأمان وعاد وحقق مهمته بسلام (النصر، 2015، صفحة 39)، لكن الأصل و الدلالة على مضمون كلمة الحوكمة كان منذ أن أنزل الله عز وجل القرآن الكريم على نبيه المصطفى سيدنا محمد صل الله عليه و سلم، والآية الكريمة توضح ذلك، قال الله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ الأعراف : 31.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة و عوامل الاهتمام بها، مكوناتها، أبعادها،

التعاريف التي تم التطرق لها للحوكمة عديدة و مختلفة باختلاف وجهات نظر الباحثين، لكنها تتشابه إلى حد كبير في مضمونها من خلال مكوناتها و أبعادها.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة و عوامل الاهتمام بها:

الحوكمة في مضمونها تعني عدم الإسراف و التبذير و الاعتدال في الاستهلاك بطريقة سليمة للموارد، وهو ما جاء به ديننا الحنيف سواء في كتاب الله عز و جل أو سنة نبيه محمد صل الله عليه و سلم و مثال ذلك ما جاء في القرآن الكريم مصداقا لقوله تعالى:

﴿ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ الإسراء: 27/26

﴿وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ الإسراء: 29

أما مفهوم الحوكمة المتداول حديثا و الذي ذاع صيته في مجالات السياسة والإدارة والاقتصاد، وعلى الرغم من تداول المصطلح على مستوى واسع إلا أنه لم يتم تحديد تعريف

موحد و شامل باتفاق الجميع، بحيث نجد عدة مصطلحات متداولة و مستعملة مثل: الحاكمية الرشيدة، الحوكمة، الحكم الراشد ... الخ. لكن كل هاته المصطلحات بالرغم من اختلاف التسمية إلا أن لها خصائص مشتركة مثل:المساءلة،الشفافية، المحاسبة، التمكين، العدالة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، فالحوكمة تعتبر الأكثر ارتباطا و اتصالا بالمجتمع و مختلف المرافق الحكومية (علي، 2014، صفحة 20).

أما بالنسبة لتعريف الحوكمة فبعض المفكرين أجمعوا أن مصطلح الحوكمة هو عبارة عن طريقة و أسلوب تمارسه السلطات الإدارية الرشيدة، و يساند هذا الاتجاه الفكري البنك الدولي و مختلف المنظمات و خاصة الهيئات الدولية، فالبنك الدولي يعرف الحوكمة بأنها:

تلك الهياكل، والوظائف، و العمليات و التقاليد التي تخضع و ترتكز عليها كل شركة أو مؤسسة و التي يتم استخدامها من طرف المجلس الأعلى لإدارة المؤسسة أو الشركة بغية الوصول للأهداف المنشودة (علي، 2014، صفحة 21).

كما ظهر هذا المصطلح منذ أكثر من نصف قرن عند الاقتصاديين الأمريكيين في السبعينات و تم تعريفها بأنها تلك الإمكانات التي تضعها المؤسسة " Leslie Pean Magette" حيث عرفها **ليزلي بين ماجيت** من أجل تنسيق فعال داخل المنظمة أو في المجتمع بين أفراده، أو حين يتعلق الأمر بالشراكة و التبادلات بين المنظمات. (Dubigson, 2005, p. 48)

من الواضح أن التعاريف المقدمة لهذا المصطلح متعددة، بحيث يدل كل مصطلح على وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف ، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية **IFC** الحوكمة بأنها:

" هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ".(Alamgir, 2007)

أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2012) **UNDP** قد عرفها كالآتي:

"الحوكمة هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها". (النصر، 2015، صفحة 45)

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) بأنها:

" مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم وغيرهم من المساهمين". (هنطش و أحمد السيد، 2019، صفحة 39)

أما مصطلح حوكمة الشركات Corporate Governance تم تعريفه على أنه مجموعة من الشركات و الآليات التي لها تأثير على المحيط الخارجي، و التي ينظر إليها المديرون خلال عملية صنع القرار، وهذا ما يساعد على الحد من التقدير السلبي السلطة ، وبالتالي تركز حوكمة الشركات على تنفيذ الآليات المناسبة لتصميم السياسات ومراقبة تنفيذها على دراية بتأثيراتها، بالإضافة إلى الإشراف على التدقيق الداخلي للشركة نظمها وإدارتها بطريقة تعود بالفائدة على المساهمين والشركاء.(Gherbi, 2019, p. 64)

فالتعريف الأخير لحوكمة الشركات ينص على أن هناك نموذجين رئيسيين لتنفيذ حوكمة الشركات و هما(Gherbi, 2019, p. 64.65) :

1- النموذج الأنجلو ساكسوني (الأنجلو أمريكي)

إنه نموذج مطبق في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وهو يرتكز على صناديق التقاعد والاستثمار والأعضاء، يصوت الملاك لصالح مجلس الإدارة وفق معايير محددة، بالإضافة إلى ذلك يعين مجلس الإدارة المديرين التنفيذيين مع الأخذ في الاعتبار خبراتهم ومعرفتهم ومجال ممارساتهم.

هؤلاء المديرين هم المسئولون عن إدارة شركات، أما بالنسبة لآلية السوق فإن الإدارة هي التي تلعب دورًا رئيسيًا في تقرير مسائل الاستحواذ، و في الأساس يركز هذا النموذج على الخارج و على آليات الحوكمة التي يمثلها السوق المالي.

2- النموذج الألماني الياباني

يجمع هذا النموذج بين التجارب الألمانية واليابانية في تنفيذ حوكمة الشركات، ووفقًا للتجربة الألمانية هناك تركيز للملكية في البنوك، بمعنى آخر لابد من مشاركة الموظفين في مجلس الإدارة، و هذا الأخير يعين مجلس المديرين التنفيذيين، الذي يتحمل مسؤولية إدارة الشركات بطريقة تعطي سلطة أعلى للبنوك بدلاً من الشركات، و من جهة أخرى فإن اليابانيين يمتلكون الخبرة، ومن ما سبق فالحوكمة تهدف إلى إنفاق كميات كبيرة من الطاقة والجهود المبذولة لكسبها قلوب وعقول الناس بينما يعين كل من البنك والمساهمين مجلس الإدارة الذي ينتخب الموظفين التنفيذيين الذين يختارون بدورهم رؤساء الأقسام، وبالنسبة لهذا النموذج تلعب الآليات الداخلية للحكم دورا رئيسيا خاصة أن البنوك الأخرى تستطيع التأثير على قرارات الشركات من خلال مساهماتها في رؤوس أموال معظم الشركات.

لإضفاء و توضيح أكثر لمفهوم الحوكمة فقد تم تعريفها من طرف العديد من المنظمات كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(01): تعريف المنظمات للحوكمة

المنظمات	التعاريف
منظمة التكيف مع الحوكمة (OAG)	الحوكمة تشير إلى الترتيبات المؤسسية التي تتشكل عن طريق قرارات الفاعلين وسلوكهم، بما في ذلك ممارسة السلطة، وهذا داخل مجموعات أو منظمات (مثل الشركات أو الدول).
منظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)	الحوكمة هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلد على جميع المستويات.

لجنة المجتمعات الأوروبية (EC)	الحوكمة تعني القواعد والعمليات و السلوكيات التي تؤثر على الطريقة التي تُمارس بها الصلاحيات على المستوى الأوروبي، ولا سيما فيما يتعلق بالانفتاح والمشاركة والمساءلة والفعالية والتناسق.
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لآسيا و المحيط الهادي (UNESCAP)	الحوكمة تعني عملية صنع القرار والعملية التي يتم من خلالها يتم تنفيذ القرارات أو عدم تنفيذها.
البنك الدولي	الحوكمة تتكون من التقاليد والمؤسسات التي بموجبها تمارس الدولة سلطتها، وهذا يشمل العمليات التي تتبعها الحكومات من خلال المراقبة و الإستبدال والاستبدال، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على الفعالية في صياغة وتنفيذ سياسات سليمة، واحترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم.
بنك التنمية الآسيوي (ADB)	تتعلق الحوكمة بالبيئة المؤسسية التي يتفاعل فيها المواطنون فيما بينهم ومع الهيئات المختلفة و المسؤولين الحكوميين.
الوكالة الدولية للتنمية الكندية (CIDA)	تشمل الحوكمة القيم والقواعد والمؤسسات والعمليات التي من خلالها يقوم الأشخاص والمنظمات بالعمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة، مع اتخاذ القرارات و توليد السلطة و ممارستها بالشرعية.
معهد الحوكمة (IRG)	الحوكمة هي العملية التي تجعل المجتمعات أو المنظمات مهتمة بالقرارات، وتحديد من يشاركون وكيف يقدمون الحساب.
المعهد الدولي للبيئة و التنمية (IIED)	الحوكمة هي العملية أو الطريقة التي يُحكم بها المجتمع.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (Weston & Goga, 2016, p. 05)

على غرار التعاريف السابقة هناك بعض التعريفات تنص على أن الحوكمة و الحكومة متماثلان، لكن هذا عكس المفهوم الأصلي، بحيث تحدد بعض قواميس اللغة الإنجليزية

الحديثة للأسف كلا من الحوكمة و الحكومة باستخدامهم في معنى واحد، و هذا يخلق انطباعًا خاطئًا بأنهم نفس الشيء، فالحكومة وحدها ليست مسؤولة عن اتخاذ القرارات وتنفيذها بل تتطلب الحوكمة مشاركة جميع المواطنين(Weston & Goga, 2016, p. 05) .

من جهة أخرى و من الضروري التطرق لدواعي الحوكمة و التعرف على الأسباب الحقيقية التي جعلت العديد من المفكرين ينتهجون سياسة الحوكمة، و هاته الأسباب هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(02): عوامل الاهتمام بالحوكمة

عوامل الاهتمام بالحوكمة		
المجموعة الأولى	**المجموعة الثانية**	**المجموعة الثالثة**
الأزمات المالية	**انهيار العديد من الشركات**	**عولمة الأسواق المالية**
– الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997م.	– الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد و التجارة الدولي سنة 1991م.	– إعادة ترتيب الأطر المنظمة لاقتصاديات دول العالم.
– الأزمة المالية الروسية سنة 1998م.	– انهيار و إفلاس بنوك القرض و الادخار بأمريكا سنة 1994م.	– تشكيل سمات و هيكل الاقتصاد العالمي السائد الآن.
– الأزمة المالية العالمية عام 2008.	– أزمتي شركتي: Enron و Worldcom في أمريكا سنة 2001م.	– آثار اهتمام الجهات التشريعية و التنظيمية الحكومية و غير الحكومية في مختلف بلدان العالم.

المصدر: (عمر و حوداسي، 2019، صفحة 264)

من خلال الجدول رقم (02) يتبين جليا أن الأزمات الاقتصادية هي المسبب رقم واحد لضرورة التوجه نحو حوكمة الشركات، بحيث امتدت آثار هاته الأزمات المالية العالمية لتشمل و تشل مختلف البنوك و الشركات، وهو ما يستلزم إعادة النظر في السياسات المنتهجة و طرق التسيير من خلال إعادة ترتيب الأطر المنظمة لاقتصاديات دول العالم بإتباع كل ما يستلزم لتحقيق أبعاد و أهداف الحوكمة.

الفرع الثاني: مكونات الحوكمة:

من خلال التعاريف السابقة للحوكمة يتبين بأن الحوكمة لها عدة أطراف فاعلة و ذات علاقات متعدية و مترابطة فيما بينها، مما يجعلها ذات ركائز تكونها، فالحوكمة تتكون من ثلاث مكونات رئيسية كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): مكونات الحوكمة

مكونات الحوكمة		
الحكومة	**القطاع الخاص**	**المجتمع المدني**
– الهيئات الحاكمة. – السلطات: التشريعية، التنفيذية، القضائية. – النظام الحاكم للدولة. –	– التجمعات المختلفة لرجال الأعمال تحت لواء المنظمات و الاتحادات و الجمعيات. – القطاع الخاص سبب رقي و تطور الدول العظمى.	– مؤسسات و منظمات المجتمع المدني

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (علي، 2014، الصفحات 30–35)

من خلال الجدول رقم (03) نستنتج بأن الحوكمة لا يمكن تحقيقها و بلوغ أهدافها دون تضافر الجهود بين كل من الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني، فإهمال أي طرف أو عدم إشراكه في السياسات المنتهجة يكرس استحالة تحقيق أبعاد الحوكمة و أهدافها، و هذا راجع لأهمية كل طرف في معادلة الحوكمة، فالحكومة بدون القطاع الخاص لا يمكنها السيطرة على الاقتصاد الكلي، كما أن القطاع الخاص بدون الحكومة لا يمكنه تأدية أبسط المعاملات سواء التجارية، الاستثمارية أو الإدارية، وكلاهما بحاجة ماسة للطرف الثالث المتمثل في المجتمع المدني و الذي يعتبر اللبنة الأساسية للحوكمة.

لتوضيح العلاقة بين عناصر الحوكمة فلقد تطرق لها و عبر عنها "فيليب مولر "Philipp Muller" في كتابه "تحديات الحوكمة العالمية"، بمثلث الحوكمة " The Governance Triangle"، كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): العلاقة بين عناصر الحوكمة

(مثلث الحوكمة "The Governance Triangle")

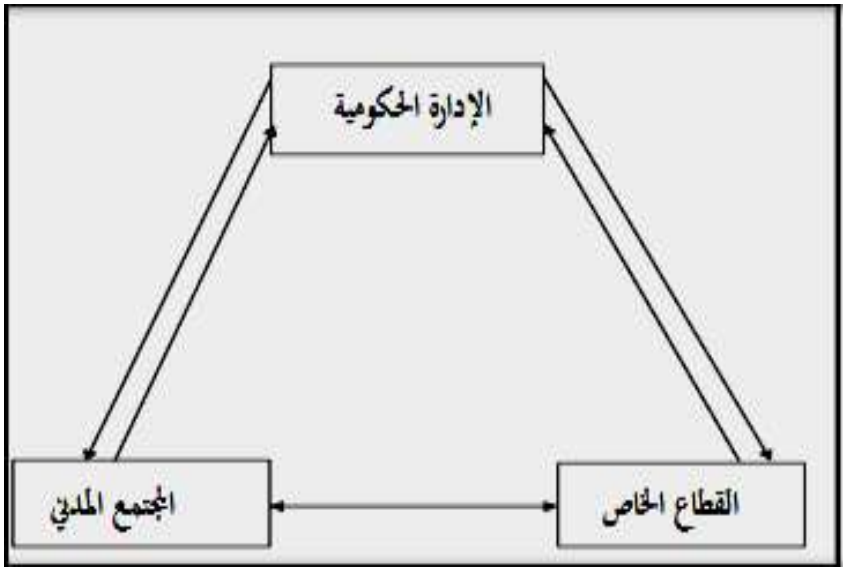

Source : (Lederer & Muller, 2005, p. 55)

من خلال الشكل السابق رقم (01) لمثلث الحوكمة يتبين أنه هناك إعدادا معياريًا ضمنيًا فيما يتعلق بالتسلسل الهرمي للمكونات الثلاثة التي تتكون منها زوايا المثلث. من السهل تتبع زاويتين على الأقل، مع أي من الدولة النظام أو السوق العالمية في المقدمة ، و اعتمادًا على ما إذا كان أحدهما موجودًا سوف يتم تفضيل تطلعات الهيمنة في السياسة الدولية أو الاقتصاد الوطني بالإجماع، كما يمكن تتبع العناصر الثلاثة لمثلث الحوكمة، بحيث يمكن التمييز بين هيمنة ثلاثة مشاريع متنافسة: سيادة السياسة، ورجحان السوق و أولوية المجتمع المدني، ومن هنا يتبين تداخل العناصر الثلاثة في ما بينهم دون أن يتم إهمال أي عنصر، و هـ و ما يحدث إخلال بمعادلة الحوكمة . (Lederer & Muller, 2005, p. 55)

الفرع الثالث: أبعاد الحوكمة

من التعاريف السابقة و المفاهيم التي تم التطرق لها من وجهات نظر مختلفة للحوكمة، يتبين أن للحوكمة أبعاد عديدة كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): أبعاد الحوكمة

أبعاد الحوكمة	مضمونها
البعد الإشرافي	– دعم و تفعيل دور إشراف مجلس الإدارة لتأطير و مراقبة مردودية الإدارة التنفيذية، و مختلف الأطراف الفاعلة.
البعد الرقابي	– دعم الرقابة على مختلف المستويات (الداخلية و الخارجية).
البعد الأخلاقي	– ضرورة تميز البيئة الرقابية بالقواعد الأخلاقية.
البعد الإستراتيجي	– قياس الآداء، و تحديد الأهداف بدقة عالية هي احدى ركائز الرقابة الإستراتيجية للحوكمة.
بعد الاتصال و حفظ التوازن	– تنظيم العلاقات على المستوى الداخلي و الخارجي.
بعد الشفافية	– التصريح بالمعلومات اللازمة والكاملة لحوكمة قرارات كافة الأطراف، ومن جهة أخرى الإفصاح ضمن التقارير الدولية لقياس آداء مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة.
بعد المساءلة	– فسح المجال أمام جميع المتعاملين لشرح و تقديم كل ما يتضمن استفساراتهم.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (عمر و حوداسي، 2019، الصفحات 266-267)

من خلال الجدول رقم (04) يتبين أن للحوكمة أبعاد عديدة و هادفة، بحيث تدور مجمل استراتيجياتها للحد من الفساد بكل أنواعه و نخص بالذكر الفساد المالي و الإداري، كما أن الوصول إلى مستوى عالي من الحوكمة يتطلب تحقيق جميع أبعادها دون الإخلال بأي بعد من أبعادها.

المطلب الثاني: محددات الحوكمة، مبادئها، مظاهرها السيئة و الجيدة

تعتبر الحوكمة ضرورية و هذا لما لها من دور كبير و هام في التقدم والتطور المنشود في مختلف المجالات لمختلف الدول، ولهذا فمن الضروري العمل على بلوغ مستويات جد متقدمة من خلال ما تنص عليه الحوكمة، وهذا بالارتكاز على محدداتها و التي تعتبر أساسية لتحقيق الحوكمة، و دون إهمال مبادئها.

الفرع الأول: محددات الحوكمة

إن التطبيق المثالي للحوكمة يرتكز على مجموعتين من المحددات، وهي متمثلة في المحددات الخارجية و المحددات الداخلية، و هاته الأخيرة مفصلة كما يلي (Fawzi, 2003, pp. 3-4):

1- المحددات الخارجية للحوكمة :

إن المناخ العام للاستثمار في الدولة يعتبر من المؤشرات القوية التي تشير لها المحددات الخارجية، و كمثال على ذلك فهي التي تحتوي و تشمل على:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.
- كفاءة القطاع المالي.
- توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية.
- إحكام الرقابة على الشركات.
- ضمان عمل الأسواق بكفاءة من طرف بعض المؤسسات ذاتية التنظيم، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

2 - المحددات الداخلية للحوكمة:

هي تلك القواعد والأسس داخل الشركة أو المؤسسة أو الحكومة و التي تسطر استراتيجية و كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع المهام بين مختلف الأطراف الفاعلين، والتي يؤدى تطبيقها من خلال توافرها إلى القضاء على الاختلاف والتعارض بين مختلف الأطراف.

فالمحددات الخارجية و الداخلية للحوكمة هي منظمة و مهيكلة كما في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

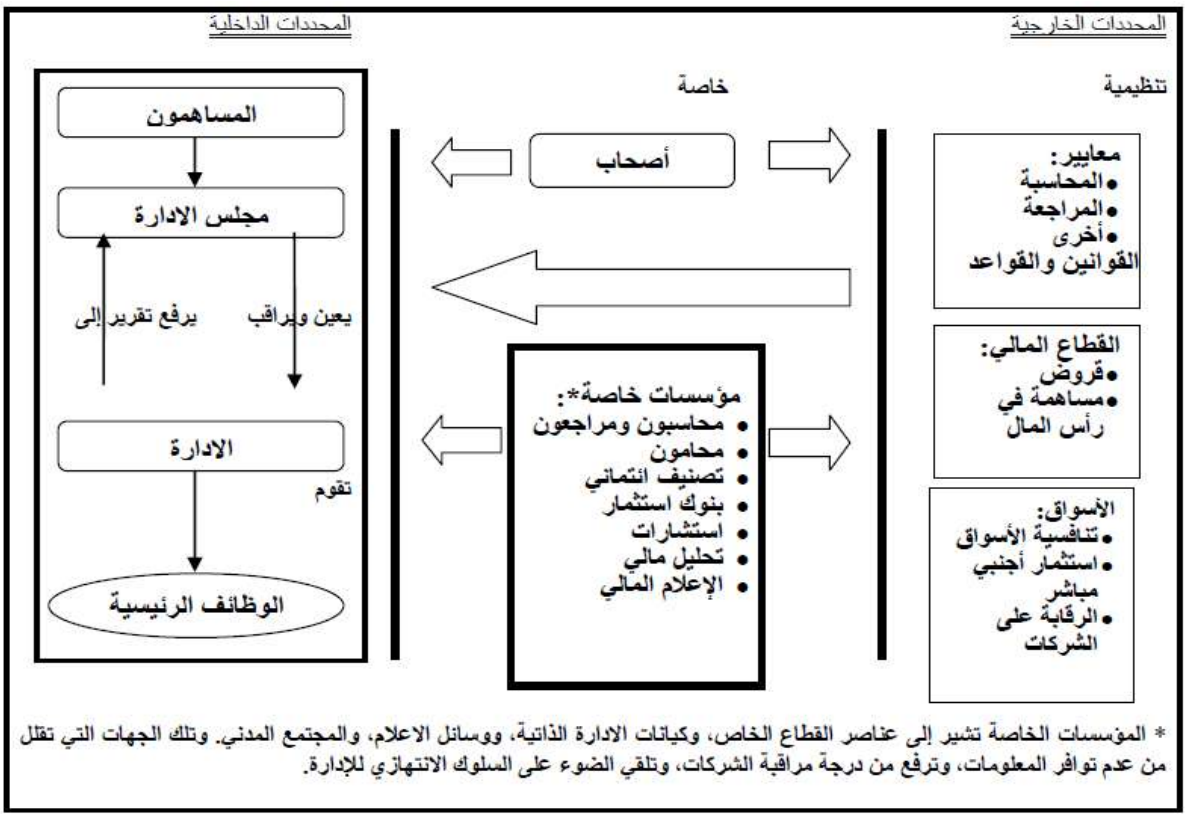

Source : (Samiha, 2002, p. 122).

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن التطبيق الواسع للحوكمة عن طريق توضيح المحددات الداخلية و الخارجية التي تندرج تحتها المحددات التنظيمية و الخاصة دون أن نهمل دور المساهمون و مجلس الإدارة كأطراف مهمة و معنية للتطبيق الجيد الحوكمة.

الفرع الثاني: مبادىء الحوكمة

خلال سنة 1998 تم عقد اجتماع من طرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) والذي نتج عنه عدة مبادئ حول الحوكمة (حماد، 2005، صفحة 41)، و بعد المصادقة عليها سنة 1999م من طرف العديد من المنظمات الدولية و الحكومات المهتمة بالحوكمة أصبحت كمستند مرجعي لمختلف السياسيين و المستثمرين و الشركات و غيرهم على سبيل المثال شركة هيرمس في المملكة المتحدة لإدارة الأصول، و مؤسسة إدارة معاشات الموظفين بكاليفورنيا (نستور، 2003، صفحة 44).

و هاته ال مجموعة من المبادئ الخاصة بالحوكمة تم تقسيمها لستة مبادئ هي ((OECD)، 2004، الصفحات 13-20):

- ضمان أساس إطار حوكمة فعال.
- حقوق المساهمين ووظائف الملكية الرئيسية.
- المعاملة العادلة للمساهمين.
- دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات.
- الإفصاح والشفافية.
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

كما يمكن التطرق لها بالتفصيل في الجدول الآتي:

الجدول رقم(05): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Oecd) للحوكمة.

مبادئ الحوكمة	مضمون المبادئ
ضمان أساس إطار حوكمة فعال	- ضرورة تطور و رقي إطار الحكم المشترك دون إهمال تأثيره على الاقتصاد ككل. - ضرورة تطابق الأسس القانونية و الشفافية و القدرة على التنفيذ مع المستلزمات التنظيمية و القانونية التي لها تأثير فعلي على تطبيقات الحكم المشترك. - خدمة الصالح العام عن طريق تقسيم و توزيع المهام و المسؤوليات بكل وضوح. - ضرورة توفر النزاهة و الإمكانيات للسلطات التنفيذية حتى يتسنى لها تأدية مهامها على أكمل وجه.
حقوق المساهمين ووظائف الملكية	- يجب أن تحتوي حقوق المساهم على الحق في المشاركة في أرباح الشركة، انتخاب أو عزل أعضاء المجلس...الخ. - ضرورة تلقي مختلف المساهمين للمعلومات اللازمة و في الوقت المناسب. - منح الفرصة للمساهمين لمساءلة مجلس الإدارة. - تسهيل إشراك المساهمين في إبداء رأيهم مما يساهم في

الرئيسية	فعالية الحكم المشترك. – قدرة المساهمين على التصويت حضوريا أو عن بعد. – التصريح بكل هياكل رأس المال مما يتيح مراقبة مباشرة للمساهمين على حقوق ملكيتهم.
المعاملة العادلة للمساهمين	– ضرورة المساواة في معاملة المساهمين من نفس الصنف. – ضرورة منح نفس الحقوق لنفس الحصص في السلسلة الواحدة. – سوء الاستخدام من طرف الأغلبية من المساهمين يتطلب حماية الأقلية عن طريق تكثيف الرقابة. – ضرورة معاملة المساهمين معاملة عادلة عبر اللقاءات الدورية، و هذا دون تمييز و انحياز لأي طرف. – المنع التام للتجارة الداخلية بالإضافة إلى منع المعاملات التعسفية.
دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات	– احترام حقوق أصحاب المصالح الموضوعة قانونيا. – ضرورة التعويض قانونيا أثناء انتهاك حقوق أصحاب المصالح. – إشراك الموظفين عن طريق التحفيز و تدعيم آليات تطوير الأداء. – القدرة على إيصال تظلمات و شكاوي أصحاب المصالح و الموظفين لمجلس الإدارة جراء المعاملات التعسفية و اللأخلاقية و الغير قانونية.
الإفصاح والشفافية	– الإفصاح عن مختلف العمليات و النتائج المالية للشركة. – توضيح أهداف الشركة. – الإفصاح عن حقوق التصويت و بالأخص عن ملكية الحصة الأساسية. – التوضيح و الإفصاح بالتفصيل عن مؤهلات أعضاء المجلس و الهيئات التنفيذية و سياسة تعويضهم سواء بعد الإستقالة أو بتنحيتهم و عزلهم. – ضرورة التنبأ و الإفصاح عن الأسباب و العراقيل الممكن

	حدوثها. – الإهتمام و التكفل بقضايا الموظفين و أصحاب المصالح. – توضيح العمليات التي تتم بها تنفيذ سياسات الحكم المنتهجة. – إعداد المعلومات والإفصاح عنها سواء من الجانب المالي أو الغير مالي. – الغعتماد على مدقق مستقل و ذو كفاءة عالية ليقوم بالتدقيق السنوي للشركة. – ضرورة توفير وسائل سمعية بصرية بتكنولوجيا عالية لإيصال المعلومات بكل سهولة لمختلف المستخدمين في الوقت المطلوب و بشكل عادل.
مسؤوليات مجلس الإدارة	– الإهتمام بأعضاء المجلس حتى يتسنى لهم العمل بإخلاص و إتقان لتحقيق أهداف الشركة و خدمة المساهمين. – ضرورة إنجاز المجلس للمهام الأساسية الموكلة له. – ضرورة استقلالية عمل المجلس دون أي طائلة من الضغوطات و السيطرة ليتم تسيير شؤون الشركة بكل احترافية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: ((OECD)، 2004، الصفحات 23-49).

من خلال الجدول رقم (05) يتبين أن منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي قسمت مبادئ الحوكمة إلى ستة مجموعات رئيسية تعتبر مهمة و أساسية لتطبيق و تحقيق الحوكمة، انطلاقا من ضرورة وجود أرضية مضمونة و فعالة للحوكمة، مع توافر الحقوق بصفة فعالة لجميع المساهمين و بصفة متساوية، كما يجب منح أهمية كبيرة لأصحاب المصالح من إيصال المعلومة في الوقت المناسب إلى منح المصالح وفقا للاتفاقيات و القانون، و أخيرا كل هذا يجب أن يتم في إطار من الشفافية و الإفصاح عن السياسات المنتهجة و التي هي من مهام مجلس الإدارة.

الفرع الثالث: مظاهر الحوكمة الجيدة و السيئة

إن الحوكمة الجيدة على جميع المستويات و في أي مجال تهدف إلى بلوغ و تحقيق العديد من الأهداف و المتمثلة في تطوير وترقية المردود و الآداء و التقليل من الغش وتضارب المصالح وجميع التصرفات المخالفة و الغير مقبولة لا أخلاقيا و لا إداريا و لا ماديا عن طريق وضع أنظمة محكمة والتي بموجبها يتم تسيير مختلف المرافق سواء العمومية أو الخاصة تحت إشراف مجلس الإدارة و المساهمين لغرض تحقيق الأهداف التي تندرج تحت لواء الحوكمة، ومن جهة أخرى يتم وضع أنظمة رقابة على أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة ككل، و هذا بغية تحقيق القضاء على الفساد الإداري و المالي أو الحد منه وهذا ما يجعل العلاقة وطيدة مع المستثمرين و هو ما يجعلها مركز اهتمام مستثمرين آخرين (Greet, 2004, pp. 292-301).

لكن الحوكمة قد تكون جيدة أو سيئة، وذلك ما يلاحظ من خلال المظاهر التي تلوح في الأفق بعد مدة زمنية، و من بين المظاهر التي تميز الحوكمة الجيدة عن الحوكمة السيئة يمكن تفصيلها كما يلي (عمر و حوداسي، 2019، صفحة 267):

1- مظاهر الحوكمة السيئة:

- عدم وجود مساءلة
- عدم وجود اتصال فعلي و فعال بين الأطراف في الداخل و مع مختلف المتعاملين بالخارج.
- انعدام الثقة بين أصحاب المصالح و المتعاملين، بالإضافة إلى وجود اختلافات بين أعضاء مجلس الإدارة.
- حالة الفوضى الإدارية نتيجة عدم عقد لقاءات دورية بانتظام، و هو ما يمد التقارير و المداولات أكثر مصداقية خاصة من الجانب الإعلامي.
- تغيير الموظفين ومختلف العاملين باستمرار، وهو ما يولد عدم الاستقرار.

- المركزية في القرارات دون إشراك مختلف الأطراف.

2- مظاهر الحوكمة الجيدة:

- تجسيد المساءلة من خلال تفعيل سياسة الثواب و العقاب.
- التواصل الفعال بين جميع أطراف السلم الهرمي، وخاصة مع الأطراف الخارجية.
- عقد لقاءات دورية بانتظام، وهو ما يجعل التقارير و المداولات أكثر مصداقية و بصفة انتظامية.
- الحفاظ على الاستقرار العام من خلال استقرار الموظفين و العاملين على مختلف المستويات.
- المشاركة في عملية صياغة و اتخاذ القرارات المهمة.
- الرضا المطلق لأصحاب المصالح و المستثمرين على الشركة و التعامل معها.
- التجاوب المرن و السلس للشركة خاصة مع المجتمع فيما يخص نشاطها.

من النقاط السابقة يتبين بأن الحوكمة الجيدة ترتكز على الشفافية و العدالة والمساءلة والمسؤولية، بالإضافة إلى ضرورة التحلي بالفعالية بطريقة متناسقة دون إهمال الجانب القانوني، و إذا ماتم الارتكاز على هاته العناصر

و التي تعتبر حجر الزاوية للحوكمة الجيدة تتجلى أهمية الحوكمة الجيدة من خلال تحقيق ما يلي(Toksoz, 2008, p. 19) :

- جعل الإدارة العامة أقرب إلى المواطن.
- جعل الإدارة العامة أكثر فعالية.
- مكافحة الفساد.
- ضمان مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في الحكومة من خلال إبداء الرأي الذي يثري مضمون القرارات ويحسن فعالية تنفيذها.
- تعزيز الديمقراطية.

- منح شرعية أكبر للمؤسسات.
- ضمان القرارات والعمليات و جعلها مفتوحة ومفهومة.

ومما سبق فإن عناصر الحوكمة الجيدة يمكن تحديد عناصرها الأساسية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم(03): عناصر الحوكمة الجيدة.

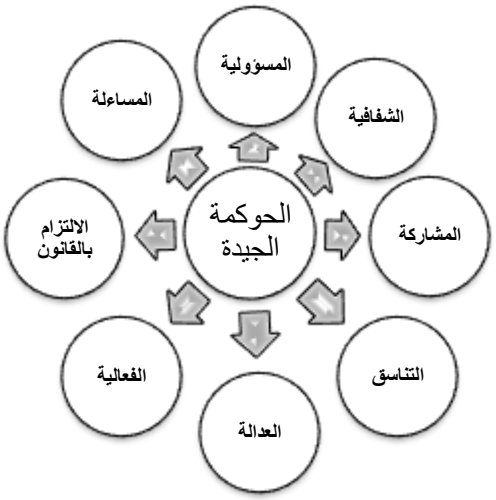

Source : (**Toksoz**, **2008**, **p**. **19**) : **من إعداد الطالب بالاعتماد على:**

إضافة لما سبق لعناصر الحوكمة الجيدة، وحتى تكون الحوكمة جيدة و تساهم في تحقيق أبعاده يجب أن تتوفر فيها أر بع ميزات أساسية و هي (فتيحة و كرمية، 2017، صفحة 164):

- ضرورة انتهاج الهيئات التشريعية و التنفيذية و الأمنية لنفس السياسات مع إشراك الهيئات الغير حكومية، وهذا حتى يكون هناك تناسق في تأدية المهام لتحقيق نفس الأهداف.
- تسطير أهداف ذات أبعاد طويلة الأجل، و ضرورة صياغة سياسات قابلة للتعامل مع مختلف التغيرات الممكن حصولها.
- امتلاك المعلومة في الزمان والمكان المناسبين للتنفيذ الميداني.
- الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد الطبيعية عن طريق مختلف البرامج و السياسات الحديثة.

المبحث الثاني: تعريف الموارد الطبيعية، تصنيفاتها، مصادرها

إن الموارد الطبيعية متعددة و مختلفة، ومن السهل إعطاء أمثلة عن الموارد الطبيعية، مثل النفط و الغاز والفحم و الرياح و المياه...بحيث لا يبدو من الضروري إعطاء المزيد من الأمثلة لدرجة أن كلمة الموارد الطبيعية تبدو أنها تتكلم عن نفسها، "فالموارد" تشير إلى شيء مفيد للإنسان و"الطبيعية" يعنى بها وسط البيئة التي تأتي منها، وهي البيئة التي هي نفسها تعطى بالفعل خارج النشاط البشري(Rottillon, 2005, p. 06) .

المطلب الأول : تعريف الموارد الطبيعية و تصنيفاتها

تعتبر النظرية الاقتصادية الكلية ذات عوامل الإنتاج الأربعة المحددة فيها، ومنها الموارد الطبيعية و الذي تم صياغة مصلح الأرض عليها بما تحتويه سواء فوقها أو تحتها و ما هو محيط بها لتشمل كل الموارد من مياه أراضي زاعية، ثروة سمكية، الغابات، المعادن، و كل مصادر الطاقات المتجددة و غير المتجددة، فالموارد الطبيعية هي كل مايساهم في العملية الإنتاجية و يدر منافع لتلبية الحاجيات المختلفة للأفراد. (أنيسة و بلمقدم، 2014، صفحة 295)

الفرع الأول: تعريف الموارد الطبيعية

إن الموارد الطبيعية – النفط و الغاز والمعادن والغابات والأسماك والمياه والأرض – تمثل مجموعة من التحديات للشفافية وجدول أعمال للمساءلة. ومن أعظم تلك التحديات في الحقيقة هو استخدام هذه الموارد الطبيعية لتلبية الطلب المحلي و مختلف الصناعات بالإضافة إلى التصدير، وذلك بكونه عنصرا أساسيا للازدهار الاقتصادي الذي نهض بمئات الملايين من البشر من خط الفقر إلى الريادة والقيادة في مختلف المجالات، وهذا في عدة بلدان كبيرة ناشئة ذات الدخل المتوسط (Darby, 2010, p. 05) .

فقد عرف قاموس أكسفورد المورد الطبيعي بأنه:

عبارة عن مخزون أو إمدادات متوفرة يمكن الاعتماد عليها بمعنى آخر أصل أو ثروة البلد الجماعية، فالموارد الطبيعية هي تلك التي تحدث بشكل طبيعي، بدلاً من تلك التي تراكمت بسبب النشاط البشري(Park, 2016, p. 01) .

وقد قام **راندل (1987م)** بتعريف الموارد الطبيعية بأنها:

" الأشياء المفيدة ذات القيمة في الحالة التي نجدها عليها، وهي بذلك مادة خام لم يتم تعديلها.و بذلك فقد تكون مدخلا في عملية إنتاجية لمنتج ذي قيمة، أو قد تستهلك بشكل مباشر.وبذلك، فإن الموارد التي لم تعرف بعد أو التي لم يوجد أو يعرف لها استخدام اقتصادي لا تعد موردا. كما أن الموارد المفيدة في استخدامها – ولكنها موجودة بكميات كبيرة جدا مقارنة بالطلب القائم عليها مما يجعل قيمتها مجانية – لا تعد موردا" (كافي، 2017، صفحة 13).

كما تم تعريف الموارد الطبيعية على أنها:

هي الأرض بمفهومها الشامل، أي كل ما عليها و ما بداخلها، والتي تعتبر من نعم الله عز و جل على الإنسان الذي قام باكتشافها على مرور الزمان لغرض استخدامها و استغلالها، كما تتميز بثبات رصيد هاته الموارد الطبيعية و استفادة الإنسان منها متواصلة (ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، 2008، صفحة 15).

ويعرف **مندور ونعمة الله (1995م)** الموارد الطبيعية بأنها :

" مايقوم الإنسان به بإدراك وتقييم منفعته من البيئة، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو تلبية مطلب معين". (كافي، 2017، صفحة 13)

أما **حمد آل الشيخ (2007م)** قام باستخدام تعريفين شاملين للموارد الطبيعية وهذا من خلال عمرهما الزمني و هما:

(أ) الموارد الطبيعية الغير متجددة أو القابلة للنضوب Ressources Non-renewable أو Exhaustible-Resources أو Resources Deplatable

مثل النفط والمعادن أو تكوينات المياه الجوفية الغير متجددة.

(ب) الموارد الطبيعية المتجددة أو القابلة للإكثار أو النمو Resources Renewable مثل الأسماك أو الغابات أو المراعي أو قطعان الماشية أو الطيور، أو المياه المتجددة التي تكثر بالتعويض أو الإمداد والتي قد تنضب متى ما تجاوز مستوى استخدامها أو استهلاكها مستوى التعويض. والتفريق بين الموارد القابلة للنضوب والمتجددة غير محدد أو دقيق، لأن الموارد القابلة للنضوب تتجدد ويستمر تكوينها أو اكتشاف الجديد منها ولكن بشكل بطيء وتستغرق زمنا جيولوجيا لا يدخل في المدى الزمني التخطيطي الاقتصادي؛ كما أن الموارد المتجددة قد تتحول إلى موارد قابلة للنضوب متى ما تم استخراجها أو استهلاكها بمستوى أو معدل أعلى من معدل نموها أو تكاثرها " (الشيخ، 2007، صفحة 21).

كما يعرف جوزيف ستيجلينز (1979م) الموارد الطبيعية بأنها الموارد الموجودة في الطبيعة على حالتها الخلقية و التي لم يكن للإنسان أي دخل في تكوينها و إنتاجها، وقام ستيجلينز بالتميز بين الموارد الطبيعية كالآتي:

- الموارد الطبيعية الغير متجددة كالنفط والغاز.
- الموارد الطبيعية المتجددة و القابلة للإكثار كالأسماك.
- الموارد الطبيعية المتجددة لكنها غير قابلة للزيادة والإكثار مثل المد والجزر و مساحة الأراضي و الشمس.
- الموارد الطبيعية القابلة لإعادة التدوير كالمعادن(أزهر، 2020، صفحة 115).

فالموارد الطبيعية تعتبر حيوية لإنتاج المخرجات، بحيث أن النشاط الاقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية، فمثلا الأرض لزراعة المواد الغذائية و المواد الخام لإنتاج السلع

والطاقة لتشغيل الآلات، فعلى سبيل المثال وفقا لمعهد الموارد العالمية (2010) حوالي37% من الأراضي في العالم تستخدم للزراعة، ووفقا لبريتيش بيتروليوم (2014) يتم استهلاك حوالي 91 مليون برميل من النفط كل يوم، فالنفط يلعب دورا حيويا في العديد من جوانب الحياة اليومية وتستخدم مكوناته تقريبا في إنتاج جميع المنتجات الكيميائية، مثل البلاستيك والمنظفات والطلاء وحتى الطب، والواضح من خلال أكثر استخداماته كوقود للسيارات والطائرات، أي أن الموارد الطبيعية لا تنشأ من خلال الاستثمار المتعمد ولكن على العكس من ذلك موجودة بغض النظر عن النشاط البشري (Merz, 2016, p. 01) .

الفرع الثاني: تصنيفات الموارد الطبيعية

إن تصنيفات الموارد الطبيعية متعددة بتعدد أنواع الموارد من حيث قابليتها للتجدد من عدمها، كما أن هناك تصنيفات من حيث ملاحظتها بالعين المجردة على أنها موارد طبيعية ملموسة أو غير ملموسة، أو تصنيفها من ناحية مكان تواجدها أي التصنيف المكاني، و هناك من صنفها من حيث أصلها و عمرها الزمني.

و هاته التصنيفات تم تفصيلها و تقسيمها كما يلي:

1- الموارد الطبيعية المتجددة والموارد الطبيعية غير المتجددة:

تطرقت وكالة الطاقة العالمية (IEA) إلى الموارد الطبيعية المتجددة بأنها: تلك الموارد الطبيعية المتشكلة نتيجة مختلف مصادر الطاقة المتواجدة تلقائيا في الطبيعة كالرياح و الشمس، بحيث أنها تتميز بنسبة تجددها في الطبيعة التي تفوق نسبة استهلاكها .(www.iea.org)

تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCG): الموارد المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيو فيزيائي أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر

في المحيطات وطاقة الرياح، وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء (Ottmar, Piches, & Sokona, 2012, p. 178)، و تصنف الموارد الطبيعية إلى صنفين هما (ناصف و محمد عمارة، مبادئ اقتصادات الموارد والبيئة، 2007، الصفحات 10-11):

1-1 الموارد الطبيعية المتجددة:

تتمثل في الموارد الطبيعية التي تتجدد و تتزايد نتيجة نموها الطبيعي ونذكر منها على سبيل المثال الغابات والثروة الحيوانية والسمكية، لكن من وجهة نظر أخرى فإن تميز زيادة نمو هاته الموارد الطبيعية لا يعكس استدامتها و عدم نفاذه لأنه في حالة ما كانت نسبة استغلالها أكبر من نسبة تجددها فإن هذا يعرضها للاستنزاف و النفاذ، ومن أهم الموارد المتجددة على سبيل المثال المياه الجوفية و التي تعتبر مورد طبيعي متجدد، فزيادة معدلات السحب منها يعرضها للنفاذ.

2-1 الموارد الطبيعية غير المتجددة:

الموارد الطبيعية غير المتجددة هي تلك الموارد التي تتميز برصيد ثابت مثل البترول و الغاز والفحم وهي قابلة للنفاذ في حالة زيادة الاستخدام و الاستخراج المتزايد لها مقابل ثبات مستوى رصيدها، فعلى سبيل المثال الآبار البترولية ذات قدرة إنتاجية ثابتة و محدودة فإذا ما زاد مستوى الاستغلال و الاستخراج يؤدي بطبيعة الحال إلى نفاذها، إلا أنه في حالة تم التنقيب و اكتشاف آبار بترولية جديدة فهذا يزيد بطبيعة الحال في الاحتياطيات البترولية العالمية إلا أن هاته الآبار المكتشفة تتميز بمحدودية كمياتها و تميزها بعدم التجدد نظير تعرضها للنفاذ في حالة زيادة استخراجها و استخدامها.

2- الموارد الطبيعية الملموسة والموارد الطبيعية غير الملموسة:

وهي التي تتميز بأنها تلك الموارد التي يتم تمييزها بالعين المجردة على أنها موارد ملموسة أو غير ملموسة وتصنف إلى (السريتي، 2011، صفحة 31):

2-1 الموارد الطبيعية الملموسة:

هي تلك الموارد الطبيعية التي تتسم بصفة أنها ذات كيان مادي ملموس، فكل الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة تعتبر مراد ملموسة.

2-2 الموارد الطبيعية غير الملموسة:

هي تلك الموارد الطبيعية التي لا يمكن اعتبارها ذات كيان مادي ملموس، إلا أن دورها يتجلى في قدرتها على التأثير على اقتصاديات الدول من خلال زيادة النشاط الإنتاجي، و هاته الموارد الطبيعية غير الملموسة تتمثل في:

- الموقع الجغرافي.
- المناخ العام السائد في الدولة.
- درجة الديمقراطية.
- درجة الأمان التي يتمتع بها الأفراد.
- رؤوس الأموال.
- درجة الاستقرار السياسي.

فمن ما سبق يمكننا القول بأن هاته العوامل لها تأثير كبير وملحوظ من خلال زيادة النشاط الإنتاجي للدول بالإضافة إلى زيادة مستويات الدخول.

3- التصنيف المكاني:

يميز التصنيف المكاني ثلاث أنواع من الموارد الطبيعية بحسب أماكن مصادرها إذ تختلف مصادر الموارد الطبيعية من حيث وفرتها وندرتها من مكان الى آخر، حيث أن هذا التصنيف الذي يهتم بالتوزيع والوفرة و الانتشار على الأرض ذو أهمية كبيرة، إذ يساعد على

التقييم الموضوعي للتوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية وتحديد درجة التناسق بين بعضها البعض من جهة وبينها وبين الموارد البشرية من جهة أخرى وتصنف الموارد الطبيعية مكانيا الى مايلي (السريتي، 2011، صفحة 25):

3-1 الموارد الطبيعية ذات مصادر موجودة في كل مكان:

وهي المصادر الموجودة في كل مكان من غير إستثناء واضح ومهم وعندئذ لا نتوقع أي فرق في حصص مساحات الارض كما لا نتوقع أي تفاوت بين نصاب كل الأقاليم والبيئات من هذا المورد.

3-2 موارد طبيعية ذات مصادر شائعة ويكثر وجودها على سطح الأرض:

حيث نادرا ما يخلو منها إقليم وان تباينت الأهمية من بلد إلى آخر حسب الدرجة التي تسهم بها في الاقتصاد الوطني وكذلك فإنها تتأثر بما ينتاب السوق من عرض وطلب.

3- 3 موارد طبيعية ذات مصادر موجودة في أماكن محددة على سطح الأرض:

هذه الموارد تكون في أماكن محددة ونادرة مثل الموارد المعدنية، كما أنه تم تصنيف الموارد الطبيعية من ناحية عمرها الزمني و أصلها كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): تصنيف الموارد الطبيعية حسب عمرها الزمني و أصلها

الموارد حسب أصلها / الموارد حسب عمرها الزمني	الموارد البيئية	الموارد الحيوية	الموارد المعدنية	الموارد الطاقوية
الجارية	- السكينة والهدوء. - الهواء.	- الإنتاج الزراعي.	-	-الطاقة الشمسية. - طاقة الرياح. - الطاقة المائية
المتجددة	- الثروة الغابية.	- الثروة السمكية.		- الفحم.

	– أماكن الرعي.	– الحياة الفطرية. – كل ما تنتجه الغابات.	–	– الحطب.
الغير متجددة	– طبقة الأوزون. – البيئة الطبيعية. التنوع البيولوجي.	– مختلف الحيوانات القابلة للانقراض.	– مختلف المعادن (ذهب، حديد، فوسفات، ...الخ)	– النفط. – الغاز. – الفحم. – اليورانيوم.

المصدر: (الشيخ، 2007، صفحة 28).

4- تصنيف الموارد حسب جغرافيتها:

تم تصنيف الموارد الطبيعية حسب جغرافيتها إلى إلى عدة أصناف و هي (أزهر، 2020، صفحة 117):

- **موارد محلية:** مختلف الموارد المتواجدة على المستور المحلي.
- **موارد إقليمية:** مختلف الموارد المتواجدة على مستوى المقاطعة الإدارية، أو المستوى الإقليمي.
- **موارد وطنية:** جميع موارد الدولة باختلافها و تنوعها.
- **موارد دولية:** مختلف الموارد المشتركة بين دولتين أو أكثر.

المطلب الثاني: مصادر الموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة

تختلف مصادر الموارد الطبيعية إلى نوعين، و هذا بحسب اعتبارات متعلقة بخصائص المورد الطبيعي كونه مورد طبيعي متجدد أو غير متجدد، و مصادر الموارد الطبيعية هي مبينة فيما يلي:

الفرع الأول: مصادر الموارد المتجددة:

تتمثل مصادر الموارد الطبيعية المتجددة فيما يلي (طالبي و ساحل، 2008، الصفحات 203-204):

1- الطاقة الشمسية:

من بين المصادر الطاقوية البديلة للنفط هي الطاقة الشمسية، والتي تحظى بأهمية بالغة لكونها طاقة نظيفة و متجددة ، لذلك تم اعتمادها من الأهداف الأساسية للدول قصد تطويرها و الاستفادة منها مستقبلا. وتستخدم الطاقة الشمسية حاليا في تسخين المياه المنزلية وبرك السباحة والتدفئة والتبريد كما يجري في أوروبا وأمريكا، أما في دول العالم الثالث فتستعمل لتحريك مضخات المياه في المناطق الصحراوية الجافة، وتجري الآن محاولات جادة لاستعمال هذه الطاقة مستقبلا في تحلية المياه وإنتاج الكهرباء بشكل واسع.

2- الطاقة الهوائية (طاقة الرياح):

الطاقة التي تستمد من حركة الرياح و الهواء تسمى بالطاقة الهوائية و هي طاقة تم استغلالها منذ القدم بحيث يتم استخدامها في:

- التحكم في حركة السفن الشراعية من خلال تسييرها.
- طحن المحاصيل المختلفة و بالأخص الحبوب من خلال إدارة طواحين الهواء.
- استخراج المياه من الآبار.
- تحويل الطاقة الهوائية إلى طاقة ميكانيكية باستخدام وحدات الرياح، وهذا باستغلالها مباشرة أو عن طريق تحويلها إلى طاقة كهربائية باستعمال مولدات.

3- الطاقة العضوية:

يتم الحصول على الطاقة العضوية من خلال القيام بعمليات كيميائية أو عن طريق التحلل الحراري لمختلف المواد الحيوانية و النباتية، بالإضافة إلى النفايات.و بطريقة أخرى يمكن الاستفادة من هاته المواد مباشرة عن طريق حرقها لاستخدام هاته الطاقة الحرارية الناتجة في عدة مجالات نذكر منها ما يلي:

- تسخين المياه.
- إنتاج البخار.

- توليد الطاقة الكهربائية عن طريق تشغيل التوربينات.

4- طاقة الحرارة الجوفية:

إن البخار و الصخور الحارة بالإضافة إلى المياه الساخنة، و المتواجدة كمخزون في باطن الأرض كطاقات حرارية دفينة تسمى بالطاقة الحرارية الجوفية، لكن الطاقة الحرارية قيد الاستغلال عن طريق التكنولوجيا المتوفرة و الوسائل التقنية هي البخار و المياه الساخنة، أما بالنسبة للصخور الحارة فهي في قيد الدراسة و التطوير عن طريق الأبحاث المتعددة في هذا المجال ، و ويتم استخدام هاته الطاقات الحرارية الجوفية في ما يلي:

- توليد الكهرباء.
- التدفئة المركزية.
- المجال الزراعي والصناعي.
- الأغراض الطبية.
- تجفيف المحاصيل في صناعة الورق والنسيج.
- السياحة.

5- الطاقة المائية:

قبل القرن الثامن عشر و إلى غاية اكتشاف العلماء للطاقة البخارية كانت الطاقة المعتمد عليها هي الطاقة المائية بحيث كان الإنسان آنذاك يستخدمها في:

- تشغيل مطاحن الدقيق.
- تشغيل آلات النسيج و نشر الأحشاب.

لكن بعد مرور الزمن و اكتشاف الكهرباء تم تحويل استعمال الطاقة المائية لتوليد الطاقة الكهربائية، بحيث ارتكزت العديد من الدول على استغلال الطاقة المائية بطريقة مثالية ما جعله تنفرد بالريادة في هذا المجال و من هاته الدول نخص بالذكر:

- النرويج، السويد، كندا، البرازيل.

تتم هاته العملية على مساقط الأنهار و الشلالات بإنشاء محطات توليد الطاقة، كما يتم بناء السدود و تشييد البحيرات الاصطناعية حتى يتسنى توفير و تخزين كميات كبيرة معتبرة من الماء تضمن الحد المطلوب لتشغيل هذه المحطات بصورة فعالة و بصفة دائمة.

الفرع الثاني: مصادر الموارد الغير المتجددة:

1- الفحم:

يعتبر تكوين الفحم نتيجة تراكم البقايا النباتية المدفونة في باطن الأرض على مر الأزمنة، و هو ما يعرضها للحرارة و الضغط العالي ليتم تحوله إلى الفحم في حالته الصلبة، (أنيسة و بلمقدم، 2014، صفحة 296) ومن ثم ظهرت أهمية الفحم الحجري كمصدر للوقود في عصر الثورة الصناعية في أوروبا الغربية ومنها انتشر استعماله إلى بقاع أخرى من الأرض حيث يتوفر مخزون منه. ومع اكتشاف البترول وتوافر العديد من المزايا فيه والتي لا تتوافر في الفحم انخفضت نسبة مساهمته في إمدادات الطاقة، فبعد أن كان يمثل حوالي ثلثي الاستهلاك العالمي للطاقة عام 3711 ، بلغ حوالي ربع إمدادات الطاقة في التسعينات من القرن الماضي، ولكن هذا الانخفاض لم يأخذ نمطا واحدا في مناطق العالم المختلفة، بمعنى أن نسب مساهمة الفحم في إجمالي الطاقة المستهلكة في الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفييتي سابقا ودول أوروبا الشرقية لم تنخفض بنفس النسبة كما حدث في البلاد الصناعية الرأسمالية وهذا راجع لإحلال البترول وسهولة نقله خاصة عن طريق خطوط الأنابيب ونظافة استخدامه مقارنة باستخدام الفحم خاصة بعد سعي معظم الدول الصناعية للحفاظ على البيئة والحد من درجة تلوثها. (محمد، عبد العزيز، و السريتي، 2001، الصفحات 75-76)، ومن جهة أخرى فـالفحم له عدة مزايا و عيوب كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): مزايا و عيوب الفحم

مزايا الفحم	عيوب الفحم
– له دور فعال في القطاع الصناعي. – يعتبر من الركائز الأساسية للتطور التقني و الصناعي. – أساس اكتشاف قوة البخار و قيام الثورة الصناعية. – يعتبر حجر الزاوية في المنظومة الطاقوية للدول الرائدة. – القدرة على التحول من الحالة الصلبة إلى الغازية أو السائلة. – أكبر احتياطي في الطبيعة. – يتميز بانخفاض سعره في الأسواق العالمية. – يعتبر الطاقة البديلة رقم واحد بالنسبة للدول التي تفتقر للبترول.	– يعتبر الفحم ملوث للبيئة. – نقص اليد العاملة في مجال استخراج الفحم لما لها من أضرار على صحة الأفراد. – تدني الطاقة الحرارية للفحم. – صعوبة التخزين لتطلبه مساحات و أماكن واسعة. – يتطلب انجاز منجم للفحم من 6 إلى 8 سنوات وبالتالي تتطلب وقت كبير من ناحية الإنجاز بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف. – إحتوائه على نسبة 3% من الكبريت، عند احتراقه يتم تلويث الجو، كما أنه مضر بصحة الأفراد. – ارتفاع التكاليف من حيث نقله من اماكن الاستخراج لأماكن الاستعمال. – غلق العديد من مناجم الفحم لحماية البيئة والسكان.

من إعداد الطالب بالاعتماد على: (غانية، 2015-2016، الصفحات 71-72-73).

2- البـتـرول:

ترجع كلمة بترول Petroleum إلى الأصل اليوناني المشتق من كلمتي Petra وتعني الصخرة Olieum و تعني زيت، وبذلك يكون معناها زيت الصخر، ولقد عرف الإنسان البترول منذ قديم الأزل في مصر و وإيران وهي مأخوذة من اللغة الفارسية"نافت" أو "نافتا" و معناها قابلية السريان (ماضي و ديب، 2016، صفحة 17)، حيث استخدمه في أغراض التدفئة والإضاءة ورصف الطرق، ولكن صناعة البترول بصورتها الحديثة والمعروفة الآن لم تعرف إلا في منتصف القرن التاسع عشر، وذلك حين حفر Drake أول بئر بحثا عن البترول في ولاية بنسلفانيا الأمريكية وعثر عليه عام م 1859 على عمق 21.18 متر،

فقد تكون البترول من تحلل المواد العضوية الناتجة عن الملايين من الحيوانات والنباتات الموجودة عبر ملايين السنين في طبقات من الطمي الناعم وتحت ظروف ضغط وحرارة شديدة، تولدت في أحواض على أطراف محيطات العالم كالبحر الأحمر والبحر الأصفر والبحر الأسود وبقيت الرواسب المستنزفة تماما من الأكسجين ذات المحتوى الأكثر من 31 من المواد العضوية في قعر البحر، والرواسب الغنية بالمواد العضوية ليست واسعة الانتشار فأقل من 1% من الصخور الرسوبية تحتوي على أكثر من 5% من الكربون العضوي، ولو كانت كل الصخور الرسوبية غنية بالعضويات لكنا اليوم نسبح في بحار من النفط (ديفيس، 2009، الصفحات 51-52)، فالبترول كما له مزايا فله أخطار و عيوب كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (08): مزايا و عيوب البترول

مزايا البترول	عيوب و أخطار البترول
- أنظف مصدر طاقوي مقارنة ببقية المصادر الأخرى. - يتميز بسهولة التخزين و النقل. - ذو محتوى طاقوي كثيف. - له العديد من المشتقات. - مصدر رئيسي للإيرادات المالية خاصة بالنسبة للدول المنتجة المصدرة. - يستعمل في مجالات عديدة على عكس بعض الموارد الطبيعية. - البعد السياسي له لأن الدول المنتجة ذو مكانة و ثقل سياسي على الصعيد الدولي.	- كبر حجم الناقلات البحرية العملاقة لا يسمح للكثير من الموانىء باستقبالها. - يعتبر ملوث بيئي بحري من الدرجة الأولى في حالة التسرب جراء الحوادث مما يصعب حتى عملية التنظيف والتخلص منه. - ملوث للهواء و ملوث سمعي خاصة أثناء التنقيب عنه و استخراجه. - عمليات تكرير البترول تلوث كل من الهواء و البحار و التربة. - عند استخدام البترول ينتج عنه غازات تعتبر جد خطيرة على الإنسان و تلوث المناخ و الهواء.

من إعداد الطالب بالاعتماد على: (غانية، 2015-2016، الصفحات 75-76).

3- الـغـاز:

يقع الغاز في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في استهلاك العالم من الطاقة بعد الفحم والنفط، إذ يشكل الغاز ما نسبته 24 % من مجمل الاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية (www.bp.com, 2011, p. 41).

فالغاز الطبيعي أيضا له مزايا و عيوب و أخطار كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (09): مزايا و عيوب الغاز

مزايا الغاز	عيوب الغاز و أخطاره
– طاقة نظيفة صديقة للبيئة. – سهولة نقله إلى أماكن استهلاكه. – سهولة احتراقة و بدون انبعاثات ملوثة. – ممول و مصدر رئيسي للصناعات البيتروكيميائة. – مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى يتميز عنهم بانخفاض سعره. – امتيازه بطاقة حرارية جد عالية. – قابل للاستعمال في مكان العديد من المنتجات المكررة و المستعملة كوقود. – ارتقائه و كفاءته فيما يخص توليد الكهرباء بمستوى يفوق البترول و الفحم. – التزايد المستمر لاحتياطي الغاز الطبيعي. – انخفاض التكاليف الناجمة عن صيانة الأجهزة التي تعمل بالغاز. – تكاليف عملية إنتاجه أقل بكثير من البترول و الفحم. – صعوبة تعويضه في ما يخص تموين المنشآت الصناعية و الاقتصادية و حتى المباني العمرانية.	– تعرض العمال للعديد من الأخطار و الحوادث في خضم العملية الإنتاجية. – ارتفاع تكاليف المعالجة، و بعد أماكن المعالجة عن آبار الإنتاج. – عملية تخزينه جد صعبة كما تعتبر مكلفة. – ارتفاع تكاليف الربط و التوصيل لأماكن الاستهلاك بمواقع الإنتاج، و هو ما يتطلب أجهزة ذات تكلفة باهضة الثمن. – ضرورة بلوغ مستوى إنتاج البئر للغاز إلى مستوى كبير حتى تتم عملية الاستغلال. – ارتفاع تكلفة نقله عبر البحر، باعتبارها أكبر تكلفة بالنسبة لنقل البترول. – عدم وجود موانئ ذات تجهيزات خاصة سواء في الدول المصدرة أو المستوردة يعرقل و يصعب عمليات الشحن و التفريغ. – العقود التجارية الدولية طويلة الأمد و تصل مدتها إلى 30 سنة. – التجارة في الغاز الطبيعي أقل مرونة مقارنة بالمورد الطبيعي البترول.

من إعداد الطالب بالاعتماد على: (غانية، 2015-2016، الصفحات 78-80).

4- الطاقة النووية:

إن استخلاص الطاقة النووية يتم عن طريق الانشطار النووي وهو ما يشابه عملية القنبلة الذرية، بحيث يتم ذلك على مستوى محطات الطاقة النووية و تتم العملية عندما يقوم عنصر نيوترون بالتصادم مع بعض العناصر الأخرى فتؤدي إلى انشطار النواة، وهو ما يتولد عنه بعض الإشعاعات و المواد الجديدة مع تشكل طاقة حرارية نتيجة تحول جزء من المادة، وكل هذا التسلسل في التفاعل ينتج عنه توليد الطاقة بكميات كبيرة (سعود، 1981، صفحة 20)، فالطاقة النووية لها عدة مزايا كما لها عيوب وأخطار على البشرية جمعاء و هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): مزايا و عيوب الطاقة النووية

مزايا الطاقة النووية	عيوب الطاقة النووية و أخطارها
– ذات طاقة حرارية جد مرتفعة مقارنة بباقي الطاقات الأخرى. – 1 غ من اليورانيوم يولد عند اشتعاله طاقة حرارية معادلة و مقدرة باشتعال بـ 851.8 طن متري من الفحم. – عدم ارتباط و خضوع الطاقة النووية للأحوال الجوية كباقي الطاقات الأخرى. – تعتبر طاقة نظيفة مقارنة ببعض الطاقات الأخرى، فهي ذو تأثير منخفض على البيئة. – توفر اليورانيوم بكميات كبيرة و بكثافة عالية، خاصة باعتباره وقود للطاقة النووية. – سهولة النقل و الاستخدام مقارنة ببعض الطاقات غير المتجددة. – محطات توليد الطاقة النووية لا تحتاج لمساحات شاسعة كالطاقة الشمسية.	– خطورة اليورانيوم المشع على صحة عمل محطات الطاقات النووية. – الخطورة الكبيرة التي يمكن أن تنجم عن أي خطأ بسيط يولد انفجارا ضخمة داخل المحطات، وهو ما يحدث كارثة بيئية. – يعتبر اليورانيوم مصدر طاقوي غير متجدد. – انتشار المواد المشعة في جميع مراحل الإنتاج. – المفاعلات النووية تعتبر ذات تكاليف باهضة لإنشائها. – احتكار اليورانيوم من طرف دول على حساب دول أخرى مع ارتفاع سعره. – قلة الكفاءات و الإطارات المختصة في هذا المجال. – عملية التخلص من النفايات جد معقدة وصعبة، وهو ما يجعلها مهددة للبيئة ككل.

– استعمالها في العديد من المجالات السلمية كمعالجة بعض الأمراض.	– طول فترة إنشاء مفاعل نووي و التي تصل إلى 10 سنوات، بالإضافة إلى فترة التشغيل و التي تصل إلى 30 سنة.

من إعداد الطالب بالاعتماد على: (غانية، 2015-2016، صفحة 82).

من خلال ما تم التطرق له من مصادر الموارد الطبيعية باختلافها، فمصادر الموارد الطبيعية المتجددة و غير المتجددة و الثانوية يمكن رصدها في الشكل الآتي:

الشكل رقم(04): مصادر الموارد الطبيعية

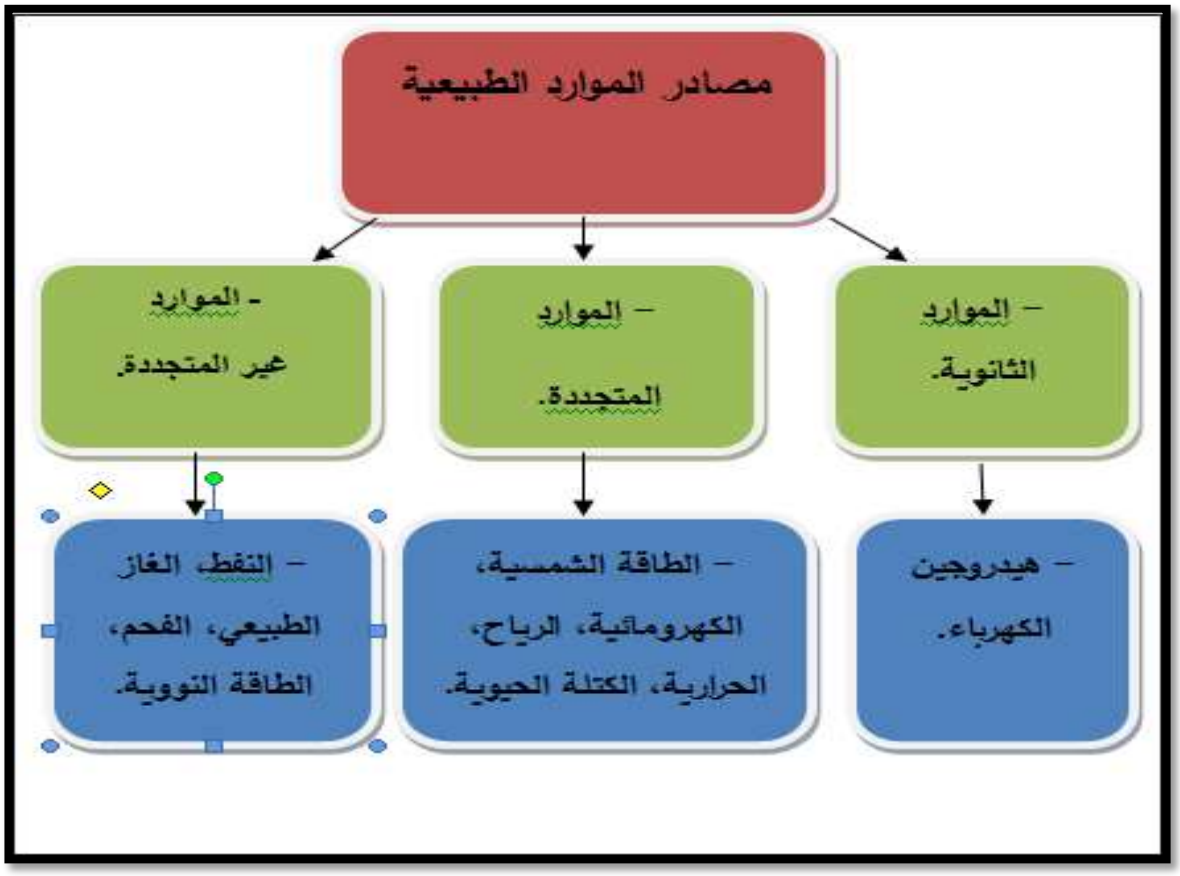

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:(www.geo.lu.lv) .

من خلال الشكل رقم(04) يتبين أن مصادر الموارد الطبيعية تنقسم إلى شقين هما: الموارد المتجددة كالطاقة الشمسية و الكهرومائية والرياح و الطاقة الحرارية و الكتلة الحيوية و والموارد غير المتجددة مثل النفط و الغاز الطبيعي و الفحم و الطاقة النووية، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية الثانوية مثل هيدروجين الكهرباء.

المبحث الثالث: حوكمة الموارد الطبيعية، مفهومها، مؤشرها، أهميتها، نظرياتها

الحوكمة هي حجر الزاوية في الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. مبادئها الجوهرية هي المساءلة والشفافية والمشاركة وسيادة القانون، و هي في صميم الجهود المبذولة على الصعيد المحلي والوطني والثنائي والمتعدد الأطراف و المستويات وهذا لضمان أن القرارات التي تؤثر على الموارد الطبيعية ومستخدمي الموارد تكون على اطلاع جيد وتنفيذها يكون بشكل منصف. أما حقوق أصحاب المصلحة في المشاركة في اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تؤثر على المـوارد الطبيعيـــة ينبغي الاعتـراف بهـا وتطبيقهـا في الممارسة العملية . (Moore, 2011, p. 09)

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الموارد الطبيعية و مؤشرها

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الموارد الطبيعية

يمكن تعريف حوكمة الموارد الطبيعية بأنه عبارة عن دراسة تهدف إلى تخصيص المجتمع للموارد الشحيحة، وعندئذ سيكون مجال حوكمة هاته الموارد هو دراسة كيفية تخصيص المجتمع للموارد الطبيعية النادرة مثل: الغاز، المياه، والنفط، وغيرها من الموارد الطبيعية(Jon Cornad, 2004, p. 01) .

أما في المفهوم الاقتصادي فحوكمة الموارد الطبيعية يعنى به كل مايتم إنتاجه واستهلاكه واستثماره من طاقة بالإضافة إلى كل إيراداتها، ويستند في ذلك لسياسات وأدوات لترشيد استغلال هاته الطاقات مع زيادة عائداتها وبدون تأثر نموها الاقتصادي، بمعنى آخر بلوغ أقصى حد إنتاجي ممكن من السلع والخدمات مقابل أدنى مقدار طاقوي مع الحفاظ على المواصفات، والحوكمة المثلى للطاقة تكون بأقل التكاليف بالإضافة إلى التقليل بأكبر قدر ممكن من مخلفات استغلال هاته الطاقات وآثارها السلبية الملوثة للبيئة (ماضي و ديب، 2016، صفحة 15).

كما يعتبر ميدان حصاد الطاقة وكفاءتها موضوعان رئيسيان اليوم لقوة المجتمع، ففي تطور المجتمع الحديث فالحفاظ على الطاقة يعتبر واحدة من أهم العوامل الرئيسة لتصبح أكثر استقلالا من الموارد الأخرى (Bizon, 2017, p. vii) ، كما أنه هناك هامش واسع من الفرص و التحديات لاستخدام الطاقات المتجددة بصفة خاصة لاعتبارها من مصادر الطاقات البديلة، و التي لها دور كبير في حياة الأفراد و ذلك بتميزها كمصادر طاقوية طويلة الأجل (الجيوسي، 2015، صفحة 68).

فتحقيق أهداف السياسات الطاقوية يكون وفق عدة اعتبارات كما هي مبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (05): المثلث السحري لأهداف سياسة الطاقة.

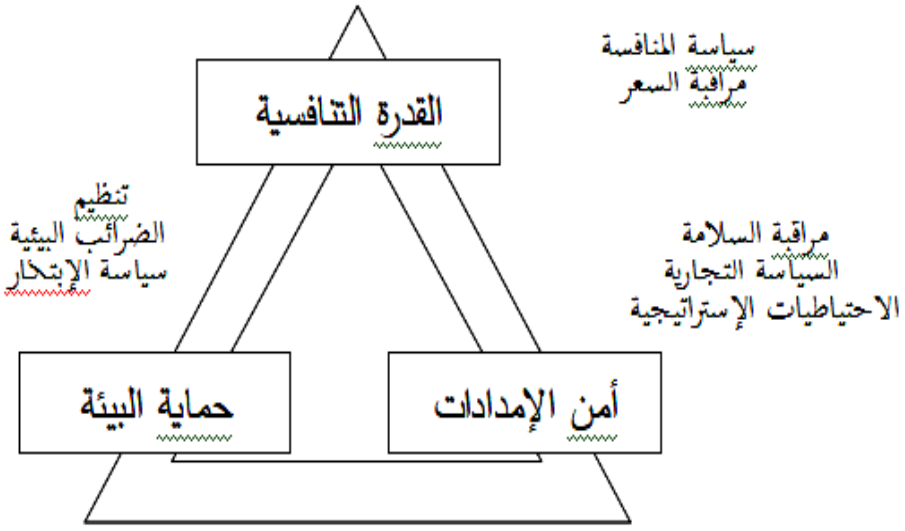

Source : (Zweifel & Aaron, 2017, p. 10)

المثلث السحري المبين في الشكل رقم (05) يحتوي على معلومات جد مهمة خاصة فيما يتعلق بتحقيق سياسة الطاقة عبر مهمة ثلاثية متمثلة في وجوب تأمين توفير الطاقة، والمساهمة في القدرة التنافسية الاقتصادية، وجعل استخدام الطاقة متوافقة مع البيئة .(Zweifel & Aaron, 2017, p. 10)

الفرع الثاني: مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية

يقوم معهد حوكمة الموارد الطبيعية بتقييم حوكمة الموارد الطبيعية لقطاع النفط والغاز والمعادن لمختلف دول العالم عبر سياساتها و ممارساتها المنتهجة باستعمال مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية. وتكون نتيجة المؤشر مركبة لكل تقييم (NRGI, Resource Governance, 2017, p. 09)، فمعهد حوكمة الموارد الطبيعية هو منظمة لا تهدف للربح، تسخر كل جهودها لتحقيق و تعزيز التنمية المستدامة في مختلف الدول عن طريق التدخل غير المباشر من خلال إعداد تقارير و تقديم حلول و استراتيجيات لحوكمة الموارد الطبيعية لمختلف مصادرها و أنواعها، ومن بين أدواتها الفعالة والتي تم تطويرها وإثبات نجاعتها مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية، (زينة و جقطة، 2019، صفحة 98) والشكل الآتي يبين مخطط إنشاء مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية:

الشكل رقم(06): مخطط إنشاء مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية

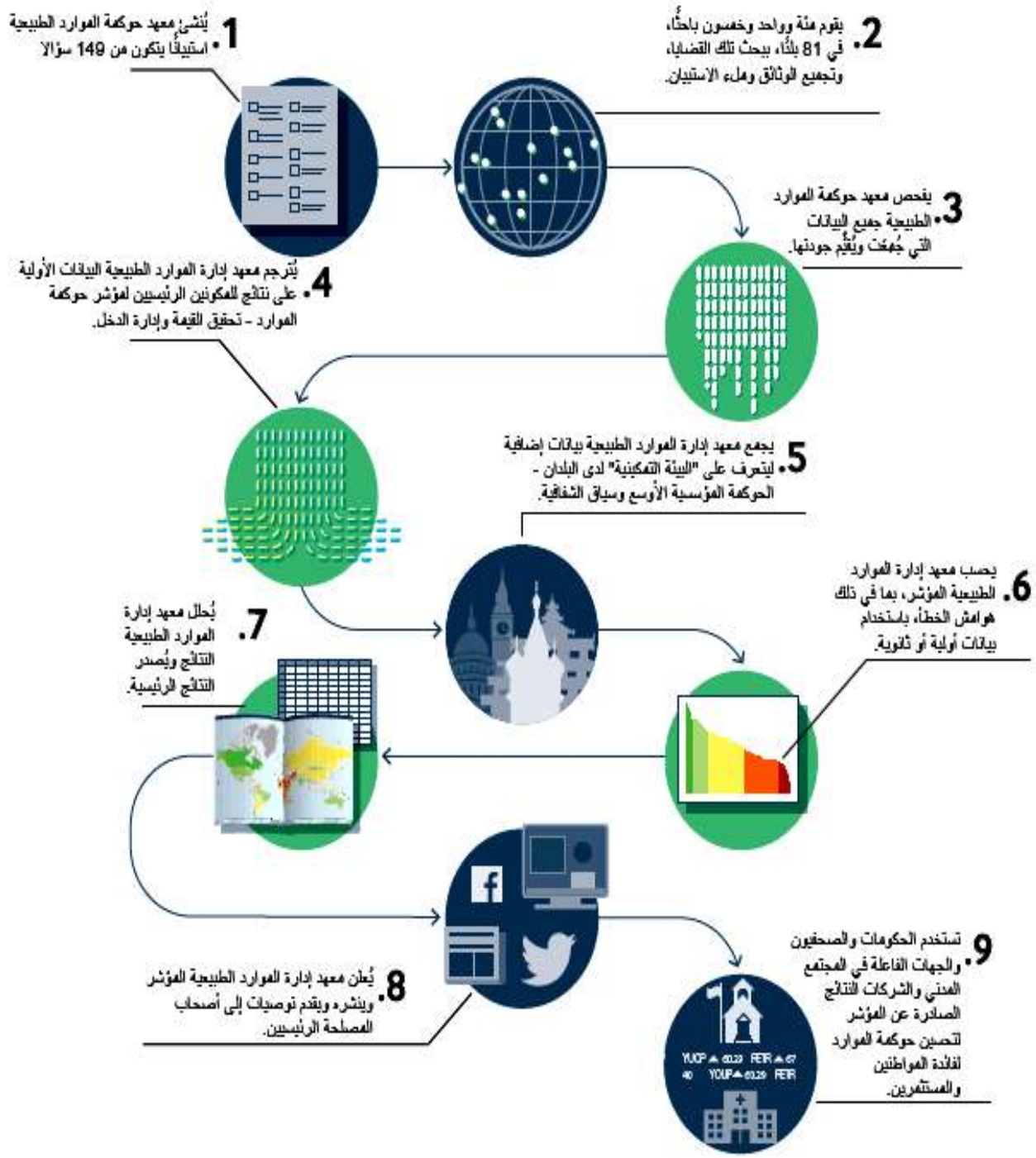

Source : (NRGI, Resource Governance, 2017, p. 06)

من خلال الشكل رقم (06) يتبين أن تشكيل مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية يمر بتسعة مراحل انطلاقا من إنشاء معهد حوكمة الموارد الطبيعية لاستبيان يتكون من 149 سؤالا، ومن ثم يتم قيام دراسة هاته الأسئلة من طرف 151 باحث ينحدرون من 81 دولة،

و بعدها تمر بعدة مراحل مهمة كما هي مبينة في الشكل أعلاه إلى أن يتم في المرحلة الثامنة إعلان معهد إدارة الموارد الطبيعية للمؤشر، و يقوم بنشره مع قيامه بتقديم توصيات إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين، ثم تأتي المرحلة الأهم و هي المرحلة التاسعة و التي يتم فيها استخدام الصحافة و الحكومات و الجهات الفاعلة في المجتمع المدني و الشركات النتائج الصادرة عن المؤشر.

وللتوضيح أكثر فتركيب مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية يمكن توضيحه في الشكل الآتي:

الشكل رقم (07): تركيب مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية

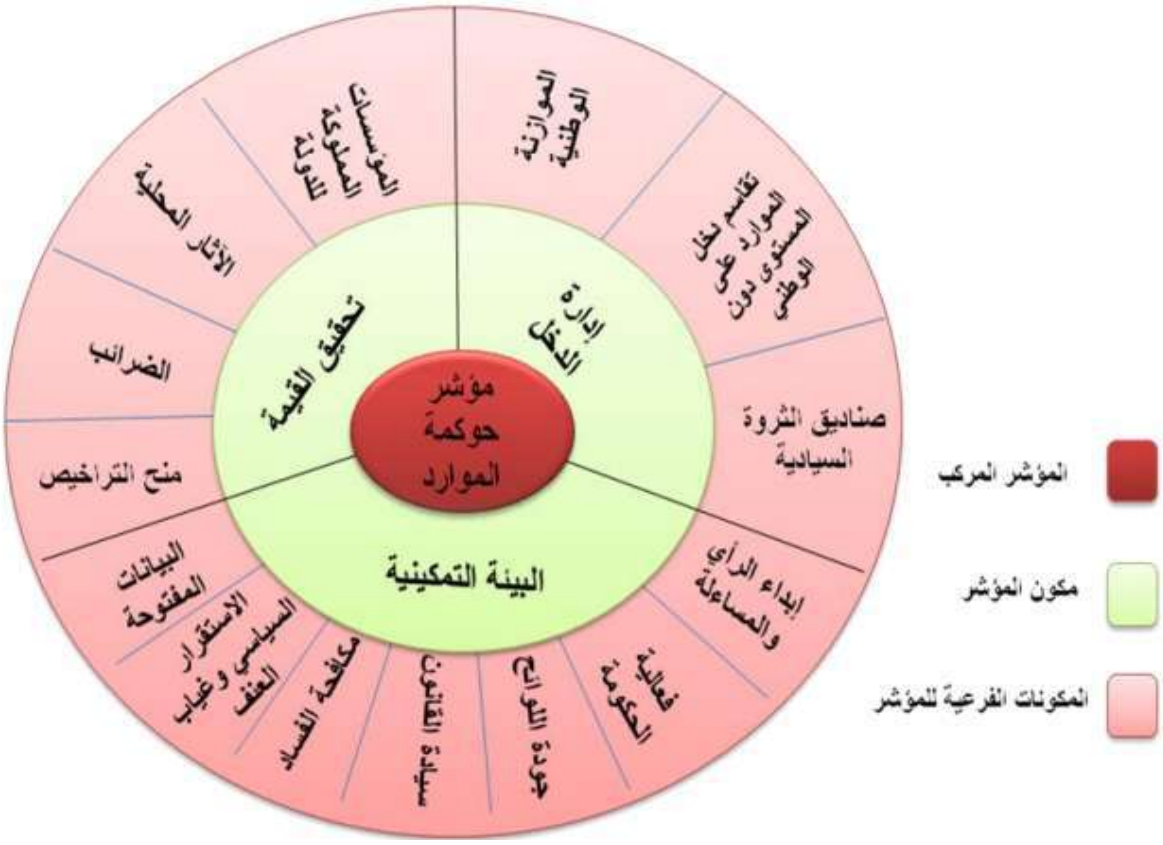

Source : (NRGI, Resource Governance, 2017, p. 07)

من خلال الشكل رقم (07) يتبين أن مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية يتكون من ثلاث مركبات رئيسية متمثلة في:

- **إدارة الدخل:**

وهي التي تتم عن طريق الموازنة الوطنية من خلال العادلة في تقسيم الموارد الطبيعية وإيصالها حتى للمستوى دون الوطني و هو ما يحافظ على صناديق الثروة السيادية.

- **تحقيق القيمة:**

وهي التي تتم فعليا عن طريق منح التراخيص الخاصة بالتنقيب و الاستكشاف و الاستخراج بصفة عادلة مع ضرورة المرافقة لجميع مراحل العمليات، بالإضافة انتهاج سياسة ضريبية محفزة للاستثمار خاصة في المجال الطاقوي دون انتهاج سياسة الاحتكار من طرف الدولة و مؤسساتها المملوكة.

- **البيئة التمكينية:**

هي الأرضية المثالية لتجسيد إدارة الدخل و تحقيق القيمة من خلال: المساءلة، الجودة، الشفافية، الإفصاح، الاستقرار، وكل هذا بتطبيق فعال من طرف الحكومة للقانون.

كما أنه لابد من الإشارة إلى أنه قد تخضع الموارد الطبيعية أيضًا لمجموعة مختلفة من القوانين، و قد تشمل هذه القوانين ما يلي(Moore, 2011, p. 119) :

- قانون الأراضي.
- قانون الزراعة.
- قانون المحميات.
- قانون التنوع البيولوجي ، بما في ذلك الحصول على الموارد الجينية.
- قانون إداري.
- القانون المدني.
- قانون جنائي.

أما بالنسبة لنتائج المؤشر فهي موضوعة على مقياس مرقم من الصفر إلى مئة لكل مستوى من المؤشر، مما يتيح للمستخدمين مقارنة جودة حوكمة الموارد عبر المؤشر المركب

والمكونات الفرعية سواء داخل البلد أو فيما بين البلدان. وتجمع النتائج طبقا لنطاقات الآداء: جيّد، مقبول، ضعيف، سيئ وفاشل. والشكل الآتي يبين ذلك:

الشكل رقم (08): نتائج مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية.

Source : (NRGI, Resource Governance, 2017, p. 05)

من خلال الشكل رقم (08) يتبين أن نتائج مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية مقسمة على خمسة مستويات بالتدريج من مستوى فاشل إلى سيء، ضعيف، مقبول، جيد. كما أن لكل نتيجة قياس تقابلها الملاحظة الموافقة لها مثلا: عند مستوى جيد فالدولة يقاس أنها قد انتهجت سياسات و قوانين أدت إلى استفادة المواطنين من الموارد الاستخراجية، إلا أنه تكون هناك أعباء و تكاليف قد يتحملها المجتمع.

المطلب الثاني: أهمية حوكمة الموارد الطبيعية و نظرياتها

باعتبار أن الموارد الطبيعية جد ضرورية لاستمرار الحياة، و لتلبية حاجات المجتمعات و هو ما يجعل الاستغناء عنها غير ممكن، ولهذا فالموارد الطبيعية باختلافها لها أهمية كبيرة و هذا من خلال التطرق لعوامل تزايد الاهتمام بالموارد الطبيعية، و أهم نظريات حوكمتها.

الفرع الأول: أهمية حوكمة الموارد الطبيعية

إن أهمية حوكمة الموارد الطبيعية تتمثل في كونها انبثقت جراء استنزاف الدول لمواردها الطبيعية مما يرهن اقتصادياتها مستقبلا، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تصاعد منحى الاهتمام بدراسة الموارد الطبيعية و حوكمتها هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): عوامل تزايد الاهتمام بحوكمة الموارد الطبيعية

الرقم	التعيين	العوامل
1	المشكلة السكانية	- زيادة عدد السكان. - ندرة الموارد الطبيعية بالنسبة لحاجات الإنسان. - قلة الأمراض و التطور في وسائل العلاج و خاصة الأمراض الفتاكة مما أدى لزيادة المواليد و انخفاض الوفيات. - أزمة الغذاء. - زيادة نسبة الفقر خاصة في الدول الإفريقية. - الزحف الصحراوي.
2	تزايد معدلات استهلاك الفرد	- اعتماد معظم السلع الاستهلاكية على الموارد الطبيعية. - زيادة استهلاك الفرد للسلع و الخدمات.
3	التقدم التقني	- التطور و التقدم التقني أدى اكتشاف متزايد للموارد الطبيعية. - الزيادة الكمية والنوعية للسلع الاستهلاكية ما أدى لزيادة استخدام الموارد الطبيعية.
4	التخطيط و التنمية	- الاهتمام المتزايد ببرامج التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي أدى إلى البحث عن المزيد من الموارد الطبيعية. - تخصيص الموارد الطبيعية عن طريق مختلف السياسات المالية

		كالضرائب و الإعانات.
5	**التجارة الدولية**	**- تقليل تكاليف الإنتاج عند مستوى وفرة المواد و زيادتها عند شحها.**
6	**التلوث البيئي**	**- التلوث البيئي الناجم عن استخراج و استخدام الموارد الطبيعية.** **- التزايد المستمر للنفايات الملوثة للبيئة و الصادرة عن القطاعين الصناعي و الزراعي.** **- ارتفاع تكاليف التخلص من النفايات و إعادة تدويرها.**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (كافي، 2017، الصفحات 22-25)

من خلال الجدول رقم (11) يتبين أن أهمية حوكمة الموارد الطبيعية راجع لعدة عوامل ناجمة عن مشكلة النمو السكاني و هو ما أدى لزيادة معدلات استهلاك الأفراد، بالإضافة إلى تأثير التقدم و التطور التقني على الاهتمام بحوكمة الموارد الطبيعية بسبب زيادة اكتشاف الموارد الطبيعية و التنقيب عنها، و هذا بالاعتماد على السياسات المختلفة للتخطيط و التنمية، و هو ما أدى إلى التلوث البيئي و الذي يفرض على العديد من الدول مراجعة سياساتها المنتهجة في استخدام الموارد الطبيعية و التي ينجم عنها نفايات ملوثة للبيئة ذات تكاليف مرتفعة للتخلص منها أو إعادة تدويرها و هو ما يلخص أهمية التوجه و الاهتمام بحوكمة الموارد الطبيعية.

تعتبر الموارد الطبيعية سواء متجددة أو غير متجددة ذات أهمية كبيرة ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال استهلاكها و الطلب عليها كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (09) : الطلب العالمي على الطاقة في سيناريو السياسات الجديدة إلى غاية 2035

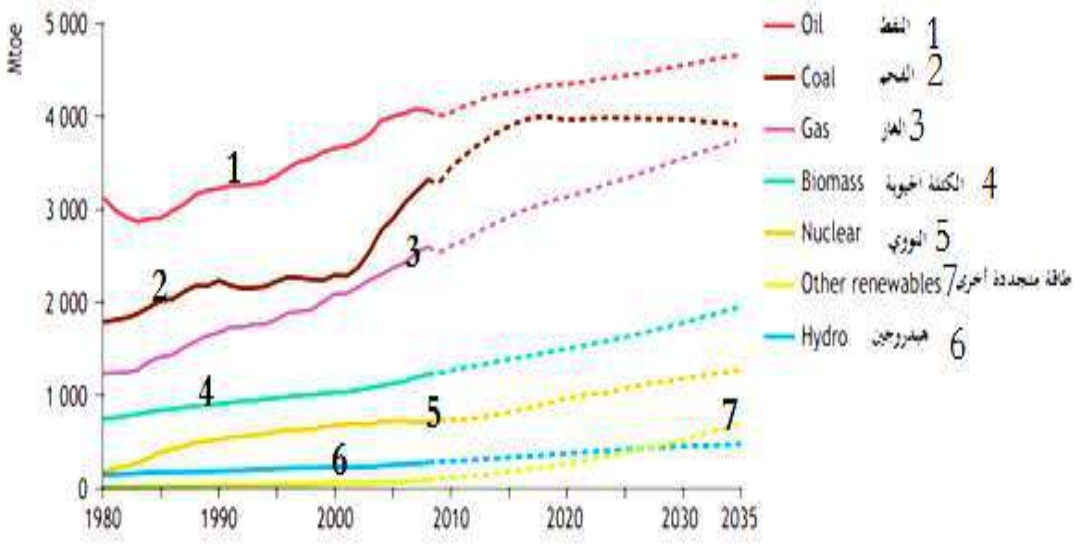

Source : (IAE, 2010, p. 84)

من خلال الشكل رقم (09) يتبين أنه هناك تزايد مستمر للطلب العالمي على الطاقة بمختلف أنواعها كما هو مبين في الشكل السابق، بحيث تبدأ ملاحظة هذا التزايد بصفة واضحة منذ بداية سنة 2000 و هذا راجع إلى السياسات الجديدة المنتهجة من طرف الدول و خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي يستوجب استغلال كمي للطاقة بمختلف مصادرها، و هذا لغرض تحقيق الأهداف المرتبطة بالسياسات المنتهجة إلى غاية بلوغ سنة 2035.

الفرع الثاني: نظريات حوكمة الموارد الطبيعية

إن نظريات حوكمة الموارد الطبيعية تمت صياغتها من قبل مفكرين إقتصاديين بعد دراسات عميقة و تنبؤات مستقبلية، وهاته النظريات تم طرح نماذجها نسبة للمفكرين على النهج الآتي:

1- نظرية حوكمة الموارد الطبيعية لهارولد هوتلينغ (Hoteling Theoty)

نموذج هوتلينغ (1931) قام بدراسة استخراج الموارد الطبيعية واختباراتها، وهذا مايجعل النظرية تبدو مناسبة بشكل خاص ، حيث سيطر نموذج هوتلينغ على اقتصاديات الموارد الطبيعية المستنفدة لعدة عقود متتالية،، كما أنه أظهر أيضًا أن الأسواق التنافسية ستحقق حل المخطط، و لم يكن فقط Hotelling أول من اشتق آثار الاحتياطيات المحدودة لتطور الأسعار و الاستهلاك في إطار خطة مثالية خاصة، فهناك دراسة مشابهة لاقتصاديات الرفاهية تتتمثل في نظرية باريتو، والتي تنص على أن المنافسة في الأسواق فعالة.(Margaret & Thille, 2010, p. 03)

فهارولد هوتلينغ قام بصياغة نظريته عن طريق دراسة اقتصاديات الموارد الغير متجددة في عام 1931م، محاولا الوصول إلى كيفية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الغير متجددة للاستفادة منها لأقصى مستوى و هذا على المدى الطويل، بحيث أشار هوتلينغ إلى مميزات الموارد الطبيعية الغير متجددة مع أخذها بعين الإعتبار عند تحديد سعرها، فجوهر نظرية هوتلينغ يتطلب مراعات حقوق الأجيال القادمة من خلال حوكمة الموارد الطبيعية الغير متجددة (الغرباوي، 2020، صفحة 117).

كما ترجم هوتلينج دراسته في منحنى بياني يمثل دالة الطلب على المورد الطبيعي الغير متجدد، كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (10) : المنحنى البياني لنظرية هارولد هوتلينغ

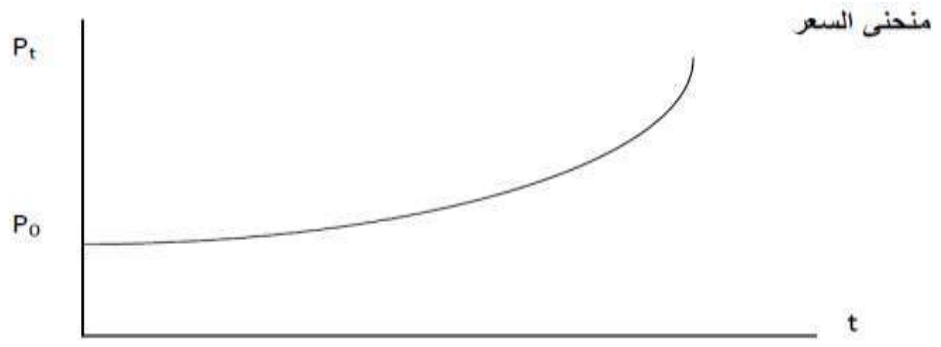

Source : (Rottillon, 2005, p. 25)

من خلال الشكل رقم (10) والمتمثل في المنحنى البياني لنظرية هارولد هوتلينغ، فذا المنحنى يفترض أن الطلب مستقبلا على الموارد الغير متجددة لن يتغير، و استنادا لمضمون النموذج البياني والذي يعتبر الموارد الطبيعية الغير متجددة بأنها أصل رأسمالي، فهذا ينبأ بأن سعر المورد الطبيعي الغير متجدد سيرتفع بنفس مستوى معدل الفائدة في الأسواق، كما أن المخزون الإبتدائي المتوقع يساوي نفس الكمية التي سوف يتم استخراجها خلال المدى الزمني، وهذا ما سوف يحدث توازن بين قوى العرض و الطلب على الموارد الطبيعية الغير متجددة حتى و إن كانت هناك سياسة احتكارية للموارد سوف يعود التوازن تلقائيا .(كافي، 2017، صفحة 108)

فالحصص الثابتة لمختلف الدول من الموارد الطبيعية الغير متجددة تجعلها تسعى و تهدف إلى الاستخدام العقلاني و العادل لهاته الموارد الطبيعية عن طريق توزيعها على مختلف الفترات الزمنية بطريقة عادلة و بتحقيق أعلى رفاهية اقتصادية ممكنة، ولهذا فمن غير المعقول أن تتم تلبية حاجات الأفراد عن طريق استنزاف الموارد الطبيعية و رهن مستقبل الأجيال المستقبلية بطريقة غير عادلة (عاشور، 2004، صفحة 17).

فنموذج هوتلينج تندرج منه عدة فرضيات كما هي مبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (11): فرضيات قاعدة هوتلينج

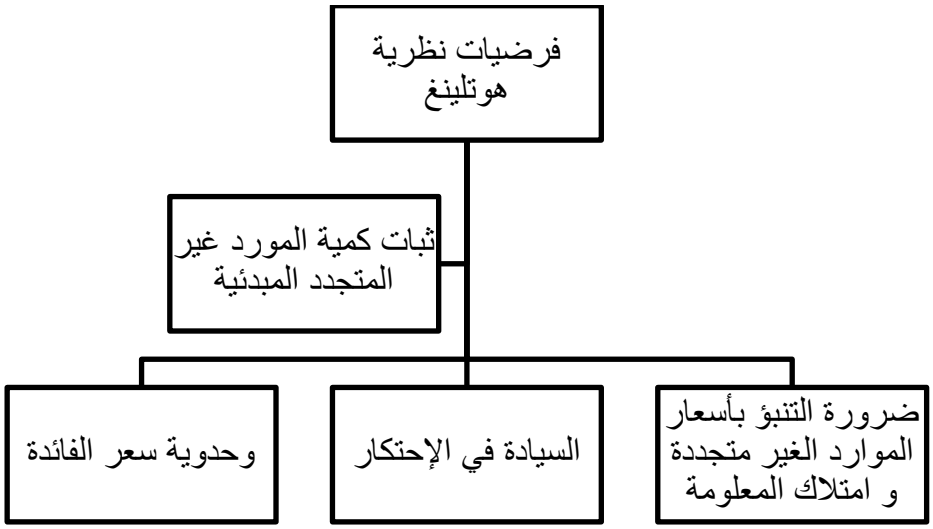

المصدر: (الزهراء، 2018–2019، صفحة 77)

من خلال الشكل رقم (11) يتبين أن نظرية هوتلينغ لديها عدة فرضيات أهمها هو ثبات كمية المورد الطبيعي مبدئيا، أما بالنسبة للفرضية الثانية فهوتلينغ يؤكد أنه من الضروري أن يكون هناك امتلاك و تنبؤ صحيح للمعلومة المتعلقة بأسعار الموارد الطبيعية، و هو مايفرض على الجميع التبعية في السوق لمالك المعلومة من خلال التحكم في الأسعار و السيادة في الاحتكار عن طريق توحيد سعر الفائدة.

2- نظرية ذروة النفط و نفاذه لهوبرت Hubbert Oil Peak

إن توقع هوبرت سنة 1956 لوصول إنتاج النفط في الولايات المتحدة لذروته في أوائل السبعينات، و هو ماحدث فعلا حيث بلغ إنتاج النفط ذروته، مما أدى لتناقصه بعد ذلك ما جعل توقع هوبرت في محله، وهو ما جعله أسطورة في ذلك الوقت وهذا بتزكيته من طرف حركة الحفاظ على الموارد الطبيعية (ديفيس، 2009، صفحة 74).

لقد قام ماريون كينغ هوبرت بدراسة بيانية للمورد الطبيعي البترول و أطلق عليها إسم Oil Peak، والذي تتضمن أن أي مورد طبيعي غير متجدد معرض لبلوغ ذروة الإنتاج، و من ثم الانخفاض إلى غاية النفاذ و هذا استنادا على قواعد أن الإنتاج يبدأ من الصفر ثم إلى القاعدة الثانية وهي بلوغ الذروة بأقصى طاقة انتاجية، و بعدا التناقص في الانتاج و بداية النفاذ (الزهراء، 2018-2019، صفحة 76).

ولتوضيح أكثر فقد قام هوبرت بصياغة الشكل الآتي:

الشكل رقم (12) : منحنى قاعدة هوبرت

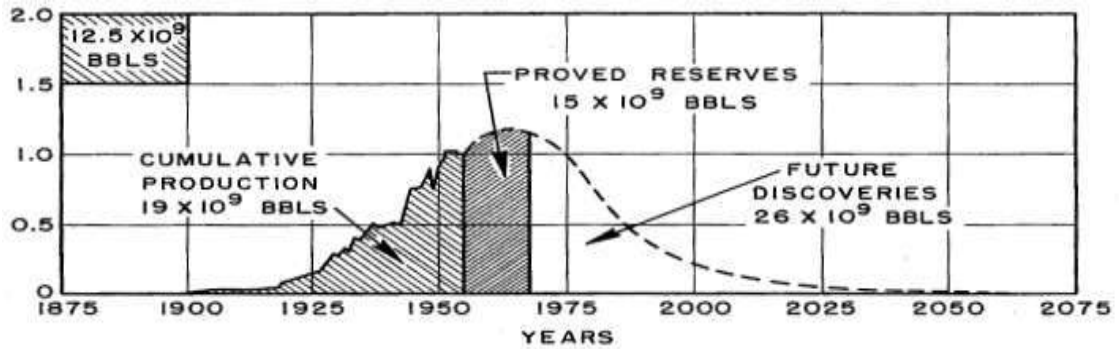

Source : (Hubbert, 1956, p. 26)

من خلال الشكل رقم (12) و الذي يمثل منحنى قاعدة هوبرت نلاحظ صحة تنبؤ هوبرت من خلال استمرار الزيادة في الإنتاج إلى أن وصل لذروته كما هو متوقع في بداية سنوات السبعينات، و بعدها بدأ الإنتاج بالتناقص ليثبت من جديد صحة قاعدة و نظرية هوبرت.

الفرع الثالث: الأسس الدولية و ميثاق حوكمة الموارد الطبيعية

إن الدول التي لها احتياطات من الموارد الطبيعية وبالرغم من أن امتلاكها يعتبر إتاحة فرص إلا أنه بالمقابل تواجهها تحديات كبيرة فيما يخص حوكمة هاته الموارد الطبيعية و استغلالها الاستغلال الأمثل حتى يتم الحفاظ عليها و عدم الدخول في نفق الاستنزاف المتواصل للموارد و المؤدي إلى نفاذها، لذا فإن ميثاق الموارد الطبيعية يقوم بتقديم نصائح و حلول مبنية على دراسات و إحصائيات سابقة بغية عدم وقوع المجتمعات و الدول في نفس الأخطاء السابقة، حتى يتسنى لها الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تحقيق حاجيات الجيل الحالي مع الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية (IGR، 2014، صفحة 04).

1- الأسس الدولية لحوكمة الموارد الطبيعية

إن قيام معهد حوكمة الموارد الطبيعية لصياغة الأسس و المبادئ ذات البعد الدولي لحوكمة و استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل كان له تأثير ايجابي على كل من المستوى المحلي و الدولي، و هذا لما له من فائدة تعود على اقتصاديات الدول من خلال التطور و الرقي مع الحفاظ على الموارد بالإضافة إلى تلبية حاجيات الأفراد لأقصى درجة منفعة ممكنة مع الحفاظ على حقوق الأجيال مستقبلا.

فالأسس الدولية لحوكمة الموارد الطبيعية هي مبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (13): الأسس الدولية لحوكمة الموارد الطبيعية

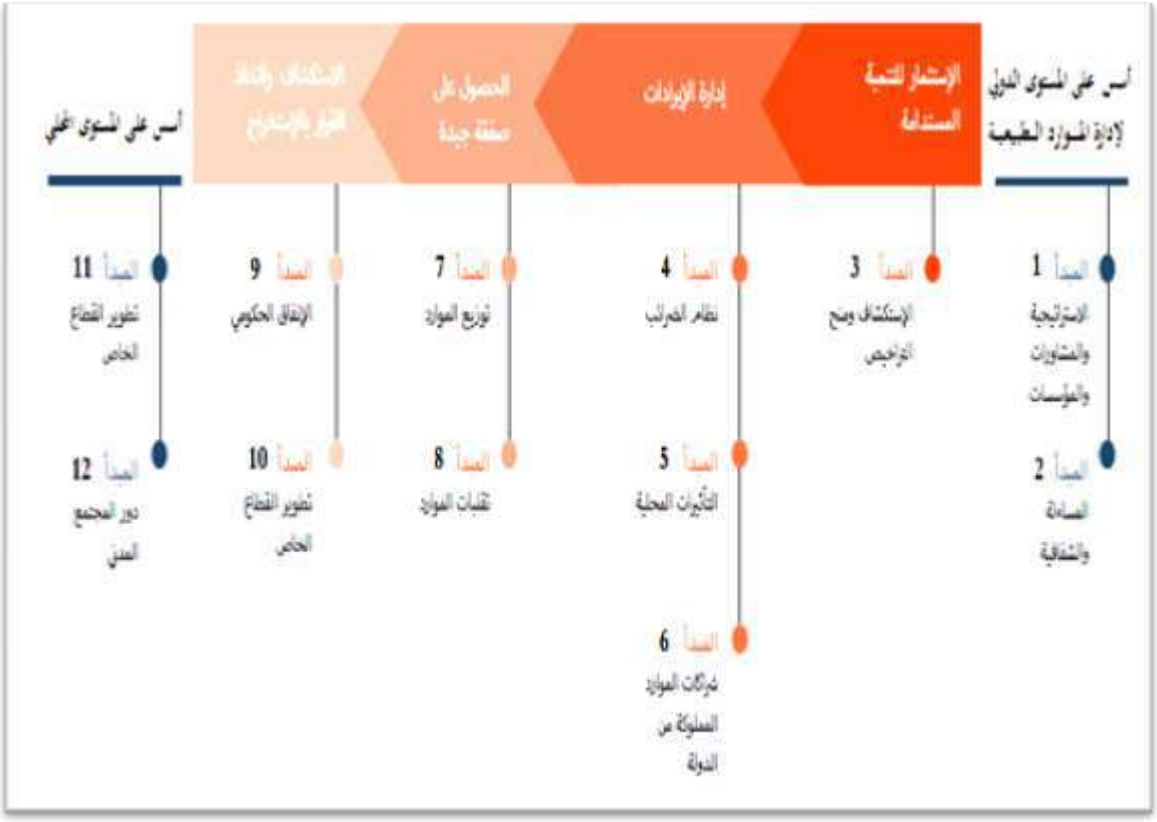

Source : (NRGI, 2014, p. 03)

من خلال الشكل رقم (13) يتبين أن الأسس الدولية تمت صياغتها من 12 مبدأ منها ما هو منتهج للمستوى الدولي و منها ما هو موجه محليا، حتى يتم الاستثمار في الجانب الصحيح للتنمية المستدامة عن طريق إدارة الإيرادات و استغلالها على أكمل وجه، و هو ما يضمن توزيعها بشكل عادل و بكل شفافية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القطاع الخاص و دون إهمال دور المجتمع المدني.

2- هيكل ميثاق حوكمة الموارد الطبيعية

قام معهد حوكمة الموارد الطبيعية بصياغة هيكل مبادئ ميثاق حوكمة الموارد الطبيعية، بحيث قام بتقسيمه إلى ثلاثة مجموعات متمثلة في أسس لصياغة قرارات اقتصادية ضرورية ولازمة لحوكمة الموارد الطبيعية، و أسس داخلية محلية لتسيير الموارد الطبيعية، و أسس ذات طابع دولي لإدارة الموارد الطبيعية و هاته المبادئ تم هيكلتها كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): هيكل مبادئ ميثاق حوكمة الموارد الطبيعية

مبادئ ميثاق حوكمة الموارد الطبيعية	القرارات
المبادئ المحلية لإدارة الموارد الطبيعية	– ضرورة انتهاج استراتيجيات وطنية كاملة و شاملة ذات أطر قانونية مصاغة بدقة بمعية شركات و مؤسسات مختصة، حتى يتم تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لأكبر قدر و مستوى من تأمين حاجيات ومتطلبات الأفراد. – إلزامية كون صناع القرار مسؤولين تحت مجهر أفراد ذوي اختصاص و ذو معرفة لمحاربة الفساد. – منح تراخيص التنقيب و استخراج الموارد الطبيعية بكل عدالة و شفافية، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع الحكومات لعمليات التنقيب العالية الكفاءة.
المبادئ الدولية لإدارة الموارد الطبيعية	– ضرورة و حتمية التزام الشراكات باحترام جميع معايير الحقوق البيئية و الاجتماعية، و حقوق الإنسان لغرض تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. – دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز التنسيق التصاعدي للمعايير بين مختلف الحكومات و المنظمات الدولية.
مبادئ صياغة قرارات اقتصادية	– تحقيق القيمة الكاملة للحكومة من مواردها، و هذا من خلال ضبط أنظمة ضريبية فعالة و صياغة شروط تعاقدية متناسقة مع الاستثمارات المرجوة مع لزوم تميزها بالقوة و التماسك و عدم تأثرها بتغير الظروف. – تخفيف أعباء التكاليف البيئية و الاجتماعية الناجمة عن استخراج الموارد و أخذها بعين الاعتبار، و تحصيل الفوائد المحلية من خلال تتبع الفرص المتاحة. – قابلية الشركات الوطنية المملوكة للمساءلة، مع ضرورة كون صلاحياتها محددة تحديدا جيدا، بالإضافة إلى تميزها عن طريق هدفها الرئيسي لتحقيق الكفاءة و الريادة التجارية. – تحقيق أقصى مستوى لحاجيات الجيل الخالي مع الحفاظ على

	حقوق الأجيال المستقبلية، و هذا من خلال الاستثمار الأمثل للإيرادات. – الإنفاق الحكومي للإيرادات لابد أن يكون مدروس مع أخذ الحيطة جراء التقلبات الاقتصادية. – زيادة فعالية الإنفاق الحكومي على المستوى الوطني و دون الوطني من خلال الاستغلال الأمثل للإيرادات. – تنويع الاقتصاديات الوطنية من خلال تشجيع الحكومات للاستثمار في القطاع الخاص و ازدواجية العمل في الصناعات الاستخراجية بالانحراط فيها.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:(NRGI, 2014, pp. 4–38)

من خلال الجدول رقم (12) يتضح أن ميثاق حوكمة الموارد الطبيعية يتكون من ثلاث مبادئ، و هاته المبادئ تنبثق منها مجموعة من القرارات الجد هامه و التي تهدف في مجملها إلى تكوين أرضية صلبة من سياسات و استراتيجيات مبنية على قوانين محكمة لغرض تحقيق أقصى مستوى لمتطلبات المجتمعات مع الحفاظ على الموارد الطبيعية و عدم استنزافها، بالإضافة إلى حماية حقوق الأجيال المستقبلية.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم التطرق له يتضح جليا أن الحوكمة ليست مجرد كلمة أو فكرة بسيطة، بل هي ذات أهمية كبيرة، وهذا ما توضحه عناصرها و أبعادها، بالإضافة إلى ذلك فإن الحوكمة تعتبر موضوع الساعة نظرا لما يشهده العالم من تغيرات على الصعيد الاقتصادي، حيث لاقت اهتمام عالمي واسع بدافع عدم الوقوع في الأزمات الاقتصادية مجددا، كما تهدف بدرجة أولى إلى حوكمة الموارد الطبيعية ، و التي لم تحظى هاته الأخيرة بالاهتمام الذي يليق بها، وهو ما تجلى من خلال دراسة ماريون كينغ هوبرت التي تنبأت بوصول إنتاج البترول للذروة، ليتم بعدها تناقص الإنتاج باستمرار مما أكد فعلا صحة نظريته.

ومن خلال تطرقنا للعلاقة بين الحوكمة و الموارد الطبيعية، تم التوصل إلى أنهما متناسقان بدرجة كبيرة، فالحفاظ على الموارد الطبيعية يحقق حاجيات المجتمعات في الوقت الحاضر و يضمن حقوق الأجيال مستقبلا، كما يجنبها بدرجة كبيرة الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك و كما هو واضح من خلال الأزمات الاقتصادية السابقة و المتعددة يتضح بأن أسباب انهيار اقتصاديات الدول هو استنزافها لمواردها الطبيعية دون أن تهتم و تولي أدنى اعتبار للحوكمة، وهو ما تبين من خلال قياس مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية لمختلف الدول من طرف معهد حوكمة الموارد الطبيعية.

الفصل الثاني:

التنمية المستدامة

تمهيد

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق و تسليط الضوء على التنمية المستدامة نتيجة تداولها و دراستها من طرف مختلف الدول، و كونها هدف معلن للكثير من الدول و أصحاب مبادرات السياسة العامة، وخاصة تلك المتعلقة بالإدارة البيئية ، كما أن التنمية المستدامة هي مفهوم غني و واسع للغاية، فهو يشمل تقريبا كل جوانب المجتمع البشري ، بحيث يتجلى ذلك في خصائصها و أهدافها و أبعادها، و هو ما تم التطرق له من طرف المنظمات الحكومية و غير الحكومية لما لها من أهمية و دور في تعزيز الحفاظ على الموارد الطبيعية و تحقيق الأمن البيئي في مختلف أرجاء المعمورة.

كما تحدد التنمية المستدامة من خلال مؤشراتها التدخلات و الاقتراحات الممكنة التي من شأنها الحفاظ على الموارد الطبيعية باختلافها، بالإضافة إلى الحد من التدهور البيئي و الحفاظ على البيئة والقيم البيئية ضمن إطار مستدام له قابلية اجتماعيا واقتصاديا، و هذا بانتهاج مختلف المنظمات والهيئات المختصة في التنمية المستدامة و الحفاظ على البيئة لسياسات و دراسات من شأنها تلبية حاجيات المجتمعات حاضرا بطريقة مثالية في تسيير و حوكمة الموارد الطبيعية مع الحفاظ على البيئة من جهة، و من جهة أخرى المحافظة على حقوق الأجيال مستقبلا بعدم استنزاف الموارد الطبيعية و دون تلويث للبيئة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

من المؤكد أن تطور العلاقة و تشابكها بين الأوضاع البيئية و احتياجات و متطلبات التنمية جعلها ذات تناسق و ترابط إلى حد كبير، و هذا ما أدى بالضرورة الحتمية لدراسة أهم السبل التي تضمن استدامة عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة و عملياتها المتعددة، و ذلك بالحفاظ على كفاءة الأنظمة البيئية من خلال الارتقاء في أدراج سلم كفاءة طبيعة و محتوى التنمية، و من هنا نشأ مفهوم هاته العلاقة بمفهوم التنمية المستدامة (بدوي، 2013، صفحة 17)، فللتنمية المستدامة هي التحدي المركزي في عصرنا هذا، و العالم أجمع تحت الضغط بحيث لا يزال الفقر يصيب المجتمعات والعائلات، و تغير المناخ يهدد سبل العيش بالإضافة إلى الصراعات المحتدمة، والتفاوتات تتعمق ، إذ أنه لن يتم القضاء على هذه الأزمات إلا إذا تغيرنا بتغيير مسارنا(Sachs, 2015, p. XI) .

تعتبر التنمية المستدامة ذات أهمية بالغة، لهذا سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف التنمية المستدامة، خصائصها، مبادئها، بالإضافة إلى توضيح دور المنظمات الدولية الحكومية المختصة و الغير حكومية في التنمية المستدامة و أهم إصداراتها عقب جائحة كوفيد-19.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة، خصائصها، مبادئها

تعد التطورات المنجزة من طرف الدول المتقدمة في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية نتاج التنمية ذات الكفاءة العالية، وهذا بإتباع أسلوب التحسين للارتقاء بها، و قصد تحقيق و توفير الاحتياجات و مطالب المجتمعات، كما تعتبر التنمية المستدامة المناص الوحيد و الأمثل في استغلال الموارد الطبيعية عن طريق حوكمتها و هذا ما يسمى باستدامة الموارد الطبيعية (السامرائي، 2016، صفحة 16).

ففي هذا المطلب سوف يتم التطرق لعدة تعاريف للتنمية المستدامة حسب تطورها التاريخي في الفرع الأول، أما في الفرع الثاني سوف يتم توضيح خصائص التنمية المستدامة، ليتم في الفرع الثالث عرض مبادئ التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

هناك تعاريف عديدة للتنمية المستدامة حسب وجهات نظر مختلفة، حيث أن للتنمية المستدامة علاقة وطيدة بالجانب الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، و نظرا لاستحالة الفصل بين هاته المجالات فكل اقتصادي و مفكر يركز على إحدى هاته الجوانب أو جميعها.

فالتنمية المستدامة لغة تعني الزيادة و هي النمو، و نمى، ما ينمى، تنميا و نميا و نماء: الكثرة و الزيادة، أما المستدام أو المستدامة لغة، يدوم و يدام و دوما و دواما و ديمومة، و إدامة و استدامة: مستديم بمعنى منتظر، و استدامة الأمر الأناة، و استدامتها التأني المبالغ في الأمر، أما المداومة تعني المواظبة، و الديوم: الدائم منه (الركابي، 2020، صفحة 93).

و بالنظر إلى الصعوبة البالغة لتحديد تعريف جامع و مانع للتنمية المستدامة، و لهذا سوف يتم التطرق لتعاريف التنمية المستدامة انطلاقا من تحليل عبارتها المتكونة من كلمتين كما يلي (خبابة، 2013، الصفحات 116-117):

- **التنمية:**

بعد الحرب العالمية الثانية و تحديدا أثناء ظهور و تحرر الدول ذات الاستقلال الحديث بعد أن كانت عبارة عن مستعمرات، و توحي التنمية بأنها تهدف إلى التطور المنشود في مختلف المجالات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية لترقى إلى إرضاء احتياجات الشعوب و متطلباتهم في الحياة بطريقة تضمن لهم تحقيق مختلف الأهداف المسطرة في جميع المجالات المتعددة بغرض القضاء على كل ما يرسخ تخلف الشعوب و تدهور اقتصادياتها، وهذا عن طريق الاستغلال الأمثل لمختلف الوسائل التكنولوجية المتاحة.

- **المستدامة:**

كلمة المستدامة تعني الدوام و عدم التلاشي و الاضمحلال، و هذا من خلال الحفاظ على المكتسبات و استغلالها أحسن استغلال لتحقيق حاجيات الشعوب و المجتمعات حاليا دون رهن حاجيات الأجيال مستقبلا عن طريق استدامتها.

كما أنه تم تسليط الضوء و بصفة مباشرة على التنمية المستدامة خلال مؤتمر ريو دي جانيرو الذي انعقد سنة 1992 بالبرازيل لمناقشة طرق تجسيد التنمية المستدامة، حيث تم التطرق للتنمية المستدامة من خلال المبدأ الثالث و الرابع للمؤتمر، و هذا عن طريق

تعريفها بأنها تحقيق الحق في البيئة من خلال تحقيق حاجيات الجيل الحالي مع الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

فالآراء جد متعددة حول تعاريف التنمية المستدامة فمعظم التعاريف جاءت على الصيغ الآتية (القريشي، 2017، الصفحات 16-17):

- عميلة شاملة و معقدة تضم الميادين البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية.
- هناك من يصفه بأنها ظاهرة اجتماعية نشأت مع استقرار البشر لزيادة الإنتاج و تطور التجارة.
- التنمية المستدامة هي تقاطع العمليات و الإجراءات التي يقوم بها الإنسان بصفة يومية بهدف تحقيق متطلباته و حاجياته.
- عبارة عن مجموعة من النشاطات و الاستراتيجيات الهادفة إلى إحداث تغييرات في تفكير الأفراد و المجتمعات، و تنظيمها خاصة من الجانب المعلوماتي الخبراتي.
- تهدف التنمية المستدامة إلى تحسن آداء و طرق العمل على جميع المستويات، بالإضافة إلى تغيير سلوكات الاستهلاك و استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق أكبر مستوى من الإنتاج و بكفاءة عالية.
- الحفاظ على حقوق الأجيال مستقبلا من الموارد الطبيعية، و من كل عناصر البيئة.
- التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية تقوم بنقل الأفراد و المجتمعات إلى رواق أحسن من الرواق الذي كانت تعيش فيه بطريقة تسمح لهم بالانتفاع من هذا التغيير.
- تعتبر تنمية الإمكانات الداخلية من الموارد بمختلف أشكالها من ركائز تحقيق التنمية المستدامة.
- التنمية المستدامة هي آلية تمتاز بالشمولية و الاستمرار لتمس مختلف فئات المجتمع، و هذا عن طريق استراتيجيات محكمة ذات نظرة استشرافية دقيقة لإحداث تغييرات كمية و كيفية و نوعية للارتقاء بمستوى المعيشة.

ولتوضيح المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة من خلال تطرق مختلف النوادي و الهيئات و المنظمات له، فمختلف هاته المفاهيم هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(13): المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

الهيئة/النادي/المنظمة	السنة	مفهوم التنمية المستدامة
الإتحاد العالمي للحفاظ على البيئة UICN	1950	الموازنة بين الاقتصاد و البيئة
نادي روما	1968	دراسة النمو الاقتصادي بإنجاز أبحاث تتطرق للإفراط في هذا النمو و مجالات التقدم العلمي لمعرفة مستوى النمو.
نادي روما	1972	استغلال الموارد الاقتصادية و علاقتها بالمجتمعات تؤدي إلى تدهور خلال القرن 21 بسبب التلوث و استنزاف الموارد الطبيعية.
قمة الأمم المتحدة بستوكهولم	جويلية 1972	ضرورة الترابط بين المشكلات الاقتصادية و البيئة.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	1982	الأنشطة البشرية أدت إلى انقراض العديد من الثروة النباتية و الحيوانية.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	أكتوبر 1982	إقرار الميثاق العالمي للطبيعة.
اللجنة الدولية للبيئة و التنمية (تقرير بورتلاند)	أفريل 1987	ضرورة استمرارية التنمية دون التأثير على البيئة.
مؤتمر الأمم المتحدة (قمة الأرض بريو دي جانيرو بالبرازيل)	1992	الحد من التدهور البيئي ضرورة و حتمية لاستمرارية التنمية.
بروتوكول كيوتو للأمم المتحدة	ديسمبر 1997	الاستغلال الأمثل للطاقات الجديدة و المتجددة و التحكم فيها من خلال استخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية.
مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة بجوهانسبورغ.	أفريل 2002	تحقيق التنمية المستدامة يتم من خلال دراسة التحديات و الفرص التي تؤثر فيها، و اقتراح التدابير المطلوبة.
مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)	2012	التأكيد على المبادئ السابقة للتنمية المستدامة في مؤتمر ريو دي جانيرو، و تقييم التقدم المنجز مع التطرق للتحديات الجديدة و المستجدة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (جريو، 2020، الصفحات 94-98).

من ما سبق و من خلال الجدول رقم (13) و بالرغم من مرور التنمية المستدامة على عدة مراحل سواء من ناحية المفهوم أو من ناحية التطبيق إلا أنه يبقى مشكل تحقيق حاجيات المجتمعات يؤرق مختلف الدول، إذ أن الدول التي تنادي بالحفاظ على البيئة من خلال التنمية المستدامة تجدها دول جد متطورة و مصنعة من جهة و ملوثة للبيئة من جهة أخرى، مما يستلزم إعادة النظر في الجانب القانوني للمحاسبة في المجال البيئي لردع كل التجاوزات التي بالكاد ينجر عنها هدر و استنزاف للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى القضاء على التنوع البيئي بالتلوث.

فبعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة ارتكزت على التعريف القائل"استخدام الموارد اليوم يجب أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"، أي لابد من استغلال عقلاني و بطريقة اقتصادية للحفاظ على حقوق الأجيال مستقبلا (الهيتي، 2011، صفحة 10).

لكن و بالرغم من التزاحم الشديد لتعريفات التنمية المستدامة يبقى تعريف معهد الموارد العالمية هو التعريف الشامل، حيث تطرق لتعريف التنمية المستدامة من خلال التقرير الصادر عنه إلى تقسيم التعريفات إلى أربع أجزاء و هي (بدران، 2014، صفحة 91):

التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة:

تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة استهلاك الموارد الطبيعية و الطاقات بطريقة مثالية و بالاستغلال الأمثل، أما التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان التي هي في طريق النمو فهي تتمثل في القضاء على الفقر و توفير حاجيات المجتمعات لرفع المستوى المعيشي، و هذا من خلال التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية المكتسبة و المتاحة.

التعريف الاجتماعي للتنمية المستدامة:

تعني تحقيق رغبات الأفراد و المجتمعات من خلال ضمان التعليم و الصحة للجميع دون استثناء خاصة في مناطق الظل، مع العمل على إحداث توازن و استقرار في النمو السكاني.

التعريف البيئي للتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة من خلال التعريف البيئي تتمثل في الحفاظ على مختلف الموارد الطبيعية عن طريق حوكمتها و عدم استنزافها، مع عدم إلحاق الضرر بالبيئة بكل ما يلوثها، و هذا مما يضمن تحقيق حاجيات الأفراد و المجتمعات الحالية دون رهن مستقبل الأجيال المستقبلية.

التعريف التكنولوجي للتنمية المستدامة:

من هذا الجانب تم تعريف التنمية المستدامة على أنها ضرورية و حتمية تحويل مختلف الصناعات الملوثة إلى الصناعات النظيفة و الصديقة للبيئة، و هذا باستخدام الطاقات البديلة.

مما سبق يتضح بأن التنمية المستدامة ترتكز على الجانب الاقتصادي، الإجتماعي ، البيئي، و دون إهمال أهمية التكنولوجيا في تحقيق جميع هذه الجوانب.

لكن و من الضروري التطرق لموضوع التنمية المستدامة من الجانب الإسلامي لأنه و بالرغم من حداثة مصطلح التنمية المستدامة، إلا أن ديننا الحنيف و عن طريق القرآن الكريم و أحاديث سيدنا محمد صل الله عليه و سلم، تم التطرق لعلاقة الإنسان بالبيئة في العديد من المواضع حتى تكون هناك استمرارية في الحياة، و تمت صياغة مفهوم جديد للتنمية المستدامة حسب المنظور الإسلامي على أنها"التغيير الهيكلي في البيئة الاجتماعية و الاقتصادية التي تجري بالتزامن مع اعتماد قوانين الشريعة الإسلامية و القيم الأخلاقية و الاستفادة إلى أقصى حد للموارد المتاحة ضمن التوازن مابين الأهداف المادية و الروحية"، فالمتمعن في هذا التعريف يرى بأن تعريف التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي هو أكثر شمولا عن بقية التعاريف، لأن الإسلام تطرق حتى إلى الجانب الروحي و الذي لم يتم التطرق له حتى في أهداف أجندة الأمم المتحدة الممتدة لسنة 2030، فالتعريف الإسلامي بالمختصر المفيد يهدف إلى أن يكون الإنسان صديق للطبيعة لا متسلط عليها، مع ضرورة عدم الإسراف في استغلال مواردها كما نصت عليه الآيات القرآنية و أحاديث السنة النبوية، وهذا العديد من المواضع (سمار و دروازي، 2020، صفحة 80).

فتطرق الدين الإسلامي الحنيف للتنمية المستدامة يتضح جليا كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم(14): التنمية المستدامة من منظور الإسلام

جوانب التنمية المستدامة	وجهة نظر الإسلام (الدلالة في القرآن الكريم)
الجانب البيئي	– { ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها} (الأعراف: 56). – { ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين}(القصص: 77). – { ولا تعثوا في الأرض مفسدين} (البقرة: 60). – { إذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها و يهلك الحرث و النسل والله لا يحب الفساد} (البقرة: 205).
الجانب الاقتصادي	– { و أحل الله البيع و حرم الربا}(البقرة: 275). – { كلوا و اشربوا و لا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين}(الأعراف: 31). – { ولا تبذروا تبذيرا}(الإسراء: 26). – { ولا تفسدوا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك و لا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا}(الإسراء: 29).
الجانب الإجتماعي	– { مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة و الله يضاعف لمن يشاء و الله واسع عليم}(البقرة: 261). – { وآت ذا القربى حقه و المسكين و لا تبذر تبذيرا}(الإسراء: 26).
جانب الأمن	– { و إذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا و ارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله و اليوم الآخر قال و من كفر فأمتعه قليلا ثم أضطره إلى عذاب النار و بئس المصير}(البقرة: 129).
جانب الشراكة	– { و اعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا}(آل عمران:103). – { و تعاونوا على البر و التقوى و لا تعاونوا على الإثم و العدوان}(المائدة: 102).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (سمار و دروازي، 2020، الصفحات 80-84).

من خلال الجدول رقم (14) يتضح جليا بأن التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي تم التطرق لها بطريقة تفسيرية و تحليلية أكثر شمولية من أغلب التعاريف التي تبنتها جميع الهيئات و المنظمات باختلاف أشكالها و أنواعها، و هذا إن دل فيدل على كلام الله عز وجل من خلال القرآن الكريم الجامع و الشامل، الصالح في كل زمان و مكان، و الآيات القرآنية المفسرة لجميع أبعاد التنمية المستدامة(البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي) تطرقت حتى للجانب الأمني لما له من دور كبير في تحقيق الرقي الاقتصادي.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

إن ما يميز مفهوم التنمية المستدامة عن مختلف التعاريف و المفاهيم للتنمية بشكل عام، و التي تم التطرق لها من طرف مختلف الهيئات و المنظمات عبر العديد من التقارير و المؤتمرات سواء من طرف منظمات و هيئات حكومية أو غير حكومية، جعل التنمية المستدامة تتميز بكونها ذات تشابكات و تداخلات بين أبعادها مما يجعله أكثر تعقيدا عن مفاهيم التنمية بشكلها العام و المتعارف عليه، و هو ما يمكن توضيحه في ما يلي (بدران، 2014، صفحة 93):

- التوجه الاجتماعي و خاصة الطبيعي للتنمية المستدامة و تداخل أبعادها في ما بينهم.
- محاربة الفقر و تلبية حاجيات و متطلبات الأفراد خاصة التي تعيش على مستوى أو دون خط الفقر في مختلف مناطق العالم.
- من سمات التنمية المستدامة بعدها النوعي الهادف لترقية العلاقات بين المجتمعات باختلاف ثقافاتها مع الحفاظ على مختلف التقاليد و الحضارات لكل مجتمع.
- صعوبة قياس التنمية المستدامة عن طريق مؤشرات القياس الخاصة بها بفصل عناصر أبعادها، و هذا راجع لتداخل و تشابك الأبعاد فيما بينها بصفة جد معقدة سواء من الجانب الكمي أو النوعي.

يتبين من خلال ما تم التطرق له من مفاهيم و تعاريف للتنمية المستدامة ارتكاز جلها إن لم نقل معظمها على الجانب الاجتماعي و الاقتصادي دون إهمال حماية البيئة، مع ضرورة مواكبة ذلك بانتهاج سياسات اقتصادية فعالة ذات بعد استشرافي.

فمفهوم التنمية المستدامة مستمد من العلاقة الثلاثية ذات الارتباط الوثيق بين المجتمع و الاقتصاد و البيئة، وهو ما تم التطرق له من طرف الفيلسوف السويدي **Hans JONASS**

عن طريق ربطه للجوانب الثلاثة ليستنتج بذلك مفهوم التنمية المستدامة كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم(14): خصائص التنمية المستدامة.

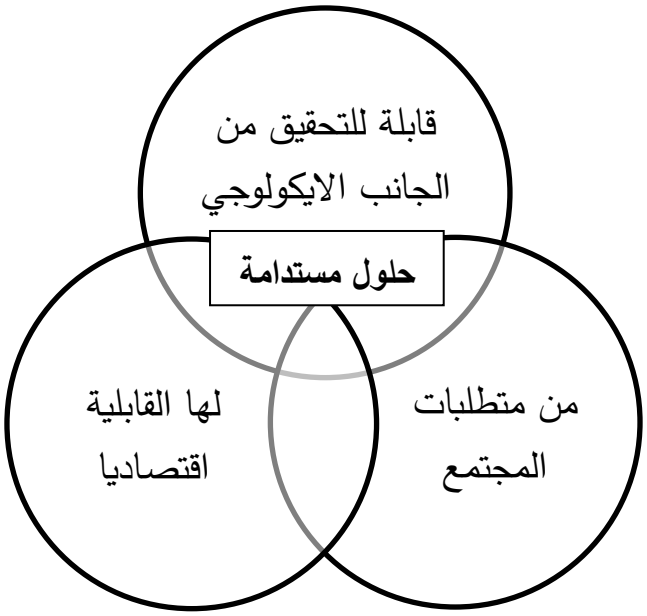

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (بدران، 2014، صفحة 94).

من خلال الشكل رقم (14) يتضح جليا بأن تحقيق التنمية المستدامة و الوصول إلى حلول مستدامة يتم انطلاقا من متطلبات المجتمع و الرغبة في تلبيتها من طرف الجات المختصة، بحيث يتطلب بالمقابل قابليتها للتحقيق من الجانب الايكولوجي و الاقتصادي، لأن فصل أو إهمال أي عنصر من هاته العناصر يرهن تحقيق حلول مستدامة، و هو ما يميز سمات التنمية المستدامة بالترابط و التشابك و تكملة بعضها لبعض.

كما تجدر الإشارة إلى توجهات التنمية المستدامة من خلال الاستدامة البيئية أنها كانت ذات اختلاف و انقسام على نفسها مثل مختلف التوجهات و الحركات في مختلف الميادين، و هاته الانقسامات كان التزانها و اتجاهها أحيانا إلى جانب معتدل عرف بالاستدامة الضعيفة (Weak Sustainability)، و انقسام آخر ارتكز على الجانب القوي تحت تسمية الاستدامة القوية (Strong Sustainability) (الغامدي، 2009، صفحة 192)، فميزات الاستدامة الضعيفة و الاستدامة القوية هي متمثلة كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (15): ميزات الاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية

ميزات الاستدامة الضعيفة	ميزات الاستدامة القوية
– ترقية و تطوير الموارد الطبيعية المتجددة من خلال التوسع في استغلالها. – التوجه نحو استعمال الطاقات البديلة الصديقة للبيئة. – حوكمة استخدام الموارد الطبيعية. – مجابهة التلوث البيئي و استنزاف الموارد باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة. – تغيير السياسات و القوانين و التشريعات الضريبية البيئية، و رفع المستوى الوعي و التعليم، و تغيير السياسات المنتهجة حاليا. – التحكم في التكنولوجيا مع الزيادة الخبرة سيقلص الفجوة بين حوكمة الموارد الطبيعية و تحقيق متطلبات المجتمع. – تقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية المادية. – الإعتماد على التكنولوجيا الأقل استهلاكا للطاقة.	– انسجام التنمية المستدامة مع النمو الاقتصادي. – الأرض تعتبر مورد غير متجدد. – إعادة النظر في جانب الطلب من معادلة التنمية المستدامة حتى يكون هناك مستقبل بيئي. – إعادة التفكير و انتهاج سياسات جديدة اتجاه الطبيعة بلا من التركيز و فقط على التقدم و النمو الاقتصادي. – استمرارية الحياة البشرية و غير البشرية. – تقليل النمو السكاني حتى يتوافق مع المكتسبات من الموارد الطبيعية و حفاظا على البيئة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (الغامدي، 2009، الصفحات 193-205).

من خلال الجدول رقم (15) يتبين بأن الاستدامة الضعيفة قامت بالتركيز على جانب الموارد الطبيعية من معادلة التنمية المستدامة على عكس الاستدامة القوية التي تهدف إلى ضرورة دراسة جانب الطلب و احتياجات المجتمعات، و ذلك بصرف النظر و التركيز على الموارد الطبيعية وفقط، و خاصة بإعادة النظر في التزايد المستمر لعدد السكان في العالم، إلا أنه لا بديل من الاعتدال في الاستدامة و ذلك دون إهمال أي جانب من جوانب التنمية

المستدامة حتى يتسنى لجميع الدول سواء متقدمة أو في طريق النمو الوصول لحلول مستدامة.

فالاستدامة القوية يمكن تبسيطها في الشكل الآتي:

الشكل رقم(15): الاستدامة القوية

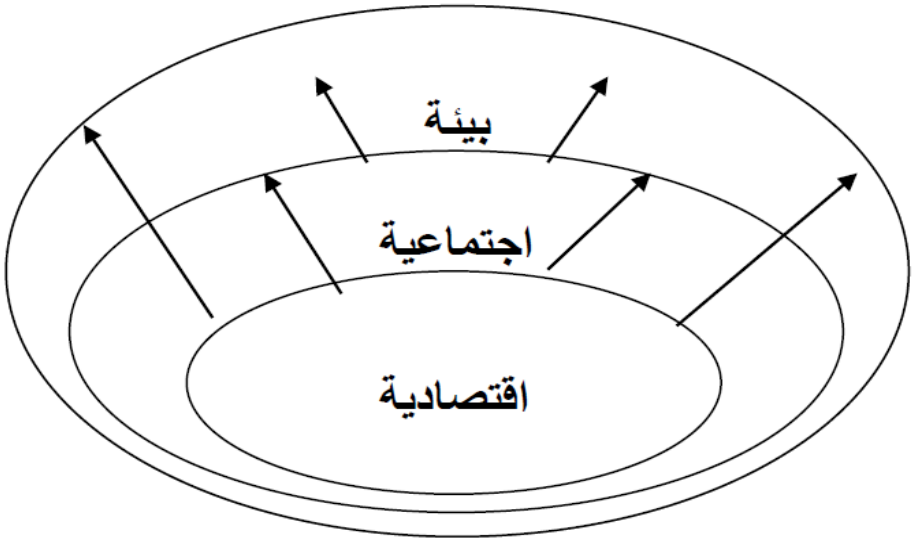

المصدر: (بدران، التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة، 2014، صفحة 91)

من خلال الشكل رقم(15) يتبين بأن التوسع الاقتصادي و الاجتماعي في التنمية المستدامة لا يمكن أن يتم أو يكون إلى في ظل و إطار الحدود البيئية.

أما بالنسبة للاستدامة الضعيفة فهي مبسطة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (16): الاستدامة الضعيفة.

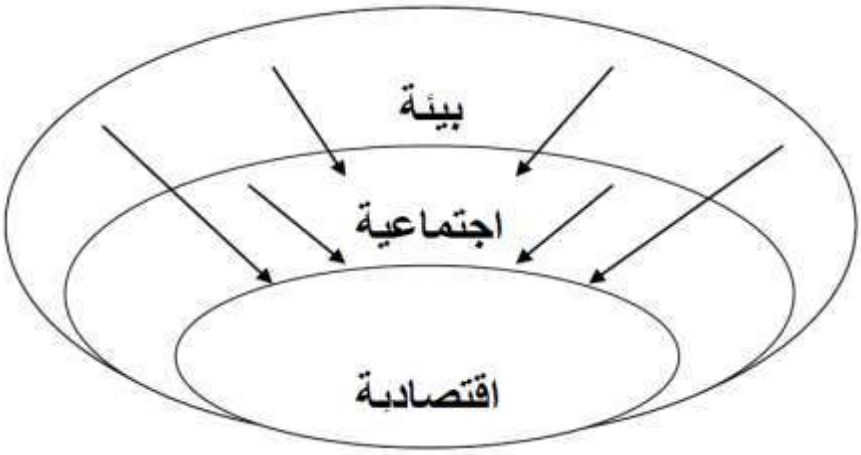

المصدر: (بدران، التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة، 2014، صفحة 92)

من خلال الشكل رقم (16) يتبين بأن التوسع يتم عن طريق الرصيد المكتسب من الموارد البيئية، لكن الشرط الوحيد هو ضمان بقاء الرصيد الشامل لرأس المال ثابتا أثناء عمليات التنمية المتجهة نحو الداخل.

كما يتم معرفة آداء توازن الاستدامة من عدم توازنها من خلال بطاقة الأداء المتوازن للاستدامة كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (17): بطاقة الآداء المتوازن للاستدامة

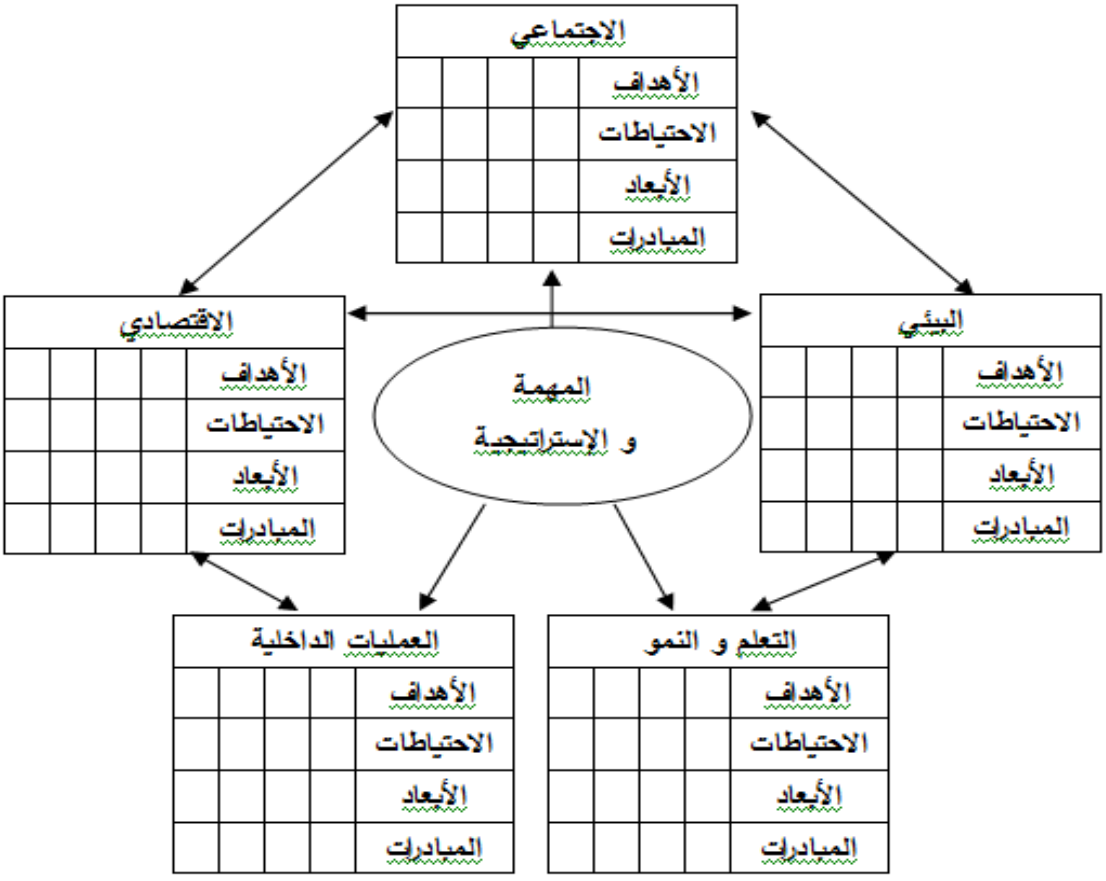

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (Chai, 2009, p. 113)

من خلال الشكل رقم (17) تلخص بطاقة النتائج فهم نظام التحكم الاستراتيجي للوصول لآداء متوازن للتنمية المستدامة عن طريق روابط سببية و متوازنة متكونة من جميع الأهداف والتدابير والمبادرات والإنجازات ، وعلاوة على ذلك توفر هاته البطاقة إطارًا لتطوير نظام مؤشرات جديد (Chai, 2009, p. 114).

الفرع الثالث: مبادئ التنمية المستدامة

منذ ولوجنا للقرن الواحد و العشرون بدأ الاهتمام أكثر فأكثر بالتنمية المستدامة، حيث قام البنك العالمي بتبني مبادئ التنمية المستدامة، و هاته المبادئ تتمثل في (سردار، 2015، الصفحات 41-44):

المبدأ الأول: الدقة العالية في تحديد الأولويات

نظرا للتطورات و التغيرات في العديد من المجالات، سواء المتعلقة بالجانب البيئي أو بالموارد الطبيعية من ناحية الاستغلال أو النضوب، اقتضت الضرورة إلى تحديد الأولويات بدقة عالية في ما يخص المعالجة و اتخاذ الإجراءات المناسبة للتصدي لكل ما يمس بالجانب البيئي أو الصحي أو الإنتاجي أو الايكولوجي.

المبدأ الثاني: فعالية التكلفة

بالرغم من النجاح في العديد من السياسات في مجال التنمية المستدامة، إلا أن هاته النجاحات كانت جد مكلفة و ذات تمويل كبير من ملايين الدولارات، إلا أن البنك العالمي شدد على ضرورة الاستفادة من كل دولار يصرف على التنمية المستدامة، أي تحقيق المنفعة بأقل تكلفة ممكنة.

المبدأ الثالث: تحقيق الربح باقتناص جميع الفرص المتاحة

من الضروري و المطالب به تحقيق الربح لجميع الأطراف المعنية بالتنمية المستدامة، أي بمعنى ضرب عصفورين بحجر واحد، فعلى سبيل المثال حوكمة الإنفاق على إدارة الموارد الطبيعية، و المصاريف التي يتم اقتصادها منها توجه للفئات الهشة بغية الحد من الفقر أو زيادة التعليم و توفير الصحة للجميع.

المبدأ الرابع: الاستخدام المناسب لأدوات السوق

خفض الأضرار البيئية عن طريق الحوافز القائمة على السوق باعتبارها الأفضل من ناحية المبدأ و التطبيق، و أحسن مثال على ذلك مبدأ الملوث الدافع (كلما ارتفعت نسبة التلوث زادت الضريبة و قسط الدفع).

المبدأ الخامس: الاستخدام الأمثل للإمكانيات الإدارية و التنظيمية

ضرورة العمل بطريقة اقتصادية بحتة من حيث الاستغلال الأمثل للموارد الإدارية، و بطريقة تنظيمية احترافية، كما أنه لابد من العمل بمبدأ التحفيز خاصة للشركات المصنعة

بغية التقليل من التلوث البيئي، و زيادة على هذا حتمية فرض ضرائب على استعمال الوقود، استيراد بعض المبيدات الحشرية الضارة بالبيئة.

المبدأ السادس: ضرورة إشراك القطاع الخاص

ضرورة العمل بنظام الإيزو الذي يسمح بمعرفة مدى التزام الشركات و المؤسسات بأنظمة السلامة الإدارية و البيئية، كما أنه أضحى من الضروري إشراك القطاع الخاص في مختلف القرارات و العمليات الاستثمارية.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمجتمع المدني

إن إشراك المواطنين و الجمعيات للتصدي للعديد من المشكلات البيئية هو سبب النجاح بنسبة كبيرة نظرا لمعرفتهم تحديد الأولويات بدقة، كما أن الجماعات المحلية تتحلى بمعرفة كبيرة للحلول المحلية، و مراقبة مشاريع البيئة.

المبدأ الثامن: الشراكة الثلاثية

ضرورة الاعتماد على الشركة الثلاثية بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني، و هذا لما لها من أهمية في التصدي لبعض القضايا البيئية من خلال إعداد خطط محكمة و متكاملة.

المبدأ التاسع: الكفاءة و الفعالية لتحسين الأداء الإداري

المديرين الأكفاء لمختلف المصانع باستطاعتهم التقليل من نسبة التلوث المنبعثة جراء الصنيع، وهذا من خلال عمليات التنظيم و التنظيف داخل المنشآت، بتسيير و متابعة محكمة من طرف إطارات ذات كفاءة عالية و بدقة و فعالية.

المبدأ العاشر: الجدوى البيئية

عملا بقاعدة الوقاية خير من العلاج، فقبل القيام بأي عملية استثمارية يستوجب تقييم الضرر الممكن حدوثه لحماية البيئة، أي لابد من إدماج البيئة في مختلف السياسات الاقتصادية و التجارية و الاجتماعية.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية الحكومية المختصة و الغير حكومية و دورها في التنمية المستدامة و أهم إصداراتها عقب جائحة كوفيد- 19

إن تطور مفهوم التنمية المستدامة و التطرق بدقة لأبعادها و أهدافها راجع للدور الكبير الذي تلعبه مختلف المنظمات و المؤسسات الدولية المختصة الحكومية أو غير

الحكومية، و ذلك من خلال التقارير الصادرة عنها عن طريق عقد العديد من المؤتمرات و الندوات ذات المستوى العالي، و بإشراك جميع الفواعل من مختلف الدول.

الفرع الأول: المنظمات المختصة الدولية الحكومية و غير الحكومية

تعتبر رغبة الدول هي الأساس في نشأة العديد من الهيئات و المنظمات، بحيث تعمل هاته المنظمات على الرقي و الازدهار و التطور في مختلف المجالات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية المختصة فيها، كما تقوم بتقديم أعمال و العمل على تنظيم كل ما يمس المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء، و من أهم هاته المنظمات المنظمة العالمية للتجارة و منظمة الأغذية و الزراعة، و التي تربطها علاقة عمل وطيدة بالأمم المتحدة من خلال المجالس الاقتصادية و الاجتماعية و الذي ينظم الارتباط القانوني بينهم بما هو متفق عليه (الدسوقي، 2002، صفحة 118)، كما أن هذا الارتباط هو عبارة عن مجموعة من الآليات التي لا تفترض شيئًا مسبقًا ، لكن أهميته تكمن في تبادل المعلومات والتواصل مع المنظمات الدولية أو الحكومات الأجنبية في ما بينها (Bruyninckx, Sander, & Van den Brande, 2012, p. 09) .

أما بالنسبة للمؤسسات ذات الطبيعة المؤسسية الخيرية فهي تعتبر منفصلة عن الحكومة تحكم نفسها بنفسها، و هي تتميز بكونها لا تهدف إلى تحقيق أرباح ولا توزيعها، أي مبدأها الرئيسي التطوع (الكسادي، 2003، صفحة 44).

و من جهة أخرى فالمنظمات غير الحكومية تتميز هي أيضا بكونها منظمات غير هادفة للربح، فأهم أعضاءها عبارة عن أفراد أو مجموعة من الأفراد ينتمون لنفس البلد، لهم أهداف معينة تحددت بفعل تفاهمهم مع بعضهم البعض للخروج بها و محاولة الوصول إليها، فهاته المنظمات هي عبارة عن نسيج غير حكومي باعتبار نشأتها باستقلالية تامة عن الحكومة، و تجدر الإشارة إلى أن تمويلها يتمثل في الصدقات و الهبات التي يتم منحها لها من طرف الأفراد أو المنظمات الأخرى أو الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، وهذا باعتبارها وسيط يقوم بتقديم منافع ساء كانت مادية للفئات التي تحتاج إليها أو مساهمة في الحفاظ على الجانب البيئي من خلال برامج التنمية المستدامة، و هاته العمليات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لا تمنعها من الرقابة الضريبية الصارمة (حافظي، 2016، صفحة 100).

كما تجدر الإشارة إلى أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية من خلال منحها الحق في منصب مركز المراقب بمنظمة الأمم المتحدة، والذي يخول لها الحق في الولوج إلى مقر منظمة الأمم المتحدة، والدخول إلى الدولة التي يتواجد بها مقر المنظمة الأممية، مع إلزامية منحها جميع التسهيلات لتأدية مهامها، و الدخول إلى الأماكن غير الرسمية للمنظمة، كما أن للمنظمة المراقبة الحق في الحصول على مختلف الوثائق الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى نصيبها من المساعدات المالية (لعرج، 2021).

ومن ما سبق فأهم المنظمات الحكومية و غير الحكومية هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (16): المنظمات الحكومية و غير الحكومية المختصة في التنمية المستدامة.

المنظمات الحكومية	المنظمات غير الحكومية
منظمة الأغذية و الزراعة **أهدافها:** – تحقيق التنوع البيئي. – مواجهة التصحر. – توفير المياه و العمل على حوكمتها. – الحفاظ على الغابات. – الحفاظ على الثروة السمكية.	– **منظمة السلام الكبير**(GREEN PEACE) – **منظمة الصندوق الدولي للطبيعة**(WWF) – **منظمة أصدقاء الأرض** (FRIENDS OF EARTH) – **المركز العالمي لقانون البيئة و التنمية** (CIEL). – **المؤسسة من أجل التنمية للدولة و القانون** (FIELD). – **المركز العالمي للتجارة و التنمية المستدامة.** **أهدافها:** معظمها تهدف لإقامة تحالفات مع المنظمات الحكومية أحيانا و في بعض الحالات تعمل عمل هيئات رقابية خاصة من خلال تشكيل تكتلات نقابية.
المنظمة العالمية للتجارة **أهدافها:** – التفاعلات بين قواعدها و تنفيذ الإجراءات البيئية المتعددة الأطراف. – الحماية الخضراء. – اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تنص و تهدف للإحاطة بكل ما يخص البيئة.	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (العشاوي، 2010، الصفحات 129-142).

من خلال الجدول رقم(16) يتبين أن العلاقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية تكمن في التقاطع و التشابك في أهداف كل منهما، و يتضح ذلك جليا من خلال التحالفات

التي يتم عقدها بينهما، فالمنظمات الحكومية تعتبر حجر الزاوية للمنظمات غير الحكومية، فبدون المنظمات الحكومية لا يتسنى للمنظمات غير الحكومية تأدية مهامها و بلوغ أدنى أهدافها.

كما أن المنظمة الدولية (ISO) لتوحيد المقاييس أصدرت العديد من المقاييس التي تهتم بالجانب البيئي و رمزها (ISO 14000)، فمقياس إيزو 14000 تمت نشأته بعد انعقاد و اعتماد لجنة جديدة ضمن منظمة إيزو، والتي تحدد المعايير التي يستوجب توفرها في مختلف المنتوجات حتى تكون مطابقة للمواصفات العالمية الصديقة غير المضرة بالبيئة بالإضافة إلى الحد من التجارة غير المرخصة للعديد من المنتجات، و حظر النقل الدولي للمنتوجات الخطيرة و الملوثة، أما بالنسبة لمتطلبات الحصول على شهادة إيزو 14000 لابد من إتباع عدة خطوات والمتمثلة في ما يلي (زيطوط، 2018، صفحة 55):

- انتهاج السياسات البيئية.
- دفع ملف لدى الوكالة الوطنية لتوحيد المقاييس.
- مطابقة المعايير مع الأهداف.
- منح الشهادة لمدير المؤسسة.

و هناك العديد من الفروع المنبثقة من هذا المقياس أهمها:

- إيزو 14001: التطبيق يتم على أي مؤسسة منتجة أو مصنعة لأي منتوج.
- إيزو 14020- 14025: يختص بالعنونة البيئية و التصريحات.
- إيزو 14030: يختص بدراسة المعايير البيئية في مرحلة مابعد الإنتاج.
- إيزو 14031: تقييم و تقدير الآداء البيئي.

أما بالنسبة لـليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة UNESCO) فتطرقت في دورتها السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال اعتماد الأهداف الجديدة لها و التي تكون بذلك خطة استشرافية على المستوى العالمي للتنمية المستدامة و هاته الطموحات تتمثل في (UNESCO، 2015):

- ضمان التنمية المستدامة عبر اعتماد التربية النوعية.
- الحفاظ على المكتسبات و التقاليد إضافة إلى التراث الثقافي، مع ضرورة مجابهة التجارة غير الشرعية للآثار.

- وضع حلول جذرية لمشكل التعليم على جميع المستويات.
- محاربة التطرف و العنف و الإرهاب من خلال الاستثمار في الشباب.
- تسهيل وصول المعارف الخاصة بالتنمية المستدامة للجميع موازاة مع حرية التعبير.
- العدالة بين الرجل و المرأة و إعطاء كل ذي حق حقه.

إضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى توضيح أهمية دور الدولة في مجال التنمية المستدامة من خلال ما يلي (أبو اليزيد الرسول، 2007، الصفحات 98-99):

- انتعاش الاقتصاد و الأسواق و توفير حاجيات الأفراد و المجتمعات هو دور الحكومة الفعالة.
- دور الحكومة من خلال المشاركة، التسهيل و التحفيز لتحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز قدرة الحكومة على تشجيع و تنفيذ الأعمال العامة بكفاءة عالية.
- موائمة إمكانيات الدولة مع دورها.
- تنشيط المؤسسات العامة للدولة.
- محاربة الفساد بكل أنواعه.
- توطين الميزة التنافسية حتى بين المؤسسات العمومية و الاقتصادية للدولة.
- تحسين الأجور و تقديم الحوافز للارتقاء بمؤسسات الدولة.
- زيادة رقعة المشاركة الجماهيرية و اللامركزية.
- المحافظة على القانون و النظام العام.

و أخيرا تجدر الإشارة إلى دور الجمعيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال نشاطها على المستوى المحلي و الوطني، لكن مع ضرورة الترخيص لها بالنشاط من طرف الدولة أو الجهة الوصية على المستوى المحلي، خاصة الجمعيات التي تنشط لترشيد المستهلكين و الخاصة بالجانب البيئي، من أجل الحفاظ و سلامة كل ما يحيط بالبيئة، بالإضافة إلى دور الجمعيات الخيرية في التقليل من حدة الفقر من خلال تقديم الإعانات و التبرعات للعائلات المعوزة (زيطوط، 2018، صفحة 58).

الفرع الثاني: إصدارات المنظمات الدولية في مجال أهداف التنمية المستدامة عقب جائحة كوفيد- 19

بعد ظهور و انتشار الجائحة العالمية المتمثلة في كوفيد - 19(فيروس كورونا المستجد) القاتل، قامت منظمة الأمم المتحدة بالعديد من الإصدارات التي تصب و تسلط الضوء على أجندة 2030 للتنمية المستدامة، والتي تهدف و تنص في مجملها على ضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التجارة الداخلية و الدولية بهدف ال نهوض الاقتصادي الذي أضحى الركود يسيطر عليه جراء غلق معظم الموانئ و المطارات على المستوى الوطني و الدولي بسبب فيروس كورونا المستجد، و من أهم النقاط التي تم التطرق لها هي متمثلة في ما يلي (وزارة الإقتصاد للإمارات العربية المتحدة، 2021):

- تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توجيه التجارة.
- قيام منظمة التجارة العالمية بإصدار تقرير رفيع المستوى من خلال المنتدى الخاص بالأمم المتحدة و الذي يدرس في مجمله أهداف التنمية المستدامة.
- فرض نظام دولي جديد يتميز بمرونة التجارة و سياساتها المنتهجة للتنمية المستدامة.
- تعزيز الابتكار و تحفيز المبتكرين، و ضرورة الارتكاز على الرقمنة و التكنولوجيا الرقمية و التجارة الإلكترونية، والتي تعد من أهم ال توصيات التي أصدرتها مجموعة العشرين لعام 2020.
- خلق جو مناسب و ملائم للأمم المتحدة حتى يتسنى لها تأدية مهامها في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية خاصة بعد جائحة فيروس كورونا المستجد.
- تحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع ريادة الأعمال.
- بيان مشترك يوضح أهمية التجارة الدولية في تحقيق حلول اجتماعية و اقتصادية مستدامة خاصة في ظل تفاقم جائحة فيروس كورونا المستجد.

كما أن البنك الدولي (World Bank) وفي ظل تفاقم جائحة كوفيد- 19 كان من المطالبين بلغتنام فرص الاستدامة و ذلك من خلال (WORLDBANK, 2020):

- تغير المناخ باعتباره يضاعف من المخاطر بسبب تفاقم العنف والصراعات و البنية الهشة لدول العالم الثالث، بالإضافة لانعدام الأمن الغذائي.
- تواصل الخسائر و التدهور البيئي بالرغم من تركيز العالم على الجائحة.

– جائحة كورونا تعتبر أساس ذو خبرة يعتمد عليه مستقبلا لمجابهة الكوارث البيئية و الصدمات المتوقعة وغير المتوقعة.

– دمج الأنشطة المناخية المدرجة في برامج التنمية المستدامة للدول عن طريق قيام البنك الدولي باستثمارات هامة تصب في هذا السياق.

– خلال الخمس سنوات السابقة تم تقديم 83 مليار دولار كقسط للاستثمارات المتعلقة بتغير المناخ.

– زيادة عدد الوظائف و مناصب الشغل، و الرفع من النمو الاقتصادي.

– التقليل من الانبعاثات الملوثة للبيئة للوصول إلى تعافٍ مستدام.

من ما سبق يتبين بأن تأطير التنمية المستدامة وترجمتها إلى سياسات هي أحد التحليلات الرئيسية الأولى لسياسات التنمية المستدامة، فالضرورة تقتضي تدخلات على النطاق الواسع لمناشـدة جميـــع الحكوم ـــات باتخـــاذ عدة إجـراءات مكملة من أهمها (Bruyninckx, Sander, & Van den Brande, 2012, p. 07):

– تأطير مفهوم التنمية المستدامة بطرق مختلفة.

– توجيه السياسات المنتهجة إلى عمليات على أرض الواقع لتفسير المفاهيم وإعطاء معنى لكل لمشكلة.

– استخدام المعرفة والمعلومات المتاحة من أجل التأكيد على جوانب معينة من المشاكل الراهنة على غرار جائحة كوفيد– 19 و تنظيمها.

– لا يمكن أن تكون أهمية صياغة السياسات بالتقليل من شأنها، فالطريقة الخاصة التي يتم بها تأطير مشكلة ما لها عواقب مهمة للحلول التي يمكن اختيارها لها ويمكن أن تشير بالفعل إلى من سيكون مسئولا عن هذا الحل، وبالتالي فإنه يحد من الخيارات التي يمكن أن تجعل الجهات المخولة هي الفاعلة.

الفرع الثالث: نظريات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات و الشركات الحكومية و غير الحكومية

لفهم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات قام العديد من المفكرين كل حسب وجهة نظره بوضع مفاهيم لهاته المسؤوليات عن طريق صياغة

نظريات المسؤولية الاجتماعية إلى أربع أقسام و هي (العصيمي، 2015، الصفحات 12-13):

- **النظريات التكاملية:**

تتمثل هاته النظريات في الربط بين المجال الاجتماعي المتمثل في المتطلبات و الحاجيات و آداء الشركات بالمجال الاقتصادي، بالإضافة إلى تسيير و إدارة أصحاب المصالح.

- **النظريات الوسيلية:**

تشمل هاته النظريات الميزة التنافسية، و أهداف و استراتيجيات تحقيق و خلق الثروة، بالإضافة إلى تقييم و الرفع من قيمة أصحاب المصالح.

- **النظريات الأخلاقية:**

و تتشمل هاته النظريات التنمية المستدامة و الحقوق التي تم الاتفاق عليها بالاجماع عالميا، بالإضافة إلى المساهمين و أصحاب الحقوق.

- **النظريات السياسية:**

التأثير الاجتماعي للشركات اجتماعيا من سمات هاته النظريات، بحيث تلعب هاته الشركات دورا جد إيجابي مجتمعيا، كشركة المواطنة و العقود الاجتماعية.

كما قام المفكر الاقتصادي سيشي (Secchi) بصياغة ثلاث نظريات للمسؤولية الاجتماعية للشركات و المنظمات كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(17): نظريات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات و الشركات

النظرية الإدارية	النظرية النفعية	نظرية العلاقة
المساءلة و المحاسبة الاجتماعية و التقارير	العمل (التوظيف)	مواطنة الشركة العالمية
آداء الشركات	التكاليف الاجتماعية	المجتمع و منظمات الأعمال
المسؤولية الاجتماعية	المشاركة الاجتماعية	العقود الاجتماعية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (العصيمي، 2015، صفحة 14).

من خلال الجدول رقم (17) تتلخص أهمية النظريات المصاغة من طرف المفكر الاقتصادي **سيشي** في معالجة إخفاقات الشركات في صياغة استراتيجيات و خطط التنمية المستدامة، بالإضافة إلى فك القيود الحكومية على العديد من القضايا المتعلقة بالبيئة، وكذا

معالجة العجز في الموارد البشرية، و أخيرا ضرورة دراسة السلوك الإجتماعي للشركات مع التركيز على الحلول الإدارية و التقنية.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة، أبعادها، أهدافها، معوقاتها، تحدياتها

تحدد أهداف و أبعاد التنمية المستدامة المجالات التي تعمل الحكومات و الدول من أجل تحقيقها، بمعية المنظمات الدولية المتخصصة وكذا المجتمع المدني ، كما يمكن للشركات و المؤسسات لصياغة السياسات والخطط نحو تحقيق أهدافها المسطرة سلفا في خضم خطة الأمم المتحدة عبر برنامجها التقني المتخصص للتنمية المستدامة الممتد لسنة 2030، بحيث يلاحظ من خلالها أنه تم تسليط الضوء على المجالات الأكثر فعالية في التنمية العالمية التي تؤثر على جميع سكان العالم، وخاصة البلدان النامية ، لا سيما الرفاهية، البيئة و المناخ، (Yakovleva, Frei, & Murthy, 2019, p. 02) و لهذا فالمجالات سابقة الذكر تعتبر تحدي للمجتمع الدولي لتعزيز الحقوق البيئية لحماية البيئة بجميع عناصرها لتحقيق أبعاد و أهداف التنمية المستدامة المنشودة التي لا يمكن تحقيقها في معزل عن الحوكمة البيئية.

ونظرا لأهمية تحديد أبعاد و أهداف التنمية المستدامة نخصص هذا المبحث لدراسة أبعاد التنمية المستدامة بالمطلب الأول، و نتطرق لأهداف التنمية المستدامة في المطلب الثاني، لنصل لدراسة معوقات تحقيق التنمية المستدامة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد أو ركائز للاستدامة تمت تسويتها بشكل متوازن متمثلة في أبعاد بيئية و اجتماعية و اقتصادية للاستدامة، وبناءً على ذلك تتطلب التنمية المستدامة تحقيق بيئي مستدام من أجل الحفاظ على جودة البيئة اللازمة للأنشطة الاقتصادية و مواتية لنوعية و متطلبات الحياة (حماية البيئة ، وخفض انبعاثات الملوثات ، والاستخدام الرشيد للموارد ، وما إلى ذلك) ، كما أن تحقيق الاستدامة الاجتماعية ضروري للحفاظ على المجتمع والهوية الثقافية، واحترام التنوع الثقافي، والمساواة ، و كل هذا يصب لتحقيق أبعاد الاستدامة الاقتصادية من خلال الحفاظ على رأس المال الطبيعي والاجتماعي اللازم لتحقيق الدخل ورفع المستوى المعيشي(Klarin, 2018, pp. 84–85) .

الفرع الأول: الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة

إن المفهوم الشامل للتنمية المستدامة يتمثل في تحقيق حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال مستقبلا، و تحيق هذا يتطلب الاعتماد على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة المترابطة و المتكاملة لحوكمة الموارد الطبيعية و الحفاظ على البيئة (جريو، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، 2020، صفحة 98).

كما يرى الدكتور عثمان محمد غنيم و الدكتورة ماجدة أبو زنط في تعريف لأبعاد التنمية المستدامة بأنها" التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا ترتكز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا جوانب اقتصادية و اجتماعية"، أي أن أبعاد التنمية المستدام ذات ارتباط وثيق متكامل، و تتميز بعدم القدرة على التعامل مع كل بعد من أبعادها على حدى (غنيم و أبو زنط، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية، 2009، صفحة 23).

انطلاقا من ما سبق فالأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة متكاملة و متداخلة في ما بينها كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (18): الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة

الأبعاد البيئية	الأبعاد الاقتصادية	الأبعاد الاجتماعية
المحافظة على الطقس	الحفاظ على البيئة بالاستعانة بالأدوات الاقتصادية	العدالة بين المجتمعات والأفراد والأجيال
الحد من استنزاف الموارد الطبيعية بحمايتها.	ترقية مبادرات المؤسسات والشركات في مجال البيئة و تشجيع الإنتاج النظيف	تحقيق التوازن بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي
تقليص عدد ملاجئ الأنواع البيولوجية	الحفاظ على البيئة عن طريق وضع ميكانيزمات مالية وموارد	الاستخدام الكامل للموارد البشرية
الحفاظ على طبقة الأوزون	تحديث طرق الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر استدامة	
حد انبعاثات الغازات	المساواة في توزيع الموارد	
حماية المناخ	العدل الدولي تجاريا	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (كافي، اقتصاديات البيئة، 2013، الصفحات 93-96)

من خلال الجدول رقم (18) يتبين تداخل و ترابط و تكامل أبعاد التنمية المستدامة فيما بينها، و للتوضيح أكثر فترابط أبعاد التنمية المستدامة يتمثل فيما يلي (جريو، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، 2020، الصفحات 99-101):

1- الأبعاد الاقتصادية:

إن التأثيرات و الردود التي يمكن للاقتصاد أن يؤثر بها على البيئة، و هذا سواء للأوضاع الراهنة أو مستقبلا هي صلب ما يدور حوله البعد الاقتصادي، لذلك يتضح جليا بأنه من الضروري تحقيق حاجيات الأفراد و المجتمعات بطريقة تسيير عقلانية للموارد الطبيعية، و ذلك ما يضمن الحفاظ عليها و على حقوق الأجيال و نصيبهم منها مستقبلا، و ذلك ما يتطلب استعمال التقنيات التكنولوجية الحديثة و الصديقة للبيئة.

فالأبعاد الاقتصادية هي التي تهتم أيضا بتغيير أنماط و طرق استهلاك الأفراد بطريقة تحافظ على التنوع الايكولوجي و البيولوجي، مع ضرورة ضمان نصيب الفرد من الموارد الطبيعية هذا من جهة، و من جهة أخرى كان لزاما على تحميل المسؤولية للدول الصناعية المتقدمة المساهمة بدرجة كبيرة في التلوث البيئي، و المطالبة بمعالجة هذا الإشكال في أقرب الآجال، أما بالنسبة لمعيشة الأفراد أصبح ضرورة رفع المستوى المعيشي من خلال تخصيص حصص معتبرة من مداخيل الموارد الطبيعية، لأن الدراسات الحديثة أثبتت العلاقة بين الفقر و تزايد النمو السكاني و التدهور البيئي بأنها ذات تأثير مباشر على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

2- الأبعاد البيئية:

تعتبر العلاقة بين التنمية و البيئة علاقة ذات أهمية كبيرة، و هي التي يتمحور حولها البعد البيئي للتنمية المستدامة، فحوكمة الموارد الطبيعية واستعمالها بطريقة عقلانية هي من أولويات هذا البعد، بالإضافة إلى الحفاظ على المكونات البيئية و تنوعها من التدهور، و من كل الملوثات الضارة بها سواء كانت بفعل الإنسان أو جراء الكوارث الطبيعية، و هو ما يحدث خلل بالنظم الايكولوجية، فالأبعاد البيئية يمكن تبسيطها في ما يلي:

- الرفع من كفاءة شبكات التوصل للمياه.
- المساهمة في ثراء التنوع البيولوجي.
- الحفاظ على المناخ للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

- حوكمة الموارد الطبيعية.
- التقليل من استخدام المبيدات التي تضعف مكونات الأتربة الغنية، مما يؤدي إلى إتلافها.

3- الأبعاد الاجتماعية:

الأبعاد الاجتماعية تتمثل في تحقيق الأفراد و المجتمعات لمتطلباتهم و احتياجاتهم عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بطريقة اقتصادية، و بغية تحقيق أقصى حد من المنفعة، فالبعد الاجتماعي تم وصفه بأنه الركيزة الأولى للتنمية المستدامة، لأنه البعد الذي يبحث عن الحفاظ على حقوق الإنسان، بل يتعدى حتى إلى أنه يجعل المجتمعات أكثر ترابطا و تلاحما (القضاء على البطالة و الفقر، تحقيق العدالة و المساواة)، لكن استنزاف الموارد الطبيعية و استغلالها على نطاق واسع يؤدي إلى ظهور آثار على السكان من خلال القيام بعمليات استثمارية في مناطق معزولة ذات مستوى معرفي ضعيف، و هو ما يؤدي إلى هدر الموارد و تلويث مناخ تلك الطبقة المجتمعية، و هو ما يهدد حياتهم، بالإضافة إلى تدمير النسيج الاجتماعي.

كما أن استخراج الموارد الطبيعية على نطاق واسع يؤدي أيضا إلى ظهور آثار ديمغرافية من خلال فقدان المجتمعات لمختلف المكتسبات و المعارف جراء الاستغلال الغير رشيد للموارد الطبيعية عن طريق القوة و الانفراد بالقرار، كما أن دمج الأفراد للعمل في تجمعات غير منتظمة و غير مدروسة يهدد حياتهم بمختلف الأمراض و الأوبئة.

فترابط أبعاد التنمية المستدامة في ما بينها، و من أجل تفعيل علاقة التأثر و التأثير، فمن الضروري إتباع الخطوات الآتي (قاسم، 2007، الصفحات 23-28):

- اعتماد أسلوب التنظيم لإعداد استراتيجيات التنمية المستدامة و تنفيذها.
- انتهاج أسلوب المشاركة الواسعة بالاعتماد على اللامركزية.
- الاستغلال و التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية.
- حوكمة الموارد الطبيعية للإطالة على استطالتها الزمنية.
- الحفاظ على التوازن البيئي و التنوع البيولوجي.
- تحقيق حاجيات الأجيال الحالية و الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.
- الميزة التنافسية و القدرة على البقاء و الاستمرار.
- الحفاظ على مكونات و سمات الطبيعة.

مما سبق فتداخل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة يمكن توضيحها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (18): تداخل أبعاد التنمية المستدامة

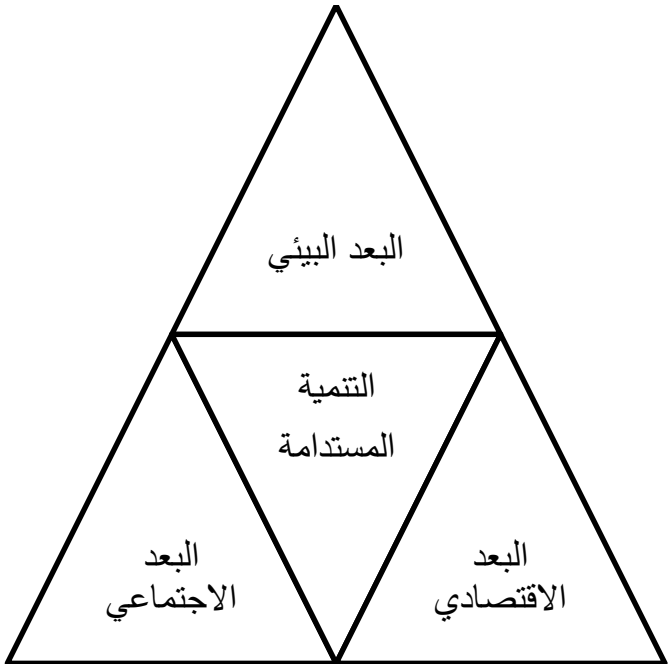

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (جريو، دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة، 2020، صفحة 101).

من خلال الشكل رقم (18) يتبين بان التنمية المستدامة تتمركز في وسط كل من الأبعاد الثلاثة لها، بحيث لا يمكن لأي كان من هيئات أو منظمات دولية بلوغ حلول التنمية المستدامة بالاستغناء عن أي بعد من أبعادها، فغياب تحقيق بعد واحد من أبعادها يخل بمعادلة التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة

زيادة على الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة، بعض المفكرين قاموا بإضافة البعد الرابع و المتمثل في البعد التكنولوجي أو التقني، و هذا البعد يهتم بالعديد من المتغيرات أهمها (جريو، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، 2020، الصفحات 102-103):

- الاعتماد على التكنولوجيات الصديقة للبيئة و أكفأها.
- ضرورة و حتمية الاقتصاد في استعمال الطاقات والموارد الطبيعية.
- العمل على التقليل و الحد من الانبعاثات الغازية و الملوثة للبيئة.
- تدوير النفايات.

– الانتقال إلى الاعتماد على رأس المال البشري و الاجتماعي بلا من رأس المال الإنتاجي.
– صيانة الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى البعد التكنولوجي، هناك من أصحاب القرار و المفكرين قاموا بطرح انشغالهم حول إضافة البعد الخامس و المتمثل في البعد الثقافي، و تمت المصادقة عليه بالفعل سنة 2005 أثناء المصادقة على الاتفاقية الدولية للتنوع الثقافي (جريو، دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة، 2020، صفحة 103).

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة و معيقاتها

إن أهداف التنمية المستدامة العالمية المزمع تحقيقها في حدود أجندة 2030، و في إطار السياسات والعمل المنتهج تراهن بأن تحقيق رفاهية الإنسان على المدى الطويل يتم عن طريق الاعتماد على سياق التنمية من حيث الموارد الطبيعية ورأس المال (كلاهما من صنع الإنسان والطبيعية)، كما تدعو أهداف التنمية المستدامة لتكثيف النضال ضد الفقر المدقع و البطالة مع التركيز أيضًا على بناء القدرات الفردية، والتوسع الطبيعي وإدارة المخاطر العالمية تمثل خطة أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها منظورًا جديدًا طويل الأجل على الصعيد العالمي(verma & Petersen, 2018, p. 07) .

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة

يعتبر الارتباط المحكم و الطبيعة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة ذات أهمية حاسمة في ضمان تحقيق الغرض من خطة التنمية المستدامة الممتدة لعام 2030. فعلى سبيل المثال أهداف التنمية المستدامة تعالج جميع الأولويات المتعلقة بالجانب الصحي، كما تعمل على ترقية الصحة، و يمكن العثور عليها ليس فقط في التدخلات الصحية ولكن أيضًا من خلال التعليم والعدالة الاجتماعية، و حماية البيئة، فأهداف التنمية المستدامة مترابطة و متداخلة فيما بينها، كما ترتكز التنمية المستدامة على أبعادها الثلاثة، و التي ينظر إليها على أنها متكاملة وغير قابلة للتجزئة.

فأهداف التنمية المستدامة حسب منظمة الأمم المتحدة الممتدة لعام 2030 تدرس جميع جوانب التنمية المستدام المترابطة فيما بينها، و هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (19): أهداف التنمية المستدامة حسب أجندة الأمم المتحدة 2030

الرقم	الأهداف
01	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
02	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
03	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار
04	ضمان التعليم الجيد الشامل والعادل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة
05	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
06	ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع
07	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
08	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع
09	بناء بنية تحتية مرنة ، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز التعاون
10	الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها
11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة
12	ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وتأثيراته
14	الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
15	حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام
16	مكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس اتجاهه ووقف فقدان التنوع البيولوجي
17	تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة ، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع ، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات
18	تعزيز و تطوير وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل الاستدامة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (verma & Petersen, 2018, p. 08)

من خلال الجدول رقم (19) يتبين بأن مفهوم التنمية المستدامة عند تحليله و دراسة مضمونه يندرج منه كل ما هو مدون من أهداف في الجدول أعلاه، من تحقيق حاجيات و متطلبات الأفراد و المجتمعات باستعمال أحدث و أنظف التكنولوجيات، و هذا مع ضرورة الحفاظ على التنوع البيئي بكل مكوناته و بدون إهمال أي عنصر منه، بالإضافة إلى تحقيق أهم عنصر و جوهر التنمية المستدامة و الذي هو المساواة و العدالة.

الفرع الثاني: معوقات تحقيق التنمية المستدامة

بعد أكثر من ثلاثة عقود من عقد قمة الأرض عام 1992 في ريو بالبرازيل، هناك العديد من المحاولات المنفصلة لحكم البيئة العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي بشكل ميؤوس منه، و ذلك باعتماد معظمهم على الموارد الطبيعية غير المتجددة للنهوض بالاقتصاد، في حين يتم زعزعة استقرار البيئة بشكل تدريجي نتيجة ذلك النمو، لكن ومع ذلك فإن الحوكمة الاقتصادية والبيئية على حد سواء من المفترض أن ينجز الشيء نفسه ، أي المحافظة على المكونات البيئية كما خلقها الله عز وجل دون المساس بمكوناتها عن طريق التلوث و الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية، و كل هذا يعد من أسباب و معوقات نجاح التنمية المستدامة و الوصل لحلول مستدامة(Rydin, 2005, p. 73) .

كما أنه من الضروري تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني عن طريق توظيف قدر الإمكان الموارد الطبيعية المتاحة، و تشغيل و تنشيط جميع القطاعات، دون إهمال التنسيق بين الوحدات الإنتاجية بطريقة توسعية لتشمل كامل إقليم الوطن، أما تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي فيتطلب القيام بعد عمليات بتوحيد جهود المجتمع المدني مع السلطات الرسمية للرقي بالمستوى المعيشي للأفراد عن طريق التحسين و توفير مختلف الاحتياجات و المتطلبات، و بهذا تساهم التنمية المستدامة انطلاقا من المستوى المحلي في ازدهار اقتصاد الدولة و تطورها في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الإدارية، البشرية (القريشي، 2017، الصفحات 19-20).

لذا فمعظم المعوقات التي واجهت معظم الدول، و خاصة الدول النامية مست جميع الأبعاد البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، كما أن الأاليب المتبعة و الحلول المتاحة تميزت بعدم القدرة على تحقيقها لحلول مستدامة، فمعوقات التنمية المستدامة حقيقة لابد من

التمعن فيها و دراستها، و محاولة تجنبها أو إيجاد حلول لها، و من أهم معوقات التنمية المستدامة هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): أهم معوقات التنمية المستدامة

الرقم	المعوقات
01	**إشكالية الفهم و الوعي:** – قلة وعي الأفراد و المجتمعات و القصور فهمهم لمفهوم التنمية المستدامة، كما ترجح الأغلبية عدم إمكانية الدول للوصول لحلول مستدامة.
02	**النقص الإعلامي و عدم إيصال المعلومة:** – عدم الإلمام بالتنمية المستدامة و تشريح مصطلحاتها لجميع فئات المجتمع حتى يتسنى لهم نقطة الانطلاق من المفهوم الصحيح و الشامل لها وصولا إلى أهدافها.
03	**عجز التمويل:** – قلة الموارد المالية و انعدامها في بعض الأحيان مما يصعب مأمورية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
04	**جمود البيئة المفتعلة و المخلقة:** بالرغم من اجتهاد الإنسان في إنشاء و تكوين بيئ متنوع، إلا أنه تميز بالركود مقارنة بالبيئة الطبيعية التي خلقها الله عز و جل.
05	**عدم التحرك إداريا و سياسا:** – هناك ركود سياسي و إداري مما يرهن تحقيق التنمية المستدامة.
06	**صراع المصالح:** – إجتهاد كل دولة على مستواها لتحقيق التنمية المستدامة دون إعطاء أهمية للدول الأخرى و خاصة النامية.
07	**صراع الغايات و الأهداف:** – هناك صراعات خفية غير معلنة بين الأهداف و الغايات.
08	**حقوق الأجيال المستقبلية:** لا يوجد ضمان للحفاظ على حقوق الأجيال في المستقبل.
09	**الفقر المعلوماتي للموارد الطبيعية:** – هذا يخص الدول النامية و عدم توفرها على التكنولوجيا و المعلومات الضرورية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (ناجي، 2013، الصفحات 48-50).

من خلال الجدول رقم (20) يتبين بأن معيقات تحقيق التنمية المستدامة هي معيقات اجتماعية بالدرجة الأولى، و بدرجة ثانية معيقات إدارية تسييرية، و بدرجة ثالثة سياسية.

الفرع الثالث: تحديات التنمية المستدامة

تتميز أهداف و أبعاد التنمية المستدامة بالارتباط و التداخل فيما بينها، بحيث يتبين ذلك من خلال الجوانب المسلط عليها الضوء، و المراد بلوغها، لكن لتحقيق التنمية المستدامة يجب تجنب المعيقات التي تثبط و تعرقل الارتقاء و الازدهار المنشود، بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من التحديات التي أخذت على عاتق التنمية المستدامة، وهي مبينة كما يلي (ناجي، 2013، الصفحات 51-53):

- ضرورة تخفيف حدة الفقر خاصة في مناطق الظل.
- رفع قدرة البلدان النامية للتصدي لتحديات العولمة.
- الرفع من قدرات تبادل الأموال، المنتجات و التكنولوجيا بين جميع بلدان العلم.
- إنتهاج أنظمة استهلاك و إنتاج جديدة لا تعتمد على الموارد الطبيعية.
- ضرورة التخفيف من الأمراض و انتشارها خاصة في المجتمعات الهشة، موازاة مع ذلك ضرورة تشييد بنى تحتية ترتقي بمجال الصحة.
- توصيل الطاقة لجميع الأماكن التي تدب فيها الحياة.
- تحسين شبكات توصيل المياه، خاصة في أماكن العمل غير آمنة و غير صحية.
- حوكمة الموارد الطبيعية دون المساس بتوفير احتياجات و متطلبات الأفراد في جميع بلدان العالم.
- التنمية الاقتصادية و العدالة.
- الحد من التدهور البيئي و الحفاظ على البيئة، و الموارد الطبيعية.
- التنمية الاجتماعية.
- النهوض بهيئات المجتمع المدني.
- ترسيم حضور دولة الحق و القانون.
- توفير الآليات لرسم سياسات اقتصادية عالمية سليمة.

مما سبق يتبين بأنه هناك العديد من التحديات التي تتطلع لها مختلف الدول لتحقيقها، و لكن لتحقيق هاته التحديات لابد من إتباع عدة خطوات و سياسات موصى بها، منها ماتم تطبيقها و النجاح من خلالها عن طريق الوصول لحلول مستدامة، و هذا خاصة من طرف الدول المتقدمة، و تتمثل خارطة الطريق فيما يلي(Mensah, 2019, pp. 15-16) :

- يجب على الحكومات في جميع البلدان تعزيز "النمو الذكي" من خلال الاستخدام السليم للأراضي و مواءمة اقتصادياتهم مع قدرة الطبيعة على التجدد.
- يجب على جميع البلدان أن تتبنى ممارسات الإنتاج والاستهلاك المناسبة التي تتوافق تمامًا مع البيئة على كوكب الأرض العمليات. يمكن القيام بذلك من خلال سياسات الضرائب والدعم التي تبرز من خلال مبدأ الملوث الدافع.
- ينبغي مراقبة النمو السكاني من خلال سياسات سكانية مدعومة بأطر قانونية.
- الاستهلاك الذي يتجاوز ما يمكن أن تستوعبه الأرض ، سيؤدي إلى انخفاض أو انهيار البيئة والاقتصاد والمجتمع ، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون لديها سياسة عالمية بشأن النمو السكاني والتأكد من امتثال الدول الأعضاء لسياساتها.
- ضرورة قيام جميع بلدان العالم بصياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية التي تعزز التسامح والتماسك الاجتماعي والعدالة ، يمكن القيام بذلك من خلال تكريس حقوق الإنسان العالمية في إطار المواطنة والدمج والإنصاف و الحكم السياسي الفعال.
- يجب أن يكون هناك تعليم مستمر حول التنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة وحكومات جميع البلدان وكذلك منظمة المجتمع المدني لجميع الناس في كل مكان ، كما يجب أن تكون برامج التوعية موجهة نحو ضمان أن يفهم سكان كل بلد مفهوم ومبادئ التنمية المستدامة وأن يشاركوا في الحفاظ على البيئة.
- تتطلب التنمية المستدامة توليد وتطبيق أفكار إبداعية وتصميم وتقنيات مبتكرة ، لهذا السبب يجب على الأمم المتحدة أن تشارك الحكومات، القطاع الخاص ووكالات التنمية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات ذات فعالية.
- الدعم المؤسسي والمالي للجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى للبحث في التعليم والزراعة وتخطيط التنمية المادية واستخدام الأراضي والمعلومات و تكنولوجيا الاتصالات والأنظمة الصحية.

المبحث الثالث: أهمية التنمية المستدامة، مؤشرات قياسها

إن التنمية المستدامة كنظرية اقتصادية فلسفية تسعى للنهوض باقتصاديات الدول على المستوى الدولي، لابد أن تكون لها أهداف مسطرة بدقة، و التي يكمن انتهاجها لأهمية هاته الأهداف في الوصول لتحقيق حلول مستدامة ذات بعد وطني أو دولي.

مما سبق و نظرا للدور الذي تلعبه التنمية المستدامة في الرقي باقتصاديات الدول، سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهمية التنمية المستدامة، مؤشراتها، معاييرها، قياسها.

المطلب الأول: أهمية التنمية المستدامة

تتطلب التنمية المستدامة نهجًا شاملاً ومتكاملاً لتصميم السياسات والمبادرات من أجل تحقيقها، بحيث تتجلى أهميتها للتطرق و حل مستدام لمجموعة واسعة من قضايا التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يجب أخذها بعين الاعتبار، كما تنصهر هاته القضايا في التصنيف السهل لها، و تتقاطع مع مجالات النشاط الحكومي والاقتصادي ، مما يعزز الحاجة إلى نهج تكاملي للوصول إلى حلول مستدامة ذات أهمية تلبي حاجيات و متطلبات الأفراد من جهة، و تحافظ على البيئة و الموارد الطبيعية من جهة أخرى (Gudmundsson, Hall, Greg, & Zietsman, 2016, p. 40).

كما سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية التنمية المستدامة من خلال الفرع الأول، ثم في الفرع الثاني تحقيق متطلبات و حاجيات الأفراد و المجتمعات، و من خلال الفرع الثالث الحفاظ على البيئة.

الفرع الأول: الحفاظ على الموارد الطبيعية

إن أهمية التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية تتضح جليا من خلال ما تم التطرق له سابقا من المفاهيم و التعاريف التي تطرق لها مختلف المفكرين الاقتصاديين و المنظمات و الهيئات، فجميع هاته التعاريف تحتوي في مضمونها على ضرورة حوكمة الموارد الطبيعية لتحقيق متطلبات الأفراد حاليا و دون رهن حقوق الأجيال مستقبلا بالحفاظ على حصتهم من هاته الموارد الطبيعية، فأهمية التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية لا يمكن حصرها و لا عدها، لأن ارتباط الموارد الطبيعية بالعديد من المجالات تجعلها ذات أهمية كبيرة مما يجعلها من المقومات التي تقوم عليها الدول، فبدونها لا تستطيع

عجلة الاقتصاد الدوران، ولهذا فأهمية التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية تكمن في تحقيق ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): أهمية التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية

الرقم	التعيين	الأهمية
01	**استهلاك الطاقة**	– حوكمة الموارد الطبيعية من خلال الاستغلال الأمثل لها. – تطوير الاستعمال التكنولوجي لحوكمة الموارد الطبيعية. – الاعتماد على الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية. – استخدام الغاز الطبيعي في مختلف الاستعمالات.
02	**جودة المياه و حوكمتها**	– تحلية مياه البحر. – زيادة عدد محطات تحلية مياه البحر لتغطية العجز. – الإعتماد على نظم السقي الحديثة في المجال الزراعي. – زيادة عدد السدود، و استخدام المياه كمصدر للطاقة. – معالجة مياه الصرف الصحي.
03	**جودة الهواء**	– إنشاء نظام بيئي يحافظ على نوعية و جودة الهواء. – إنشاء أماكن طبيعية تكون غنية بالنباتات و الحيوانات. – تحسين جودة الهواء من خلال تقليل الانبعاثات الملوثة للهواء باختلافها.
04	**الإشراف على المواد**	– مراجعة تأثيرات مصادر المواد على البيئة. – إعادة التدوير لبقايا المواد.
05	**إعادة تدوير النفايات**	– الاستخدام الفعال للنفايات من خلال إعادة تدويرها. – استخدام المواد المعاد تدويرها كمصدر للوقود و مواد خام بديلة.
06	**الحفاظ على التنوع البيولوجي**	– الآداء الصحي للنظم البيئية، و الحفاظ على التنوع البيولوجي.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (خضير و برحومة، 2021، الصفحات 333-339).

من خلال الجدول رقم (21) يتبين أن أهمية التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية تتمثل في حوكمتها و حسن استغلالها، بالإضافة إلى استعمال الطاقات المتجددة بدل الطاقات الناضبة في مختلف الاستعمالات لما فيها من توفير للطاقة، و الحفاظ على البيئة مع الأخذ بعين الاعتبار حوكمة المياه باعتباره مورد ثمين و جودة الهواء، كما أنه لابد من الحفاظ على التنوع البيولوجي، مع ضرورة الإشراف على المواد المراد إعادة تدويرها.

فوظائف الحوكمة الأساسية المطلوبة للحفاظ على الموارد الطبيعية في ظل الظروف العالمية الراهنة و المتمثلة في زيادة التلوث و استنزاف الموارد الطبيعية خاصة بالنسبة للدول النامية تشمل ما يلي(Ayre & Callway, 2005, p. 65) :

– توفير المعلومات والتحليلات الكافية لتوصيف المشكلات وتتبعها مع تحديد الاتجاهات و الاهتمامات، وكذلك الرصد والإبلاغ عنها.

– إنشاء مساحة سياسية للتفاوض حول الموارد الطبيعية و كل ما يخص البيئة.

– البناء المستمر للقدرة على معالجة القضايا ذات الاهتمام المتفق عليها مع تحديد أهميتها.

الفرع الثاني: تحقيق متطلبات و حاجيات الأفراد و المجتمعات

إن المتطلب الإجتماعي للتنمية المستدامة يتمثل في توفير كل ما يخص الأفراد من حاجيات و رغبات، و تتجلى أهمية التنمية المستدامة في تحقيق ما يلي (ناجي، 2013، صفحة 121):

– العدالة و المساواة في توزيع الثروة و الدخل عن طريق وضع ميكانيزمات تضمن التوزيع العادل و الشفاف، و ما يساهم في ذلك توجيه الاستثمارات بطريقة تحافظ على حقوق الأجيال من هاته الثروة مستقبلا.

– توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية و المتمثل في توفير المياه و الغذاء، و ضرورة دعم البنية التحتية(ضمان حق السكن و التعليم و الصحة).

– المساواة بين الرجل و المرأة (إتاحة الفرص بالتساوي و العدل).

– تشجيع كل ما يساهم في الاستقرار السكاني و التنظيم الأسري.

– المحاسبة و المساءلة لكل الأشخاص و المنظومات الفاعلة، مع ضرورة إشراك الجميع في عملية اتخاذ القرار.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الفرد هو جوهر التنمية الاجتماعية المستدامة، ولهاته المكانة التي يحتلها الفرد من خلال الدور الذي يلعبه في تحقيقها، فالعلاقة ذات تأثير و تأثر، أي أن أهمية التنمية المستدامة تستطيع التأثير بالإيجاب أو بالسلب على الأفراد، كما أن الأفراد بمقدورهم التأثير سلبا أو إيجابا على تحقيق التنمية المستدامة.

و من الجدير بالذكر التطرق للدور المهم الذي يلعبه الأفراد و المجتمع في معالجة المشاكل البيئة و قضايا التنمية المستدامة، وهذا من خلال (نضرة، 2016، الصفحات 106-110):

- المجتمع بمختلف مكوناته يعتبر حجر الزاوية و الصمام الأساسي في تفعيل و تنفيذ عملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال الوعي المتنامي لما له من حقوق و ما عليه من واجبات.
- وعي الأفراد يساهم في بناء مجتمع متكامل أساسه المساواة والعدالة الاجتماعية و الشفافية، فمع مرور الزمن يتم بناء حضارة ذات ثقافة بيئية مستدامة بحتة.
- مساهمة المجتمع في النمو اقتصادي المستدام من خلال النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.
- دور تنظيمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركات في النهوض بالمجتمع و القضاء على الجهل و الفقر، لذا من الضروري أن تقوم هاته الحكومات والمنظمات الدولية على مشاركة هذه التنظيمات في جميع نشاطاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، و المسائل المختلفة المتعلقة بالبيئة.
- تنمية الثقافة السياسية بالرغم أن ليس لها أهداف سياسية، و يتمثل ذلك في غرس الهوية الوطنية و حب الوطن و التضحية من أجله.
- تساهم المنظمات المجتمعية في تحقيق الديمقراطية و بناء نظام ديمقراطي، و هذا عن طريق تكوين تكتلات بين المنظمات، و تشكيل وسيلة ضغط على الحكومات.

فأهمية التنمية المستدامة الاجتماعية لتحقيق أهم حاجيات الأفراد و متطلباتهم هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): أهمية التنمية المستدامة من الجانب الإجتماعي

الرقم	التعيين	الأهمية
01	المساواة و العدل الاجتماعي	– تحقيق المساواة و العدل اجتماعيا بين مختلف أطياف المجتمع دون تمييز، مع أولوية خاصة للفئات الهشة و المعدومة
02	الفقر	– الحد والقضاء على الفقر باعتباره من أهم مسببات الآفات الاجتماعية، البطالة، السرقة، و حتى التعدي على المنظومة البيئية.
03	الصحة	– توفير الصحة لجميع أفراد المجتمع، باعتبار صحة الأفراد بنية تحتية قوية، تحت شعار العقل السليم في الجسم السليم لإنشاء بيئة نظيفة.
04	التغذية	– ضمان و توفير الأمن الغذائي للقضاء على الجوع و المجاعات.
05	الوفيات	– التقليل من نسبة وفيات المواليد، و الأمهات بسبب الولادة، بسبب الأمراض المعدية و خاصة التي تنجم عن التلوث البيئي.
06	توفير المياه	– توفير حصة نصيب كل فرد من المياه الصالحة للشرب مع ضرورة حوكمتها.
07	الرعاية الصحية	– الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع خاصة أصحاب الأمراض المزمنة، و الفئات التي تعيش في مناطق معزولة.
08	التعليم و الدراسة	– التعليم للجميع يعتبر من أولويات التنمية المستدامة للرقي و الازدهار باقتصاديات الدول، فلابد من منظومة تعليمية مدروسة و ذات بعد استشرافي مستقبلي.
09	السكن	– توفير السكن لجميع أفراد المجتمع، باعتباره حق من الحقوق.
10	الأمن	– توفير الأمن و الأمان لتحقيق الاستقرار السكاني و السياسي.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (سردار، 2015، الصفحات 182-186).

من خلال الجدول رقم (22) يتبين أن أهمية التنمية المستدامة اجتماعيا تتمثل في تحقيق و توفير كل ما هو متطلب من حاجيات مادية أو معنوية، و هذا بالعمل على تحقيق و تحصيل الأساسيات بدرجة أولى كالصحة، التعليم، الغذاء، الأمن، السكن، المياه.

الفرع الثالث: الحفاظ على البيئة.

يستمر التنوع البيولوجي في التدهور في جميع أنحاء العالم ، مما يقلل بشكل كبير من قدرة الطبيعة على المساهمة في رفاهيتنا بسبب سلسلة من الضغوط و المسببات المشتركة قد تكون من فعل الإنسان أو جراء الكوارث الطبيعية، فالتنمية المستدامة جعلت من الجانب البيئي بعد من أبعادها و ركيزة أساسية من ركائزها، و أهمية التنمية المستدامة تكمن في(Filho, Azeiteiro, & Setti, 2021, p. 553) :

- ضبط استخدام الموارد الطبيعية.
- الحد من تلوث الهواء والأرض والمياه.
- القضاء على كل مسببات تغير المناخ، و العمل على إيجاد سبل جديدة تقلل من ظاهرة الاحتباس الحراري و مواجهة التقلبات في أنماط الطقس، و زيادة تواتر الظواهر الجوية المفاجئة والكوارث الطبيعية.
- والحفاظ على البيئة.
- أن تكون هناك موارد طبيعية للأجيال القادمة أيضًا محافظة على وظائفها البيئية.
- استخدام الأرض بما يتوافق مع قدرتها للحفاظ على السلامة و حيوية الموارد الطبيعية.
- الحفاظ على التنوع البيئي.
- الحد من التدهور البيئي والتقليل من الملوثات و الغازات المنبعثة.
- التوجه نحو استعمال الطاقات البديلة الصديقة للبيئة.

كما تم تحديد أربع وظائف رئيسية للحفاظ على البيئة، و هذا خلال المناقشات العملية التحضيرية عل المستوى الدولي، باعتبارها حاسمة في المجال البيئي على المستوى الدولي ، وهي الأساس كما هو مبين في الوظائف الآتية (Ayre & Callway, 2005, p. 51):

- اكتساب المعرفة وتقييمها بما في ذلك الرصد البيئي للجودة وتقييم البيانات المجمعة والتنبؤ بالاتجاهات العلمية و الأبحاث ، وتبادل المعلومات مع الحكومات الدولية الأخرى و المنظمات.

– إدارة الجودة البيئية بما في ذلك تحديد الأهداف والمعايير من خلال عملية استشارية متعددة الأطراف؛ صياغة الاتفاقيات الدولية، و وضع مبادئ توجيهية وسياسات لتنفيذها.

– إجراءات دعم دولية (أو ما نطلق عليه الآن بناء القدرات والتنمية) بما في ذلك المساعدات الفنية و التعليم والتدريب، زيادة الوعي.

– منع و تسوية المنازعات بما في ذلك إجراءات حل النزاعات الناشئة، و هذا باعتبارها من بين الأولويات البيئية، بالإضافة إلى العديد من القضايا.

المطلب الثاني: مؤشرات و معايير التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة مؤشرات و معايير تسمح بمعرفة مدى سيرورة السياسات المنتهجة من طرف الدول أو البلدان من خلال الأهداف المراد تحقيقها، و ذلك من خلال الملاحظات التي تبين التغيرات التي طرأت على المؤشرات باستعمال عدة معايير.

من خلال المطلب الثاني سوف يتم التطرق في الفرع الأول لمؤشرات التنمية المستدامة، ثم إلى معاييرها في الفرع الثاني، ثم من خلال الفرع الثالث إلى قياس التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة

تتمثل مؤشرات التنمية المستدامة حسب منظمة الأمم المتحدة في كونها مؤشرات بيئية و أخرى مؤشرات اقتصادية و مؤشرات اجتماعية، كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (23): مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات البيئية	المؤشرات الاقتصادية
– البطالة. – عدد السكان دون خط الفقر. – التغذية خاصة لدى الأطفال. – التواجد في الاجتماعات من طرف سكان الحضر. – معدل الوعي. – النمو السكاني.	– المستوى القياسي لانخفاض المياه الجوفية. – الغازات المنبعثة من البيوت البلاستيكية. – معدل المساهمة في استهلاك طبقة الأوزون. – التصحر. – معدل الصيد لجميع الأنواع. – مساحة الغابات من المساحة	– استعمال و تدوير النفايات. – حصة الفرد من الدخل. – الميزان التجاري. – الكمية المقاسة للنفايات الخطيرة. – نسبة الديون. – نسبة الاستثمار. – نسبة المساعدات الخارجية.

– توزيع الدخل. – معدل أجور الإناث بالنسبة للذكور. – الصرف الصحي. – العمر المتوقع عند الولادة. – مساحة السكن بـ $م^2$ للفرد. – عدد الجرائم لكل 100000 من السكان.	الكلية. – مستوى التلوث في الأراضي المتصحرة. – درجة تركز الملوثات و نسبتها في المناطق الحضرية. – مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و الدائمة الاستعمال. – درجة استعمال مخصبات التربة. – معدل استعمال المبيدات الزراعية.	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (غنيم و أبو زنط، 2007، الصفحات 270–271)

من خلال الجدول رقم (23) يتبين أن مؤشرات التنمية المستدامة البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية هي مؤشرات ذات فعالية لمعرفة مدى بلوغ الحلول التي يرتجى تحقيقها من خلال التنمية المستدامة، و من جهة أخرى فالملاحظ أنه هناك تداخل للمؤشرات الثلاثة فيما بينهم، مما يستحيل التطرق لمؤشر على حدى، و إهمال المؤشرات الأخرى.

و إضافة إلى المؤشرات السابقة الذكر هناك بعض المفكرين الاقتصاديين قامو ا بإضافة مؤشرات مؤسسية و التي تتضمن (الركابي، 2020، صفحة 111):

– تفعيل و تطبيق المعاهدات و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستدامة.
– الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.
– ضرورة توفر المعلومات المتعلقة بعدد الصحف لألف شخص كل يوم.
– عدد أجهزة الراديو والتلفاز.
– عدد أجهزة الإعلام الآلي .
– عدد خطوط الهاتف.
– عدد مستخدمي الانترنت لكل ألف شخص.

- عدد العلماء و المهندسين في ما يخص البحث و التطوير التكنولوجي لكل مليون نسمة.
- ضرورة الاهتمام بالعلم و التكنولوجيا.
- معدل الإنفاق على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.
- الخسائر الاقتصادية و البشرية جراء الكوارث و الأخطار الطبيعية.
- المعلومات الضرورية للعمليات الخاصة بصنع القرار.
- توجيه العلم والمعرفة لخدمة التنمية المستدامة.
- الآليات المالية و الموارد.
- الترتيبات المؤسسة للدولة.
- زيادة وتعزيز الوعي، التعليم، و التدريب.
- بناء القدرات على حد سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات.

كما تم تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة حسب منظمة الأمم المتحدة لأجندة 2030، حسب الدخل و الجنس و العمر والعرق وحالة الهجرة و الإعاقة والجغرافيا الموقع أو الخصائص الأخرى، وفقًا للمبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية مع القيام بوضع أكواد أو رموز خاصة بها، و نظرا للعدد الكبير لهاته المؤشرات، سوف يتم ذكر بعض من هاته المؤشرات و الترميزات الخاصة بها كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (24): تصنيفات مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات (Indicators)	الترميز (Codes)
نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي حسب الجنس والعمر حالة التوظيف والموقع الجغرافي	C010101
أنظمة الحماية الاجتماعية، حسب الجنس ،التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل ، كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، النساء الحوامل.	C010301
نسبة السكان الذين يعيشون في الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. نسبة إجمالي السكان البالغين مع حقوق حيازة آمنة للأرض، بوثائق قانونية معترف بها.	C010401 C010402
عدد الوفيات والمفقودين و الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الكوارث. الخسارة الاقتصادية المباشرة المنسوبة إلى الكوارث بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي عدد البلدان التي تتبنى و تنتهج الحد من مخاطر الكوارث الوطنية.	C200303 C010502 C200304
نسبة الإنتاج المحلي من الموارد المخصصة من قبل الحكومة مباشرة إلى برامج الحد من الفقر.	C010a01
نسبة الحكومة المتكررة و الإنفاق الرأسمالي على القطاعات التي هي موجهة لصالح المرأة والفقراء بشكل غير متناسب والفئات الضعيفة.	C010b01
انتشار نقص التغذية. انتشار الغذاء المعتدل أو انعدام الأمن لدى السكان ، على أساس مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES).	C020101 C020102
انتشار التقزم حسب منظمة الصحة العالمية (WHO). انتشار سوء التغذية.	C020201 C020202
حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات الزراعة / الرعي / الغابات. متوسط الدخل من الأغذية الصغيرة المنتجين، حسب الجنس والوضع الأصلي.	C020301 C020302
نسبة المساحة الزراعية تحت الزراعة المنتجة والمستدامة.	C020401
عدد الجينات النباتية والحيوانية (موارد الأغذية والزراعة) ومدى حفظها.	C020501
مؤشر التوجه الزراعي للإنفاقات الحكومية. إجمالي التدفقات الرسمية (الرسمية بالإضافة للمساعدة الإنمائية) إلى قطاع الزراعة.	C020a01 C020a02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (verma & Petersen, 2018, pp. 439-442).

من خلال الجدول رقم (24) يتبين أن المؤشرات المذكورة ما هي إلا عدد قليل من أكثر من 400 مؤشر للتنمية المستدامة، لذا يجب على الفاعلين في مجال التنمية المستدامة

من هيئات و منظمات عدم منح جل المؤشرات نفس الاهتمام، بل وجب التركيز على المؤشرات الضرورية للغاية، تلك التي نوليها أكبر قدر من الاهتمام ، و هي مؤشرات "الضوء الأحمر" التي تشير إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل ضمان التنمية المستدامة (Lawn, 2006, p. 413).

فدور مؤشرات التنمية المستدامة يتمثل في(Chai, 2009, p. 135) :

- قياس ومراقبة أداء الاستدامة للحكومة ووكالاتها.
- الهدف النهائي لمؤشرات الأداء الاجتماعي هو تحسين الجمهور المساءلة والأداء.
- صنع القرار على المستوى الوطني والمحلي.
- التقدم نحو إستراتيجية مستدامة.
- التنمية لمحددات النجاح على المدى الطويل، والتي تستجيب لنطاق التقييم الموسع.
- قياس مدى نجاح المنظمات في تحقيق أهدافها المحددة مسبقًا، والتي لا تغطيها الأهداف الأساسية فقط ولكن أيضًا الأهداف الثانوية.
- استخدام النتائج كـ إنذار، والذي يمكن أن يوفر إنذارًا مبكرًا و إشارة في الوقت المناسب لمنع الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التوجه نحو التنمية المستدامة.

- ترجمة المعلومات الكاملة إلى معلومات شاملة ، على شكل فهرس مضغوط بطريقة سهلة تمامًا مثل "البارومتر" لتسهيل الاتصال مع الجمهور.

الفرع الثاني: معايير التنمية المستدامة

حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE فالمعايير الأساسية للتنمية المستدامة تندرج ضمن الأنشطة الاجتماعية (رأس المال البشري) و البيئية و الاقتصادية، بحيث ينبثق من هاته المجالات جل معايير التنمية المستدامة، و التي يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (25): معايير التنمية المستدامة

التعيين	معايير التنمية المستدامة
الأنشطة البيئية:	**معايير الحفاظ على الموارد الطبيعية:**
الموارد المائية	حصة نصيب الفرد من المياه.
الطاقات المتجددة و غير المتجددة	معدل استهلاك الموارد الطاقوية.
التنوع البيولوجي	مساحة المحميات من المساحة الكلية.
الأنشطة الاقتصادية:	
الأصول المالية	صافي الأصول الأجنبية. ميزان الحسابات الجارية.
أصول المنتجات	حجم المخزون من رأس المال الصافي. معدل النمو بالنسبة للمنتجات.
الرأس المال البشري:	**معايير تلبية الاحتياجات الحالية:**
التوظيف و الشغل	تقارير اليد العاملة
حصة الصحة من الدخل	نوعية هواء المدن. معاملات جينية
الاستهلاك	مستوى النفايات المنزلية. نفقات الاستهلاك.
الاستثمار في رأس المال البشري	نفقات التعليم.
مخزون رأس المال البشري	نسبة المتعلمين.
ضعف رأس المال البشري	مستوى البطالة.

المصدر: (كافي، 2017، صفحة 139)

من خلال الجدول رقم (25) يتبين بأن المعايير الأساسية للتنمية المستدامة تعتبر معايير جد مهمة للنهوض باقتصاديات الدول الهادفة لبلوغ أقصى حد من الحلول المنبثقة من التنمية المستدامة، فالمعايير جد مترابطة فيما بينها و مكملة لبعضها البعض، مما يجعل التنمية المستدامة ترتكز عليها جميعا دون استثناء.

الفرع الثالث: ارتباط و تداخل مؤشرات التنمية المستدامة

مصطلح التنمية يعني عملية مستمرة للتغيير. لذلك، تصف التنمية المستدامة عملية التغيير التي تعزز مبادئ الاستدامة (الموصوفة سابقا). الطريقة الوحيدة لمعرفة ما إذا كان التقدم هو يجري صنعه نحو التنمية المستدامة هو قياس كيف نقوم بعملنا على الأداء الحالي والسابق واستخدام هذه المعلومات للنظر في ماذا التغيير مرجح ، في ظل سيناريوهات / استراتيجيات التنمية المختلفة ، في المستقبل. يتطلب هذا الإجراء استخدام المؤشرات لتقدير المعلمات الرئيسية التي تحدد تنمية مستدامة. وبالتالي ، فإن المؤشرات ومقاييس الأداء (أو الأهداف) هي ذات أهمية قصوى لأي محاولة لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة (Gudmundsson, Hall, Greg, & Zietsman, 2016, p. 38).

لهذا فإن قياس التنمية المستدامة يتم من خلال قياس درجة الترابط و العلاقات الداخلية بين مؤشرات التنمية المستدامة كما هي مبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم(19): العلاقات و الروابط الداخلية بين مؤشرات التنمية المستدامة

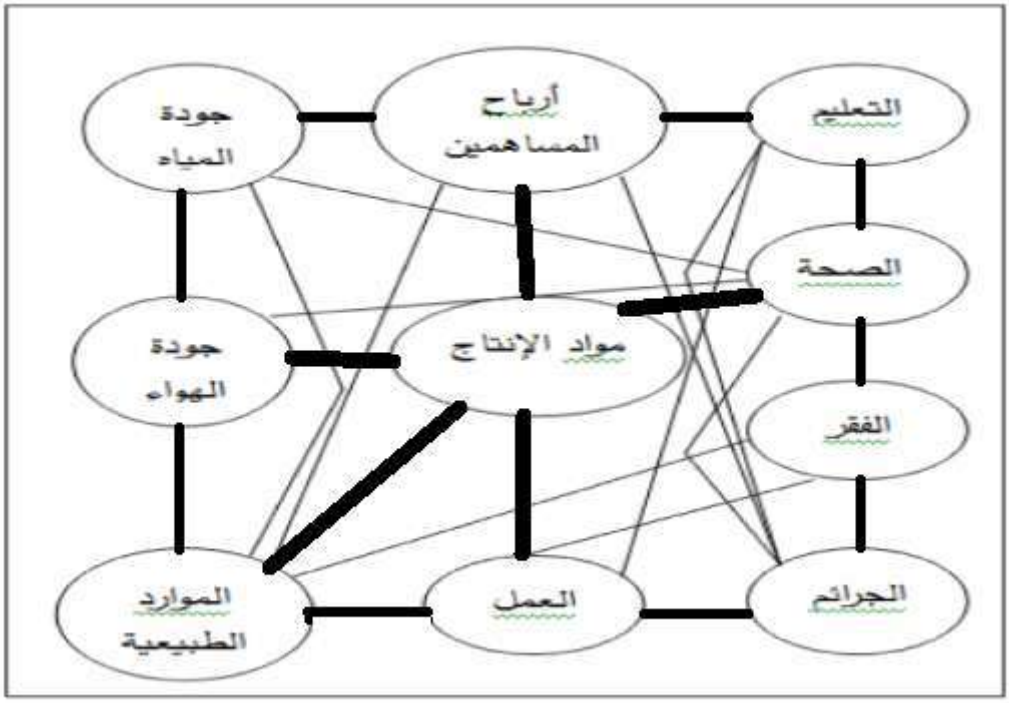

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (أبو اليزيد الرسول، 2007، صفحة 95).

من خلال الشكل رقم (19) يلاحظ الترابط الشديد بين مختلف المؤشرات مما يتطلب درجة عالية من التدقيق في قياسها، و ذلك يتبين من خلال ارتباط كل عنصر بعدة عناصر و حتى في ما بينهم، فعلى سبيل المثال الموارد الطبيعية ترتبط بمواد الإنتاج، العمل، جودة

الهواء، المياه، أرباح المساهمين، الفقر، و كل من هاته العناصر منها ما هو مرتبط في ما بينها، و منها ما هو مرتبط بعناصر أخرى.

فقياس التنمية المستدامة هي طريقة تستعملها العديد من الدول لقياس التقدم المحقق في الأهداف المسطرة و المتفق عليها ، وبالتالي فعملية قياس التنمية المستدامة عملية هامة للغاية، وقد أثبتت التجارب من خلال الأهداف الإنمائية للألفية نجاعتها إلى مستوى و حد كبير أن كل ما يمكن قياسه يمكن تنفيذه على أرض الواقع (منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، 2015).

فالغرض الرئيسي من مؤشرات التنمية المستدامة هو قياس مستوى التنمية المستدامة في دولة ما، و هذا لمعرفة و تقييم الجهود المبذولة من طرف الدول للوصول إلى حلول مستدامة، فبدون قياس التنمية المستدامة عن طريق المؤشرات التي تم وضعها من طرف منظمة الأمم المتحدة، و هذا بمشاركة جميع الدول الأعضاء، لا يمكن معرفة مدى الإنجازات و التقدمات المحرزة من طرف الدول عبر منظماتها الحكومية و غير الحكومية، و كذا المجتمع المدني عبر جهودهم المبذولة في سبيل بلوغ الأهداف المسطرة، و في ظل الأبعاد المخطط لها، فعدد مؤشرات التنمية المستدامة يفوق 244 مؤشر، لكن هناك العديد من المؤشرات متداخلة فيما بعضها و متكررة، و هذا التكرار الملاحظ ضمن الأهداف و الأبعاد يفسر قوة تداخل مؤشرات التنمية المستدامة ضمن أهدافها و أبعادها، و هو ما يستلزم تحقيق حلول مستدامة عبر جميع الأهداف و الأبعاد دون إهمال أي عنصر من العناصر، المؤشرات المتكررة و المعاد ذكرها ضمن أهداف التنمية المستدامة و أبعادها موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(26): تداخل مؤشرات التنمية المستدامة من خلال الأبعاد و الأهداف

الرقم	المؤشرات المتكررة	ضمن الأهداف	الأبعاد
01	1.4.8 و 1.2.12	12- الاستهلاك و الإنتاج. 8- العمل اللائق و نمو الاقتصاد.	البعد الاقتصادي
02	8.4.2 و 2.2.12	12- الاستهلاك و الإنتاج. 8- العمل اللائق و نمو الاقتصاد.	البعد الاقتصادي
03	1.3.10 و 16 ب.1	16- السلام و العدل و المؤسسات القوية. 10- الحد من أوجه عدم المساواة.	البعد الاقتصادي و الاجتماعي
04	1.6.10 و 1.8.16	16- السلام و العدل و المؤسسات القوية. 10- الحد من أوجه عدم المساواة.	البعد الاقتصادي و الاجتماعي
05	1.7.15 و 15.1ج	15- الحياة في البر.	البعد البيئي
06	15.1أ و 15.1ب	15- الحياة في البر.	البعد البيئي
07	1.5.1 و 1.5.11 و 1.1.13	1- القضاء على الفقر. 11- مدن و مجتمعات محلية مستدامة. 13- العمل المناخي.	البعد الاجتماعي و البيئي

المصدر: (حازم، 2021، صفحة 80)

من خلال الجدول رقم (26) يتضح بأن هناك العديد من المؤشرات المتكررة ضمن الأهداف، و ضمن أبعاد التنمية المستدامة، لذا و من الضروري و لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و قياسها من خلال مدى التقدم المنجز من طرف الدول عن طريق مؤشراتها المتداخلة في بعض الأهداف و الأبعاد، لا بد من قياسها في جميع المستويات التي تم تكرارها فيها بالنظر لأهميتها و ارتباطها بتلك الأهداف و الأبعاد، و التي لا يمكن الوصول لحل مستدام بتحقيق بعض الأهداف دون البعض الآخر.

خلاصة الفصل:

لقد اتضح من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل بأن تحقيق التنمية المستدامة وتطبيقها لابد أن يكون على المستوى المحلي و الدولي، فللتنمية المستدامة من خلال أهداف الألفية لمنظمة الأمم المتحدة لأجندة 2030 ركزت على المشاكل العالمية المعقدة مثل تزايد النمو السكاني، تفاقم الجوع و الفقر، بالإضافة إلى الحروب وعدم الاستقرار السياسي ، وهو ما يزيد من التدهور البيئي، كما يجعل العديد من البلدان ليست قريبة حتى من التنمية المستدامة، و هو عمق الفجوة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة نتيجة معوقات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، لأن عدم احترام التنمية المستدامة بمفهومها الحديث يؤدي إلى تنمية اقتصادية غير فعالة، و هو ما يؤدي إلى الزيادة المستمرة في تلويث البيئة و إهدار الموارد الطبيعية العالمية والطاقة، و استحالة تلبية متطلبات و حاجيات الأفراد.

استنادا على محتوى هذا الفصل و لتحقيق مختلف المنظمات و الهيئات الحكومية أو غير الحكومية لأهداف التنمية المستدامة، و لتلبية حاجيات الإنسان الأساسية بالموازاة مع تحقيق التنمية البيئية وحمايتها، المساواة ، التنوع الثقافي، الحفاظ على البيئة ، لابد من قياس مدى تقدمها في إنجاز الأهداف من خلال مؤشرات و معايير التنمية المستدامة، و هذا حتى يتسنى لها معرفة ما إذا كانت الاستراتيجيات المنتهجة ناجعة و فعالة، أو لابد من تغييرها لتحقيق الحلول المسطرة.

الفصل الثالث:

إستراتيجية التنمية المستدامة و حوكمة الموارد الطبيعية في الجزائر

تمهيد

يعتبر تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من الدول الرائدة و المتقدمة راجع بالدرجة الأولى إلى تطوير الاستراتيجيات المنتهجة من طرفها، فقد كان يُنظر لإستراتيجية التنمية المستدامة من قبل على أنه ا خطة رئيسية واحدة لتطوير الاستدامة، لكن و على عكس ذلك يوجد اليوم إجماع متزايد على أن إستراتيجية التنمية المستدامة تشمل مجموعة من الآليات المنسقة و العمليات التي تقدم معًا نظامًا تشاركيًا لتطوير الرؤى والأهداف والغايات من أجل الاستدامة، كما أنه و من الضروري أيضًا أن تكون الإستراتيجية عملية تشاركية مستمرة.

فإستراتيجية التنمية المستدامة تعتبر من أهم محاور جدول أعمال المنظمات و الهيئات العالمية للتنمية المستدامة لما لها من دور كبير في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، كما أن الجزائر تعتبر من الدول النامية الساعية لتحقيق الاستدامة من خلال إعداد استراتيجيات محكمة و فعالة عبر طريق حوكمة مواردها الطبيعية، و من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى توضيح معنى و مفهوم الإستراتيجية بالإضافة إلى إسقاط الضوء على إستراتيجية التنمية المستدامة للمنظمات و الهيئات الدولية، و من ثم إلى إستراتيجية التنمية المستدامة و حوكمة الموارد الطبيعية في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإستراتيجية

التفكير الاستراتيجي هو ما يفصل بين المدير ون والقادة الأكفاء و عكسهم الفاشلين، لأن أهم شيء لتحقيق أي نجاح مرهون ب الأساسيات المتبعة حول كيفية إنشاء إستراتيجية ناجحة وقيادة فريقك لتحقيقها ، فمعظم الخبراء أكدوا على ضرورة فهم ما يمكن أن تفعله الإستراتيجية بالنسبة للأفراد على المستوى الشخصي و للدول على المستوى العام ، بحيث أن إنشاء إستراتيجية يتطلب إشراك مختلف الشركاء و الفواعل، و هذا ما يسمح بتكوين قادة حقيقيين قادوا دولهم نحو التطور و الريادة في مختلف المجالات.

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية، خصائصها، معوقاتها

الإستراتيجية بمفهومها البسيط و العام هي عبارة وسيلة لتحقيق غاية ، فعند التفكير في الإستراتيجية يتم التوجه مباشرة إلى التفكير حول التخطيط، بحيث يتم رسم خطة عمل بناءة عن طريق تحديد الأهداف لغرض تحقيقها على المدى المتوسط أو البعيد، فللتخطيط هو النهج السائد في إستراتيجية العمل.

الفرع الأول: تعريف الإستراتيجية

إن استعمال كلمة إستراتيجية كأول مرة كان في المجال العسكري، حيث تم تعريفها من خلال قاموس **Webster's** بأنها علم تخطيط و توجيه العمليات الحربية، وهي عبارة عن الطريقة و المنهج المتبع في التنفيذ، مما يجعل النظرة الاستشرافية أكثر وضوحا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، و من أهم تعاريف كلمة الإستراتيجية هي (هلال، 2007، صفحة 11):

- الإستراتيجية هي عملية القيام بصياغة مجموعة من النشاطات المختلفة عن طريق مسح شامل في مجال المنافسة مما يجعل الشركات و المؤسسات في الريادة و ذات قيمة.
- الإستراتيجية هي أحسن اختيار و مفاضلة بين الطرق و الأسس المنتهجة في مختلف المجالات.
- الإستراتيجية هي القيام بعملية التنسيق و الدعم المتبادل لمختلف النشاطات التي يتم القيام بها.

كما أن من التعاريف المهمة التي تم التطرق فيها لكلمة الإستراتيجية تعريف منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي (OECD) و الذي تم التطرق فيه لمفهوم الإستراتيجية بسرد مجمل عناصرها، و هذا التعريف جاء كما يلي (الهيتي، 2009، صفحة 40):

"مجموعة منسقة من عمليات التحليل و النقاش و تعزيز القدرات و التخطيط و الاستثمار تقوم على المشاركة، و هي لا تنفك تتحسن و تدمج بين الأهداف المختلفة للمجتمع مع التماس موضوع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك".

استنادا على ما سبق من تعاريف للإستراتيجية، يمكن القول أن الإستراتيجية عموما تتمثل في القيام باتخاذ موقف يتمثل في وضع خطة طريق ممنهجة ذات تصور مستقبلي لبلوغ الأهداف المسطرة بدقة عالية مع فعالية في التنفيذ مع تقبل إمكانية النجاح أو الفشل.

ولتوضيح العلاقة بين عناصر مفهوم الإستراتيجية فالشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم(20): العلاقة بين عناصر مفهوم الإستراتيجية.

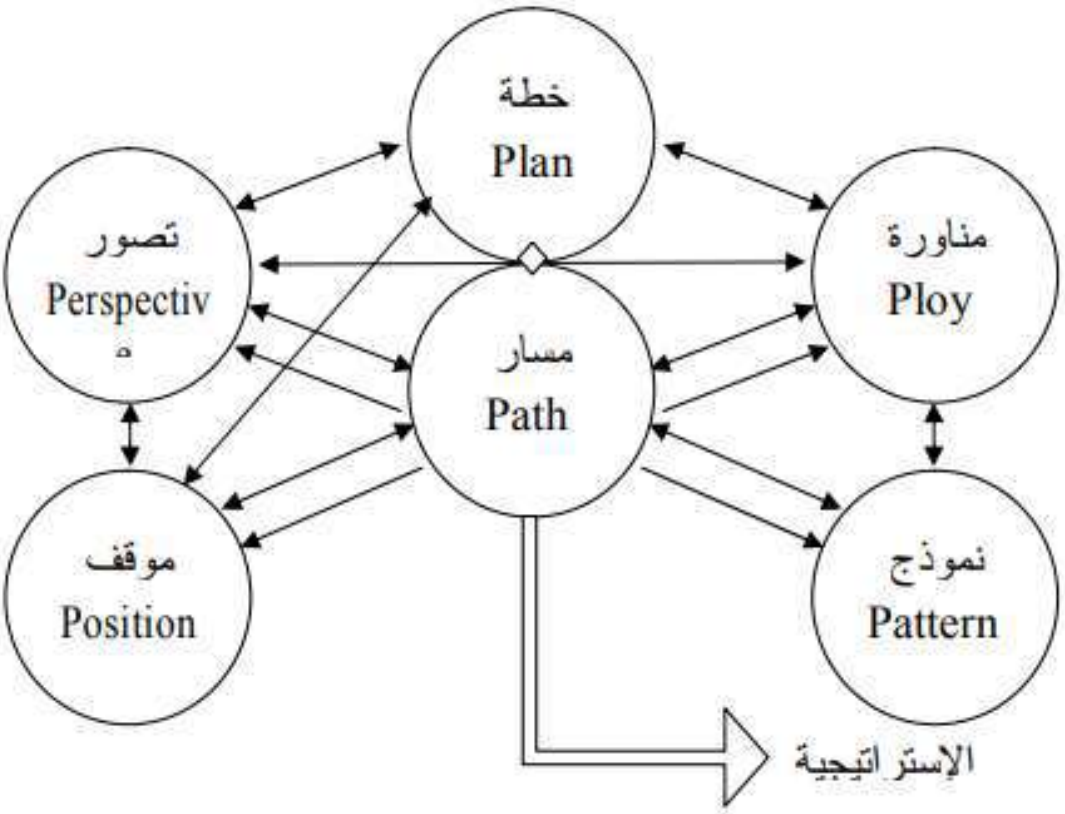

المصدر: (الركابي، 2004، صفحة 44)

من خلال الشكل رقم (20) يتضح بأنه هناك علاقة تأثير و تأثر بين عناصر الإستراتيجية.

و للتمييز بين ما يندرج داخل في نطاق الإستراتيجية و ما يقع خارج نطاقها، فلابد من الإشارة إلى أن الإستراتيجية ليست (العارف، 2000، صفحة 18):

- التنبؤ، فالتنبؤ هو همزة وصل طبيعية تربط الحاضر بالمستقبل، وهذا على عكس الإستراتيجية، والتي تهدف لوضع تصور في المستقبل والعمل على تحقيق هذا التصور.
- تطبيق وسائل و أساليب في التخطيط الإستراتيجي، فالإستراتيجية هي عملية تهدف لتحليل البيانات و جمع الأفكار و توطين الابتكار والإبداع.
- القضاء على المخاطرة، فمن البديهي عدم التنبؤ و علم الغيب بالمستقبل، لذا فطالما هناك مستقبل فهناك، لكن ميزة الإستراتيجية تساعد على التقييم النسبي للمخاطرة عن طريق اعتماد مؤشرات إستراتيجية.

الفرع الثاني: خصائص الإستراتيجية

الإستراتيجية و كغيرها من العمليات التي تسطر من أجل تحقيق الأهداف المرجوة سواء على المدى المتوسط أو البعيد، وهي تمتاز بالعديد من الخصائص و التي توضح بأن التخطيط الإستراتيجي ضروري و مهم جدا في مختلف الدراسات و على جميع المستويات، و أهم خصائص الإستراتيجية تتمثل في ما يلي (العزيز، 2010، الصفحات 21-22):

- تتضمن العمليات الإستراتيجية أفضل طريقة توافق و تستجيب لظروف بيئة المنظمات.
- تتضمن العمليات التخطيطية الإستراتيجية صياغة أهداف إرادية، و هذا بغية بلوغ المستقبل المنشود عن طريق انتهاج أساليب تحقق الغايات المراد بلوغها.
- تتضمن العمليات النظامية انتهاج نظام موحد و مسطر حتى تكون العملية هادفة.
- تتميز الإستراتيجية باحتوائها لقرارات و فعاليات سياسية.
- صعوبة مأمورية التحكم عمليا في بعض تحديات العمليات الإستراتيجية.
- الإستراتيجية عملية جد ضرورية بدايتها التخطيط و نهايتها تحقيق الأهداف.
- التشاركية حجر زاوية الإستراتيجية.
- عملية تربط بين الوسائل و الغايات.
- خلق تصورات للفرص و الأحداث المتوقع حدوثها.

و من أجل توضيح خصائص الإستراتيجية الجيدة، فالشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم(21): خصائص الإستراتيجية الجيدة

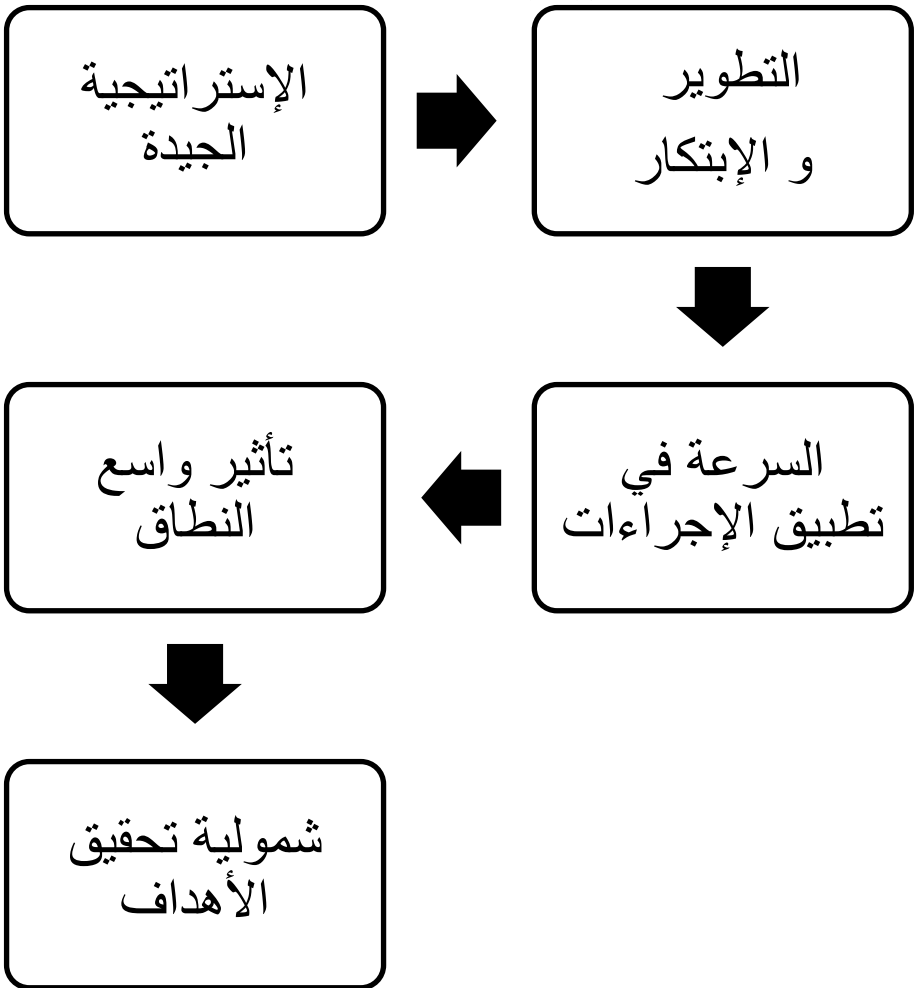

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (هلال، 2007، صفحة 11).

من خلال الشكل رقم (21) يتبين بأن الإستراتيجية الجيدة هي التي تهدف إلى التطور في جميع المجالات مع العمل على الابتكار و تشجيعه، كما أن أهم عنصر في الإستراتيجية الجيدة هو السرعة في تطبيق الإجراءات لما له من تأثير و فائدة على النطاق الواسع لتتم الاستفادة من تحقيق الأهداف بشكل شامل.

وبما لا يدع مجالا للشك فالإستراتيجية الجيدة تؤدي إلى تحقيق ما يلي (العزيز، 2010، صفحة 23):

- ترجمة الأقوال إلى أفعال.
- بناء نظرة مشتركة ذات أسس قيمة.
- تحقيق الشمولية و مبدأ المشاركة.

- تحقيق الرقابة و المساءلة.
- جودة و مصداقية البيانات المستخدمة.
- الانفتاح على الخارج للإطلاع على مختلف التغيرات مما يسمح بالتصدى و التفاعل مع مختلف التغيرات و العقبات المستقبلية.
- تحقيق إدارة المعرفة و الإدارة الفعالة.
- الاهتمام بجميع العوامل الخارجية ذات الصلة.

و تماشيا مع ما تم ذكره فتصميم إستراتيجية ناجعة يكن نتاج الإجابة عن الأسئلة الستة الموضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (22): الأسئلة الأساسية لتصميم الإستراتيجية

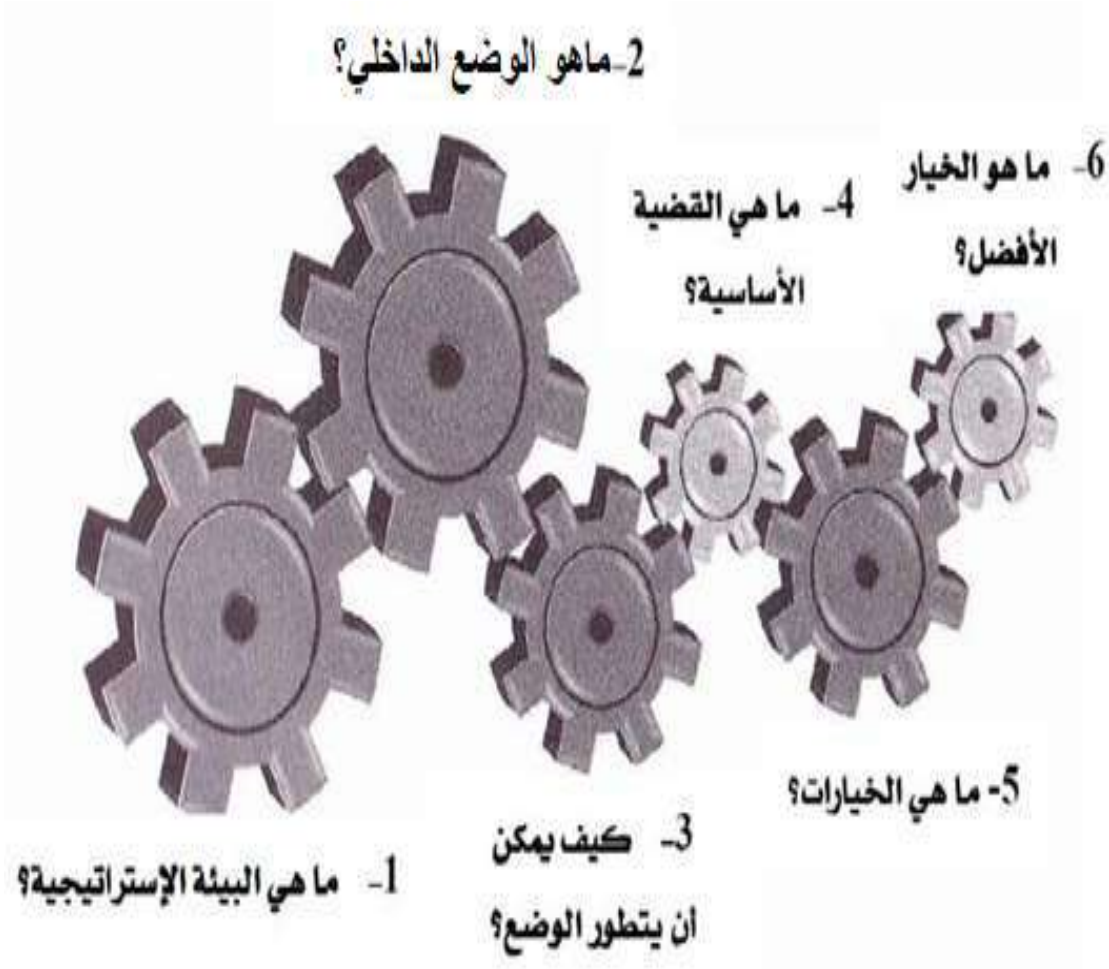

المصدر: (عبدالقادر، 2013، صفحة 19)

من خلال الشكل رقم (22) يتبين بأن صياغة الإستراتيجية الفعالة والناجعة لابد أن تكون بناءا على معرفة البيئة الإستراتيجية لكي تكون موائمة للوضع الداخلي من أهداف

مسطرة و قدرات، لذلك لابد من تخطيط إستراتيجي لتقييم تطورات الوضع مستقبلا، و هذا توافقا مع القضية الرئيسية محل الدراسة، و التي تنبني على وضع أفضل و أحسن الخيارات.

الفرع الثالث: معوقات الإستراتيجية

مما سبق و بعد التطرق لتعريف الإستراتيجية و تبيان خصائصها يكون لزاما توضيح معوقاتها التي تحول دون تطبيق الإستراتيجية الفعالة و الجيدة، و هاته المعوقات تتمثل في (العارف، التخطيط الإستراتيجي و العولمة، 2002، صفحة 13):

- الغياب التام للرغبة في صياغة الإستراتيجية و إتباع أسلوبها.
- قلة وشح الموارد المكتسبة.
- تحصيل البيانات و الإحصائيات بطريقة خاطئة يترك أثرا في عدم تبني التخطيط الإستراتيجي مستقبلا.
- عدم الاستقرار في العوامل الخاصة بالبيئة الخارجية.
- التخلف في ميدان التكنولوجيا.
- مشكلة الوقت المتمثلة في طول فترة التخطيط الإستراتيجي و جمع البيانات و المعلومات.
- ارتفاع التكاليف الملزمة لصياغة الإستراتيجية.
- نقص الكفاءات و الإطارات الإدارية.
- التخطيط و الإستراتيجية الفعالة تتطلب تكاليف معتبرة و مدة زمنية طويلة.
- تهرب المدراء من سياسة التخطيط لتبادرها في أذهانهم أنها سياسة تعج بالمشاكل.
- وجود بيئة تعقيدية مما يعرقل تطبيق الإستراتيجية.
- تعدد أهداف المنظمات الحكومية و عدم تحديد الأهداف الرئيسية و الثانوية بدقة.
- منح الأولوية للأهداف قصيرة الأجل أكثر من الأهداف طويلة الأجل.
- ضعف و نقص الكوادر الإدارية المحترفة.
- تقييد مهام الإدارة في عملية التنفيذ والتطبيق.
- معظم الهياكل التنظيمية تتسم بالبيروقراطية.
- لتنافس على الموارد المحدودة، و تعارض المصالح.
- هيمنة النمط الإداري على النمط القيادي في المنظمات الحكومية.
- عدم القدرة على قياس الأهداف في المنظمات الحكومية.

- استعمال الأدوات الرقابية على المدخلات و إهمال المخرجات.
- انعدام التوافق و العلاقة بين المكافآت و التحفيز، و العقوبات و بين أداء المهام.

استنادا على ما سبق و حسب منصة شركة مؤسسة قياس مؤشرات الأداء و الأعمال لخدمة التخطيط الاستراتيجي فهناك العديد من العراقيل التي تحول دون تنفيذ الاستراتيجيات المصاغة، فمعيقات تخطيط وإدارة و تنفيذ الإستراتيجية يمكن تلخيصها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (23): أهم معوقات تخطيط و إدارة الإستراتيجية

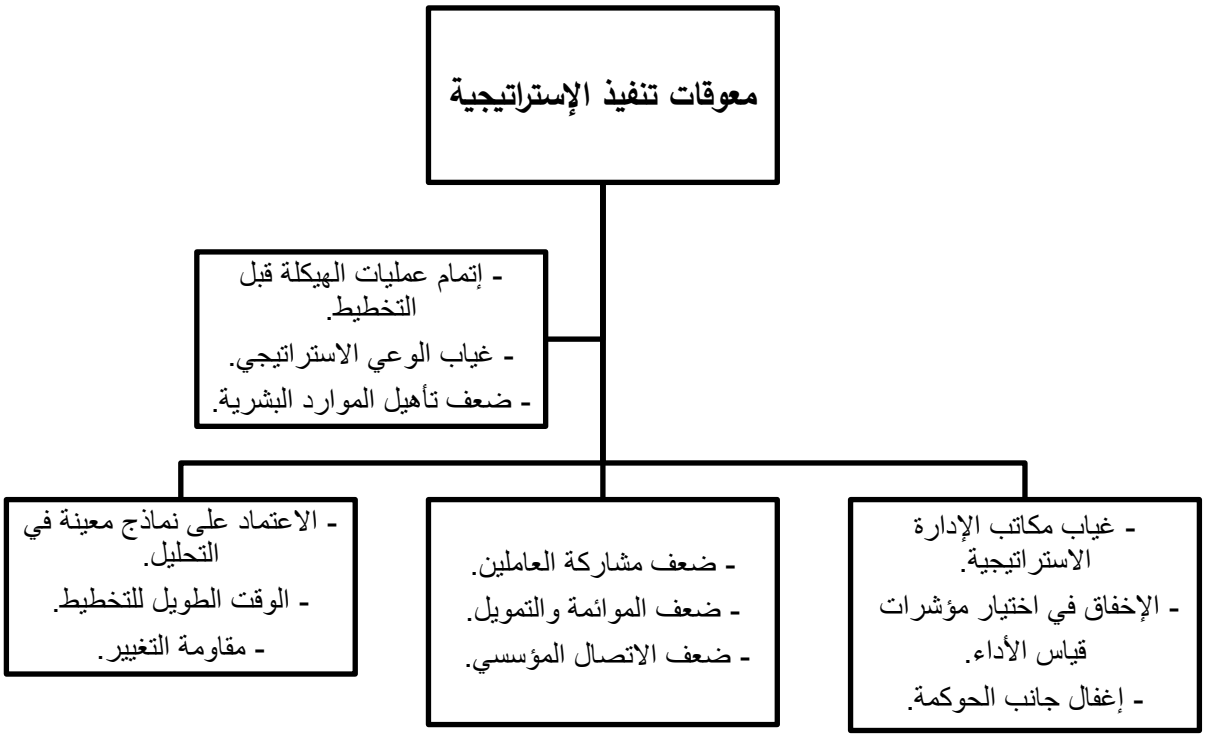

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (شركة الأداء لإدارة الأعمال، 2020).

من خلال الشكل رقم (23) يتبين بأن تنفيذ و إدارة الإستراتيجية يتطلب العديد من المؤهلات و النظم حتى يتم السير في نهج منظم و مؤدي لتحقيق الأهداف المسطرة، و أن أي إخلال بهاته المتطلبات قد يحول دون تنفيذها و تحقيق المطلوب.

المطلب الثاني: أهداف التخطيط الإستراتيجي، أهميته، تحليله للبيئة

انطلاقا من مفهوم الإستراتيجية و المتمثل في كونه عبارة عن وسيلة لتحقيق الغاية، فالتخطيط الإستراتيجي جزء من الإستراتيجية، و له عدة أهداف يتم تسليط الضوء عليها

بالنظر إلى المجال محل الدراسة، و هذا راجع لأهمية التخطيط الإستراتيجي لتحقيق الأهداف المسطرة و بلوغ نتائج مرضية، و من جهة أخرى فتحقيق النتائج و الأهداف المرجوة يكون بناءا على التحليل الجيد للبيئة الداخلية و الخارجية، فلذا سوف يتم التطرق في هذا المطلب الثاني إلى:

- أهداف التخطيط الإستراتيجي.
- أهمية التخطيط الإستراتيجي.
- التحليل الإستراتيجي للبيئة.

الفرع الأول: أسس و أهداف التخطيط الإستراتيجي

التخطيط الإستراتيجي في مضمونه بشكل عام يتمثل في تحقيق معدل نمو مقبول خلال فترة زمنية محددة عن طريق تعبئة و استغلال الموارد المادية و البشرية المتاحة (الوني، 2009، صفحة 06)، فالتخطيط الإستراتيجي يعتبر من العمليات الرئيسية لأي إدارة من أجل التنبؤ بدقة للمستقبل(نشاطات، أهداف، فرص، محددات) (العواملة، 2009، صفحة 71).

كما أنه من الضروري و قبل التطرق لأهداف التخطيط الإستراتيجي لابد من التطرق إلى الأسس و الركائز التي تعتمي عليها العملية التخطيطية، و هاته الأسس و الركائز تتمثل في ما يلي (المطلب، 2018، صفحة 54):

1- التحليل و الدراسة:

تحليل و دراسة البيئة عملية جد مهمة و هو من أهم ركائز التخطيط الاستراتيجي فهو يوضح الرؤية و الطريق الأمثل الذي يحتذي إتباعه.

2- تحديد الخطة بدقة و قدرة التنبؤ:

التنبؤ بأهداف الخطة المرجو تحقيقها أساس معرفة القدرة على التخطيط الاستراتيجي، و هذا يكون وفق رصد و جمع البيانات و الإحصائيات بدقة عالية.

3- وضع الأهداف النهائية:

تحديد الأهداف حجر الزاوية بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي لأن تحديد الأهداف يفسر بالنتائج المرجو تحقيقها.

4- السياسات:

هي المبادئ و القواعد التي تنتهج لأجل وضع خارطة الطريق و اتجاه الإدارة.

5- متطلبات تجسيد و تنفيذ خطة الأهداف:

تتمثل في الإمكانيات المادية و البشرية و مختلف السلع و لخدمات، أي بصورة أوضح تمويل العملية من مختلف جوانبها.

6- البرامج: يعتبر البرنامج ملخص للخطة لأن سير عملية التخطيط الاستراتيجي لإنجاز المهام المطلوبة، و هذا ما يتطلب التنسيق و المشاركة و التفاعل بين مختلف البرامج، أما بالنسبة لأهداف التخطيط الإستراتيجي فهي تتم وفق منهج متبع و إطار دراسة محدد حتى يتم تحقيق الأهداف المسطرة، و أهم أهداف التخطيط الإستراتيجي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (27): أهداف التخطيط الإستراتيجي

الرقم	أهداف التخطيط الإستراتيجي
01	- إجراء تعديلات على المستوى الداخلي لتهيئته للتعامل مع البيئة الخارجية بكل احترافية و كفاءة و فاعلية.
02	- صياغة قرارات هامة و مؤثرة لتحقيق الغايات المنشودة مع الحرص على تنفيذها بكل فعالية.
03	- التمييز بين الأهداف طويلة الأمد و الأهداف قصيرة الأجل، و هذا عن طريق وضع أولويات لأهمية كل هدف بما يوافق السياسات و البرامج المقترحة.
04	- الرفع من الفعالية في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية و كفاءتها، دون إهمال أهمية التنسيق و الرقابة.
05	- تحقيق الأهداف من عدمها يعتبر مقياس لتقييم التخطيط الإستراتيجي.
06	- التركيز على المحيط و البيئة الخارجية.
07	- وضع نظم إدارية علمية ذات بنية تكنولوجية للتخطيط الإستراتيجي.
08	- رصد بيانات مجال الدراسة و تحليلها بدقة للحد من المخاطر و تجنب العقبات.
09	- تحقيق مشاركة مختلف الفاعلين الذين لهم القدرة والمساهمة في تحقيق الأهداف.
10	- حوكمة الموارد المتاحة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (عوض، 2003، الصفحات 31-32).

من خلال الجدول رقم (27) فللإدارة الإستراتيجية تهدف إلى تحقيق النجاح و بلوغ الأهداف بفعالية كبيرة، و هذا عن طريق بناء قوة داخلية لها القدرة على التعامل مع المحيط و البيئة الخارجية، بالإضافة إلى أهم شيء ألا و هو حوكمة الموارد المتاحة.

الفرع الثاني: أهمية التخطيط الإستراتيجي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة

للتخطيط الإستراتيجي أهمية بالغة لما له من دور في بلوغ الأهداف المسطرة و تحقيق السياسات المنتهجة، و هذا باعتبار التخطيط الإستراتيجي يقلل من الآثار السلبية المحيطة بمناخ العمل، بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة مما يسمح و يعطي القدرة على التأثير و القيادة، لهذا فالتخطيط الإستراتيجي عملية جد ضرورية و لا مناص من عدم انتهاج خطواته و عملياته، و هذا بالنظر لأهمية في توضيح الرؤية و رسم الطريق نحو الهدف بدقة، و أهمية التخطيط الإستراتيجي تتمثل في (أبو قحف، 1997، صفحة 20):

- تحقيق التنمية و تغيير سبل التفكير مستقبلا.
- تجنب المخاطر عن طريق التدقيق في النتائج المحتمل وقوعها.
- تجعل صناع القرار و القياديين أكثر تفاعل و استجابة مع البيئة الداخلية و الخارجية.
- تطوير و تحسين الأداء الكلي.
- توحيد الغايات و الأهداف و الجهود لمختلف الفواعل و الشركاء.
- رسم خارطة الطريق المستقبلية.
- إنصهار العراقيل التي قد تعطل مسار الإستراتيجيات المنتهجة عن طريق دمج جميع الإدارات و مساهمتهم في تحقيق الأهداف المسطرة.

من النقاط السابقة لأهمية التخطيط الإستراتيجي يتبين بأن أهميته تتمثل في التوصل إلى تحقيق و ضمان الأهداف المسطرة مستقبلا، و هذا عن طريق تحسين منهج الأداء و العمل باحترافية كبيرة تحدد توجهات المستقبل.

كما أن هناك العديد من الدراسات عبر انعقاد العديد من الندوات و المؤتمرات في مجال التخطيط الاستراتيجي بالإضافة إلى خبرة الممارسات التي أجمعت كلها على أهمية التخطيط الاستراتيجي الذي يعتر عملية فعالة لحل المشاكل و تجنب العراقيل، كما يساهم في تعبيد الطريق لتحقيق الأهداف المسطرة، و التأقلم مع الأزمات الراهنة مع القدرة على التعامل مع

الأزمات المستقبلية المتوقع حدوثها، أي القدرة على تحديد المشاكل و المطبات مع وضع الحلول المناسبة لمعالجتها أو تجنبها (الجمل و الرجوب، 2020، صفحة 19).

أما بالنسبة لأهمية التخطيط الاستراتيجي و مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فهي مبينة في ما يلي (بريحة، 2018، الصفحات 16-17):

1- المساهمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالبعد الاقتصادي:

وتتمثل مساهمة التخطيط الاستراتيجي في ما يلي:

- تحديد جميع فرص الاستثمار لزيادة الدخل الوطني و تحقيق النمو الاقتصادي.
- التنبؤ بالعراقيل و التحديات المتوقع حدوثها مستقبلا.
- خلق فرص العمل و التشغيل من خلال وضع العمليات و الخطط المثالية.

2- المساهمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالبعد الاجتماعي:

وتتمثل مساهمة التخطيط الاستراتيجي في ما يلي:

- الاستثمار في رأس المال البشري و ترقية إدارة المعرفة.
- إقرار مبدأ تكافؤ الفرص و العدالة.
- صياغة استراتيجيات محكمة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية.
- الرفع من مستوى معيشة الأفراد من خلال رفع الأجور مع ضرورة العمل بمبدأ التحفيز.

3- المساهمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالبعد البيئي:

وتتمثل مساهمة التخطيط الاستراتيجي في ما يلي:

- رصد الحوادث الملوثة للبيئة مستقبلا و وضع خطة لتجنب حدوثها.
- قياس أداء مختلف المؤسسات في استخدام الأنظمة الصديقة للبيئة.
- وضع استراتيجيات على المدى البعيد للتقليل من الأنشطة الملوثة للبيئة.
- حوكمة الموارد الطبيعية.

الفرع الثالث: التحليل الإستراتيجي للبيئة

يتميز التحليل البيئية بأهمية بالغة لما له من دور مهم في تحديد متغيرات البيئة على المستوى الداخلي و الخارجي، و التحليل الإستراتيجي للبيئة يعد حجر الزاوية في الإدارة الحديثة الإستراتيجية، و التي تكتسي مرونة في التعامل مع التغيرات و التقلبات الممكن حدوثها مستقبلا.

1- مفهوم التحليل الخارجي للبيئة و أهميته:

إن مفهوم البيئة الخارجية يتمثل في جميع المتغيرات و العوامل التي تحيط بالمنظومة من الخارج، و التي لها تأثير عليها مثل العوامل السياسية و المتغيرات الاقتصادية، و البيئة بدورها تتشكل من شقين بيئة عامة و بيئة خاصة، أما التحليل الخارجي للبيئة فيتمثل في رصد و تحديد العناصر التي تقيدها و تؤثر فيها بما يناسب الأهداف المرجوة، مع تحديد ما يعرقل السياسة المنتهجة (عدون، 2009، صفحة 70).

أما بالنسبة لأهمية التحليل الخارجي للبيئة فيتضح ذلك من خلال ما يلي (المغربي، 1999، الصفحات 109- 110):

- يمكن التحليل الإستراتيجي للبيئة من تحديد مختلف الموارد المتاحة باختلاف أنواعها.
- تحديد مختلف القيود المفروضة في المحيط الخارجي للبيئة، بالإضافة إلى تحديد المجال بدقة لحيز الدراسة.
- التعرف على مكونات المجتمع و سماته حتى تكون الدراسة أكثر دقة، مما يضمن أقصى مدى لتحقيق نتائج مؤكدة.
- تحديد جميع العلاقات التي لها تأثير على الدراسة أو تتأثر بها.
- معرفة الأهداف المراد تحقيقها بدقة عالية.

2- مفهوم التحليل الداخلي للبيئة و أهميته:

إن مفهوم التحليل الداخلي للبيئة يتمثل في تحديد جميع العوامل التي تخص المنظمة أو الإدارة داخل حيزها و دون تجاوز حدودها، و هاته العوامل تتميز بقابليتها للسيطرة من طرف القيادة أو المديرون للمنظمة و الإدارة لتحديد نقاط القوة و الضعف (داودي، 2007، صفحة 42).

أما بالنسبة للتحليل الداخلي للبيئة فيتضح ذلك من خلال ما يلي (داودي، 2007، صفحة 42):

- يسمح بالتعرف الداخلي للمنظمة أو الإدارة على نفسها، و هو ما يساهم في تقدير و تقييم الإمكانيات البشرية و المادية خاصتها.
- تحديد نقاط القوة و الضعف للمنظمة أو المؤسسة، و العمل على تعديل و تقويم نقاط الضعف.

- تطوير نقاط القوة من منطلق سياسة الانتقال من القوي إلى الأقوى.
- ربط التحليل الإستراتيجي الداخلي للمنظمة بالتحليل الخارجي.
- التعرف على جوهر الكفاءات الخاصة بها.
- تقييم مدى قوة العلاقات بين العمال و مدى تماسكها، و مدى ولائهم.
- القدرة على التوسع و الانتقال الأفقي و العمودي.

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الدولية للتنمية المستدامة

لمواجهة تحديات التنمية المستدامة كان لزاما على الدول إتباع السياسة والتخطيط الاستراتيجيين، و هو ما يستلزم أن تصبح الآليات الإستراتيجية أكثر تشاركية وتكاملًا ومرونة، حيث يتم استخدام المعلومات حول التقدم نحو الاستدامة، و في حالة عدم التقدم يكون من الضروري إعادة النظر في الإستراتيجيات المنتهجة و وسائل تحقيق الأهداف ، وبالتالي إنشاء مخطط أو قائمة رغبات واقعية، والتي لها فرصة للتنفيذ.

مما سبق و لبلوغ أهداف التنمية المستدامة فهناك إصرار من طرف مختلف المنظمات و الهيئات و الجمعيات المختصة في التنمية المستدامة لهيكلة نهج استراتيجي للتنمية المستدامة على المستوى الوطني و الدولي وفقًا لاحتياجات كل بلد وأولوياته و مقوماته.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)

بموجب المادة 1 من الاتفاقية الموقعة في باريس في 14 ديسمبر 1960، والتي دخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1961، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في تقريرها على ضرورة تعزيز السياسات الإستراتيجية المصممة للتنمية المستدامة و هذا من أجل تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي المستدام والعمالة ورفع مستوى الذين يعيشون في الدول الأعضاء، مع الحفاظ على الاستقرار المالي، وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد العالمي ، و المساهمة في التوسع الاقتصادي السليم للدول الأعضاء وكذلك غير الأعضاء في عملية التنمية الاقتصادية، و المساهمة أيضا في توسيع التجارة العالمية على أساس متعدد الأطراف وغير تمييزي وفقا للالتزام ـات الدوليـة (OECD, 2001, p. 02).

الفرع الأول: أسس انتهاج إستراتيجيات التنمية المستدامة

تعد أفضل الخطط و الاستراتيجيات المتبعة على أي مستوى و في أي ميدان الطريق المعبد و الذي يؤدي بالضرورة لبلوغ الغايات المرجوة و الأهداف المسطرة، و كلما كانت هاته الخطط أو الإستراتيجيات هادفة و مسطرة كلما يتم بلوغ الأهداف المحددة و في مدة زمنية قصيرة و بأقل تكاليف، لهذا فمن الضروري و على سبيل الإلزام إتباع الدول المنتهجة لإستراتيجيات التنمية المستدامة، و إتباع أسس منطقية ذات تنظيم محكم لإستراتيجية التنمية المستدامة كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (24):الأساس المنطقي لإتباع نهج منظم لإستراتيجية التنمية المستدامة.

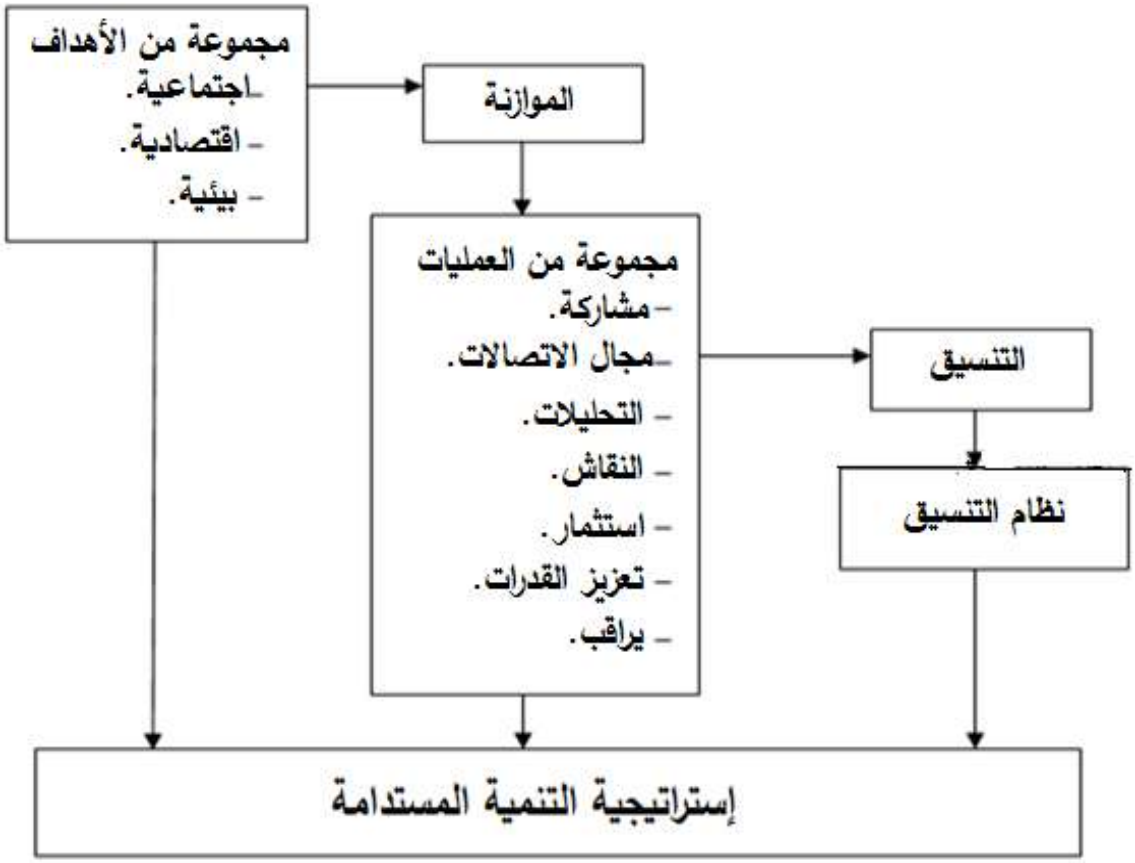

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (Clayton & Bass, 2002, p. 32).

من خلال الشكل رقم (24) يتبين بأن إستراتيجية التنمية المستدامة تتطلب تسلسل خطي من الخطوات للممارسة العملية، فيجب أن تتبع الاستراتيجيات الموازنة بين الأهداف من أجل التحسين المستمر مع مراقبة وتقييم العمليات والنتائج ، مما يمكن من بلورة النقاش المتجدد حول القضايا والاحتياجات الرئيسية عن طريق أنظمة التنسيق.

لكن و بالنظر للتطورات الراهنة و خاصة خلال السنوات الأخيرة فالمطالب به من مختلف المنظمات و الهيئات على المستوى الدولي و المحلي إعادة النظر في إستراتيجية التنمية المستدامة على جميع الأصعدة، لأن قائمة الاهتمامات البيئية و الطاقوية، و تغير المناخ، توافر الأراضي، و البيئة الحضرية، و المياه و الصرف الصحي، و التلوث البيئي كلها جوانب من قيود متعددة تحد و تعرقل التنمية المستدامة، لذا وجب تحليل هاته القضايا و دمجها في استراتيجيات التنمية المستدامة لجميع البلدان، كما يجب إسقاط الضوء على المعطيات الآتية (لعلى و شارف، 2016، الصفحات 301-304):

1- مشكلة الطاقة:

الحصول على الطاقة شرط لا غنى عنه للتنمية ، بحيث تعتمد جميع الأنشطة على مصدر للطاقة، كما يتطلب نمو الاقتصاد إعادة التفكير في أنظمة إنتاج وإمداد الطاقة ، فالقيود الموضوعة في جميع أنحاء العالم وفقًا للبنك الدولي تبين بأن تقادم البنية التحتية إلى جانب الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية و الطاقوية يؤدي إلى استنزافها و رهن حقوق الأجيال المستقبلية، فللتنمية الاقتصادية والبشرية للبلدان الفقيرة ستؤدي إلى زيادة حادة في الطلب على الطاقة، و هذا في وقت تتزايد فيه المخاوف بشأن استدامة مصادر الطاقة، مما يفرض توفير الطاقة وكفاءتها و جعلها أولوية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

2- التغيرات المناخية:

تؤثر التغيرات المناخية على كوكب الأرض بأسره ، والتي هي نتيجة مباشرة للانبعاث و الملوثات المختلفة البشرية المنشأ، فبعض هذه التغييرات ستكون سلبية خاصة في البلدان النامية، كما تتوقع الهيئات الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حدوث انخفاضات كارثية في المنتوجات الفلاحية و على وجه الخصوص في قارة إفريقيا، و تتنبأ دراسات أخرى بتخفيضات كبيرة في دول مختلفة عبر العالم، و في الوقت نفسه فمن المحتمل أن يكون لارتفاع مستويات المحيطات والتحركات الجغرافية عواقب وخيمة على البلدان ذات القدرة المحدودة على التكيف، فلا تزال هناك شكوك كبيرة فيما يتعلق بحجم تأثيرات هذه التطورات، ولكن احتمالية وقوع الكوارث لا يمكن إهمالها بأي حال من الأحوال ، ولذلك يتطلب مبدأ الحيطة التعامل مع تغير المناخ باعتباره قضية ذات أولوية في جميع البلدان ، كما يمكن لاتفاق متعدد الأطراف لما بعد مؤتمر كيوتو أن يسهل العمليات الوطنية في هذا السياق

لوضع نظامًا متماسكًا للقيود والحوافز، لكن حتى بدون اتفاق من هذا القبيل فمن مصلحة كل دولة جعل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيف من تغير المناخ أولوية في استراتيجياتها التنموية.

3- الموارد الطبيعية و تحدي الحوكمة:

الارتفاع الأخير في المستوى العام للأسعار وما نتج عنه من زيادات في المديونية الخارجية يعتبر بمثابة تذكير بأهمية الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية و حوكمتها باعتبارها اللبنة الأساسية لإمداد مختلف متطلبات المجتمع و جميع القطاعات، فبالنسبة للبلدان النامية غالبًا ما يأتي التركيز الحصري على تصدير الموارد الطبيعية النفطية على حساب بقية الاقتصاد، و هذا ما يسمى بـ "لعنة الموارد" ، فللعوامل الاقتصادية والاستثمار غير الكافي في القطاعات الاقتصادية الأخرى – و العوامل السياسية – و الارتهان الريعي للنفط إضافة إلى الفساد المدمر للاقتصاد، فكل هذا يؤدي إلى ضعف الكفاءة الكلية للاقتصاد و محدودية نموه الحقيقي.

4- تطوير المعرفة:

عرف العالم قدرًا كبيرًا من المعرفة حول التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية ، بحيث أتاحت التحليلات المتعمقة جنبًا إلى جنب مع النتائج التي تم الحصول عليها في هذا المجال التحكم بشكل أفضل في وسائل تعزيز التنمية المستدامة واختيار البرامج ذات الصلة، و في المقابل لا يزال فهمنا للبيئة والتنمية المستدامة غير كافٍ إلى غاية اليوم مما يحد من القدرة على العمل في هذا المجال، فالنقص في المعرفة مقيد بشكل خاص في حالة الطاقة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، فعندما يتعلق الأمر بالطاقة فإننا لا نعرف بدقة كافية كمية احتياطيات الوقود الأحفوري في العالم بالرغم من أن العديد من الخبراء يخشون من أن رواسب النفط التي يسهل الوصول إليها ستنفد قريبًا، مما أدى البحث في الطاقات البديلة إلى تحسينات من حيث التكلفة والجودة، لكن لا شيء منها حتى الآن منافس اقتصاديًا لل موارد الطبيعية الناضبة، لذلك يظل البحث العلمي والتجريبي أولوية لضمان الوصول إلى الطاقات الموثوقة والمتعددة الاستخدامات وغير المكلفة اللازمة للتنمية المستدامة طويلة الأجل.

الفرع الثاني: الآليات و الإستراتيجيات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة

تتمثل الآليات التي تساهم في إستراتيجية التنمية المستدامة و تجعل الرؤية ذات إسقاط عملي للأهداف في ما يلي (Clayton & Bass, 2002, p. 32):

- **الاتصالات و التوعية تجاه الآليات:**

أ –إدارة التغيير بما في ذلك آليات الأنشطة التجريبية.

ب– توضيح مسئولية الآليات و رصدها.

- **نظام معلومات:**

أ– تتبع الاتجاهات ، القضايا والاحتياجات.

ب– البحث وتحليل الموارد المالية لغرض التعبئة والتخصيص.

ج– تحديد الأولويات و القيام بعملية التخطيط و صناعة قرار الآليات.

- **التقييم الاستراتيجي:**

أ – بيئي.

ب– اقتصادي.

ج – اجتماعي.

د– التفاوض و إدارة الصراع.

هـ– مشاركة الآليات.

أما بالنسبة للاستراتيجيات التي تساهم و تعالج مشكلة التنمية المستدامة فهي متمثلة في الاستراتيجيات الآتية (بغداد و حمداني، استراتيجيات و السياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر، 2010، الصفحات 13–15):

1– إستراتيجية النمو غير المتوازن:

تعتبر إستراتيجية النمو غير المتوازن نتيجة للانتقادات التي لاقتها إستراتيجية النمو المتوازن، بحيث أكد العالم الاقتصادي **ألبرت هيرشمان** بأن تحقيق التنمية على مستوى بعض القطاعات على المستوى الوطني هو ما يسمح و يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ككل، و هو ما أدى إلى تسليط الضوء على القطاعات الأخرى التي لم تحقق نموا ملحوظا، لكن حتى هاته الإستراتيجية لاقت العديد من الانتقادات لأنها نتجت نتيجة دراسات على

العديد من الدول المتقدمة الغربية، أي أن تحقيق النمو الاقتصادي يكون بصورة تنمية فردية لقطاع ما على حساب قطاعات أخرى، و هو ما يعرف بإستراتيجية النمو غير المتوازن.

2- إستراتيجية التنمية القطبية:

تعتبر إستراتيجية التنمية القطبية دراسة قم بها العالم الاقتصادي فرانسوا بيرو، و التي تفترض بأن تحقيق النمو لا يكون مرة واحدة و على جميع المستويات، بل يكون في عدة نقاط و التي تمت تسميتها بـ"أقطاب النمو"، فحسب **فرانسوا بيرو** فإن تطبيق هاته الإستراتيجية في الدول النامية يتطلب موازاة مع محتواها تغييرات جذرية في الذهنيات و في التقاليد الاجتماعية حتى يسمح بتشكل مسك و مناخ ملائم لولادة العديد من أقطاب النمو، لكن من وجهة نظر المنتقدين فإستراتيجية التنمية القطبية تعتبر سلاح ذو حدين، فعلى سبيل المثال أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986م أدت إلى تدهور الاقتصاد الجزائري مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات و تعديلات اقتصادية و تشريعية واسعة.

3- إستراتيجية الصناعات التكاملية:

ترتكز هاته الإستراتيجية على ترقية و تطوير الصناعات التكاملية التي تتميز بقواعدها المتينة، و هي التي لها تأثير بالغ في الاقتصاد الوطني، و هو ما أكده الاقتصادي **دوبرنيس** في ما يخص إستراتيجية الصناعة التكاملية بأنها مجموعة من الصناعات الهادفة لإحداث تغيير جذري و هيكلي لكل ما يحيط بها، و هو ما يؤدي إلى تحقيق التكامل الصناعي و الاقتصادي، و رفع مستوى الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية، لكن انتقادات هاته الإستراتيجية تمثل في تطلبها لرؤوس أموال كبيرة وسوق إقليمية واسعة.

استنادا على ما سبق فالإستراتيجيات الموضوعة في مجال التنمية المستدامة تعاني من عدة نقائص و سلبيات لا ترتقي لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة و خاصة في الدول النامية لأن معظمها وليد دراسات و تحاليل ميادين الدول الغربية.

الفرع الثالث: المبادئ الأساسية لتطوير استراتيجيات التنمية المستدامة

يؤدي اختلاف الظروف والأولويات الوطنية بين البلدان إلى نهج تخطيط متنوعة للإستراتيجية، لكن المشاورات مع البلدان النامية خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و حوارات لجنة المساعدة الإنمائية، بالإضافة للخبرة الدولية الأوسع الناشئة عن ورشات العمل التشاورية الإقليمية للأمم المتحدة في ما يخص التنمية المستدامة وتجربة أطر التنمية الشاملة

أظهرت الاستراتيجيات أن هناك سمات مشتركة للممارسة الجيدة ، بحيث يتم تقديم هذه على أنها مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها تطوير استراتيجيات فعالة في العديد من البلدان النامية و المتقدمة، وقد أقرت لجنة المساعدة الإنمائية هذه المبادئ في توجيهاتها السياسية بشأن استراتيجيات الاستدامة التنمية في نوفمبر 2001، أثناء عقد المنتدى الدولي للأمم المتحدة حول الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ، فتمخضت منه المبادئ والتي أطلق عليها المنتدى عناصر تم تحديدها باعتبارها قابلة للتطبيق على كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، و تمثل العديد من هذه المبادئ ممارسة تنمية جيدة لتنفيذها على مستوى مختلف المشاريع، لكن وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ في التخطيط الاستراتيجي للعمليات السياسية يعتبر أكثر من التحدي، كما يشار إلى ملاحظة تحذيرية من خلال حقيقة أن العديد من عمليات التخطيط الاستراتيجي السابقة و القائمة لم يكن لها تأثير دائم من حيث دفع البلدان نحو التنمية المستدامة ، و هذا لأنهم لم يركزوا على المجموعة الكاملة من المبادئ الرئيسية، بل غالبًا ما يتم الميل نحو التنمية التقليدية إلى توليد منافسة شديدة على تخصيص الموارد واستخدامها، وهذا يؤدي دائمًا إلى الصراع بين أصحاب المصلحة ، كما يحتاج تطوير الإستراتيجية إلى معالجة هذه المشكلة المتمثلة في الشراكة الحقيقية والمشاركة، وبالتالي، حل النزاعات، وتجنب النزاعات المحتملة، ويجب أن يكون هناك تسهيل لبناء القدرة على التفاوض والمساومة والإدماج الفعال في عمليات التخطيط لصياغة الإستراتيجية (Clayton & Bass, 2002, p. 33).

المطلب الثاني: إستراتيجية، تحديات، و مبادئ التنمية المستدامة في الدول النامية.

إن استراتيجيات التنمية المستدامة قد تختلف باختلاف العينة المراد تحقيق الاستدامة فيها، و هاته الإستراتيجيات قد تكون موجهة للمستوى الوطني أو دون الوطني أو المحلي، كما أن العمليات الإستراتيجية للتنمية المستدامة قد تختلف خطواتها و مراحلها بين الدول النامية و المتقدمة، لكن هذا الاختلاف يفرض على جميع الدول سواء كانت متقدمة أو في طريق النمو أن تلتزم بمبادئ التنمية المستدامة التي تعتبر حجر الزاوية لتحقيق الأهداف المسطرة.

الفرع الأول: الإستراتيجيات المحددة على المستوى الوطني و المحلي و دون الوطني

تعتمد معظم الدول على مجموعة من أساليب التخطيط الاستراتيجي و التي تكون على المستويات الوطنية أو دون الوطنية أو الدولية، فمن المهم أن تكون هناك مبادرات لتحسين فعالية أطر التخطيط الاستراتيجي لدعم و تحقيق التنمية المستدامة، و هذا بناء على ما هو موجود بالفعل من أسس و مقومات.

مما سبق فمن الضروري التطرق للإستراتجيات المحددة على المستويات الثلاثة، و هذا نظرا لأهمية الإستراتيجية و صياغتها مسبقا، و مالها من دور في تحقيق و بلوغ الأهداف المسطرة بفعالية و دقة كبيرة، و هاته الاستراتيجيات تتمثل في (OECD, Les lignes directrices du CAD Stratégies de développement durable, 2001, pp. 33-37):

1- الاستراتيجيات المحددة على المستوى الوطني في معظم البلدان النامية لها تاريخ طويل في التأسيس و هي تغطي خطط التنمية الوطنية عادة لفترة مقدرة بخمس سنوات أعوام، و عادة ما تقوم الوزارات القطاعية بإعداد ميزانياتها وفقًا للتوجيهات الصادرة عن لجنة التخطيط الوطنية أو مكاتب التنسيق، والتي تهدف هذه الخطط الإستراتيجية من حيث المبدأ إلى تحديد الأهداف الرئيسية، كما تعتبر خطة للمشاريع والأنشطة التي سيتم تمويلها من الموارد المسحوبة على الميزانيات المخصصة كل عام للتنمية و النشاطات الاقتصادية الهامة، وأحيانًا الجانب الاجتماعي، فآليات اختيار المشاريع يتم على أساس من المعايير البيئية استخدامها بشكل متزايد، حتى تتطور الوزارات القطاعية و خططها القطاعية واستراتيجيات الاستثمار في مجالات تخصصها مثل النقل والزراعة والتثقيف الصحي وما إلى ذلك.

2- تتواجد الاستراتيجيات المحددة على المستوى دون الوطني في العديد من البلدان في إطار عمل للتخطيط الاستراتيجي على مستوى البلديات والمناطق المعزولة، فعلى سبيل المثال تكون في شكل خطط عمل من أجل البيئة، لتمكن هاته المناطق والبلديات نفسها تقمص العديد من المسؤوليات في مجال التنمية المستدامة، كما أنهم مطالبون بوضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة من خلال الارتكاز على مبدأ التشاركية.

3- الاستراتيجيات المحددة على المستوى المحلي في البلدان النامية تمارس منذ مدة على شكل عمليات التخطيط على المستوى المحلي، فعمليات التخطيط الإستراتيجية هي جزء

متزايد من منظور المشاركة والشفافية، فـهناك العديد من الاستراتيجيات المحددة على المستوى المحلي و التي تتجاهلها الإدارة المركزية في معظم الأحيان، ولكن يمكن توفر قاعدة مهمة للغاية على المستوى المحلي لإستراتيجية التنمية المستدامة ونظام التنسيق الذي أنشئ لدعم هذه الإستراتيجية.

استنادا على ما سبق و للتوضيح أكثر فالعمليات الإستراتيجية للتنمية المستدامة تختلف باعتبار التفاوت بين الدول المتقدمة و الدول النامية، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (28): مقارنة بين العمليات الإستراتيجية للتنمية المستدامة للبلدان المتقدمة والنامية

الدول المتقدمة	الدول النامية
أسلوب التعامل	**أسلوب التعامل**
– متولد داخليا. – ممول داخليا. – خبرة السكان الأصليين. – العمل السياسي. – نهج الوساطة.	– متولد خارجيا – ممولة من المانحين. – خبرات المغتربين. – عمل بيروقراطي / تكنوقراطي. – نهج المشروع.
الأهداف	**الأهداف**
– تغيير أنماط الإنتاج / الاستهلاك. – الاستجابة للقضايا البيئية(التلوث). – التركيز على البيئة.	– زيادة الإنتاج / الاستهلاك. – الاستجابة للقضايا الخضراء/التنمية الريفية. – التركيز على التنمية.
الوسائل	**الوسائل**
– إعادة التوجيه / التكامل المؤسسي. – إنتاج الدلائل الإرشادية والأهداف المحلية. – نهج توفير التكاليف. – روابط لمبادرات الأجندة المحلية للقرن 21. – التوعية.	– إنشاء مؤسسات جديدة. – تطوير "قوائم التسوق" للمشروع. – مناهج توليد المساعدة. – روابط محلية قليلة. – التوعية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على(Clayton & Bass, 2002, p. 37).

من خلال الجدول رقم (28) يتبين بأنه هناك أوجه اختلاف بين عمليات إستراتيجية التنمية المستدامة للدول المتقدمة و الدول النامية سواء من ناحية الأهداف أو الوسائل أو

أسلوب التعامل، و هذا راجع بطبيعة الحال إلى التقدم المحقق بالنسبة للدول و المتقدمة و التخلف المسيطر على الدول النامية.

لهذا فمن الضروري انتهاج إستراتيجية جيدة و فعالة للتنمية المستدامة و هذا من أجل (OECD, 2001, p. 23):

- تغييرات هيكلية عميقة وطرق جديدة للعمل في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- تعزيز النمو الاقتصادي المناصر للفقراء وإصلاح السياسات المالية التي تؤثر سلباً على الضرر البيئي على المدى الطويل.
- التأكد من طرف جميع الدول من رأس المال الطبيعي والبشري ، و هل هو ثابت أو يزيد.
- التأكد من أن أسعار السوق تعكس التكاليف الاجتماعية والبيئية الكاملة للإنتاج والاستهلاك.
- إيجاد حلول لقضايا عدم المساواة في الوصول إلى الأصول والموارد.
- التنمية المستدامة لها آثار مهمة على الصعيد السياسي والمؤسسي وعلى القدرات، و هذا على المستويين المحلي و الوطني و الدولي ، و يتطلب الأمر مؤسسات مشتركة بين القطاعات و دمج الآليات التي يمكن أن تشارك الحكومات والمجتمع المدني و القطاع الخاص في تطوير الرؤى المشتركة والتخطيط واتخاذ القرار.
- الابتكار والاستثمار في الأعمال التي تعزز التنمية المستدامة و تشجيعها.

الفرع الثاني: التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في البلدان النامية

تحديات التنمية المستدامة تختلف من دولة لأخرى، فعلى المستوى الأول قد تخلف التحديات التي تواجه الدول النامية الدول التحديات التي تواجه الدول المتقدمة، و على المستوى الثاني فالدول و ما تحوزه من موارد طبيعية و بشرية قد تختلف تحديات التنمية المستدامة من دولة لأخرى، و بما أن هاته الأطروحة تختص بدراسة إستراتيجة التنمية المستدامة في الجزائر، فكان لزاما التطرق للتحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الدول النامية باعتبار أن الجزائر من الدول التي هي في طريق النمو،

و أهم هاته التحديات تتمثل في (OECD, Les stratégies de développement durable, 2002, p. 02):

– استمرار الفقر المدقع في التزايد المستمر في الدول النامية.

– الأوبئة الاجتماعية المرتبطة بالفقر، بما في ذلك المرض، انهيار وحدة الأسرة، و تعاطي المخدرات الذي هو في تزايد رهيب في كثير من الدول النامية.

– عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى العنف و الصراعات، و التي تعيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في العديد من البلدان والمناطق.

– عدم المساواة في الدخل بين البلدان وداخل البلدان، حيث تتم تهميش أقليات معينة، خاصة العرقية منها، و هو ما يعزز عدم الاستقرار السياسي.

– التدهور البيئي المستمر، و هو ما ينتج عنه نضوب الموارد الطبيعية (تآكل التربة وإزالة الغابات و التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية ، فضلا عن ظاهرة التلوث في أغلب الدول.

– طرق الإنتاج والاستهلاك الحالية كلها عوامل تؤدي استنزاف الموارد الطبيعية مما يرهن حاجيات الأجيال المستقبلية و حقهم في الموارد الطبيعية خاصة في ظل التزايد المستمر لعدد سكان العالم.

– خطر تغير المناخ، البلدان التي هي في طريق التنمية هي الأكثر عرضة لخطر آثار تغير المناخ لأنهم الأقل تطورا و الأكثر عرضة للتهديد.

– من المتوقع أن يزداد النمو السكاني هذه الاتجاهات حتى لو كان مستوى استهلاك عدد السكان أكثر من عدد السكان ، و من المفترض بلوغ الدول النامية لمجموع أكثر من 95٪ من النمو السكاني المقدّر بـ ملياري شخص خلال العشرين القادمة سنوات.

– فيروس نقص المناعة البشرية ، و المتمثل في الإيدز و الملاريا من الأمراض التي هي على وجه الخصوص خطيرة تقوض القدرات الإنتاجية للدول ويضعف النسيج الاجتماعي ، في البلدان الأكثر تضررا، بحيث أدى فيروس نقص المناعة البشرية بالفعل إلى تغيير جذري في معدل وفيات الرضع والأمهات.

– التهميش، فللعديد من الدول النامية تكافح جراء الآثار المشتركة لركود النمو الاقتصادي، الديون الخارجية الهائلة، والفساد، الصراع العنيف وانعدام الأمن الغذائي في في نفس الوقت

الذي يعانون فيه من تداعيات القرارات وأنشطة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بالحماية و التبادلات على سبيل المثال، فكل هذه العوامل تزيد من تهميش هذه الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

الفرع الثالث: المبادئ الأساسية التي يجب أن تلتزم بها استراتيجيات التنمية المستدامة

إن إستراتجيات التنمية المستدامة الفعالة و العملية المنتهجة من أجل الاستدامة، و التي انتهجتها العديد من الدول الرائدة و المتقدمة، و التي بلغت أبعد نقطة في سلم التطور و التقدم على مستوى جميع المجالات راجع في الأساس إلى المبادئ المعمول بها و التي التزمتها في ما يخص استراتيجيات التنمية المستدامة، و هاته المبادئ تتمثل في (OECD, Les stratégies de développement durable, 2002, p. 04):

– العملية يقودها البلد على المستوى الوطني، بحيث يجب على البلدان أخذ زمام المبادرة و إتقان عملية تطوير الإستراتيجيات الخاصة بهم في مجال التنمية المستدامة.

– العملية ترتكز على رؤية تنموية على المدى البعيد، و يجب أن تتوافق هذه الرؤية مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية و السياسية، و هو ما يتطلب التزام حكومي رفيع المستوى يرافق هذه الرؤية.

– عملية تشاركية حقيقية، ارتباط المجتمع المدني والقطاع الخاص والفاعلين السياسيين لفتح النقاش، فحص الأسئلة التي ستطرح ليتم أخذها بعين الاعتبار من أجل بناء توافقي و بتدعيم سياسي و إجراءات ملموسة.

– عملية قائمة على التحليل السليم، مع الأخذ في الاعتبار القضايا الإقليمية ذات الصلة، و على وجه الخصوص الفحص الم عمق للتوقيت والتنبؤ بالاتجاهات و المخاطر، بما في ذلك الخارجة عن سيطرة البلدان، كما يجب أن يستند هذا التحليل إلى المعلومات ذات المصداقية و الموثوق بها في تطور الظروف، القيود والتدابير البيئية المتخذة، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، و كذلك العلاقات المتبادلة بين هذه الجوانب المختلفة والأهداف والمؤشرات المتعلقة بالإستراتيجية.

– عملية تسعى إلى ضمان الفوائد آثار إيجابية دائمة على الفئات المحرومة و المهمشة وخاصة الفقراء.

– عملية عالمية متكاملة، لأن استراتيجيات التنمية توجب الاستدامة و التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية و البيئية التي تعزز بعضها البعض ، ومع ذلك فهذا التكامل لن يكون ممكن و تكون خياراته جد صعبة في حالة عدم التفاوض و الشفافية و الشمول، لذلك من الضروري ضمان الشفافية و المسئولية.

المبحث الثالث: إستراتيجية التنمية المستدامة و حوكمة الموارد الطبيعية (الطاقوية) في الجزائر.

الجزائر البلد القارة و بالرغم من شساعة مساحته و امتلاكها لموارد طبيعية قيمة إلا أن الاستعمار الفرنسي الغاشم كان له أثر كبير في هدم البنية التحتية و نهب ثرواتها مما جعلها في مرحلة ما بعد الاستقلال في وضع البداية من الصفر، لكن و مع مرور الوقت و باعتبار الموقع الجغرافي للجزائر الإستراتيجي،و هذا كونها بوابة إفريقيا و واجهتها استطاعت الجزائر تحقيق عدة إنجازات و نجاحات معتبرة، و ذلك عبر انتهاجها لإستراتيجيات هادفة قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

يرتكز التصنيف الدولي للتمييز بين الدول المتقدمة و الدول النامية أو في طريق النمو على مدى قوة اقتصاديات هذه الدول و تنوعها و تفتحها على التجارة الخارجية، و استحواذها على الأسواق العالمية من خلال بلوغ أعلى المرتبات في البورصات العالمية، لذا كان لزاما على الدولة الجزائرية وضع إستراتيجيات برامج إنعاش اقتصادي للنهوض بالاقتصاد الوطني محاولة بذلك تحقيق أبعاد التنمية المستدامة و أهدافها من خلال البرامج الاقتصادية المسطرة و المبينة أدناه.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

يعتبر برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي تم تسليط الضوء عليه من طرف الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2004 برنامجا يهدف إلى تنمية الموارد البشرية، كما أن الرفع من مستوى معيشة الأفراد و المجتمع ككل يعتبر من أهم محاوره، بالإضافة إلى الدعم القوي الموجه للمؤسسات الإنتاجية و كل ما يخص ميدان الفلاحة و الزراعة، فأهم محاور برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 تمحورت في مجملها في ما يلي (صاطوري، 2016، الصفحات 303-305):

1- الفلاحة:

قامت السلطات الجزائرية بتخصيص أكثر من 65 مليار دينار جزائري لتنفيذ محتوى هذا البرنامج و العمل على تحقيق التنمية الفلاحية من خلال ما يلي:

- العمل على زيادة الإنتاج الفلاحي.
- العمل على زيادة و توفير المواد الأساسية ذات الاستهلاك الكبير.
- زيادة صادرات المنتجات الزراعية.
- تغيير طرق العمل و الإنتاج بالنظر إلى ظاهرة الجفاف و التصحر.
- الاستثمار في السدود عن طريق زيادة عدده، و حماية المصبات المائية و الأحواض.
- خلق و زيادة عدد مناصب الشغل في المناطق الريفية.
- الحفاظ على البيئة الرعوية و ترقية المنتوج الوطني من العلف.
- تحسين مستوى معيشة الفلاحين للقضاء على الفقر و التهميش ومراجعة ديونهم المترتبة عن نشاطاتهم الفلاحية.

2- الصيد و الموارد المائية

بالرغم من أن الجزائر تمتلك لشريط ساحلي يبلغ طوله 1644 كم، إلا أن السلطات الجزائرية خصصت قيمة مالية قليلة جدا لهذا القطاع والتي قدرت بـ 10 مليار دينار جزائري لتنفيذ محتوى هذا البرنامج و العمل على تحقيق النهوض و ترقية هذا القطاع من خلال ما يلي:

- ضرورة إنشاء مؤسسة وطنية تعمل على تقديم قروض للنهوض بمجال الصيد وتربية المائيات.
- تدعيم مختلف نشاطات الفاعلين في هذا المجال عن طريق تقديم تحفيزات ضريبية و تخفيضات جمركية أثناء التعاملات التجارية، وهذا ما تضمنه قانون المالية الصادر سنة 2001.
- دراسة و معالجة الديون المترتبة عن استفادة المهنيين المتعاقدين من مشاريع تنموية قدرت بـ0.2 مليار دينار جزائري.

3- التنمية المحلية

تم تخصيص 115 مليار دينار جزائري لتنفيذ محتوى هذا البرنامج و العمل على تحقيق التنمية المحلية من خلال ما يلي:

- تحقيق و توفير حاجيات و متطلبات المواطنين.
- الرفع من المستوى المعيشي للأفراد.
- تنفيذ المشاريع المتعلقة بكل ما يخص البنية التحتية من طرقات و مياه و اتصالات.
- تنفيذ و إنجاز المشاريع المتعلقة بالتنمية على مستوى المجموعات الإقليمية.

4- التشغيل و الحماية الاجتماعية

لتنفيذ محتوى هذا البرنامج تم تخصيص غلاف مالي قدر بـ 16 مليار دينار جزائري، والذي سمح بتحقيق ما يلي:

- خلق 700.000 ألف منصب شغل دائم.
- توفير 500 حافلة للنقل المدرسي للمناطق المعزولة و المهمشة.
- تأطير سوق العمل من خلال سن تشريعات و قوانين محكمة.

5- الخدمات و الإطار المعيشي

لتنفيذ محتوى هذا البرنامج تم تخصيص 210 مليار دينار جزائري من أجل تحقيق ما يلي:

- التهيئة العمرانية.
- الاهتمام بالمناطق الريفية.
- الاهتمام بالهضاب العليا و حمايتها.
- الرفع من مستوى معيشة سكان المناطق الحضرية.
- حماية المناطق الساحلية.
- تجسيد مشاريع السكك الحديدية و الأشغال العمومية.

6- تنمية الموارد البشرية

تعتبر تنمية الموارد البشرية من مقومات الدول جل الدول المتقدمة لما لها من أهمية، لهذا تم تخصيص 90 مليار دينار جزائري للرقي بالقطاعات الآتية:

- قطاع التربية و التعليم.

- قطاع التعليم العالي و البحث العلمي.
- قطاع الصحة.
- قطاع الثقافة.
- قطاع الشباب و الرياضة.

بالإضافة لما سبق فقد قامت الدولة الجزائرية عام 2001 بسن قانون تهيئة الإقليم الجزائري في إطار إستراتجية التنمية المستدامة، و هذا من أجل الحفاظ على البيئة و تهيئة الإقليم و تحقيق الاستدامة من خلال النقاط الآتية (بغداد و حمداني، 2010، الصفحات 20-21-22):

- وضع إستراتيجية تهتم بضبط كل ما يتعلق بأدوات التنمية المستدامة و السكان، و توازن مختلف النشاطات.
- الحفاظ على البيئة و أنظمتها من خلال وضع خطوات تضمنها قانون المالية لسنوات 2000، 2002، 2003 و الذي يحتوي على و سائل و أدوات مالية اقتصادية و قوانين جبائية.
- تجسيد برنامج المدن الذكية و الحديثة.
- خلق الثروة عبر بعث التنمية الاقتصادية.
- محاربة الفقر.
- خلق مناصب شغل للحد من البطالة.
- حوكمة الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة.
- تحسين و ترقية المستوى المعيشي للمجتمع.
- وضع أجهزة لمراقبة الهواء.
- تحديد مصادر التلوث، مع العمل على تحويل أماكنها.

للتوضيح أكثر و تفصيلا لما سبق فتوزيع الأغلفة المالية على القطاعات هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(29): التوزيع القطاعي حسب برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	قيمة البرنامج (مليار دينار جزائري)					النسبة %
	2001	2002	2003	2004	2004-2001	
الأشغال الكبرى	93	77.8	37.6	2	210.4	40.1
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114.2	21.7
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.2**	**20.5**	**525**	**100**

المصدر: (بن معتوق، 2021، صفحة 189).

من خلال الجدول رقم (29) فالتوزيع القطاعي للأغلفة المالية حسب البرنامج المسطر عرف تخصيص الحكومة الجزائرية لموارد مالية معتبرة للنهوض بمختلف القطاعات على حد سواء بصيغة متوازنة، وحتى لا يتم منح الأولوية لقطاع على حساب قطاع آخر، و النسب المتقاربة خلال السنوات 2001-2004 توضح ذلك، و هو ما يفسر إستراتيجية الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة عبر تطوير و ترقية جميع القطاعات.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009

إن النقائص المسجلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2005 جعلت الحكومة الجزائرية بقوم بوضع برنامج تكميلي لتغطية تلك النقائص على امتداد الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2009، و حتى يتسنى لها مواصلة بناء الاقتصاد الوطني و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، و أهم ما تم التطرق له في هذا البرنامج التكميلي يتمحور حول ما يلي (صاطوري، 2016، الصفحات 304-305):

1- الرقي و النهوض بالاستثمار

إن تطوير و ترقية إطار الاستثمار يتم من خلال ما يلي:

- الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- عقد شراكة فعلية مع الإتحاد الأوروبي.
- تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- تفعيل دور لجان مساعدة المشاريع الإستثماراتية.

– ضرورة الانطلاق الفعلي لما هو معروف بتسمية "الشباك الوحيد" من أجل القضاء على البيروقراطية و تسهيل عملية سير مصالح المستثمرين.

2- مسح الأراضي و تسوية المشاكل العقارية

تتم هذه العملية من خلال:

– المسح الشامل لجميع الأراضي على المستوى الوطني.

– تكملة و تهيئة المخططات العمرانية عبر الوطن.

– زيادة عدد الأراضي المهيئة للاستثمار.

– وضع قوانين و تشريعات تختص بامتيازات العقارات الفلاحية.

3- مكافحة و وضع حد للاقتصاد غير الرسمي

الحكومة الجزائرية عملت و بوتيرة جد مرتفعة لمحاربة و مكافحة النشاطات الاقتصادية غير الرسمية و التي لا تساهم في الاقتصاد الوطني بل بالعكس تعتبر من المعوقات و العراقيل التي تثبط الاستثمار.

4- رقمنة و عصرنة القطاع المالي

تعتبر عصرنة المنظومة المالية ضرورية و حتمية لمواكبة التطورات و الإصلاحات الاقتصادية، و ضرورة عصرنة المنظومة المالية تهدف إلى:

– الرقمنة في المجال المصرفي للبنوك و الشركات الاقتصادية.

– إنشاء صندوق للقروض الموجهة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

– إنشاء صناديق للاستثمارات.

– تطوير البورصة و إنعاشها، مع ضرورة تطوير أداء الموارد البشرية في مختلف مجالات القطاع المالي.

5- حوكمة الموارد الطبيعية و تثمينها

الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و القيام باستثمارات شراكة أجنبية في قطاعات المحروقات و المناجم، مع ضرورة التوجه نحو الطاقات البديلة و المتجددة، مما ينعش الاستثمارات الخاصة و يخرج الجزائر من الاقتصاد النفطي الريعي، و كل هذا لا يتم إلا بضبط الترتيبات المنظمة و التشريعات اللازمة.

للتوضيح أكثر و تفصيل تقسيم الدولة للأغلفة المالية حسب كل قطاع، فالجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم(30): **التوزيع القطاعي البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009**

القطاعات	المبلغ (مليار د.ج)	النسبة (%)
أولاً: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها: - السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، الماء الشروب، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، إنشاء مؤسسات للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.	1908.5	%45.42
ثانياً: برامج تطوير المنشآت الأساسية، منها: - قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع المياه (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.	1703.1	%40.52
ثالثاً: برنامج دعم التنمية الاقتصادية، منها: - الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري وترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.	337.2	%08.02
رابعاً: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، منها: - العدالة، الداخلية، المالية والتجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.	203.9	%04.85
خامساً: برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.	50.0	%1.19
مجموع البرنامج الخماسي (2005- 2009)	4202.7	%100

المصدر: (بن معتوق، 2021، صفحة 290)

من خلال الجدول رقم (30) يتبين بأن الحكومة الجزائرية سخرت مبالغ مالية جد معتبرة للنهوض بالتنمية في مختلف القطاعات، و الملاحظ بأن النسبة الكبيرة تم تخصيصها لرفع المستوى المعيشي للسكان بغلاف مالي مقدر بـ 1908.5 مليار دج بنسبة 45%، يليها أهمية تطوير المنشآت الأساسية حيث تم تخصيص غلاف مالي مقدر بـ 1703.1 مليار دج، و لكن الشيء الذي يعيب هذا البرنامج هو عدم إعطائه الأهمية اللازمة لقطاع الزراعة و الفلاحة، بالإضافة لتطوير الخدمة العمومية، و خاصة إهماله لبرامج تكنولوجيات الإعلام

و الاتصال حيث بلغت نسبة الغلاف المالي المخصص بـ 1.19%، و هي نسبة جد ضئيلة.

الفرع الثالث: البرنامج الخماسي 2010- 2014 و البرنامج التكميلي 2015-2019

باعتبار الجزائر من الدول ذات الموارد الطبيعية المتنوعة و المختلفة، و التي تتمثل سواء في الموارد المتجددة أو غير المتجددة، لكن تنوع مواردها جعل الاقتصاد الجزائري يرتكز على الموارد غير المتجددة أو الناضبة و بالأخص النفط و الغاز، دون التوجه إلى استعمال الطاقات البديلة، و لهذا فالدولة الجزائرية خصصت أكبر غلاف مالي لتنفيذ البرنامج الخماسي خلال الفترة الممتدة من 2010- 2014 حتى يتم تدارك جميع الاستثمارات و المشاريع العالقة، و من جهة أخرى إطلاق مشاريع جديدة ترتكز على إستراتيجية التنمية المستدامة.

فأهم ما جاء به البرنامج الخماسي 2010- 2014 يتمثل في ما يلي (صاطوري، 2016، صفحة 305):

- تخصيص 9700 مليار دينار جزائري لقطاع المياه و السكة الحديدية و الطرقات.
- تكملة مختلف المشاريع قيد الإنجاز.
- تخصيص 11500 مليار دينار جزائري لإطلاق مشاريع جديدة لترقية الاقتصاد الجزائري و الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، خاصة خل مشاكل الجبهة الاجتماعية عبر رفع أجور العمال و تغطية مصاريف قطاع التربية و التعليم العالي.
- تخصيص ثلث الغلاف المالي لتحسين التنمية البشرية.
- بناء و تشييد مختلف البناءات القاعدية الأساسية.
- تحسين الخدمة العمومية.
- تحديث شبكة الطرقات و توسعتها.
- ترميم الموانئ و توسعتها.
- تهيئة الإقليم.
- تمويل كل من قطاع العدالة و الضرائب و التجارة و الجماعات المحلية، مع العمل على تحسين خدماتهم.
- التمويل و الدعم الكامل للتنمية الفلاحية الريفية.

- النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إنشاء و دعم المناطق الصناعية، و تسهيل عملية منح القروض لهذا الغرض.
- إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء.
- تشييد سدود جديدة و محطات تحلية مياه البحر.
- تطوير الصناعات البتروكيماوية.
- تشجيع و دعم المؤسسات الاقتصادية و خاصة المنتجة منها.
- تدعيم البحث العلمي و تطوير اقتصاد المعرفة من خلال الاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، و للتوضيح أكثر و لتبيان توزيع الأغلفة المالية على مختلف القطاعات فالجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (31): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014

القطاعات	المبلغ (مليار د.ج)	النسبة (%)
أولاً: المحور المتعلق بالتنمية المحلية والبشرية، منها: - التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال.	10122	%49.59
ثانياً: المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، منها: - النقل، الأشغال العمومية، تهيئة الإقليم والبيئة.	6448	%31.59
ثالثاً: المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، منها - الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.	1666	%08.16
رابعاً: المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية، منها: - الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، تعزيز قدرات التقييس الصناعي.	1566	%07.67
خامساً: المحور المتعلق بمكافحة البطالة، منها: - دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.	360	%01.76
خامساً: المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها: - تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.	250	%01.22
مجموع البرنامج الخماسي (2010-2014)	21124	%100

المصدر: (بن معتوق، 2021، صفحة 291)

من خلال الجدول رقم(31) يتبين بأن الحكومة الجزائرية لازالت تخصص أغلفة مالية جد ضعيفة لقطاع البحث العلمي و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، و هو ما يحول دون تحقيق النمو الاقتصادي بمستويات معتبرة، لأن معظم الدول المتقدمة و التي تتميز باقتصادها القوي تخصص ميزانيات ضخمة لهذا القطاع لما له من دور كبير في النهوض بجميع القطاعات و تطويرها، لكن من وجهة نظر الاقتصاديين الجزائريين فالحكومة أمام واقع مفروض عليها لضعف البنية التحتية و تدهور المستوى المعيشي مقابل قلة الموارد المالية، و هو الأمر الذي جعلها تخصص أغلفة مالية معتبرة لكل مايتعلق بالتنمية المحلية و البشرية، و المنشآت الأساسية المتمثل في النقل و الأشغال العمومية و تهيئة الإقليم و البيئة.

أما بالنسبة للبرنامج التكميلي 2015-2019، قامت الحكومة الجزائرية بانتهاج مخطط تنموي جديد لتحقيق نمو اقتصادي، و تضمن هذا البرنامج الاقتصادي المحاور الآتية (سالمي و عزي، 2018، صفحة 16):

- تحقيق قفزة نمو اقتصادي بمعدل 7%.
- تجسيد الحوكمة و القضاء على البيروقراطية.
- تطوير و ترقية القطاع الفلاحي.
- استقلالية القضاء.
- بناء كفاءات و إطارات إدارية جوهرية و تحسين الخدمات العمومية.
- إقرار مبدأ المشاركة و التشاركية.

لكن لتحقيق آفاق البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي 2015-2019 لابد من إتباع خطوات عمل و تحقيق الأهداف المبينة في النقاط الآتية (سالمي و عزي، 2018، الصفحات 16-17):

- الرقي بالقطاع الفلاحي من خلال غرس و تشجير أكثر من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة و غير المثمرة، كما يجب إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة خاصة في الجنوب، بالإضافة إلى مضاعفة إنتاج مختلف السلع.
- ترقية وعصرنة القطاع المصرفي.
- عصرنة القطاع الصناعي.

– توسيع المنشآت القاعدية و العمل على تسييرها بطرق حديثة و فعالة.

الفرع الرابع: برنامج الإنعاش الاقتصادي الخاص بمناطق الظل 2020-2024

منذ أن تقلد السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون منصبه كرئيس للدولة الجزائرية و هو في صدد إحداث نقلة نوعية اقتصادية و رفع مستوى معيشة الأفراد بالمناطق المعزولة و النائية لتحقيق العدالة الاجتماعية، و هو ما تم بالفعل دراسته من خلال واقع التنمية المحلية في مناطق الظل بعد لقاء الحكومة مع الولاة في 16 و 17 فيفري 2020، أين تطرق رئيس الجمهورية للتقرير المفصل الذي يوضح وضعية المناطق الريفية المحرومة و المعزولة في الجزائر، و التي أطلقت عليها تسمية مناطق الظل، بحيث أمر رئيس الجمهورية بضرورة القيام بعملية إحصاء شاملة لهاته المناطق ، وهو ما تم بالفعل بعد القيام بإحصاء هذه المناطق من الطرف الجهات المعنية من أجل الرقي بالتنمية على مستوى جميع المناطق التي تم إحصائها ، و بناءا على المناطق التي تم إحصائها قام السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتخصيص أغلفة مالية معتبرة من خلال مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 الذي يهدف لتحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (بن معتوق، 2021، صفحة 292).

فمناطق الظل تم تداولها مؤخرا كمصطلح جديد لم يتم تناول تعريفات عديدة له، و لهذا فالتعريف الذي تطرقت له الحكومة يعد تعريف واضح و شامل كونها قامت بتعريف مناطق الظل بأنها جميع المناطق التي تتسم بالعزلة و التهميش و تدنى المستوى المعيشي، أي جميع المناطق غير الحضرية (وردة و بسة، 2021، صفحة 11)، و من أجل اتخذت عدة معايير لتصنيف مناطق الظل و إحصاء المناطق المحرومة كم جاء في مذكرات العمل، و التي تطرقت لما يلي (وردة و بسة، 2021، الصفحات 11-12):

– ضرورة انتهاج العمليات الدقيقة و الهادفة، والتي لها تأثير مؤكد و فعلي.

– تخصيص شبه كلي للبرامج نحو مناطق الظل على حساب المناطق الحضرية.

– ضرورة تميز العمليات بقصر المدة في الإنجاز، انخفاض تكلفة الانجاز، التأثير الفعلي ميدانيا للمنطقة محل الدراسة، و من بين هاته العمليات تهيئة المنابع المائية و توجيهها للخدمة العمومية لصالح المواطن، و إعطاء أهمية بالغة للصرف الصحي، و التوجه نحو استغلال الطاقة الشمسية كطاقة بديلة و اقتصادية، بالإضافة إلى تزويدهم بالغاز مع ضرورة

فك العزلة بفتح المسالك و العديد من العمليات التي تحقق تنمية مناطق الظل و المساهمة في زيادة مستوى النمو الاقتصادي للدولة.

استنادا على ما سبق و لتوضيح القطاعات التي تم تمويلها ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي لمناطق الظل 2020-2024 فالجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (32): مشاريع مناطق الظل الممولة لتحقيق التنمية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي2020-2024

القطاعات الفرعية	المشاريع التنموية الممولة	
	العدد	المبالغ (مليار دينار)
التزود بمياه الشرب	2465	30.66
الصرف الصحي	1737	24.69
الربط بالكهرباء	1352	16.77
التزويد بالغاز	998	23.96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49
النقل العمومي	41	0.39
فك العزلة	3216	67.73
الإنارة العمومية	693	4.75
الصحة الجوارية	364	2.76
فضاءات الألعاب	356	3.27
مكافحة زحف الرمال	3	0.058
التغطية الأمنية	66	0.63
المخاطر الطبيعية	114	1.26
المجموع	12841	188.42

المصدر: (بن معتوق، 2021، صفحة 294)

من خلال الجدول رقم (32) يتبين بأن الدولة الجزائرية أعطت اهتماما كبيرا لهذا البرنامج من خلال تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة عبر تمويل عدة مشاريع متعلقة بتوفير المياه الصالحة للشرب، الغاز، الكهرباء، النقل العمومي، الصحة الجوارية،

و الحماية من المخاطر الطبيعية لفائدة سكان المناطق المعزولة، و هذا بهدف رفع المستوى المعيشي لهم من جهة و من جهة أخرى توطين السكان في الأرياف و تحفيزهم على القيام بمستثمرات فلاحية و كل ما يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني عبر القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: حوكمة الطاقة في الجزائر، معوقات و تحديات تحقيق التنمية المستدامة

تمتلك الجزائر موارد طبيعية جد معتبرة، و تمتاز هاته الموارد بتنوعها سواء كانت متجددة أو غير متجددة، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي باعتبارها واجهة البحر الأبيض المتوسط و بوابة إفريقيا، لكن امتلاك الموارد دون حوكمتها يؤدي إلى زوالها و انهيار الاقتصاد الوطني و رهن مستقبل وحقوق الأجيال القادمة على المدى المتوسط أو حتى البعيد، و لتجنب هذا اعتمدت الجزائر على استراتيجيات لتحقيق استدامة الموارد عن طريق الحوكمة و ضرورة الانتقال لاستغلال الطاقات المتجددة على غرار العديد من الدول المغاربية التي أخذت بهذا النحو، لكن الرغبة في تحقيق استدامة الموارد الطبيعية تواجهها عدة عراقيل أو معيقات و تحديات و هذا ما سوف يتم التطرق له من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: حوكمة استعمال الطاقة في الجزائر لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة.

بما أن الموارد الطبيعية غير المتجددة تتجه نحو النضوب خاصة في ظل الاستغلال غير العقلاني و الاعتماد على الطاقة الأحفورية دون التوجه و استعمال الطاقات البديلة، قامت الدولة الجزائرية بصياغة إستراتيجية لغرض حوكمة الموارد الطاقوية بهدف تحقيق التوازن بين العرض و الطلب، بالإضافة على حفاظ حقوق الأجيال المستقبلية من الموارد و عدم استنزافها، و من أجل ذلك تم سن القانون 09/99 المؤرخ بتاريخ 28 جويلية 1999م الذي تطرق لوسائل و أدوات السياسة الوطنية للحفاظ على الطاقة عن طريق حوكمتها، و كيفية تنفيذها و طرق استهلاكها (عمر، 2016، صفحة 186).

كما أن استنزاف الجزائر للموارد الطبيعية الناضبة، و عدم تطوير أنشطة اقتصادية أخرى و الاعتماد على قطاع المحروقات فقط قد يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية و مالية في المدى القريب، و هو ما يجعل الحكومة الجزائرية عاجزة أمام متطلبات الإنفاق خاصة إذا انخفضت أسعار البترول، و هذا ما يفرض التوجه لاستخدام الاحتياطي و من ثم الرهن في قفص المديونية الخارجية (مهديد، 2019، صفحة 202).

مما سبق فمن الضروري أن تتجه الجزائر نحو بناء اقتصادها خارج قطاع المحروقات أي بالاعتماد على الطاقات المتجددة، و كمثال على الطاقات المتجددة دراسة الوكالة الألمانية الفضائية التي أبانت بأن الجزائر تمتلك أكبر طاقة شمسية على مستوى البحر الأبيض المتوسط، فحسابيا تمثل قدرتها الطاقوية 4 مرات استهلاك العالم للطاقة و تستغل الجزائر حاليا 0.04 % منها و هي نسبة جد قليلة، و الجزائر تتطلع لبلوغ نسبة 10 % مع بلوغ سنة 2025، لذلك فحتمية توجه و تحول الجزائر من الاعتماد على الطاقات الأحفورية الناضبة إلى استغلال مختلف مصادر الطاقات المتجددة كإستراتيجية للتنمية المستدامة و حوكمة للموارد الطبيعية (ليتيم و ليتيم، 2016، الصفحات 114-115).

ومن أجل تنفيذ إستراتيجية حوكمة استعمال و استهلاك الطاقة لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة تم الاعتماد على عدة برامج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(33): برامج حوكمة استهلاك الطاقة في الجزائر

البرنامج الوطني لحوكمة استهلاك الطاقة (PNME)	وكالة ترقية و حوكمة استهلاك الطاقة (APRUE)	الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة (FNME)	اللجنة المشتركة بين القطاعات لحوكمة استهلاك الطاقة (CIME)
- حوكمة و آفاق الطاقة. - تحديد الأهداف الطاقوية و طرق التحكم فيها. - أدوات بلوغ الاستراتيجيات على المدى المتوسط والمدى البعيد. - البرنامج الخماسي لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة.	- التحكم و السيطرة على الطاقة. - تحقيق التوازن بين العرض و الطلب بالنسبة للطاقة. - تطوير استعمال الطاقات المتجددة. - متابعة إجراءات التحكم في الطاقة.	- تحفيز و تطوير سوق التحكم في الطاقة. - منح القروض بأسعار فوائد تتميز بالمنافسة. - تقديم القروض الحسنة. - تمويل مختلف المشاريع الطاقوية.	- توفير قدر مالي بقيمة 42 مليار دولار في آفاق 2030. - تخفيض نسبة استهلاك الطاقة بـ 9%.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (عمر، 2016، الصفحات 186-188).

من خلال الجدول رقم (33) يتبين بأن الجزائر تبنت إستراتيجية محكمة لتحقيق التنمية المستدامة من عن طريق حوكمة استغلال الطاقة كما هو مبين أعلاه من خلال البرنامج الوطني لحوكمة استغلال الطاقة، و ذلك بالتنسيق مع وكالة حوكمة الطاقة (APRUE)، كما أن الخطوتين السابقتين يتم تحقيقهما بالاعتماد على الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة و اللجنة المشتركة بين القطاعات المختلفة لحوكمة استهلاك الطاقة (CIME).

استنادا على المعطيات السابقة و تعقيبا عليها، فحوكمة الطاقة تعتبر عملية جد ضرورية للعديد من الأسباب التي جعلت جل الدول تولي اهتماما بالغا لها، و من أهم الأسباب التي ارتأت معظم الدول المنتجة للموارد غير المتجددة و منها الجزائر أن تتجه نحو حوكمة الطاقة تتمثل في ما يلي (مهديد، 2019، الصفحات 206-207):

1- عدم الاستقرار اقتصاديا:

تعتبر الأزمات الاقتصادية أكبر محفز و محول لاتجاه حوكمة الطاقة، و هذا لما لها من ارتدادات و آثار وخيمة على اقتصاديات الدول، و هذا سواء كانت هاته الدول مصنعة أو مستهلكة.

2- استمرارية الأزمات المالية في العديد من الدول المنتجة للبترول:

لتحديد مشاكل استمرار الأزمات بالنسبة للدول المنتجة، فدولة ليبيا على سبيل المثال تعاني من حالة عدم الاستقرار الأمني، و هو ما يرهن و يقلل العرض العالمي للبترول.

3- الاستمرارية في استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة:

الإحصائيات الحديثة تلوح بأزمة كبيرة تتمثل في نفاذ الموارد غير المتجددة مستقبلا، لأن آخر الإحصائيات تشير إلى استهلاك ستة (06) براميل مقابل إنتاج برميل واحد(01)، و هو ما يرهن حقوق الأجيال المستقبلية في هاته الموارد بالإضافة إلى أنه كلما تناقص الإنتاج كلما ارتفعت الأسعار، فالخبراء يؤكدون بأن الجزائر و حتى تضبط ميزانيتها لابد أن يصل سعر البترول في حدود 120-140 دولار و هذا أمر شبه مستحيل، مما يفرض حتمية و ضرورية الانتقال الطاقوي نحو الطاقات البديلة و المتجددة.

الفرع الثاني: معوقات تحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتاز بتنوع مواردها الطبيعية، و هي التي تعمل جاهدة على مواكبة الدول التي تسير بخطى ثابتة لتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات، لكن الرغبة و توفر الموارد لم يشفعا لها لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة بسبب مواجهتها للعديد من المعوقات، و هاته المعوقات تتمثل في (حجام و طري، 2019، الصفحات 136-137):

- تلوث البيئة.
- ارتفاع عدد النمو السكاني.
- تعارض الحق في التنمية مع ضرورة حماية البيئة.
- عدم توافق عرض الموارد الطبيعة مع الطلب عليها.
- انبعاثات غازات السيارات و زيادة نسبة النفايات السامة عطل عجلة التنمية المستدامة.
- عدم التكامل في القطاعات الإنتاجية.
- البطالة.
- تدهور القدرة الشرائية.
- هشاشة البنية الفلاحية و الصناعية.
- قلة المؤسسات الاقتصادية المنتجة.
- عدم وجود سياسات الدعم و التحفيز.
- الفساد المالي و الإداري.
- عدم الاستقرار و عدم توفر الأمن.
- تفاقم الفقر.
- النزوح الريفي.
- موقع الجزائر الجيولوجي و تعرضها للكوارث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات.
- الاحتباس الحراري و الجفاف و ظاهرة التصحر.
- قلة الموارد المائية و تلوثها.
- تهميش المجتمع المدني و عدم إشراكه في صياغة إستراتيجية التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: تحديات و جهود التنمية المستدامة في الجزائر

تواجه الجزائر في مجال التنمية المستدامة عدة تحديات تفرض عليها العمل على تدارك الفجوات و النقائص المسجلة و الملحوظة، و أهم هاته التحديات تتمثل في (ناصر، 2010، الصفحات 141-152):

1- معدل النمو الاقتصادي:

إن استمرارية الإنتاج و زيادة الثروة و المداخيل و الثروة تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي و هذا ما تبينه التحاليل الاقتصادية، لأن الناتج الوطني الخام يعتبر أداة قياس للنمو الاقتصادي، فالاقتصاد الجزائري مرتبط بتقلبات أسعار النفط أي أنه اقتصاد يرتهن للنفط، على عكس الدول التي تمتاز بتنوع اقتصادياته ا و المنتجة للثروة، و الأزمات الاقتصادية العالمية تؤكد ذلك من خلال تضرر الاقتصاد الجزائري منها، و هو ما أدى بها لزيادة البطالة، المديونية الخارجية، التضخم، و هو ما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وهو الذي فرض على الدولة الجزائرية اتخاذ عدة إجراءات و إصلاحات اقتصادية أهمها يتمثل في ما يلي:

- محاربة الفساد في جميع المؤسسات العمومية و الخروج من مركزية القرار بمنحها استقلاليتها في التسيير لتجنب الضغوط الفوقية.
- تسهيل العمليات الجمركية بالنسبة للمؤسسات المصدرة، مع ضرورة تشجيعها على التصدير.
- إصدار قوانين جديدة للاستثمار.
- ضرورة تغيير نظام الأسعار و جعله مرتبط بقواعد الأسواق.
- النهوض بالقطاع الصناعي.
- معالجة مختلف متطلبات الجبهة الاجتماعية.
- تشجيع القاع الفلاحي و تمويله.
- إصلاح النظام الضريبي و انتهاج سياسة التحفيز و الاستثمار.
- محاربة تبذير أموال الدولة في القطاعات العمومية و الاقتصادية.
- التوجه نحو الرقمنة و عصرنة الإدارات باستعمال أحدث التكنولوجيات.
- بناء كفاءات جوهرية في مجال التسيير المادي و البشري.

2- البطالة:

إن تفشي ظاهرة البطالة بدأ يتضح جليا منذ سنة 1985م نتيجة انكماش الفجوة الاقتصادية و شح الموارد المالية للدولة الجزائرية آنذاك، لذلك قامت الدولة بالعديد من الإجراءات لمجابهة البطالة و خلق فرص للتشغيل، و أهم هاته الإجراءات تتمثل في:

- دعم نشاطات التشغيل التضامني و الشبكة الاجتماعية.
- ضرورة التأمين على البطالة.
- زيادة عدد مناصب عقود ما قبل التشغيل.
- الحفاظ على مناصب العمل من خلال خلق فرص للاستثمار.
- دعم المؤسسات المفلسة و بالأخص المؤسسات الصغيرة و الأنشطة الحرة.
- عدم الاعتماد على مناصب الشغل المؤقتة.
- تأهيل و تكوين اليد العاملة.
- خلق مناصب شغل بعدد أكبر على مستوى القطاع الصناعي و الفلاحي.
- تكليف أجهزة الجماعات المحلية بتسيير متطلبات الشغل و أجهزته.
- صياغة استراتيجيات تسمح بمتابعة كل ما يتعلق بالتشغيل.
- ضبط المعلومات و الإحصاءات المتعلقة بنسبة البطالة.
- ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين و الجامعات و مختلف المؤسسات و سوق العمل.

3- الفقر:

تواجه الجزائر العديد من التحديات و لعل أهمها مواجهة ظاهرة الفقر و تدني المستوى المعيشي للأفراد نتيجة تخصيص الجزائر لأغلفة مالية كبيرة لمجال الإصلاحات الاقتصادية، وهو ما يهدد استقرار الجزائر، و ما يتطلب القيام بالعديد من الإجراءات الاقتصادية و المتمثلة في ما يلي:

- ضرورة تفعيل برنامج محو الأمية و القضاء على الجهل.
- تدعيم البنية الصحية لمحاربة مختلف الأمراض المعدية.
- زيادة حصة نصيب الفرد من الدخل الوطني.
- تجسيد السياسة الشاملة للتنمية اقتصاديا و اجتماعيا على حد سواء.
- تقديم مساعدات مباشرات للطبقات الهشة و المحرومة.

- تكليف وزارة التضامن بمكافحة الفقر و التكفل بالفئات الهشة.
- تجسيد برامج الإنعاش الاقتصادي لزيادة النمو.
- تشجيع و تحفيز المستثمرين و الاستثمار سواء كان الاستثمار مباشر أو غير مباشر.
- إشراك المنظمات غير الحكومية في مواجهة الفقر.
- منح الأولوية للمشاريع ذات الصلة بخلق مناصب الشغل و الحد من الفقر.

4- التلوث البيئي:

إن إهمال الجزائر للجانب البيئي في سياساتها التنموية خاصة في الفترة ما بعد الاستقلال إلى غاية الثمانينات جعلها تعاني من مشاكل مختلفة من التلوث بيئي، و هو ما أثر سلبا على صحة الأفراد و تعدى ذلك ليمس الثروة الحيوانية و النباتية، و هذا ما جعل الدولة الجزائرية مجبرة على اتخاذ عدة إجراءات اقتصادية لمجابهة و الحد من التلوث البيئي و أهم هاته الإجراءات هي:

- ضرورة إدراج القضايا البيئية في البرامج التنموية.
- تجنب الاعتماد على الصناعات التي ترتكز على استهلاك مكثف للطاقة و ملوث للبيئة.
- انتهاج سياسات فعالة و ناجعة لتسيير و تدوير النفايات.
- وضع مخططات و برامج محكمة لتطهير المياه و استغلال مياه الصرف الصحي.
- حوكمة الموارد الطبيعية.
- تحديث و إنجاز تهيئة عمرانية تواكب متطلبات التنمية المستدامة.
- تفعيل و إصدار قوانين جديدة لحماية البيئة.
- إقرار مجموعة من الضرائب و الرسوم البيئية لحماية البيئة من التلوث.

أما بالنسبة للحكومة الجزائرية فلها العديد من السياسات و الجهود لتحقيق التنمية المستدامة من خلال صياغة و إتباع استراتيجيات فعالة، و من أهم هاته الجهود فهي تتمثل في ما يلي (لخذاري، 2018، الصفحات 215-217):

1- إقرار رسوم بيئية في النظام الجبائي الجزائري:

قامت الدولة الجزائرية بإتباع و انتهاج آليات عديدة لفرض ضرائب و رسوم في المجال البيئي كطريقة لمجابهة و فرض عقوبات على الملوثين للبيئة، بالإضافة إلى الحد من التلوث من خلال إقرار هاته الضرائب و الرسوم، فالجزائر تنتج كمية كبيرة من الملوثات

و النفايات السامة والضارة بالبيئة، و هذا باعتبارها ترتكز على إنتاج النفط و الغاز، فمن هذا المنطلق أقرت الجزائر الضرائب و الرسوم على البيئة و من أهم هاته الأدوات الضريبية الجبائية ما يلي:

– الرسوم على جميع النشاطات الملوثة للبيئة بداية من سنة 1992م عن طريق سن قانون ينص على فرض رسوم سنوية جراء مختلف النشاطات الملوثة و الضرة بالبيئة، و قد زادت قيمة الرسوم البيئية في قانون المالية الصادر سنة 2000م.

– فرض إتاوات للمحافظة على جودة المياه، والتي صدرت من خلال قانون المالية لسنة 1996م، و هاته الإتاوات يتم تحصيلها لصالح حساب الصندوق الوطني للموارد المائية.

– رسوم مختلفة كالرسم على البنزين بدون رصاص و الرسم على التطهير.

– سن قانون مبدأ الملوث الدافع من خلال قانون المالية الصادر سنة 2002م.

– سن قانون تهيئة الإقليم الجزائري سنة 2001م، والذي يهدف إلى صياغة إستراتيجية تحدث توازن بين السكان و النشاطات و التنمية، بالإضافة إلى النهوض بمناطق الظل و الحد من النزوح الريفي، كما أن هذا القانون جاء لغرض الحفاظ على البيئة و الحد من التلوث مما يسمح لتحقيق النمو الاقتصادي و حوكمة الموارد الطبيعية، و الرفع من المستوى المعيشي للسكان.

– سن قانون التنمية المستدامة و السياحة سنة 2003م، و هذا بهدف الارتقاء بالقطاع السياحي بالنظر لما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية طبيعية في بلد أشبه بقارة.

– صياغة إستراتيجية وطنية تختص بالمجال البيئي و التنمية المستدامة.

نظرا لما تم التطرق له من جهود الدولة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة خاصة من جانب إقرار القوانين و الرسوم لتكثيف الجهود و التطلع لأهداف التنمية المستدامة، فالجزائر تعتبر من الدول النامية التي تسعى في هذا المجال بتسابقها مع الزمن لتحقيق النمو الاقتصادي، و تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة حسب ما تم الاتفاق عليه في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة آفاق 2030.

كحوصلة لما سبق و بالنظر لاقتصاد الجزائر الطاقوي، فمن الضروري انتهاج الجزائر للإستراتيجية الطاقوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأهم هاته الإستراتيجيات تتمثل في ما يلي (قاسمي، 2015، الصفحات 36–37):

- النهوض بقطاعات الطاقات المتجددة والعمل على تطويرها و ترقيتها.
- الحد من استنزاف النفط و استبداله بطاقة أقل تكلفة في مجال النقل على وجه الخصوص.
- صياغة سياسات مالية و اقتصادية متناسقة.
- تجسيد و تنفيذ محاور بروتوكول كيوتو بفعالية كبيرة و عدالة.
- التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة.

مما سبق التطرق له فيما يخص التحديات التي تواجه الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، فجدير بالذكر إسقاط الضوء على العوامل المساعدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و التي تتمثل في ما يلي (كافي و هماش، 2018، الصفحات 623-629):

1- الحد من استنزاف الموارد الطبيعية:

إن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية و بالأخص قطاع المحروقات يرهن استدامة هاته الموارد عن طريق التوجه نحو نفاذها و ندرتها، كما أن نفاذها قد يرهن حقوق الأجيال مستقبلا، لذا فمن الضروري التوقف عن الاستغلال المفرط لهاته الموارد الطبيعية هذا من جهة، و من جهة أخرى ضرورة التوجه لاستغلال الطاقات البديلة المتمثلة في الموارد الطبيعية المتجددة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح.

2- التوظيف المثالي للموارد البشرية:

تمتلك الجزائر مقومات بشرية هائلة بحيث تتمثل نسبة الشباب في النسبة الغالبة لعدد سكان الجزائر و التي تفوق 60%، كما أن المتحصلين على الشهادات العليا تقدر نسبتهم بـ 70% من مجموع السكان الفاعلين في المجال الاقتصادي، و بالرغم من ارتفاع هاته النسب إلا أنها تتميز بضعف التأهيل نظرا للارتكاز على سياسة الكم على حساب الجودة و على المحسوبية و البيروقراطية على حساب الكفاءة مما أدى إلى هجرة الأدمغة و تغييب للكفاءات، هذا من جهة و من جهة أخرى من الضروري تعزيز دور المرأة في المجتمع و إعادة النظر في توزيع سكان الجزائر بين التل و الهضاب و الجنوب مما يسمح بتحقيق تنمية اجتماعية شاملة.

3- الحفاظ على البيئة:

يجب على جميع المؤسسات و الشركات الجزائرية المنتجة و المصنعة الالتزام بمبدأ استعمال الطاقات النظيفة و الحفاظ على البيئة من خلال التقليل من الانبعاثات الملوثة و المضرة بالبيئة، لذا فمن الضروري عمل السلطات الجزائرية بمبدأ الملوث الدافع لفرض غرامات مالية و إدارية على الشركات الملوثة مع ضرورة القيام بحملات توعية لتحسيس الأفراد و المؤسسات لأضرار التلوث البيئية و ما لها من تأثير على صحة الأفراد و العالم ككل.

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل بأن إستراتيجية التنمية المستدامة تعد من الركائز المهمة و الضرورية التي لابد أن تتم صياغتها بدقة عالية مع ضرورة إعطائها المدة الزمنية الكافية و التمويل اللازم حتى يتسنى للقائمين على إعدادها و صياغتها بالصورة التي تمهد و تعبد الطريق لتحقيق أبعاد و أهداف التنمية المستدامة على مختلف المستويات البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

كما أن أهمية الإستراتيجية كعملية في حد ذاتها تعتبر مرحلة جد هامة حتى في المجالات الأخرى على غرار التنمية المستدامة، فالهيئات و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية عبر العديد من المؤتمرات و الاجتماعات أدرجت في جدول أعمال أجندة 2030 بأن إعداد إستراتيجية التنمية المستدامة من طرف الدول المتقدمة أو النامية تعد ضرورة وحتمية لتحقيق الاستدامة، فالجزائر لا تزال تبذل مجهودات جبارة للالتحاق بالركب الهادف لتحقيق التنمية المستدامة من خلال حوكمة مواردها الطبيعية و عدم استنزافها مع ضرورة التوجه نحو الانتقال الطاقوي من خلال استغلال الطاقات البديلة المتجددة، فانتهاج الجزائر لإستراتيجية التنمية المستدامة من خلال مخططات الإنعاش الاقتصادي تعتبر عمليات لا بأس بها لكنها لا تكفي و لا تحقق المطلوب خاصة على المدى القريب، إذ أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب إعداد استراتيجيات مصاغة بدقة عالية و بنظرة استشرافية اقتصادية بحتة، و ذلك بغية النهوض بجميع القطاعات و تطويرها دون الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات و من أجل تنويع مصادر الاقتصاد الوطني و تنويع الصادرات.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية و تحليلية لمدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

خلال الفترة 1990 - 2020

تمهيد

تهتم الجزائر بكل جدية بجميع الدراسات التي تواكب و تساير الدول الرائدة في مجال تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة، و هذا باعتبار الجزائر ذات أهمية كبيرة لدى مختلف الدول لما تحوزه من مكانة لدى المنظومة العالمية الاقتصادية، بحيث تتأثر الجزائر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة التغيرات و التقلبات المتعلقة بكل ما يعرقل تحقيق إستراتيجيتها للتنمية المستدامة.

مما سبق و من هذا المنطلق و لغرض التطرق لمدى ارتباط تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة بحوكمة الموارد الطبيعية، و ما مدى الدور الذي تحدثه آلية حوكمة الموارد الطبيعية لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، يتم التطرق في هذا الفصل لقياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية، و هذا باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط و المتعدد باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 11، و يتجسد ذلك في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي مبينة كالآتي:

المبحث الأول: قياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاقتصادي.

المبحث الثاني: قياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاجتماعي.

المبحث الثالث: قياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد البيئي.

المبحث الأول: قياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاقتصادي.

إن قياس مدى مستوى تأثير حوكمة الموارد الطبيعية على تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاقتصادي هو ما سوف يتم التطرق له في هذا المبحث من خلال إجراء دراسة قياسية تحليلية باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 11 (الإصدار الحادي عشر).

فبرمجية Eviews تستخدم للقياس الاقتصادي عن طريق تطبيق الأساليب الإحصائية لغرض حل المشاكل الاقتصادية (السواعي، 2012، صفحة 9)، بحيث سوف يتم قياس أثر حوكمة كل من احتياطي النفط (OIL)، الغاز (GAZ) و الاستهلاك النهائي للفحم (COAL) (المتغيرات المستقلة) على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP (المتغير التابع)، و هذا من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط المتمثل في المعادلات الآتية:

$GDP= a_0+COAL+£_t / GDP= a_0+OIL+£t$ / $GDP= a_0+GAZ+£_t$

حيث:

GDP: المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

OIL: المتغير المستقل(احتياطي النفط).

GAZ: المتغير المستقل(احتياطي الغاز).

COAL: المتغير المستقل(الاستهلاك النهائي للفحم).

$\hat{a}_0$: ثابت و يساوي الصفر في حالة هناك تغير في المتغير المستقل.

$\hat{a}_1$: الميل الحدي للانحدار.

$£_t$: حد الخطأ أو اضطراب العلاقة.

و الجدول الموالي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة الثلاثة و حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال السلسلة الزمنية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2020.

الجدول رقم(34): علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) بحوكمة الموارد الطبيعية (OIL-GAZ-COAL)

	المتغيرات المستقلة			
السنوات	COAL (طن)	GAZ (مليار متر مكعب)	OIL (مليار برميل)	GDP(المتغير التابع بالدولار الأمريكي)
1990	359701.920321013	3300	9200	2408.82
1991	369494.602082741	3626	9200	1731.62
1992	384712.49778215	3650	9200	1776.03
1993	323363.223191258	3700	9200	1807.30
1994	407300.495434636	3963	9979	1507.89
1995	404093.136251352	3690	9979	1452.28
1996	275423.439653881	3700	10800	1603.94
1997	109834.991606274	4077	11200	1619.80
1998	189882.487818861	4077	11314	1596.00
1999	234068.978694949	4520	11314	1588.35
2000	113656.525952314	4523	11314	1765.03
2001	89362.4861810599	4523	11314	1740.61
2002	114816.634593076	4523	11314	1781.83
2003	193874.626376778	4545	11800	2103.38
2004	329573.216503573	4580	11350	2610.19
2005	243827.539614301	4504	12270	3113.09
2006	228643.764757267	4504	12200	3478.71
2007	269213.446341566	4504	12200	3950.51
2008	272147.838785847	4504	12200	4923.63
2009	167908.665329131	4504	12200	3883.27
2010	164360.097722094	4504	12200	4480.79
2011	128908.542494098	4504	12200	5455.68
2012	123415.086871666	4504	12200	5592.22
2013	88509.465121676	4504	12200	5499.59
2014	43026.3822353251	4504	12200	5493.06
2015	55651.0939142072	4504	12200	4177.89
2016	88509.465121676	4504	12200	3946.45
2017	95947.8087595038	4504	12200	4109.70
2018	165588.448047607	4504	12200	4142.02
2019	122084.374019027	4504	12200	3989.67
2020	122084.374019027	2305	12200	3306.86

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع البنك الدولي و الوكالة الدولية للطاقة.

المطلب الأول: قياس أثر حوكمة النفط على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP

من خلال دراستنا هذه سوف يتم في هذا المطلب دراسة وتحليل العلاقة بين المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP) و المتغير المستقل (احتياطي النفط Oil) و ملاحظة التغيرات المتوقعة من خلال الإحصائيات المبني عليها خلال السلسلة الزمنية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2020، فالنظرية الاقتصادية و المتوقعة تفرض زيادة حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP كلما زادت حوكمة احتياطي النفط، وهذا في ظل ثبات مستوى الإمداد بالم ورد الطبيعي(Oil)، ولهذا يعتبر حوكمة الموارد النفطية من أهم العوامل المؤثرة.

الفرع الأول: التقدير و التقييم الإحصائي للنموذج

انطلاقا من معادلة نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP) والمتغير المستقل (liO) المبينة كالآتي:

$$Y1_{t=}\hat{a}_0 +\hat{a}_1 X1_t + £_{t1}$$

$$GDP = -7600.936 + 0.939271*OIL$$

حيث:

$Y1_t$: المتغير التابع (GDP).

$X1_t$: المتغير المستقل(Oil).

$\hat{a}_0$: ثابت و يساوي الصفر في حالة هناك تغير في المتغير المستقل.

â1 : الميل الحدي للإنحدار.

$£_t$: حد الخطأ أو اضطراب العلاقة.

و لتقدير معلمات الانحدار $\hat{a}_0, \hat{a}_1$ نستعمل طريق ة المربعات الصغرى(Least Square Method)، وباستعمال وإدخال البيانات في برنامج Eviews 11 تم الحصول على التقدير التالي وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34)، كما هي موضحة في الشكل و الجدول الآتيين:

الجدول رقم (35): تقدير النموذج GDP–OIL حسب طريقة الانحدار الخطي البسيط

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 03/28/22 Time: 10:44
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7600.936	2023.576	-3.756191	0.0008
OIL	0.939271	0.176582	5.319169	0.0000

R-squared	0.493835	Mean dependent var	3117.297
Adjusted R-squared	0.476381	S.D. dependent var	1430.240
S.E. of regression	1034.943	Akaike info criterion	16.78442
Sum squared resid	31062119	Schwarz criterion	16.87694
Log likelihood	-258.1585	Hannan-Quinn criter.	16.81458
F-statistic	28.29356	Durbin-Watson stat	0.295455
Prob(F-statistic)	0.000010		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34) وباستعمال Eviews 11.

من الجدول السابق تم استخلاص النتائج اللازمة لتوضيح العلاقة و تقدير النموذج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (36): تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط GDP–OIL

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34) و باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews11.

المتغير التابع (Y) : حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP.
الطريقة المتبعة: طريقة المربعات الصغرى.
الفترة: 1990–2020
عدد المشاهدات: 31

المتغيرات	المعامل	Std Error	t.Statistic	Prob
C (ثابت)	-7600.936	2023.576	-3.756191	0.0008
(احتياطي النفط Oil)	0.939271	0.176582	5.319169	0.0000

R–squared	0.493835	F–Statistic	28.29356
Durbin–Watson	0.295455	Prob(F–Statistic)	0.000010

من خلال الجدول رقم (36) سوف يتم التقييم الإحصائي للنموذج و المعادلة كالآتي:

يتم التقييم الإحصائي للنموذج بالتطرق لعدة اختبارات متمثلة في:

✓ **اختبار ستيودنت T لمعنوية معلمات النموذج $(\hat{a}_1، \hat{a})$:**

– اختبار معنوية المعلمة $(\hat{a}_0)$:

يتم اختبار المعلمة $(\hat{a}_0)$ من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \hat{a}_0 = 0$$

$$H_1: \hat{a}_0 \neq 0$$

بعد مقارنة T_c (T ستيودنت المحسوبة) بـ T_t(T ستيودنت الجدولية) عند مستوى معنوية 5%، نجد أن قيمة T ستيودنت المحسوبة أكبر من T ستيودنت الجدولية، ومنه نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و معناه أن المتغير له تأثير موجب و معنوي في النموذج.

- اختبار معنوية المعلمة $(\hat{a}_1)$:

يتم اختبار المعلمة $(\hat{a}_1)$ من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \hat{a}_1 = 0$$

$$H_1: \hat{a}_1 \neq 0$$

بعد مقارنة T_c المحسوبة بـ T_t الجدولية عند مستوى معنوية 5%، نجد أن قيمة T ستيودنت المحسوبة أكبر من T ستيودنت الجدولية، ومنه نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و معناه أن المتغير له تأثير إيجابي و معنوي في النموذج.

✓ - **اختبار فيشر الإحصائي F-Statistic:**

الغرض من هذا الاختبار هو التوصل إلى قرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تمثيلا جيدا وفيما يلي خطوات إجراء الاختبار و هناك فرضين:

الفرض العدمي H_0: النموذج غير مناسب.

الفرض البديل H_1:النموذج مناسب.

إحصائية إختبار فيشر تظهر من خلال نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول رقم (36)، حيث أن إحصائية **F-Statistic** المحسوبة 28.29356 تظهر معنوية عند مستوى 5%(**F-Statistic**) **Prob**، إذا نرفض فرض العدم (فرضية عدم صلاحية النموذج) و نقبل الفرض البديل، والذي يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع(**GDP**) و المتغير المستقل (**Oil**) ومنه فالنموذج ككل معنوي وجيد.

✓ **معامل التحديد(R^2):**

من خلال مخرجات الايفيوز في الجدول رقم (36) نجد أن قيمة معامل التحديد تقريبا هي 50% وهي نسبة تفسير المتغير المستقل على المتغير التابع و هي نسبة جيدة.

الفرع الثاني: التقييم القياسي للنموذج و اختبار استقرارية المتغيرات

يتم التقييم القياسي للنموذج باتباع المراحل الآتية:

✓ **اختبار داربن واتسون Durbin-Watson:**

الغرض منه هو التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الإحصائية من الفرضيات التصادفية الضرورية للتصديق على نجاعة النموذج، فإحصائية داربن واتسون تكون قيمتها بالضرورة بين 0 و 4، ومن خلال الجدول رقم(36) نلاحظ أن قيمة داربن واتسون تساوي 1.052501، وهي ما يجعلها في منطقة القبول وهو ما يدل على نجاعة النموذج، و للتأكد من صحة هاته النتيجة سنتطرق إلى الاختبارات الآتية:

✓ **التحقق من جودة النموذج:**

حتى نستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنموذج القياسي السابق، وقدرته التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها، لابد من اختبار توفر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، والجداول الموالية توضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (37):اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي GDP-OIL

المتغير التابع (Y) : حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP. الطريقة المتبعة: طريقة المربعات الصغرى. الفترة: 1990-2020 عدد المشاهدات: 31				
المتغيرات	**المعامل**	**Std Error**	**t.Statistic**	**Prob**
C	-7600.936	2023.576	-3.756191	0.0008
Oil	0.939271	0.176582	5.319169	0.0000
Kurtosis 1.919524		1.634206	**Jarque-Bera**	
		0.158335	**Skewness**	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (34) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم(04).

من خلال الجدول رقم (37) يتبين أن مختلف القيم في الشكل البياني تتبع التوزيع الطبيعي، فقيمة احتمالية جارك بيرا تقدر بـ 1.634206 و هي أكبر من 5% مما يجعل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن الالتواء صغير جدا و هو مقدر بـ 0.158335، أما قيمة التفرطح فهي مقدرة بـ 1.919524، و هو ما يفسر تتبع البيانات للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (38) : اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي GDP-OIL

Breusch-Godfrey serial correlation LM Test				
Dependent variable : RESID				
Prob	t.Statistic	Std Error	المعامل	المتغيرات
0.9657	-0.043355	1205.782	-52.27648	C
0.9751	0.031452	0.105223	0.003310	Oil
0.0004	4.069885	0.196875	0.801259	RESID(-1)
0.8949	0.133294	0.197098	0.026272	RESID(-2)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (34) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم(02).

من خلال الجدول رقم (38) تشير البيانات أن إلى أن المعلمات كلها تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، و بالنظر إلى نتائج اختبار Breusch-Godfrey يتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

الجدول رقم (39): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين GDP-OIL.

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey				
Prob	t.Statistic	Std Error	المعامل	المتغيرات
0.8659	0.170386	1943955	331223.6	C
0.7319	0.345872	169.6344	58.67171	Oil

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11، والملحق رقم (01).

من خلال بيانات الجدول رقم(39) نرفض فرضية عدم التجانس التباييني، كما أن إحصائية احتمالية فيشر و جداء معامل التحديد للنموذج و عدد ملاحظاته تقل عن 5%.

مما سبق يمكن القول بأن شروط طريقة المربعات الصغرى محقق وهذا يدل على جودة ودقة المعاملات المقدرة.

✓ **اختبار استقرارية المتغيرات:**

يعتبر من الضروري جدا التطرق لدراسة اختبار استقرارية المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و المتغير المستقل في احتياطي النفط، و حتى يتم التأكد من نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط، و المنحنى الآتي يمثل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كما هي مبينة أدناه:

المنحنى رقم (25):السلاسل الزمنية لكل من GDP و Oil و تطورها خلال الفترة 1990- 2020

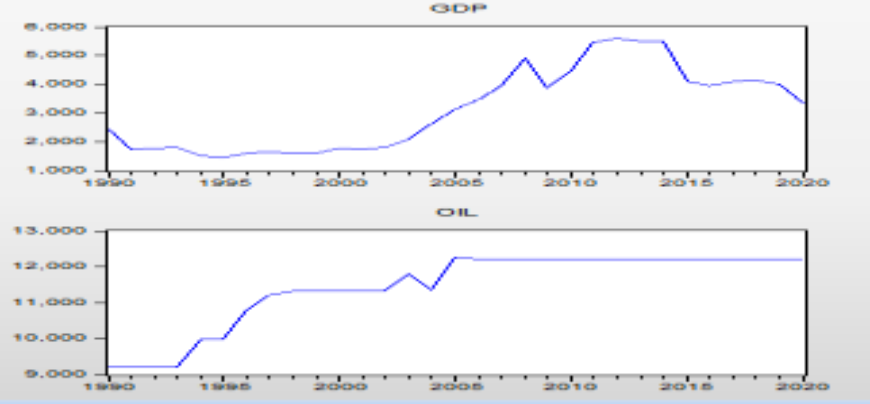

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن السلاسل الزمنية للمتغيرين التابع (GDP) و المستقل (liO) غير مستقرة و تتضمن مركبة الاتجاه العام لها.

كما أن دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية و التي توضح استقرارية المتغيرين التابع (GDP) و المستقل (liO) في و المستوى و في الفرق الأول هي مبينة في الأشكال الآتية:

الجدول رقم (40): استقرارية المتغير التابع (GDP) في المستوى.

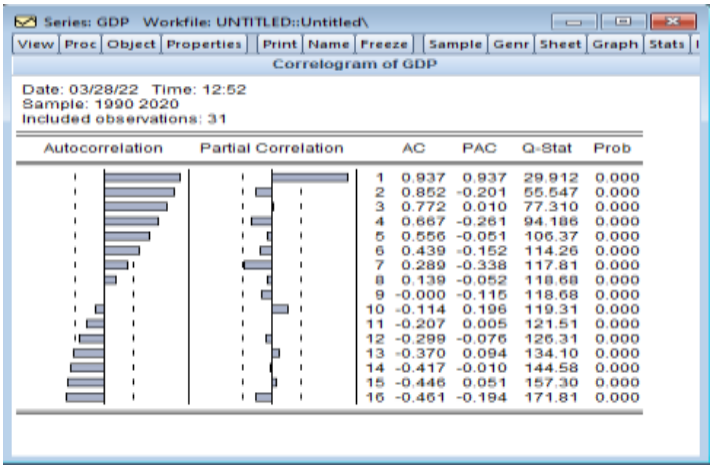

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول السابق المتمثل في دالة الارتباط الذاتي يتبين بأن المتغير التابع غير مستقر في المستوى.

جدول رقم (41): استقرارية المتغير المستقل (liO) في المستوى

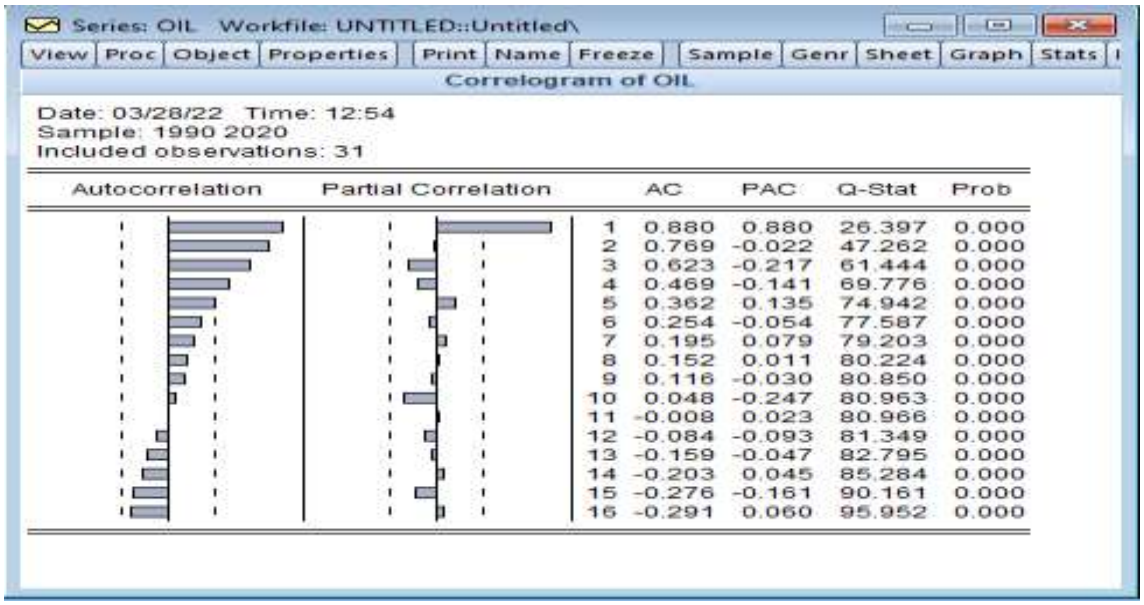

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول السابق المتمثل في دالة الارتباط الذاتي يتبين بأن المتغير المستقل غير مستقر في المستوى.

الجدول رقم (42): استقرارية المتغير التابع (GDP) في الفرق الأول

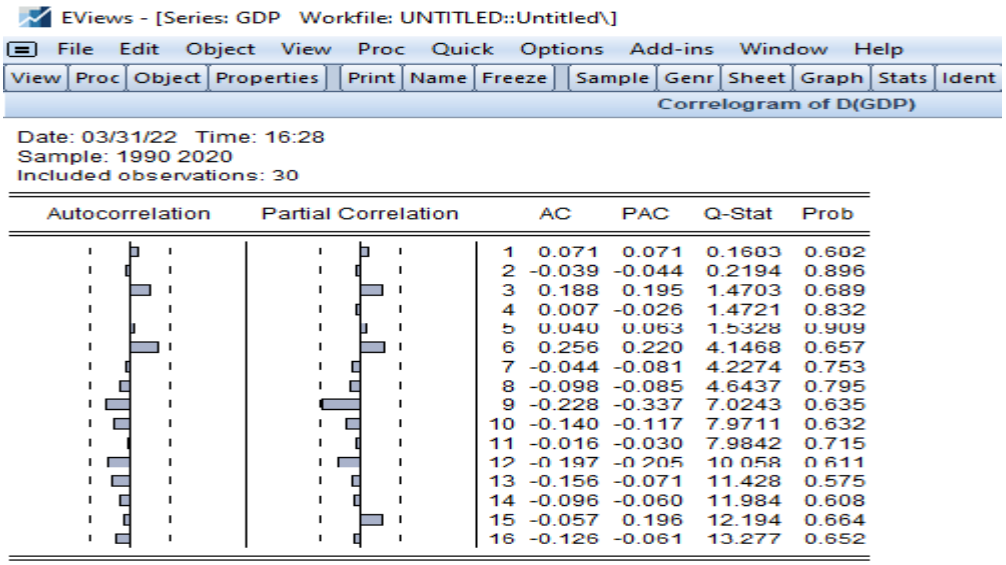

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول السابق المتمثل في دالة الارتباط الذاتي يتبين بأن المتغير التابع مستقر في الفرق الأول.

الجدول رقم (43): استقرارية المتغير المستقل (liO) في الفرق الأول

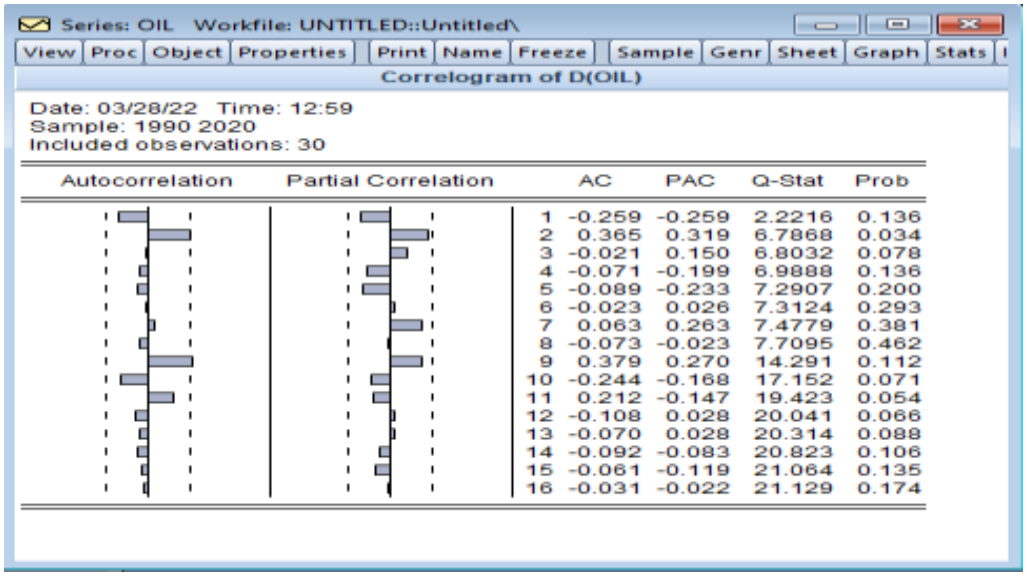

..

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول السابق و المتمثل في دالة الارتباط الذاتي يتبين بأن المتغير المستقل مستقر في الفرق الأول.

أما بالنسبة لاختبار **ديكي فولر** الموسع لجذر الوحدة (ADF) و اختبار **فيليب بيرون** (PP) فهما مبينان من خلال النموذج المقدر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (44): اختبار (ADF) و (PP) لسكون السلال الزمنية للمتغيرين GDP و Oil عند المستوى و الفرق الأول.

المتغير	المستوى				الفرق الاول				النتيجة
	ADF		PP		ADF		PP		
	T	PROP	T	PROP	T	PROP	T	PROP	
GDP	1.25	0.88	1.56	0.78	4.71	0.003	4.7	0.004	مستقرة(1)
OIL	1.12	0.90	1.11	0.9	7.84	0.00	7.83	0.00	مستقرة(1)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول رقم (44) فتبين بأن نتائج اختبار المتغير التابع و المستقل (ADF) و (PP) مستقرة عند المستوى و عند الفرق الأول و هذا ما يمكن تفسيره بأنها متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

مما سبق نستنتج بأن كل الشروط محققة، و هو ما يستوجب الانتقال إلى المرحلة النهائية و المتمثلة في التقييم الاقتصادي.

الفرع الثالث: التقييم الاقتصادي للنموذج

من خلال النموذج المقدر يتبين بأنه هناك علاقة خطية سالبة لأنها تتميز بالانحدار و هذا باستخدام طريقة المربعات الصغرى، و معادلتها الرياضية عبارة عن خط مائل و مستقيم و هي على الشكل الآتي:

$$GDP = -7600.936 + 0.939271*OIL$$

انطلاقا مما سبق، ومن خلال الجدول رقم (35) نلاحظ أنه كلما تغير احتياطي النفط Oil بوحدة واحدة يتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP بـ 0.939271 و هو موافق للنظرية الاقتصادية، كما يستدل من المعادلة السابقة بدلالتها على أن زيادة احتياطي النفط Oil بمقدار 1% يترتب عنه زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP بقيمة 0.939271، حيث يمكن تفسير هاته النتيجة من خلال الجدول رقم() بزيادة حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP كلما زاد احتياطي النفط Oil بغض النظر عن التذبذب في الإمداد بهذا المورد الطبيعي أو التقلبات في أسعار النفط، ففي سنة 1990 قدرت حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP بـ 2408.82 دولار أمريكي سنويا مقابل احتياطي النفط Oil المقدر بـ 9200 مليار برميل سنويا، لكن ما يمكن الإشارة له و هو أنه بالرغم من زيادة احتياطي النفط Oil سنة 2003 بقيمة مقدرة بـ 11800 مليار برميل إلا أنه نلاحظ انخفاض في حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة مقدرة بـ 2103.38 وهو ما يفسر بتقلبات أسعار النفط أو زيادة نفقات الدولة على قطاعات معينة على حساب حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP، و ومع استمرار تزايد احتياطي النفط إلى غاية سنة 2020 بـ 12200 مليار برميل زادت حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP إلى

3306.86 دولار أمريكي سنويا،وهو مايفسر العلاقة الطردية بين المتغير التابع GDP و المتغير المستقل احتياطي النفط Oil والتي قد تؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي من خلال تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر في ظل ثبات مستوى اسعار النفط، و هذا في حالة الإستغلال الأمثل للمورد الطبيعي النفطي و حوكمته في الجزائر.

المطلب الثاني: قياس أثر حوكمة الغاز على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي GDP

من خلال دراستنا هذه سوف يتم في هذا المطلب دراسة وتحليل العلاقة بين المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP) و المتغير المستقل (احتياطي الغاز GAZ) و ملاحظة التغيرات المتوقعة من خلال الإحصائيات المبني عليها خلال السلسلة الزمنية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2020، فالنظرية الاقتصادية و المتوقعة تفرض زيادة حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP كلما زادت حوكمة احتياطي الغاز GAZ، وهذا في ظل ثبات مستوى الإمداد بالمورد الطبيعي(الغاز)، ولهذا تعتبر حوكمة الغاز من أهم العوامل المؤثرة.

الفرع الأول: التقدير و التقييم الإحصائي للنموذج

انطلاقا من معادلة نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP) والمتغير المستقل (احتياطي الغاز) المبينة كالآتي:

$$Y1_{t=}\hat{a}_0 +\hat{a}_1 X1_t + £_{t1}$$

$$GDP = -1354.76891872 + 1.05939116382*GAZ$$

حيث:

$Y1_t$: المتغير التابع (GDP).

$X1_t$: المتغير المستقل(GAZ).

$\hat{a}_0$: ثابت و يساوي الصفر في حالة هناك تغير في المتغير المستقل.

â1 : الميل الحدي للانحدار.

$£_t$: حد الخطأ أو اضطراب العلاقة.

و لتقدير معلمات الانحدار $\hat{a}_0, \hat{a}_1$ نستعمل طريق ة المربعات الصغرى(Least Square Method)، وباستعمال وإدخال البيانات في برنامج Eviews 11 تم الحصول على التقدير التالي وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34)، كما هي موضحة في الشكل و الجدول الآتيين:

الجدول رقم (45): تقدير النموذج حسب طريقة الانحدار الخطي البسيط GDP-GAZ.

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 04/03/22 Time: 13:17
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1354.769	2030.687	-0.667148	0.5100
GAZ	1.059391	0.477635	2.217994	0.0345

R-squared	0.145034	Mean dependent var	3117.297
Adjusted R-squared	0.115553	S.D. dependent var	1430.240
S.E. of regression	1345.070	Akaike info criterion	17.30862
Sum squared resid	52467148	Schwarz criterion	17.40114
Log likelihood	-266.2836	Hannan-Quinn criter.	17.33878
F-statistic	4.919497	Durbin-Watson stat	0.205441
Prob(F-statistic)	0.034546		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34) وباستعمال Eviews 11.

من الجدول السابق تم استخلاص النتائج اللازمة لتوضيح العلاقة و تقدير النموذج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (46): تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط

المتغير التابع (Y) : حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP.
الطريقة المتبعة: طريقة المربعات الصغرى.
الفترة: 1990-2020
عدد المشاهدات: 31

المتغيرات	المعامل	Std Error	t.Statistic	Prob
C (ثابت)	-1354.769	2030.687	-0.667148	0.5100
(احتياطي الغاز GAZ)	1.059391	0.477635	2.217994	0.0345

R-squared	0.145034	F-Statistic	4.919497
Durbin-Watson	0.205441	Prob(F-Statistic)	0.034546

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34) و باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews11، و الملحق رقم (10).

من خلال الجدول رقم (46) سوف يتم التقييم الإحصائي للنموذج و المعادلة كالآتي:

يتم التقييم الإحصائي للنموذج بالتطرق لعدة اختبارات متمثلة في:

✓ **اختبار ستيودنت T لمعنوية معلمات النموذج ($\hat{a}$،$\hat{a}_1$):**

– اختبار معنوية المعلمة $(\widehat{a_0})$:

يتم اختبار المعلمة $(\widehat{a_0})$ من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \widehat{a_0} = 0$$

$$H_1: \widehat{a_0} \neq 0$$

بعد مقارنة T_c (T ستيودنت المحسوبة) بـ T_t(T ستيودنت الجدولية) عند مستوى معنوية 5%، نجد أن قيمة T ستيودنت المحسوبة أكبر من T ستيودنت الجدولية، ومنه نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و معناه أن المتغير له تأثير موجب و معنوي في النموذج.

– اختبار معنوية المعلمة $(\widehat{a_1})$:

يتم اختبار المعلمة $(\widehat{a_1})$ من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \hat{a}_1 = 0$$

$$H_1: \widehat{a_1} \neq 0$$

بعد مقارنة T_c المحسوبة بـ T_t الجدولية عند مستوى معنوية 5%، نجد أن قيمة T ستيودنت المحسوبة أكبر من T ستيودنت الجدولية، ومنه نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و معناه أن المتغير له تأثير إيجابي و معنوي في النموذج.

✓ – **اختبار فيشر الإحصائي** F–Statistic:

الغرض من هذا الاختبار هو التوصل إلى قرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تمثيلا جيدا وفيما يلي خطوات إجراء الاختبار و هناك فرضين:

الفرض العدمي H_0: النموذج غير مناسب.

الفرض البديل H_1:النموذج مناسب.

إحصائية إختبار فيشر تظهر من خلال نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول رقم (35)، حيث أن إحصائية **F-Statistic** المحسوبة **4.919497** تظهر معنوية عند مستوى 5%**(F-Statistic) Prob**، إذا نرفض فرض العدم (فرضية عدم صلاحية النموذج) و نقبل الفرض البديل، والذي يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع(**GDP**) و المتغير المستقل (**GAZ**) ومنه فالنموذج ككل معنوي وجيد.

✓ **معامل التحديد(R^2):**

من خلال مخرجات الايفيوز في الجدول رقم (35) نجد أن قيمة معامل التحديد تقريبا هي **20%** وهي نسبة تفسير المتغير المستقل على المتغير التابع و هي نسبة جيدة.

الفرع الثاني: التقييم القياسي للنموذج و اختبار استقرارية المتغيرات

يتم التقييم القياسي للنموذج باتباع المراحل الآتية:

✓ **اختبار داربن واتسون Durbin-Watson:**

الغرض منه هو التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الإحصائية من الفرضيات التصادفية الضرورية للتصديق على نجاعة النموذج، فإحصائية داربن واتسون تكون قيمتها بالضرورة بين 0 و 4، ومن خلال الجدول رقم(35) نلاحظ أن قيمة داربن واتسون تساوي 0.205441، وهي ما يجعلها في منطقة القبول وهو ما يدل على نجاعة النموذج، و للتأكد من صحة هاته النتيجة سنتطرق إلى الاختبارات الآتية:

✓ **التحقق من جودة النموذج:**

حتى نستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنموذج القياسي السابق، وقدرته التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها، لابد من اختبار توفر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، والجداول الموالية توضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (47):اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي GDP-GAZ

المتغير التابع (Y) : حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP الطريقة المتبعة: طريقة المربعات الصغرى. الفترة: 1990-2020 عدد المشاهدات: 31				
المتغيرات	المعامل	Std Error	t.Statistic	Prob
C	-1354.769	2030.687	-0.667148	0.5100
GAZ	1.059391	0.477635	2.217994	0.0345
Kurtosis 1.817649		2.232649	Jarque-Bera	
		0.287566	Skewness	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (34) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (11).

من خلال الجدول رقم (47) يتبين أن مختلف القيم في الشكل البياني تتبع التوزيع الطبيعي، فقيمة احتمالية جارك بيرا تقدر بـ 2.232649 و هي أكبر من 5% مما يجعل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن الالتواء صغير جدا و هو مقدر بـ 0.287566 ، أما قيمة التفرطح فهي مقدرة بـ 1.817649، و هو ما يفسر تتبع البيانات للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (48) : اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي GDP-GAZ

Breusch-Godfrey serial correlation LM Test				
Dependent variable : RESID				
المتغيرات	المعامل	Std Error	t.Statistic	Prob
C	1218.652	936.3160	1.301539	0.2041
GAZ	-0.272849	0.220338	-1.238321	0.2263
RESID(-1)	1.004914	0.196875	4.529150	0.0001
RESID(-2)	-0.056557	0.221569	-0.255256	0.8005

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (34) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (12).

من خلال الجدول رقم (48) تشير البيانات أن إلى أن المعلمات كلها تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، و بالنظر إلى نتائج اختبار Breusch-Godfrey يتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

الجدول رقم (49): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين GDP-GAZ

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey				
Prob	**t.Statistic**	**Std Error**	**المعامل**	**المتغيرات**
0.3115	1.029989	2384580	2456092	**C**
0.7494	-0.322516	560.8734	-180.8906	**GAZ**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (08).

من خلال بيانات الجدول رقم(49) نرفض فرضية عدم التجانس التباييني، كما أن إحصائية احتمالية فيشر و جداء معامل التحديد للنموذج و عدد ملاحظاته تقل عن 5%.

مما سبق يمكن القول بأن شروط طريقة المربعات الصغرى محقق وهذا يدل على جودة ودقة المعاملات المقدرة.

✓ **اختبار استقرارية المتغيرات:**

يعتبر من الضروري جدا التطرق لدراسة اختبار استقرارية المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و المتغير المستقل في احتياطي الغاز، و حتى يتم التأكد من نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط، و الشكل الآتي تمثل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كما هي مبينة أدناه:

المنحنى البياني رقم (26):السلاسل الزمنية لكل من GDP و ZAG و تطورها خلال الفترة 1990- 2020

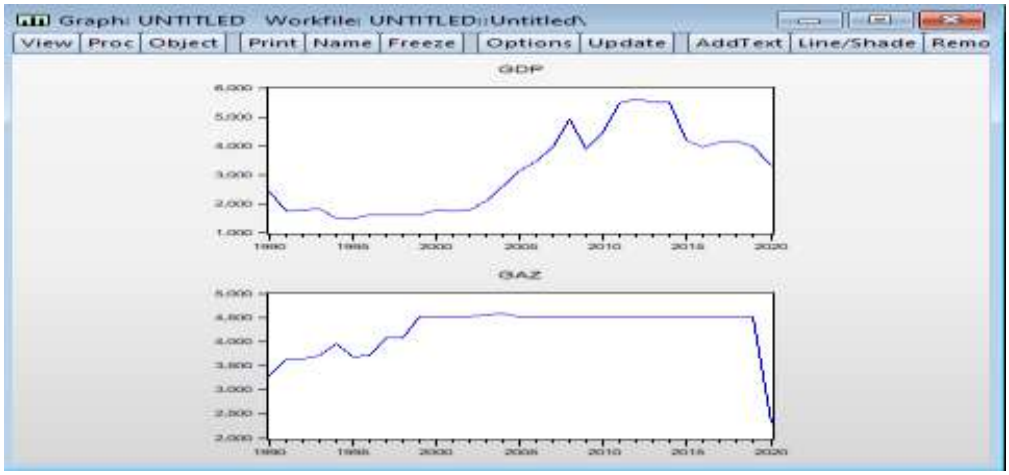

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن السلاسل الزمنية للمتغيرين التابع (GDP) و المستقل (ZAG) غير مستقرة و تتضمن مركبة الاتجاه العام لها.

كما أن دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية و التي توضح استقرارية المتغيرين التابع (GDP) و المستقل (ZAG) في المستوى و هي مبينة في الأشكال الآتية:

الجدول رقم (50): استقرارية المتغير التابع (GDP) في المستوى

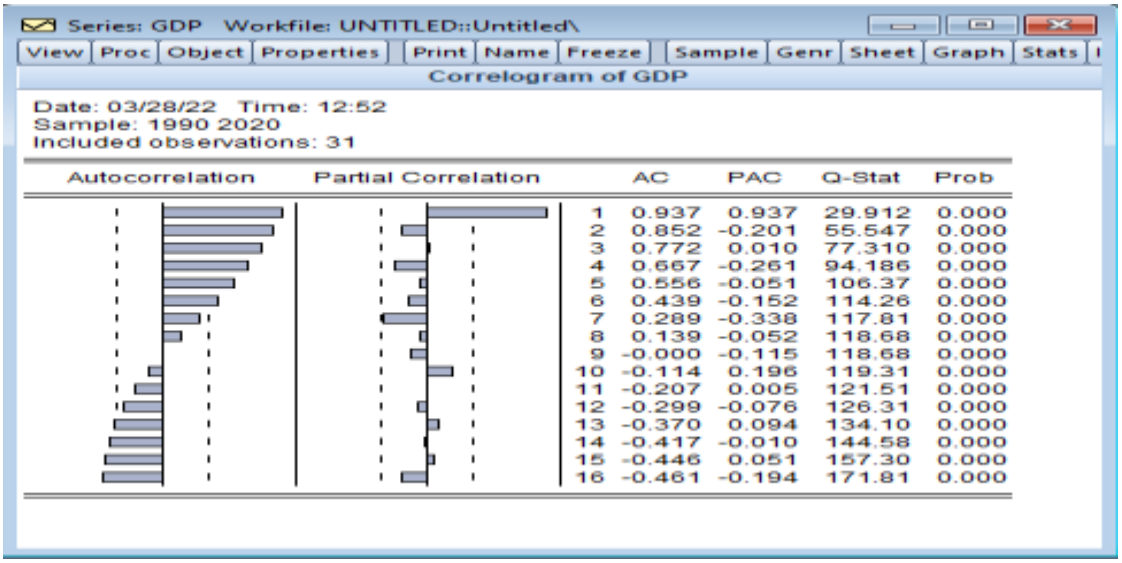

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.937	0.937	29.912	0.000
2	0.852	-0.201	55.547	0.000
3	0.772	0.010	77.310	0.000
4	0.667	-0.261	94.186	0.000
5	0.556	-0.051	106.37	0.000
6	0.439	-0.152	114.26	0.000
7	0.289	-0.338	117.81	0.000
8	0.139	-0.052	118.68	0.000
9	-0.000	-0.115	118.68	0.000
10	-0.114	0.196	119.31	0.000
11	-0.207	0.005	121.51	0.000
12	-0.299	-0.076	126.31	0.000
13	-0.370	0.094	134.10	0.000
14	-0.417	-0.010	144.58	0.000
15	-0.446	0.051	157.30	0.000
16	-0.461	-0.194	171.81	0.000

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول السابق المتمثل في دالة الارتباط الذاتي يتبين بأن المتغير التابع غير مستقر في المستوى.

جدول رقم (51): استقرارية المتغير التابع (GDP) في الفرق الأول

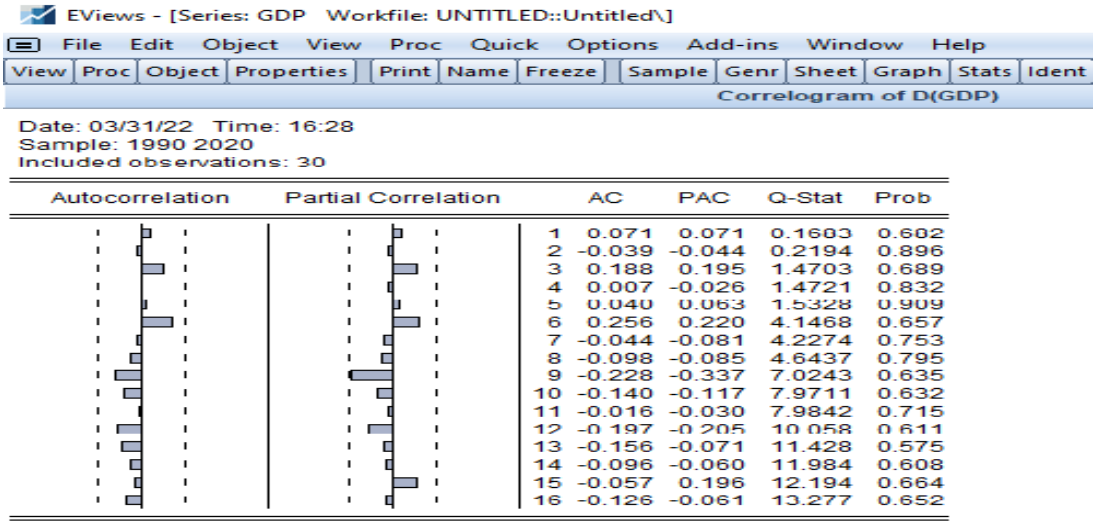

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.071	0.071	0.1603	0.689
2	-0.039	-0.044	0.2194	0.896
3	0.188	0.195	1.4703	0.689
4	0.007	-0.026	1.4721	0.832
5	0.040	0.063	1.5328	0.909
6	0.256	0.220	4.1468	0.657
7	-0.044	-0.081	4.2274	0.753
8	-0.098	-0.085	4.6437	0.795
9	-0.228	-0.337	7.0243	0.635
10	-0.140	-0.117	7.9711	0.632
11	-0.016	-0.030	7.9842	0.715
12	-0.197	-0.205	10.058	0.611
13	-0.156	-0.071	11.428	0.575
14	-0.096	-0.060	11.984	0.608
15	-0.057	0.196	12.194	0.664
16	-0.126	-0.061	13.277	0.652

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول السابق المتمثل في دالة الارتباط الذاتي يتبين بأن المتغير التابع مستقر في الفرق الأول.

الجدول رقم (52): استقرارية المتغير المستقل (ZAG) في المستوى

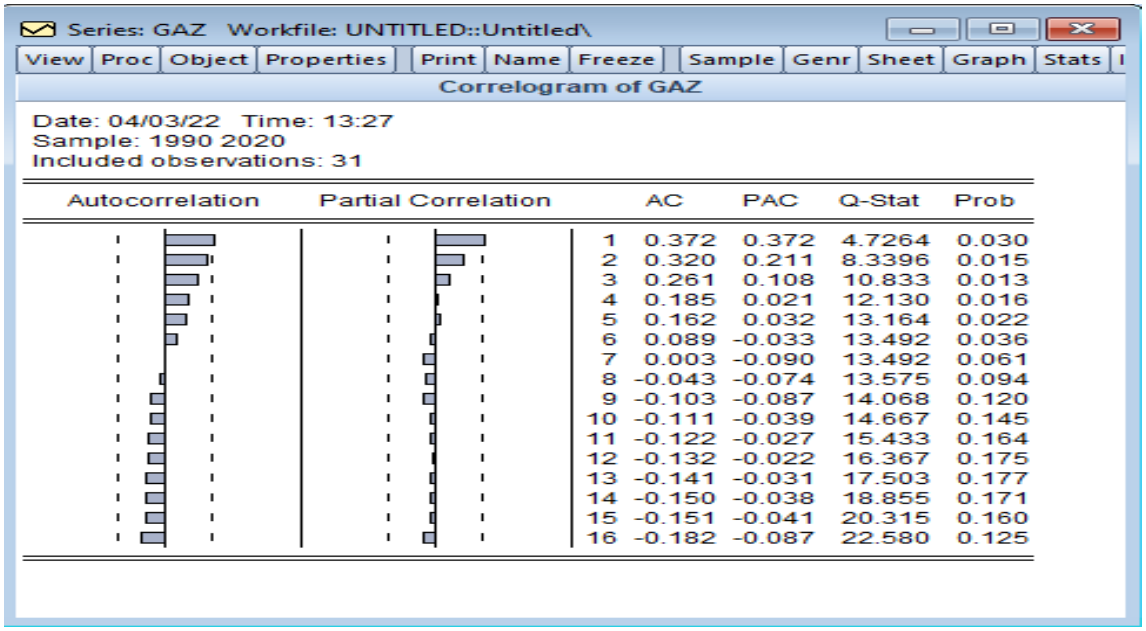

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول السابق المتمثل في دالة الارتباط الذاتي يتبين بأن المتغير المستقل (احتياطي الغاز GAZ) مستقر في المستوى.

أما بالنسبة لاختبار **ديكي فولر** الموسع لجذر الوحدة (ADF) و اختبار **فيليب بيرون** (PP) فهما مبينان من خلال النموذج المقدر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (53): اختبار (ADF) و (PP) لسكون السلال الزمنية للمتغيرين GDP و GAZ عند المستوى و الفرق الأول

المتغير	المستوى				الفرق الاول				النتيجة
	ADF		PP		ADF		PP		
	T	PROP	T	PROP	T	PROP	T	PROP	
GDP	1.25	0.88	1.56	0.78	4.71	0.003	4.7	0.004	مستقرة(1)
GAZ	0.43	0.99	0.71	0.99	3.78	0.03	3.81	0.007	مستقرة(1)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول رقم (53) فتبين بأن نتائج اختبار المتغير التابع و المستقل (ADF) و (PP) مستقرة عند المستوى و عند الفرق الأول و هذا ما يمكن تفسيره بأنها متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

مما سبق نستنتج بأن كل الشروط محققة، و هو ما يستوجب الانتقال إلى المرحلة النهائية و المتمثلة في التقييم الاقتصادي.

الفرع الثالث: التقييم الاقتصادي للنموذج

من خلال النموذج المقدر يتبين بأنه هناك علاقة خطية سالبة لأنها تتميز بالانحدار و هذا باستخدام طريقة المربعات الصغرى، و معادلتها الرياضية عبارة عن خط مائل و مستقيم و هي على الشكل الآتي:

$$GDP = -1354.76891872 + 1.05939116382*GAZ$$

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الجدول رقم (34) نلاحظ أنه كلما تغير احتياطي الغاز بوحدة واحدة يتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP بـ 1.05939116382 و هو موافق للنظرية الاقتصادية، كما يستدل من المعادلة السابقة بدلالتها على أن زيادة احتياطي الغاز GAZ بمقدار 1% يترتب عنه زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP بقيمة 1.05939116382، حيث يمكن تفسير هاته النتيجة من خلال الجدول رقم() بزيادة حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP كلما زاد احتياطي الغاز GAZ بغض النظر عن التذبذب في الإمداد بهذا المورد الطبيعي أو التقلبات في أسعار الغاز ، ففي سنة 1990 قدرت حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP بـ 2408.82 دولار أمريكي سنويا مقابل احتياطي الغاز GAZ المقدر بـ 3300 مليار $م^3$ سنويا، لكن ما يمكن الإشارة له و هو أنه بالرغم من زيادة احتياطي الغاز GAZ سنة 2003 بقيمة مقدرة بـ 4545 مليار $م^3$ إلا أنه نلاحظ انخفاض في حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة مقدرة بـ 2103.38 وهو ما يفسر بتقلبات أسعار الغاز أو زيادة نفقات الدولة على قطاعات معينة على حساب حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP، ومع استمرار تزايد احتياطي الغاز إلى غاية سنة 2019 بقيمة مقدرة 4504 مليار $م^3$ زادت حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP

إلى 3989.67 دولار أمريكي سنويا، وهو مايفسر العلاقة الطردية بين المتغير التابع GDP و المتغير المستقل احتياطي الغاز GAZ والتي قد تؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي من خلال تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر في ظل ثبات مستوى أسعار الغاز، و هذا في حالة الإستغلال الأمثل لهذا المورد الطبيعي و حوكمته في الجزائر.

المطلب الثالث: قياس أثر الاستهلاك النهائي للفحم على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي GDP

من خلال دراستنا هذه سوف يتم في هذا المطلب دراسة وتحليل العلاقة بين المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP) و المتغير المستقل (COAL) و ملاحظة التغيرات المتوقعة من خلال الإحصائيات المبني عليها خلال السلسلة الزمنية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2020، فالنظرية الاقتصادية و المتوقعة تفرض زيادة حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP كلما زادت حوكمة الاستهلاك النهائي للفحم COAL، وهذا في ظل ثبات مستوى استخراج و إنتاج الفحم ، ولهذا تعتبر حوكمة استهلاك الفحم من أهم العوامل المؤثرة.

الفرع الأول: التقدير و التقييم الإحصائي للنموذج

انطلاقا من معادلة نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP) والمتغير المستقل (الفحم LAOC) المبينة كالآتي:

$$\mathbf{Y1_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X1_t + £_{t1}}$$

$$GDP = 4473.53986452 - 0.00669591047125 * COAL$$

حيث:

$Y1_t$: المتغير التابع (GDP).

$X1_t$: المتغير المستقل(COAL).

$\hat{a}_0$: ثابت و يساوي الصفر في حالة هناك تغير في المتغير المستقل.

â1 : الميل الحدي للانحدار.

$£_t$: حد الخطأ أو اضطراب العلاقة.

و لتقدير معلمات الانحدار $\hat{a}_0, \hat{a}_1$ نستعمل طريق ة المربعات الصغرى(Least Square Method)، وباستعمال وإدخال البيانات في برنامج Eviews 11 تم الحصول على التقدير التالي وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ()، كما هي موضحة في الشكل و الجدول الآتيين:

الجدول رقم (54): تقدير النموذج حسب طريقة الانحدار الخطي البسيط GDP-COAL

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 04/05/22 Time: 11:36
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4473.540	472.0963	9.475906	0.0000
COAL	-0.006696	0.002053	-3.261376	0.0028

R-squared	0.268352	Mean dependent var	3117.297
Adjusted R-squared	0.243123	S.D. dependent var	1430.240
S.E. of regression	1244.289	Akaike info criterion	17.15286
Sum squared resid	44899425	Schwarz criterion	17.24537
Log likelihood	-263.8693	Hannan-Quinn criter.	17.18302
F-statistic	10.63657	Durbin-Watson stat	0.313030
Prob(F-statistic)	0.002835		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34) وباستعمال Eviews 11.

من الجدول السابق تم استخلاص النتائج اللازمة لتوضيح العلاقة و تقدير النموذج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (55): يمثل تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط GDP-COAL

المتغير التابع (Y) : حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP الطريقة المتبعة: طريقة المربعات الصغرى. الفترة: 1990-2020 عدد المشاهدات: 31				
المتغيرات	**المعامل**	**Std Error**	**t.Statistic**	**Prob**
C (ثابت)	4473.540	472.0963	9.475906	0.0000
(COAL)	-0.006696	0.002053	-3.261376	0.0028
F-Statistic	10.63657	**R-squared**	0.268352	
Prob(F-Statistic)	0.002835	**Durbin-Watson**	0.0313030	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34) و باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews11، والملحق رقم (13).

من خلال الجدول رقم (55) سوف يتم التقييم الإحصائي للنموذج و المعادلة كالآتي:

✓ **اختبار ستيودنت T لمعنوية معلمات النموذج ($\widehat{a_0}, a_1$،):**

– اختبار معنوية المعلمة $(\widehat{a_0})$:

يتم اختبار المعلمة $(\widehat{a_0})$ من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \widehat{a_0} = 0$$

$$H_1: \widehat{a_0} \neq 0$$

بعد مقارنة T_c (T ستيودنت المحسوبة) بـ T_t(T ستيودنت الجدولية) عند مستوى معنوية 5%، نجد أن قيمة T ستيودنت المحسوبة أكبر من T ستيودنت الجدولية، ومنه نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و معناه أن المتغير له تأثير موجب و معنوي في النموذج.

– اختبار معنوية المعلمة $(\widehat{a_1})$:

يتم اختبار المعلمة $(\widehat{a_1})$ من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$H_1: \widehat{a_1} \neq 0 \quad / \quad H_0: \hat{a}_1 = 0$$

بعد مقارنة T_c المحسوبة بـ T_t الجدولية عند مستوى معنوية 5%، نجد أن قيمة T ستيودنت المحسوبة أكبر من T ستيودنت الجدولية، ومنه نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و معناه أن المتغير له تأثير إيجابي و معنوي في النموذج.

✓ – **اختبار فيشر الإحصائي F–Statistic:**

الغرض من هذا الاختبار هو التوصل إلى قرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تمثيلا جيدا وفيما يلي خطوات إجراء الاختبار و هناك فرضين:

الفرض العدمي H_0: النموذج غير مناسب.

الفرض البديل H_1:النموذج مناسب.

إحصائية إختبار فيشر تظهر من خلال نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول رقم (35)، حيث أن إحصائية F–Statistic المحسوبة 10.63657 تظهر معنوية عند مستوى 5%(Prob (F–Statistic)، إذا نرفض فرض العدم (فرضية عدم صلاحية

النموذج) و نقبل الفرض البديل، والذي يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع(**GDP**) و المتغير المستقل (**COAL**) ومنه فالنموذج ككل معنوي وجيد.

✓ **معامل التحديد(R^2):**

من خلال مخرجات الإيفيوز في الجدول رقم (36) نجد أن قيمة معامل التحديد تقريبا هي **30%** وهي نسبة تفسير المتغير المستقل على المتغير التابع و هي نسبة جيدة.

الفرع الثاني: التقييم القياسي للنموذج و اختبار استقرارية المتغيرات

يتم التقييم القياسي للنموذج باتباع المراحل الآتية:

✓ **اختبار داربن واتسون Durbin–Watson:** الغرض منه هو التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الإحصائية من الفرضيات التصادفية الضرورية للتصديق على نجاعة النموذج، فإحصائية داربن واتسون تكون قيمتها بالضرورة بين 0 و 4، ومن خلال الجدول رقم(36) نلاحظ أن قيمة داربن واتسون تساوي 0.0313030، وهي ما يجعلها في منطقة القبول مما يدل على نجاعة النموذج، و للتأكد من صحة هاته النتيجة سنتطرق إلى الاختبارات الآتية:

✓ **التحقق من جودة النموذج:** حتى نستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنموذج القياسي السابق، وقدرته التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها، لابد من اختبار توفر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، والجداول الموالية توضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (56):اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي GDP–COAL

المتغير التابع (Y) : حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP الطريقة المتبعة: طريقة المربعات الصغرى. الفترة: 1990–2020 عدد المشاهدات: 31				
المتغيرات	المعامل	Std Error	t.Statistic	Prob
C	4473.540	472.0963	9.475906	0.0000
COAL	−0.006696	0.002053	−3.261376	0.0028
Skewness −0.119534	Kurtosis 2.280036		Jarque–Bera 0.743356	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (34) Eviews 11، و الملحق رقم (14). باستعمال

من خلال الجدول رقم (56) يتبين أن مختلف القيم في الشكل البياني تتبع التوزيع الطبيعي، فقيمة احتمالية جارك بيرا تقدر بـ 0.743356 و هي أكبر من 5% مما يجعل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن الالتواء صغير جدا و هو مقدر بـ 0.119534-، أما قيمة التفرطح فهي مقدرة بـ 2.280036، و هو ما يفسر تتبع البيانات للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (57) : اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي GDP-COAL

Breusch-Godfrey serial correlation LM Test				
Dependent variable : RESID				
Prob	t.Statistic	Std Error	المعامل	المتغيرات
0.2468	-1.183860	264.6723	-313.3350	C
0.2099	1.284462	0.001165	0.001496	COAL
0.0001	4.791381	0.190326	0.911924	RESID(-1)
0.7819	-0.279578	0.195866	-0.054760	RESID(-2)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (34) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (15).

من خلال الجدول رقم (57) تشير البيانات أن إلى أن المعلمات كلها تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، و بالنظر إلى نتائج اختبار Breusch-Godfrey يتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

الجدول رقم (58): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين GDP-COAL

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey				
Prob	t.Statistic	Std Error	المعامل	المتغيرات
0.0001	4.440241	592503.4	2630858	C
0.0311	-2.265689	2.576731	-5.838071	COAL

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (16).

من خلال بيانات الجدول رقم(58) نرفض فرضية عدم التجانس التباييني، كما أن إحصائية احتمالية فيشر و جداء معامل التحديد للنموذج و عدد ملاحظاته تقل عن 5%.

مما سبق يمكن القول بأن شروط طريقة المربعات الصغرى محقق وهذا يدل على جودة ودقة المعاملات المقدرة.

✓ **اختبار استقرارية المتغيرات:**

يعتبر من الضروري جدا التطرق لدراسة اختبار استقرارية المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و المتغير المستقل في احتياطي الغاز، و حتى يتم التأكد من نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط، و الشكا الآتي يمثل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كما هي مبينة أدناه:

المنحنى رقم (27):السلاسل الزمنية لكل من GDP و LAOC و تطورها خلال الفترة 1990- 2020

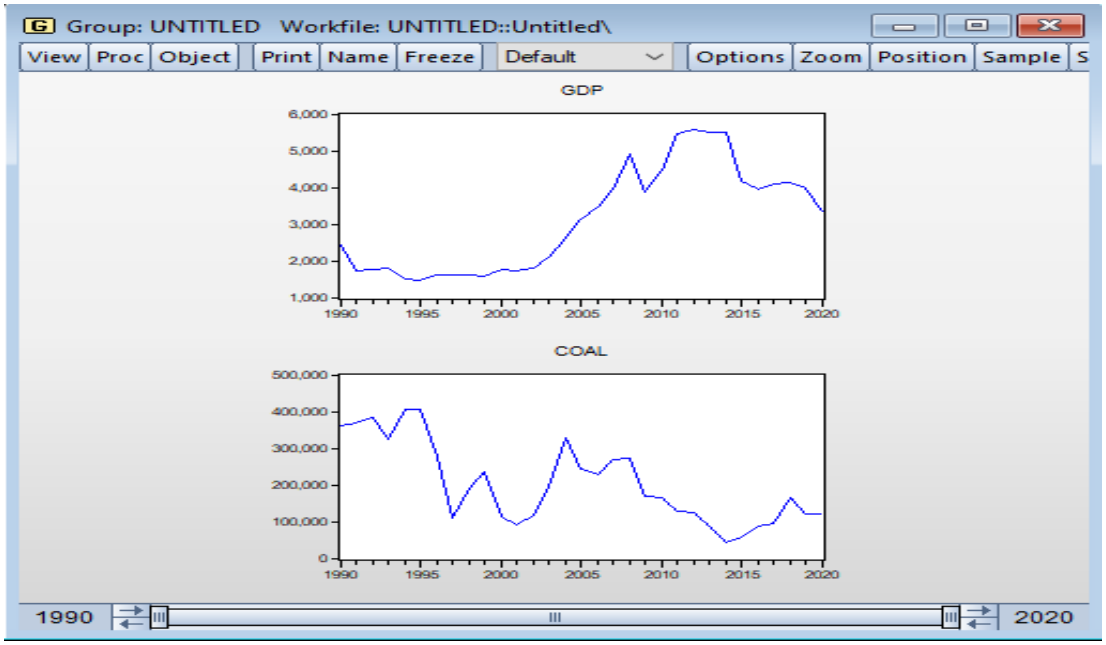

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن السلاسل الزمنية للمتغيرين التابع (GDP) و المستقل (COAL) غير مستقرة و تتضمن مركبة الاتجاه العام لها، كما أن دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية و التي توضح استقرارية المتغيرين التابع (GDP) و المستقل (COAL) في المستوى و في الفرق الأول هي مبينة في الأشكال الآتية:

الجدول رقم (59): استقرارية المتغير التابع (GDP) في المستوى

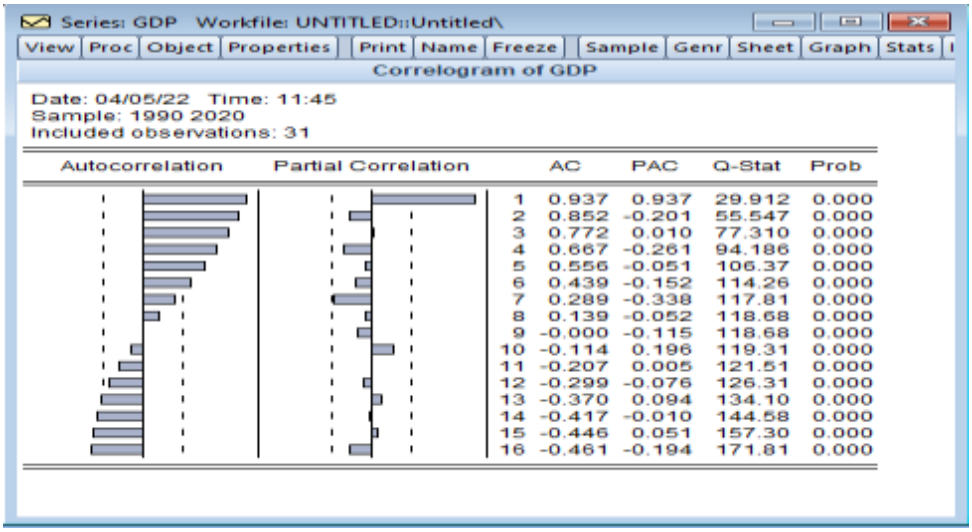

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول السابق المتمثل في دالة الارتباط الذاتي يتبين بأن المتغير التابع غير مستقر في المستوى.

الجدول رقم (60): استقرارية المتغير التابع (DPG) في الفرق الأول

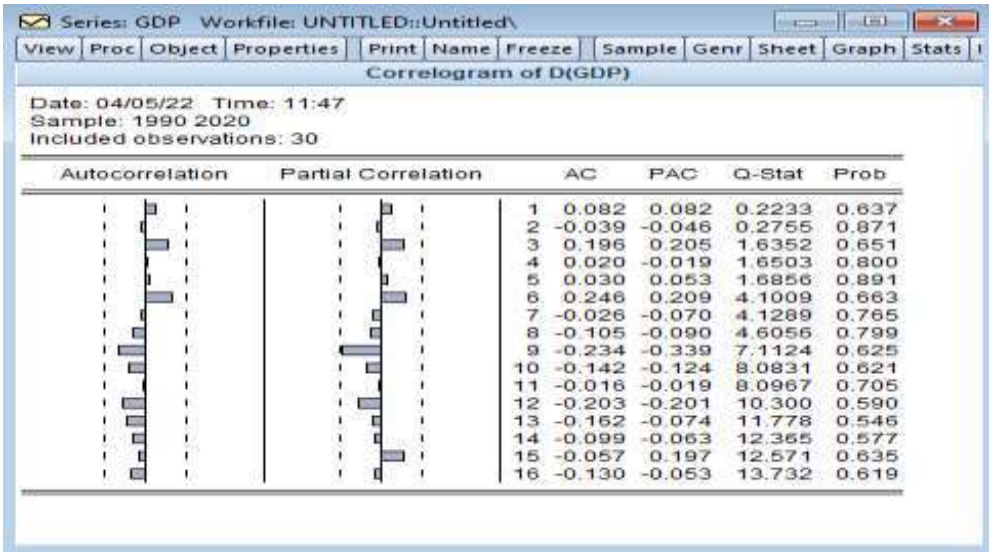

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول السابق المتمثل في دالة الارتباط الذاتي يتبين بأن المتغير التابع مستقر في الفرق الأول.

الجدول رقم (61): استقرارية المتغير المستقل (LAOC) في المستوى

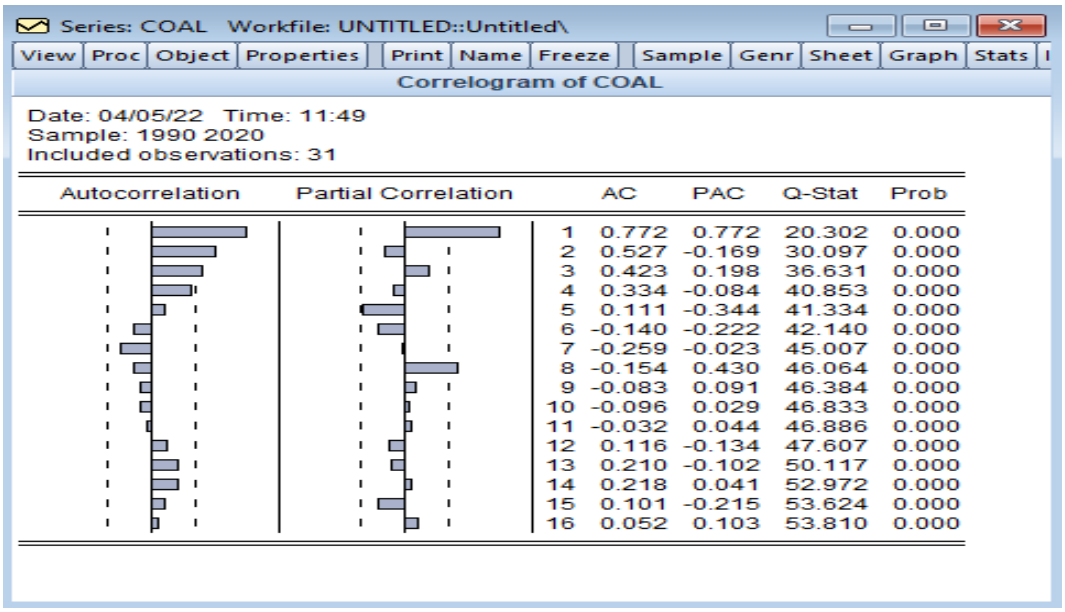

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول السابق المتمثل في دالة الارتباط الذاتي يتبين بأن المتغير المستقل (COAL) غير مستقر في المستوى.

الجدول رقم (62): استقرارية المتغير المستقل (LAOC) في الفرق الأول

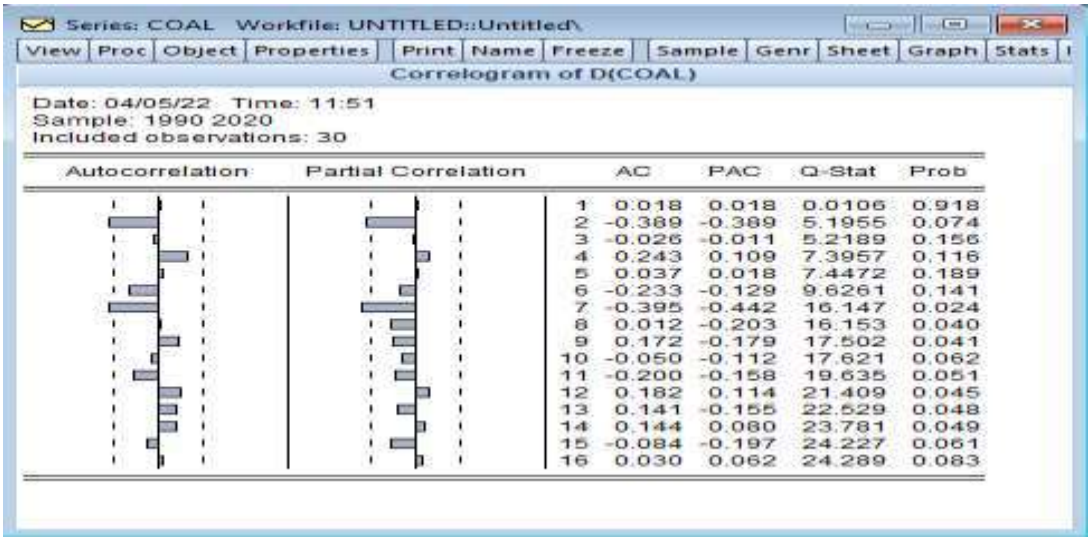

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول السابق المتمثل في دالة الارتباط الذاتي يتبين بأن المتغير المستقل (COAL) مستقر في الفرق الأول.

أما بالنسبة لاختبار **ديكي فولر** الموسع لجذر الوحدة (ADF) و اختبار **فيليب بيرون** (PP) فهما مبينان من خلال النموذج المقدر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (63): اختبار (ADF) و (PP) لسكون السلال الزمنية للمتغيرين GDP و COAL عند المستوى و الفرق الأول

المتغير	المستوى				الفرق الاول				النتيجة
	ADF		PP		ADF		PP		
	T	PROP	T	PROP	T	PROP	T	PROP	
GDP	1.25	0.88	1.56	0.78	4.71	0.003	4.7	0.004	**مستقرة(1)**
COAL	1.96	0.29	2.48	0.33	5.05	0.007	8.42	0.00	**مستقرة(1)**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (34) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول رقم (63) فتبين بأن نتائج اختبار المتغير التابع و المستقل (ADF) و (PP) مستقرة عند المستوى و عند الفرق الأول و هذا ما يمكن تفسيره بأنها متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

مما سبق نستنتج بأن كل الشروط محققة، و هو ما يستوجب الانتقال إلى المرحلة النهائية و المتمثلة في التقييم الاقتصادي.

الفرع الثالث: التقييم الاقتصادي للنموذج

من خلال النموذج المقدر يتبين بأنه هناك علاقة خطية، معادلتها الرياضية عبارة عن خط مائل و مستقيم و هي على الشكل الآتي:

$$GDP = 4473.53986452 - 0.00669591047125*COAL$$

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الجدول رقم () نلاحظ أنه كلما تغيرو نقص احتياطي الفحم بوحدة واحدة يتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP بـ **0.00669591047125** و هو غير موافق للنظرية الاقتصادية، كما يستدل من المعادلة السابقة بدلالتها على أن نقصان حوكمة الإستهلاك النهائي للفحم بمقدار 1% يترتب عنه نقصان حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP بقيمة **0.00669591047125**، حيث يمكن تفسير هاته النتيجة من خلال الجدول رقم(34) بتذبذب قيم الاستهلاك النهائي للفحم، أما حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

GDP فزيادتها تفسر بزيادة حوكمة كل من النفط و الغاز بدرجة كبيرة، ففي سنة 1990 قدرت حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP بـ **2408.82** دولار أمريكي سنويا مقابل استهلاك نهائي للفحم قدر بـ **359701.920321013** طن سنويا، لكن ما يمكن الإشارة له و هو عند زيادة الإستهلاك النهائي للفحم سنة 1995 بقيمة مقدرة بـ **404093,13625135296** طن نلاحظ انخفاض في حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة مقدرة بـ 1452.28 وهو ما يفسر العلاقة العكسية بين المتغيرين ، بتفسير آخر فالجزائر تعتمد بدرجة أولى على كل من النفط و الغاز و بدرجة أقل على الفحم، و حوكمة هاته الموارد قد يؤدي حتما إلى تحقيق النمو الإقتصادي من خلال تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر في ظل ثبات مستوى الأسعار.

المبحث الثاني: قياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاجتماعي.

إن قياس مدى مستوى تأثير حوكمة الموارد الطبيعية على تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الإجتماعي هو ما سوف يتم التطرق له في هذا المبحث من خلال إجراء دراسة قياسية تحليلية باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 11 ، بحيث سوف يتم قياس أثر حوكمة كل من احتياطي النفط (OIL)، الغاز (GAZ) و الاستهلاك النهائي للفحم (COAL) (المتغيرات المستقلة) على النسبة المئوية للبطالة في الجزائر The Uneployment (UNPT)(المتغير التابع)، و هذا من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد المتمثل في المعادلة الآتية:

$$UNPT= a_0+a_1OIL+a_2GAZ+a_3COAL+£_t$$

حيث:

UNPT: المتغير التابع (نسبة البطالة).

OIL: المتغير المستقل(احتياطي النفط).

GAZ: المتغير المستقل(احتياطي الغاز).

COAL: المتغير المستقل(الاستهلاك النهائي للفحم).

$\hat{a}_0$: ثابت و يساوي الصفر في حالة هناك تغير في المتغير المستقل.

$\hat{a}_1$: الميل الحدي للانحدار.

$£_t$: حد الخطأ أو اضطراب العلاقة.

و الجدول الموالي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة الثلاثة و النسبة المئوية للبطالة من القوة العاملة في الجزائر خلال السلسلة الزمنية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2020.

الجدول رقم(64): علاقة النسبة المئوية للبطالة (UNPT) بحوكمة الموارد الطبيعية (OIL-GAZ-COAL)

	المتغيرات المستقلة			
السنوات	COAL(طن)	GAZ (مليار متر مكعب)	OIL (مليار برميل)	UNPT (المتغير التابع البطالة بالنسبة المئوية)
1990	359701.920321013	3300	9200	20.60
1991	369494.602082741	3626	9200	20.60
1992	384712.49778215	3650	9200	24.38
1993	323363.223191258	3700	9200	26.23
1994	407300.495434636	3963	9979	27.74
1995	404093.136251352	3690	9979	31.84
1996	275423.439653881	3700	10800	28.53
1997	109834.991606274	4077	11200	25.43
1998	189882.487818861	4077	11314	26.66
1999	234068.978694949	4520	11314	28.30
2000	113656.525952314	4523	11314	29.77
2001	89362.4861810599	4523	11314	27.30
2002	114816.634593076	4523	11314	25.90
2003	193874.626376778	4545	11800	23.72
2004	329573.216503573	4580	11350	17.65
2005	243827.539614301	4504	12270	15.27
2006	228643.764757267	4504	12200	12.27
2007	269213.446341566	4504	12200	13.79
2008	272147.838785847	4504	12200	11.33
2009	167908.665329131	4504	12200	10.16
2010	164360.097722094	4504	12200	09.96
2011	128908.542494098	4504	12200	09.96
2012	123415.086871666	4504	12200	10.97
2013	88509.465121676	4504	12200	09.82
2014	43026.3822353251	4504	12200	10.21
2015	55651.0939142072	4504	12200	11.21
2016	88509.465121676	4504	12200	10.20
2017	95947.8087595038	4504	12200	10.33
2018	165588.448047607	4504	12200	10.42
2019	122084.374019027	4504	12200	10.51
2020	122084.374019027	2305	12200	12.55

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع البنك الدولي و الوكالة الدولية للطاقة.

المطلب الأول: قياس أثر حوكمة النفط و الغاز و الفحم على نسبة البطالة من إجمالي القوة العاملة في الجزائر

من خلال هذا المطلب الأول سوف يتم دراسة وتحليل العلاقة بين المتغير التابع (نسبة البطالة UNPT) و المتغير ات المستقلة (Oil, GAZ, COAL) و ملاحظة التغيرات المتوقعة من خلال الإحصائيات المبني عليها خلال السلسلة الزمنية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2020، فالنظرية الاقتصادية و المتوقعة تفرض نقص مستوى النسبة المئوية للبطالة كلما زادت حوكمة الموارد الطبيعية السالفة الذكر، وهذا في ظل ثبات مستوى الإمداد بهاته الموارد و عدم تقلب مستوى أسعارها في السوق، ولهذا تعتبر حوكمة الموارد الطبيعية من أهم العوامل المؤثرة لزيادة مستوى القوة العاملة و امتصاص البطالة.

الفرع الأول: التقدير و التقييم الإحصائي للنموذج

انطلاقا من معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع (نسبة البطالة UNPT) و المتغيرات المستقلة (Oil, GAZ, COAL) المبينة كالآتي:

$$UNPT = a_0 + a_1 OIL + a_2 GAZ + a_3 COAL + £_t$$

$$UNPT = 86.1385478948 - 0.00645398982014*OIL + 0.00182358444265*GAZ - 1.09398069638*COAL$$

من المعادلة السابقة و لتقدير معلمات الانحدار $\mathbf{a_0, a_1, a_2, a_3}$ نستعمل طريقة المربعات الصغرى (Least Square Method)، وباستعمال وإدخال البيانات في برنامج Eviews 11 تم الحصول على التقدير التالي وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (64)، كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (65): يمثل تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد UNPT-OIL,GAZ,COAL

المتغير التابع (Y) : النسبة المئوية للبطالة (UNPT). الطريقة المتبعة: طريقة المربعات الصغرى. الفترة: 1990-2020 عدد المشاهدات: 31				
المتغيرات	المعامل	Std Error	t.Statistic	Prob
C (ثابت)	86.13855	20.79415	4.142441	0.0003
Oil	-0.006454	0.001727	-3.736761	0.0009
GAZ	0.001824	0.002496	0.730458	0.4714
COAL	-1.06	1.52	-0.718680	0.4785
R-squared 0.490485	F-Statistic 8.663856			
Durbin-Watson 0.268723	Prob(F-Statistic) 0.000344			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (63) وباستعمال Eviews 11، و الملحق رقم(21).

من خلال الجدول رقم (64) سوف يتم التقييم الإحصائي للنموذج و المعادلة كالآتي:

يتم التقييم الإحصائي للنموذج بالتطرق لعدة اختبارات متمثلة في:

✓ **اختبار ستيودنت T لمعنوية معلمات النموذج (a_0,a_1,a_2,a_3):**

اختبار معنوية معلمات النموذج (a_0,a_1,a_2,a_3):

يتم اختبار المعلمات $(\mathbf{a_0,a_1,a_2,a_3})$ من خلال الفرضيتين التالية:

$$H_0: \hat{a}_0 = 0, \hat{a}_1 = 0, \hat{a}_2 = 0, \hat{a}_3 = 0$$

$$H_1: \hat{a}_0 \neq 0, \hat{a}_1 \neq 0, \hat{a}_2 \neq 0, \hat{a}_3 \neq 0$$

بعد مقارنة $\mathbf{T_c}$ (**T** ستيودنت المحسوبة) بـ $\mathbf{T_t}$(**T** ستيودنت الجدولية) عند مستوى معنوية 5%، نجد أن قيمة **T** ستيودنت المحسوبة أكبر من **T** ستيودنت الجدولية، ومنه نرفض الفرضية $\mathbf{H_0}$ و نقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ ، و معناه أن المتغير ات المستقلة لها تأثير موجب و معنوي في النموذج.

✓ **- اختبار فيشر الإحصائي F-Statistic:**

الغرض من هذا الاختبار هو التوصل إلى قرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير ات المستقلة تمثيلا جيدا وفيما يلي خطوات إجراء الاختبار و هناك فرضين:

الفرض العدمي H_0: النموذج غير مناسب.

الفرض البديل H_1:النموذج مناسب.

إحصائية اختبار فيشر تظهر من خلال نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول رقم (65)، حيث أن إحصائية **F-Statistic** المحسوبة 8.663856 تظهر معنوية عند مستوى 5%**(F-Statistic) Prob**، إذا نرفض فرض العدم (فرضية عدم صلاحية النموذج) و نقبل الفرض البديل، والذي يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع(**UNPT**) و المتغيرات المستقلة (**OIL, GAZ, COAL**) ومنه فالنموذج ككل معنوي وجيد.

✓ **معامل التحديد(R^2):**

من خلال مخرجات الايفيوز في الجدول رقم (65) نجد أن قيمة معامل التحديد تقريبا هي **50%** وهي نسبة تفسير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و هي نسبة جيدة.

✓**اختبار داربن واتسون Durbin-Watson:**

كما تم التطرق له من قبل فاختبار داربن واتسن يبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الإحصائية من خلال الفرضيات التصادفية الضرورية للتصديق على نجاعة النموذج، فإحصائية داربن واتسون من خلال الجدول رقم(65) قيمتها مقدرة بـ 0.268723 ، وهي ما يجعلها في منطقة القبول مما يدل على نجاعة النموذج، و للتأكد من صحة هاته النتيجة سنتطرق إلى الاختبارات الآتية:

✓ **التحقق من جودة النموذج:** حتى نستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنموذج القياسي السابق، وقدرته التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها، لابد من اختبار توفر شروط طريقة المربعات الصغرى، والجداول الموالية توضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (66):اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي UNPT-OIL,GAZ,COAL

المتغير التابع (Y) : النسبة المئوية للبطالة (UNPT). الطريقة المتبعة: طريقة المربعات الصغرى. الفترة: 1990-2020 عدد المشاهدات: 31				
المتغيرات	المعامل	Std Error	t.Statistic	Prob
C (ثابت)	86.13855	20.79415	4.142441	0.0003
Oil	-0.006454	0.001727	-3.736761	0.0009
GAZ	0.001824	0.002496	0.730458	0.4714
COAL	-1.06	1.52	-0.718680	0.4785
Kurtosis 1.809750		Jarque-Bera 2.849343		
		Skewness 0.444198		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (64) وباستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (22).

من خلال الجدول رقم (66) يتبين أن مختلف القيم في الشكل البياني تتبع التوزيع الطبيعي، فقيمة احتمالية جارك بيرا تقدر بـ 2.849343 و هي أكبر من 5% مما يجعل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن الالتواء صغير جدا و هو مقدر بـ 0.444198، أما قيمة التفرطح فهي مقدرة بـ 1.809750، و هو ما يفسر تتبع البيانات للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (67) : اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي UNPT-OIL,GAZ,COAL

Breusch-Godfrey serial correlation LM Test				
Dependent variable : RESID				
المتغيرات	المعامل	Std Error	t.Statistic	Prob
C	-1.658810	11.20289	-0.148070	0.8835
OIL	0.000844	0.000945	0.893733	0.3800
GAZ	-0.002044	0.001379	-1.481473	0.1510
COAL	3.79	8.35	0.454254	0.6536
RESID(-1)	1.056711	0.196377	5.381039	0.0000
RESID(-2)	-0.225530	0.202537	-1.113527	0.2761

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (64) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (23).

من خلال الجدول رقم (67) تشير البيانات أن إلى أن المعلمات كلها تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، و بالنظر إلى نتائج اختبار Breusch-Godfrey يتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

الجدول رقم (68): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين UNPT-OIL,GAZ,COAL

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey				
Prob	**t.Statistic**	**Std Error**	**المعامل**	**المتغيرات**
0.0038	3.165734	87.87945	278.2030	**C**
0.0057	-3.002712	0.007299	-0.021918	**OIL**
0.5883	0.547807	0.01055	0.005780	**GAZ**
0.0925	-1.744243	6.43	-0.000112	**COAL**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (64) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (24).

من خلال بيانات الجدول رقم(68) نرفض فرضية عدم التجانس التبايني، كما أن إحصائية احتمالية فيشر و جداء معامل التحديد للنموذج و عدد ملاحظاته تقل عن 5%.

مما سبق يمكن القول بأن شروط طريقة المربعات الصغرى محقق وهذا يدل على جودة ودقة المعاملات المقدرة.

✓ **اختبار استقرارية المتغيرات:**

يعتبر من الضروري جدا التطرق لدراسة اختبار استقرارية المتغير التابع المتمثل في النسبة المئوية للبطالة UNPT و المتغيرات المستقلة (OIL, GAZ, COAL)، و حتى يتم التأكد من نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد، و الأشكال الآتية تمثل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كما هي مبينة في الشكل الآتي:

المنحنى رقم (28):السلاسل الزمنية لكل من TPNU و LIO و ZAG و LAOC و تطورها خلال الفترة 1990- 2020

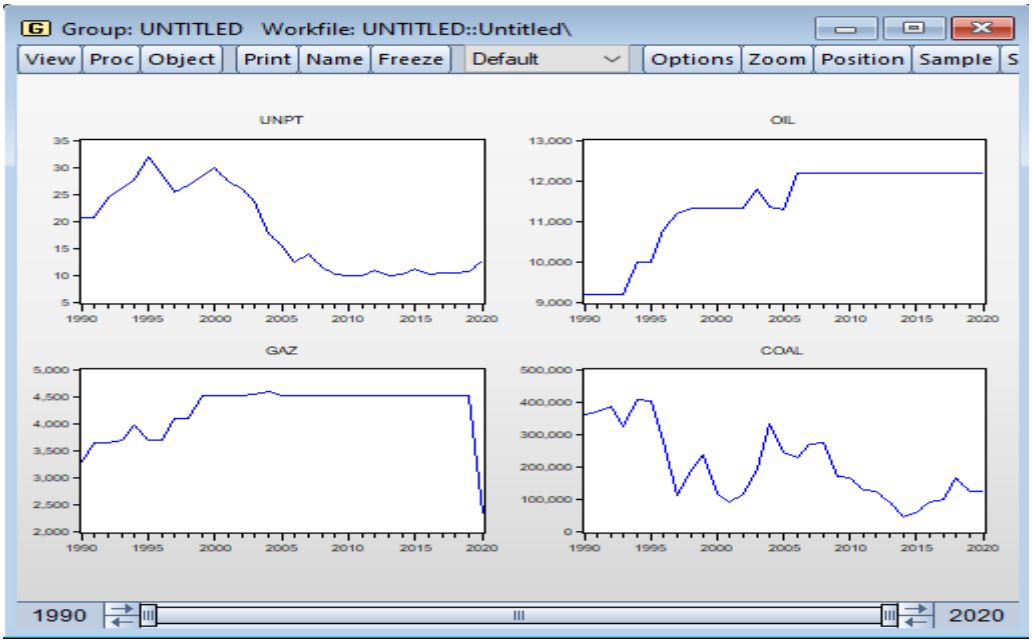

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (64) باستعمال Eviews 11.

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن السلاسل الزمنية للمتغير التابع (UNPT) و المتغيرات المستقلة (OIL, GAZ, COAL) غير مستقرة و تتضمن مركبة الاتجاه العام لها.

✓ **اختبار السببية لجرانجر (Causality Test):**

يعتبر هذا الاختبار ذو أهمية كبيرة لتحديد التأثير بين المتغيرات محل الدراسة، أو تأثير متغير على متغير آخر سواء في اتجاه واحد أو في اتجاهين(علاقة تأثير و تأثر)، و هذا في المدى القصير، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (69): اختبار السببية لجرانجر(نتائج الاختبار) UNPT-OIL,GAZ,COAL

Group: UNTITLED Workfile: GAZ OIL COAL UNPT::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/08/22 Time: 03:06
Sample: 1990 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OIL does not Granger Cause UNPT	29	4.09615	0.0295
UNPT does not Granger Cause OIL		0.02988	0.9706
GAZ does not Granger Cause UNPT	29	15.5657	5.E-05
UNPT does not Granger Cause GAZ		0.57803	0.5686
COAL does not Granger Cause UNPT	29	0.33792	0.7166
UNPT does not Granger Cause COAL		0.27880	0.7591
GAZ does not Granger Cause OIL	29	3.10620	0.0631
OIL does not Granger Cause GAZ		0.03433	0.9663
COAL does not Granger Cause OIL	29	3.70038	0.0397
OIL does not Granger Cause COAL		3.51248	0.0459
COAL does not Granger Cause GAZ	29	0.10287	0.9026
GAZ does not Granger Cause COAL		0.84017	0.4439

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (64) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول رقم (69) يتبين بانه هناك علاقة سببية الأولى بين المتغير التابع TPNU و المتغير المستقل LIO، بحيث أن النسبة المئوية للبطالة تتأثر و يزيد مستواها كلما نقص احتياطي النفط لأن الاحتمال Prob نسبته أقل من 5%، و هو ما يفسر وجود علاقة سببية في المدى القصير.

أما بالنسبة للعلاقة السببية الثانية بين GAZ و UNPT فجاءت معاكسة للعلاقة السببية الأولى فاحتياطي الغاز يؤثر على نسبة البطالة لكن على المدى الطويل.

مما سبق نستنتج بأن كل الشروط محققة، و هو ما يستوجب الانتقال إلى المرحلة النهائية و المتمثلة في التقييم الاقتصادي.

الفرع الثالث: التقييم الاقتصادي للنموذج

من خلال النموذج المقدر و خاصة الاختبار التوضيحي لجرانجر يتبين بأن هناك علاقة سببية بين المتغيرات محل الدراسة، و التي تم تقديرها من خلال المعادلة الرياضية الآتية:

$$UNPT = 86.1385478948 - 0.00645398982014*OIL + 0.00182358444265*GAZ - 1.09398069638*COAL$$

استنادا على ماسبق نلاحظ أنه كلما تغير احتياطي النفط OIL بوحدة واحدة تتغير و تنقص النسبة المئوية للبطالة UNPT بـ 0.00645398982014، و هو موافق للنظرية الاقتصادية، كما يستدل من المعادلة السابقة بدلالتها على أن زيادة احتياطي النفط بمقدار 1% يترتب عنه نقص نسبة البطالة بقيمة 0.00645398982014، و هذا بغض النظر عن التذبذب في الإمداد بهذا المورد الطبيعي أو التقلبات في أسعار النفط.

أما بالنسبة لإحتياطي الغاز فعندما يرتفع بوحدة واحدة تنقص نسبة البطالة بـ 0.00182358444265، و هو موافق للنظرية الاقتصادية، كما يستدل من المعادلة السابقة بدلالتها على أن زيادة احتياطي الغاز بمقدار 1% يترتب عنه نقص نسبة البطالة بقيمة 0.00182358444265، و هذا بغض النظر عن التذبذب في الإمداد بهذا المورد الطبيعي أو التقلبات في أسعار الغاز.

أما بالنسبة لإحتياطي الفحم فعندما يرتفع بوحدة واحدة تنقص نسبة البطالة بـ 1.09398069638، و هو موافق للنظرية الاقتصادية لكن على المدى الطويل، كما يستدل من المعادلة السابقة بدلالتها على أن زيادة احتياطي الفحم بمقدار 1% يترتب عنه نقص نسبة البطالة بقيمة 1.09398069638، و هذا بغض النظر عن التذبذب في الإمداد بهذا المورد الطبيعي أو التقلبات في أسعار الفحم.

مما سبق و من خلال الجدول رقم (64) يتبين بأن النسبة المئوية للبطالة في الجزائر سنة 1990 قدرت بـ 20.60، و مع انتهاج الجزائر لحوكمة الموارد الطبيعية مع مرور الزمن تم خفض مستوى النسبة المئوية للبطالة لتصل إلى حد النصف سنة 2019 بنسبة مئوية قدرت بـ 10.51 و هو ما يدل على نجاعة و توافق النظرية الإقتصادية مع النموذج محل الدراسة.

المطلب الثاني: دور الطاقة الشمسية في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة من خلال بعدها الاجتماعي في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي لديها كل المقومات لتكون ضمن كوكبة الدول الرائدة في مجال الطاقات المتجددة و بالأخص الطاقة الشمسية و هذا لشساعة صحراء الجزائر بدرجة أولى، و ثانيا لمناخ الجزائر الذي يعتبر مناسب جدا للإستثمار في مجال الطاقة الشمسية ،

بحيث بإمكان الجزائر أن تنتج حوالي 40% من الطاقة اعتمادا على الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية . (توات، 2015، صفحة 130)

الفرع الأول: برامج الطاقة الشمسية في الجزائر

نظرا لارتكاز الإقتصاد الجزائري على الموارد النفطية بدرجة كبيرة و هو مايهدد استنزاف هاته الموارد الطبيعية مما يرهن مستقبل الأجيال القادمة، فقلة الإحصائيات المتعلقة بالطاقة الشمسية إن دل إلا على تخلف الجزائر في استغلال هذا المجال من الطاقات المتجددة، فالجزائر قامت بإصدار برنامج للطاقة الشمسية سنة 2011 يمتد إلى غاية 2030 و المتمثل في انجاز 60 محطة شمسية حرارية على ثلاث (03) مراحل كما هو مبين في الشكل الآتي (توات، 2015، صفحة 130):

الشكل رقم (29) : مراحل تطبيق برنامج الطاقة الشمسية في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على (توات، 2015، صفحة 130).

من خلال الشكل رقم (29) يتبين بأن الجزائر تنتهج استراتيجية تنموية تهدف لتحقيق التنمية المستدامة و هذا من خلال إنشاء 60 محطة للطاقة الشمسة، على أن يتم تطبيقها على ثلاث مراحل متتابعة بداية بمرحلة انجاز المشاريع ثم نشر البرامج وصولا إلى المرحلة الأخيرة و هي النشر على النطاق الواسع.

و حسب الوطالة الوطنية للأنباء الجزائرية APS فإن من المنتظر في غضون سنة 2024 إنتاج 4000 ميغوات كريت عبر المحطات الشمسية المرتبطة بالشبكة الكهربائية الوطنية، في حين سوف يتم الوصول إلى إنتاج 1000 ميغاوات كريت في شكل ذاتي

بحلول سنة 2030، و بلوغ 16000 ميغاوات كريت مع حلول سنة 2035 (Aps، 2020).

الفرع الثاني: أهمية الطاقة الشمسية لتحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة من خلال مناطق الظل (المناطق المعزولة و الصحراوية)

يعتبر تحقيق التنمية المستدامة تحقيقا فعليا عند تحقيق الاستراتيجيات عبر مختبف أبعادها و يعتبر البعد الاجتماعي من أهم الأبعاد لما يحتوي عليه من أهداف إنسانية بغية تحقيق العدالة الإجتماعية و القضاء على الفقر في الجزائر و التي يمكنها من تحقيق عدة أهداف كما هي مبينة كالآتي (زرزور، 2018، الصفحات 179-180):

- خلق فرص عمل بالمناطق النائية.
- تعزيز التنمية المستدامة بمناطق الظل.
- التكلفة الضئيلة لتجهيز المرافق العمومية بالطاقة بالمناطق المعزولة و الصحراوية كالمدارس و المرافق الصحية، و هو مايحقق العدالة الاجتماعية.
- توفير التدفئة الحرارية للأفراد في المناطق المعزولة.
- توفير الكهرباء لسكان مناطق الظل.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة من الهدر و الاستنزاف للحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

الفرع الثالث: مشروع الطاقة الشمسية ديزرتيك الجزائر

يعتبر مشروع الطاقة الشمسية ديزرتيك من أهم المشاريع المقترحة من طرف ألمانيا لتجسيد شراكة أورومتوسطية في مجال الطاقات المتجددة، بحيث أظهرت دراسة مركز الفضاء الألماني DLR تحت عنوان MES-CSP[2] بالتعاون مع المؤسسة الوطنية الجزائرية NEAL[3] أن مشروع ديزرتيك بإمكانه توليد 170000 تيراواط في السنة يقدر الطلب المحلي على الكهرباء في الجزائر بـ 50 تيراواط في السنة، أي بمعنى الجزائر يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الطاقة الشمسية، كما بينت الدراسة أنه و بحلول سنة 2050 سوف يتم تغطية 80% من الطلب على الكهرباء، كما أن هذا المشروع بإمكانه تغطية 15% من

الطلب على الكهرباء في أوروبا، و هو ما يجعله مشروع تجاري استثماري بامتياز (داود، 2017، الصفحات 190-191-192).

و أهمية مشروع ديزتيك الإجتماعي تكمن في (بالي، غفصي، و شليق، 2019، الصفحات 76-77):

- زيادة حصة نصيب الفرد من المياه باستعمال الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر.
- الحد من نزوح السكان من المناطق الصحراوية و المعزولة و التي تعتبر خزان اقتصادي زراعي.
- القضاء على الفقر من خلال توفير الطاقة لمناطق الظل لأن الفقر هو فقر الطاقة.
- خلق الثروة و مناصب العمل.

مما سبق و نظرا لأهمية مشروع ديزرتيك فمن الضروري إعادة بعثه و تجسيده على أرض الواقع، و هذا بغض النظر عن التكاليف الباهضة التي يتطلبها هذا المشروع و خاصة في ظل استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة.

المبحث الثالث: قياس مدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد البيئي.

يعتبر قياس مدى مستوى تأثير حوكمة الموارد الطبيعية على تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد البيئي شروري و حتمي لما له من أهمية كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، و هو ما سوف يتم التطرق له في هذا المبحث الأخير من خلال إجراء دراسة قياسية تحليلية باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 11 ، و هذا من خلال قياس أثر حوكمة إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة حسب المصدر (TFC) (المتغير المستقل) و المتمثلة في (إجمالي استهلاك الفحم، الزيوت الخام، منتجات الزيوت، الغاز الطبيعي، الوقود الحيوي و النفايات، و الكهرباء) و حسب القطاع (*TFC) و المتمثلة في (الصناعة، النقل، التجارة و الخدمة العمومية، الزراعة و الغابات، الطاقة غير المستخدمة، السكنات، وبعض القطاعات الأخرى غير المحددة) على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري) (المتغير التابع)، و هذا من خلال نم اذج

الانحدار الخطي البسيط المستخرجة من برنامج Eviews 11 باستعمال بيانات الجدول رقم () و المتمثلة في المعادلتين الآتيتين:

$$CO2= a_0+a_1TFC+£_t$$

$$CO2 = 1.86642927213 + 1.10285873719*TFC$$

$$CO2= a_0+a_1TFC*+£_t$$

$$CO2 = 2.18064890463 + 8.25399454116*TFC$$

حيث:

CO2: المتغير التابع (انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون).

TFC: المتغير المستقل(إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة حسب المصدر).

TFC: المتغير المستقل (إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة حسب القطاع).

$\hat{a}_0$: ثابت و يساوي الصفر في حالة هناك تغير في المتغير المستقل.

$\hat{a}_1$: الميل الحدي للانحدار.

$£_t$: حد الخطأ أو اضطراب العلاقة.

و الجدول الموالي يوضح العلاقة بين المتغير المستقل إجمالي الاستهلاك النهائي للموارد الطبيعية الطاقوية TFC حسب المصدر و حسب القطاع و المتغير التابع CO2 المتمثل في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال السلسلة الزمنية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2020.

الجدول رقم (70):علاقة حوكمة الاستهلاك النهائي للموارد الطبيعية الطاقوية TFC حسب المصدر وحسب القطاع بلنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2020.

السنوات	CO2 بالطن المتري	TFC حسب المصدر/ تيراجول	* TFC حسب القطاع/ بـ تيراجول
1990	2.64	532647	532683
1991	2.54	572512	572512
1992	2.45	588806	589206
1993	2.66	601930	601931
1994	2.54	560814	560813
1995	2.54	558745	558746
1996	2.44	550302	550302
1997	2.45	552187	552188
1998	2.47	566451	566451
1999	2.53	624647	624649
2000	2.53	444809	644809
2001	2.38	648277	648278
2002	2.52	708829	708831
2003	2.60	770205	770206
2004	2.60	797339	797340
2005	2.68	862503	862903
2006	2.79	885097	885097
2007	2.94	965079	955079
2008	2.99	1013214	1013212
2009	3.19	1077281	1077281
2010	3.14	1107214	1107214
2011	3.22	1173685	1173686
2012	3.39	1345014	1310312
2013	3.41	1371904	1372804
2014	3.57	1467930	1467931
2015	3.67	1568932	1568950
2016	3.54	1584888	1584888
2017	3.51	1607034	1607033
2018	3.59	1776193	1776192
2019	4.14	1829202	1829202
2020	3.77	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (43-44) لموقع الوكالة الدولية للطاقة، و موقع البنك الدولي.

المطلب الأول: قياس أثر حوكمة الاستهلاك النهائي للموارد الطبيعية الطاقوية حسب المصدر على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر

من خلال هذا المطلب الأول سوف يتم دراسة وتحليل العلاقة بين المتغير التابع (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO2) و المتغير المستقل (إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة حسب المصدر TFC) و ملاحظة التغيرات المتوقعة من خلال الإحصائيات المبني عليها بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (70)، و النظرية الاقتصادية و المتوقعة تفرض نقص مستوى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون كلما زادت حوكمة استهلاك الطاقة و العكس صحيح.

الفرع الأول: التقدير و التقييم الإحصائي للنموذج

انطلاقا من معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين المتغيرين، و لتقدير معلمات الانحدار نستعمل طريقة المربعات الصغرى، وباستعمال وإدخال البيانات في برنامج الإيفيوز 11 تم الحصول على التقدير التالي وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (70)، كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (71): يمثل تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط TFC–CO2

المتغير التابع (Y) : انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون(CO2). الطريقة المتبعة: طريقة المربعات الصغرى. الفترة: 1990–2020 عدد المشاهدات: 31				
المتغيرات	المعامل	Std Error	t.Statistic	Prob
C (ثابت)	1.866429	0.053858	34.654669	0.0000
TFC	1.102858	5.15	21.40091	0.0000
R–squared	0.942387	F–Statistic	457.9989	
Durbin–Watson	1.492258	Prob(F–Statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (70) وباستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (28).

من خلال الجدول رقم (71) سوف يتم التقييم الإحصائي للنموذج و المعادلة كالآتي:

✓ **اختبار ستيودنت T لمعنوية معلمات النموذج $(\widehat{a_0}، \widehat{a_1})$:**

يتم اختبار المعلمتين من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \hat{a}_1 = 0 \ / H_1: \widehat{a_1} \neq 0 \ ، \ H_1: \widehat{a_0} \neq 0 / H_0: \widehat{a_0} = 0$$

بعد مقارنة T_c (T ستيودنت المحسوبة) بـ T_t(T ستيودنت الجدولية) عند مستوى معنوية 5%، نجد أن قيمة T ستيودنت المحسوبة أكبر من T ستيودنت الجدولية، ومنه نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و معناه أن المتغير له تأثير موجب و معنوي في النموذج.

✓ **– اختبار فيشر الإحصائي F–Statistic:**

الغرض من هذا الاختبار هو التوصل إلى قرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تمثيلا جيدا وفيما يلي خطوات إجراء الاختبار و هناك فرضين:

الفرض العدمي H_0: النموذج غير مناسب.

الفرض البديل H_1:النموذج مناسب.

إحصائية إختبار فيشر تظهر من خلال نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول رقم (71)، حيث أن إحصائية **F–Statistic** المحسوبة **457.9989** تظهر معنوية عند مستوى 5%**(F–Statistic) Prob**، إذا نرفض فرض العدم (فرضية عدم صلاحية النموذج) و نقبل الفرض البديل، والذي يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع(**CO2**) و المتغير المستقل (**TFC**) ومنه فالنموذج ككل معنوي وجيد.

✓ **معامل التحديد(R^2):**

من خلال مخرجات الايفيوز في الجدول رقم (71) نجد أن قيمة معامل التحديد تقريبا هي **90%** وهي نسبة تفسير المتغير المستقل على المتغير التابع و هي نسبة جيدة.

الفرع الثاني: التقييم القياسي للنموذج و اختبار استقرارية المتغيرات

يتم التقييم القياسي للنموذج باتباع المراحل الآتية:

✓ **اختبار داربن واتسون Durbin-Watson:**

للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الإحصائية و لإثبات نجاعة النموذج، فقيمة داربن واتسون تساوي 1.492258، وهي ما يجعلها في منطقة القبول وهو ما يدل على نجاعة النموذج، و للتأكد من صحة هاته النتيجة سنتطرق إلى الاختبارات الآتية:

✓ **التحقق من جودة النموذج:**

حتى نستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنموذج القياسي السابق، وقدرته التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها، لابد من اختبار توفر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، والجداول الموالية توضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (72): اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي TFC-CO2

المتغير التابع (Y) : انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون(CO2). الطريقة المتبعة: طريقة المربعات الصغرى. الفترة: 1990-2020 عدد المشاهدات: 31				
المتغيرات	المعامل	Std Error	t.Statistic	Prob
C (ثابت)	1.866429	0.053858	34.654669	0.0000
TFC	1.102858	5.15	21.40091	0.0000
Kurtosis	2.614272	Jarque-Bera	0.190651	
		Skewness	0.030558	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (69) وباستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (29).

من خلال الجدول رقم (72) يتبين أن مختلف القيم في الشكل البياني تتبع التوزيع الطبيعي، فقيمة احتمالية جارك بيرا تقدر بـ 0.190651 و هي أقل من 5%، كما أن الالتواء صغير جدا و هو مقدر بـ 0.030558، أما قيمة التفرطح فهي مقدرة بـ 1.809750، و هو ما يفسر تتبع البيانات للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (73) : اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي TFC-CO2

Breusch-Godfrey serial correlation LM Test				
Dependent variable : RESID				
Prob	t.Statistic	Std Error	المعامل	المتغيرات
0.9299	-0.088804	0.055771	-0.004953	C
0.9049	0.120633	5.38e-08	6.49e-9	TFC
0.5428	0.616670	0.233111	0.143752	RESID(-1)
0.8756	0.158099	0.251152	0.039707	RESID(-2)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (70) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (30).

من خلال الجدول رقم (73) تشير البيانات أن إلى أن المعلمات كلها تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، و بالنظر إلى نتائج اختبار Breusch-Godfrey يتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

الجدول رقم (74): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين TFC-CO2

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey				
Prob	t.Statistic	Std Error	المعامل	المتغيرات
0.8002	0.255524	0.007484	0.001912	C
0.1138	1.632283	7.16	1.17	TFC

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (70) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (35).

من خلال بيانات الجدول رقم (74) نرفض فرضية عدم التجانس التبايني، كما أن إحصائية احتمالية فيشر و جداء معامل التحديد للنموذج و عدد ملاحظاته تقل عن 5%.

مما سبق يمكن القول بأن شروط طريقة المربعات الصغرى محقق وهذا يدل على جودة ودقة المعاملات المقدرة.

كما أن دراسة إستقرارية المتغير التابع TFC و المتغير المستقل CO2 يمكن ملاحظتها من المنحنى البياني الآتي:

المنحنى رقم (30):السلاسل الزمنية لكل من CFT و OC2 و تطورهما خلال الفترة 1990-2020

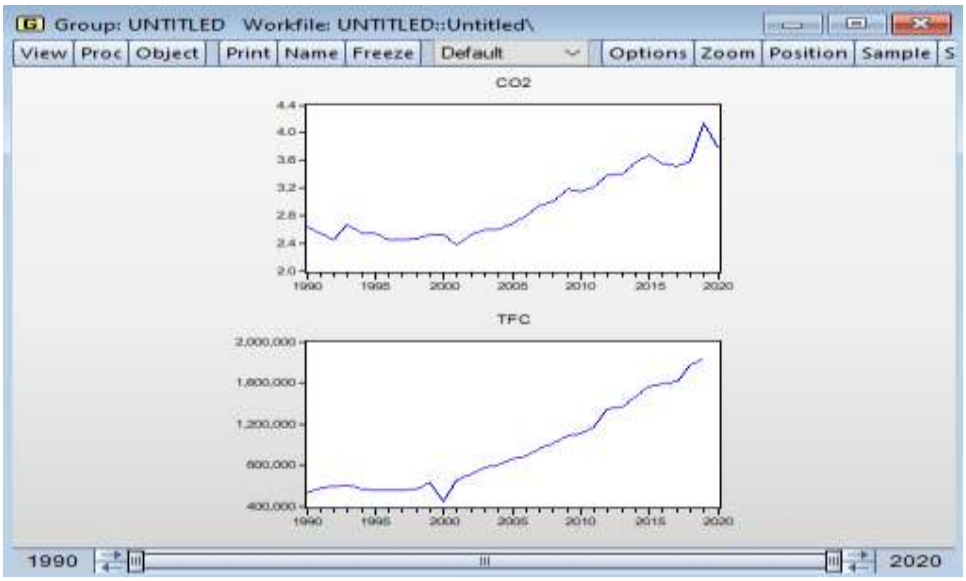

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (69) باستعمال Eviews 11.

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن السلاسل الزمنية للمتغير التابع (CO2) و المتغير المستقل (TFC) غير مستقرة و تتضمن مركبة الاتجاه العام لها.

✓ **اختبار السببية لجرانجر (Causality Test):**

يعتبر هذا الاختبار ذو أهمية كبيرة لتحديد التأثير(علاقة تأثير و تأثر بين المتغير التابع و المتغير المستقل)، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (75): اختبار السببية لجرانجر(نتائج الاختبار) TFC-CO2

Group: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/15/22 Time: 00:34
Sample: 1990 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TFC does not Granger Cause CO2	28	9.42011	0.0010
CO2 does not Granger Cause TFC		0.11843	0.8888

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (70) باستعمال Eviews 11.

من خلال الجدول رقم (75) يتبين بأنه هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستهلاك النهائي للطاقة TFC و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 عند مستوى معنوية 5% .

مما سبق نستنتج بأن كل الشروط محققة، و هو ما يتطلب التقييم الاقتصادي للنموذج.

الفرع الثالث: التقييم الاقتصادي للنموذج

من خلال النموذج المقدر و خاصة الاختبار التوضيحي لجرانجر يتبين بأن هناك علاقة سببية بين المتغير التابع و المتغير المستقل، و التي تم تقديرها من خلال المعادلة الرياضية الآتية:

$$CO2 = 1.86642927213 + 1.10285873719 * TFC$$

انطلاقا من معادلة تقدير النموذج نلاحظ أنه كلما تغير و زاد استهلاك الطاقة الإجمالي TFC بوحدة واحدة يتغير و يزيد متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 بـ 1.10285873719 طن متري ، و هو موافق للنظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى ما سبق و من خلال الجدول رقم (70) يتبين بأن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر سنة 1990 قدر بـ 2.64 طن متري مقابل استهلاك طاقة اجمالي قدر بـ 532647 تيراجول، و مع مرور الزمن و زيادة اجمالي استهلاك الطاقة إلى غاية سنة 2019 بقيمة 1829202 تيراجول إرتفع متوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون إلى 4.14 طن متري و هي أعلى قيمة له في العشرية الأخيرة، و هذا ما يستوجب و من الضروري انتهاج الدولة الجزائرية لاستراتيجية محكمة لحوكمة استهلاك الموارد الطبيعية حتى يتم خفض انبعاث هاته الغازات السامة و التي تؤثر بشكل كبير و مباشر على البيئة مما يرهن تحقيق الاستراتيجيات المرتبطة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: قياس أثر حوكمة الاستهلاك النهائي للموارد الطبيعية الطاقوية حسب القطاع على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر

من خلال هذا المطلب الثاني سوف يتم دراسة وتحليل العلاقة بين المتغير التابع (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO2) و المتغير المستقل (إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة

حسب القطاع * TFC) و ملاحظة التغيرات المتوقعة من خلال الإحصائيات المبني عليها بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (69)، و النظرية الاقتصادية و المتوقعة تفرض نقص مستوى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون كلما زادت حوكمة استهلاك الطاقة و العكس صحيح.

الفرع الأول: التقدير و التقييم الإحصائي للنموذج

انطلاقا من معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين المتغيرين، و لتقدير معلمات الانحدار نستعمل طريقة المربعات الصغرى ، وباستعمال وإدخال البيانات في برنامج الإيفيوز 11 تم الحصول على التقدير التالي وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (70)، كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (76): يمثل تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط CO2-*TFC

المتغير التابع (Y) : انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون(CO2).				
الطريقة المتبعة: طريقة المربعات الصغرى.				
الفترة: 1990-2020				
عدد المشاهدات: 31				
المتغيرات	المعامل	Std Error	t.Statistic	Prob
C (ثابت)	2.180649	0.144839	15.05563	0.0000
TFC*	8.25399454116	1.41	5.868794	0.0000
R-squared	0.542895	F-Statistic	34.44274	
Durbin-Watson	0.511088	Prob(F-Statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (70) وباستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (37).

بناءا على بيانات الجدول رقم (76) يتم التقييم الإحصائي للنموذج و المعادلة من خلال الاختبارات الآتية:

✓ **اختبار ستيودنت T لمعنوية معلمات النموذج $(\widehat{a_0}، \widehat{a_1})$:**

يتم اختبار المعلمتين من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \hat{a}_1 = 0 \ / H_1: \hat{a}_1 \neq 0 \ ، \ H_1: \hat{a}_0 \neq 0 / H_0: \hat{a}_0 = 0$$

بعد مقارنة T_c (T ستيودنت المحسوبة) بـ T_t(T ستيودنت الجدولية) عند مستوى معنوية 5%، نجد أن قيمة T ستيودنت المحسوبة أكبر من T ستيودنت الجدولية، ومنه نرفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و معناه أن المتغير له تأثير موجب و معنوي في النموذج.

✓ **اختبار فيشر الإحصائي F-Statistic:**

الغرض من هذا الاختبار هو التوصل إلى قرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تمثيلا جيدا وفيما يلي خطوات إجراء الاختبار و هناك فرضين:

الفرض العدمي H_0: النموذج غير مناسب.

الفرض البديل H_1:النموذج مناسب.

إحصائية إختبار فيشر تظهر من خلال نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول رقم (76)، حيث أن إحصائية **F-Statistic** المحسوبة 34.44274 تظهر معنوية عند مستوى 5% **Prob (F-Statistic)**، إذا نرفض فرض العدم (فرضية عدم صلاحية النموذج) و نقبل الفرض البديل، والذي يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع(**CO2**) و المتغير المستقل (***TFC**) ومنه فالنموذج ككل معنوي وجيد.

✓ **معامل التحديد**(R^2):

من خلال مخرجات الايفيوز في الجدول رقم (76) نجد أن قيمة معامل التحديد تقريبا هي 50% وهي نسبة تفسير المتغير المستقل على المتغير التابع و هي نسبة جيدة.

الفرع الثاني: التقييم القياسي للنموذج و اختبار استقرارية المتغيرات

يتم التقييم القياسي للنموذج بإتباع المراحل الآتية:

✓**اختبار داربن واتسون Durbin-Watson:**

للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الإحصائية و لإ ثبات نجاعة النموذج، فقيمة داربن واتسون تساوي 0.511088، وهي ما يجعلها في منطقة القبول وهو ما يدل على نجاعة النموذج، و للتأكد من صحة هاته النتيجة سنتطرق إلى الاختبارات الآتية:

✓ **التحقق من جودة النموذج:**

للتأكد من نتيجة الانحدار لنموذج الدراسة، وقابلية تحليله للعلاقة بين المتغيرين، لابد من اختبار توفر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، و الجداول الموالية توضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (77) : اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي CO2-*TFC

Breusch-Godfrey serial correlation LM Test				
Dependent variable : RESID				
Prob	t.Statistic	Std Error	المعامل	المتغيرات
0.3509	0.949250	0.119672	0.113599	C
0.5465	-0.610637	1.06	-6.49	TFC*
0.0000	6.552049	0.316804	2.075716	RESID(-1)
0.0869	-1.776666	0.455458	-0.809196	RESID(-2)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (70) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (38).

من خلال الجدول رقم (77) تشير البيانات أن إلى أن المعلمات كلها تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، و بالنظر إلى نتائج اختبار Breusch-Godfrey يتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

الجدول رقم (78): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين CO2-*TFC

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey				
Prob	t.Statistic	Std Error	المعامل	المتغيرات
0.0148	2.590363	0.178553	0.462516	C
0.0377	-2.177950	1.73	-3.78	TFC*

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (70) باستعمال Eviews 11، و الملحق رقم (41).

من خلال بيانات الجدول رقم(78) نرفض فرضية عدم التجانس التباييني، كما أن إحصائية احتمالية فيشر و جداء معامل التحديد للنموذج و عدد ملاحظاته تقل عن 5%.

مما سبق يمكن القول بأن شروط طريقة المربعات الصغرى محقق وهذا يدل على جودة ودقة المعاملات المقدرة.

كما أن دراسة استقرارية المتغير التابع * TFC و المتغير المستقل CO2 يمكن ملاحظتها من الشكل البياني الآتي:

المنحنى رقم (31):السلاسل الزمنية لكل من *CFT و OC2 و تطورهما خلال الفترة 1990-2020

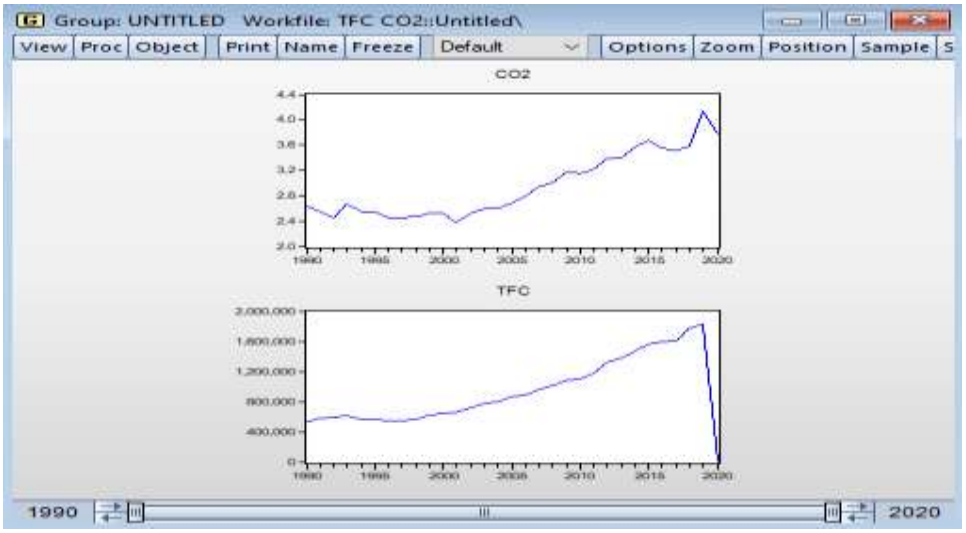

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (70) باستعمال Eviews 11.

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن السلاسل الزمنية للمتغير التابع (CO2) و المتغير المستقل (*TFC) غير مستقرة و تتضمن مركبة الاتجاه العام لها.

✓ **اختبار السببية لجرانجر (Causality Test):**

يهدف هذا الاختبار إلى دراسة علاقة التأثير و التأثر بين المتغير التابع و المتغير المستقل، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (79): اختبار السببية لجرانجر TFC*-CO2

Group: UNTITLED Workfile: TFC CO2::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/17/22 Time: 01:57
Sample: 1990 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TFC does not Granger Cause CO2	29	12.5781	0.0002
CO2 does not Granger Cause TFC		16.4883	3.E-05

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (70) باستعمال Eviews 11

من خلال الجدول رقم (79) يتبين بأنه هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستهلاك النهائي للطاقة * TFC و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 عند مستوى معنوية 5% .

مما سبق نستنتج بأن كل الشروط محققة، و هو ما يتطلب التقييم الاقتصادي للنموذج.

الفرع الثالث: التقييم الاقتصادي للنموذج

من خلال النموذج المقدر و خاصة الاختبار التوضيحي لجرانجر يتبين بأن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الاستهلاك النهائي للطاقة * TFC و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 عند مستوى معنوية 5%، و التي تم تقديرها من خلال المعادلة الرياضية الآتية:

$$CO2 = 2.18064890463 + 8.25399454116*TFC$$

اعتمادا على بيانات الجدول رقم (75) و انطلاقا من المعادلة الرياضية للنموذج نلاحظ أنه كلما تغير و زاد استهلاك الطاقة الإجمالي * TFC بوحدة واحدة يتغير و يزيد متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 بـ 8.25399454116 طن متري ، و هو موافق للنظرية الاقتصادية المفترضة، و بالإضافة إلى ما سبق و من خلال الجدول رقم (70) يتبين بأن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر سنة 1993 قدر بـ 2.66 طن متري مقابل استهلاك طاقة اجمالي قدر بـ 601931 تيراجول، و مع استمرار زيادة اجمالي استهلاك الطاقة إلى غاية سنة 2019 بقيمة 1829202 تيراجول إرتفع متوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون إلى 4.14 طن متري و هي أعلى قيمة له في السلسلة الزمنية محل الدراسة، و هذا ما يفرض على الدولة الجزائرية الاعتماد على استراتيجية محكمة لحوكمة استهلاك الموارد الطبيعية حتى يتم خفض انبعاث هاته الغازات السامة و التي تؤثر بشكل كبير و مباشر على البيئة مما يرهن تحقيق البعد البيئية للتنمية للتنمية المستدامة.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم التطرق في هذا الفصل التطبيقي يتضح جليا أن حوكمة الموارد الطبيعية تعتبر من الآليات الضرورية التي لابد أن تأخذ بعين الاعتبار حتى يتم تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال الإستراتيجية الخاصة بها، ولهذا فلقد تناول هذا الفصل دراسة قياسية لمدى تحقيق حوكمة الموارد الطبيعية إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990–2020، وهذا بالنظر لأبعاد التنمية المستدامة(الاقتصادية، الاجتماعية، و البيئية)، عن طريق استخدام الأسلوب الإحصائي للبرنامج القياسي Eviews 11، من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط و المتعدد لمعرفة و دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث أظهر التقييم الإحصائي و القياسي للنموذج نجاعته من خلال تحقيق مجمل شروط طريقة المربعات الصغرى، و هذا عبر مختلف الاختبارات خاصة استقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول، و اختبار فيشر، و اختبار السببية لجرانجر، مشكلة عدم ثبات التباين، الارتباط الذاتي، و من خلال الدراسة القياسية الاقتصادية التحليلية تم استنتاج ما يلي:

– حوكمة احتياطي النفط Oil يؤدي إلى زيادة حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP .

– حوكمة احتياطي الغاز GAZ يؤدي إلى زيادة حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP .

– زيادة الاستهلاك النهائي للفحم COAL يؤدي إلى نقصان حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP .

– حوكمة احتياطي النفط و الغاز و الفحم يؤدي إلى نقصان النسبة المئوية للبطالة.

– أهمية الطاقة الشمسية كطاقة متجددة في تغطية متطلبات المناطق الصحراوية و المعزولة و مناطق الظل مما يحقق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال رفع المستوى المعيشي و تحقيق العدالة الاجتماعية.

– زيادة الاستهلاك الإجمالي للطاقة (TFC,TFC*) سواء حسب المصدر أو حسب القطاع يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2.

الخاتمة

خاتمة

ترتبط الحوكمة ارتباطا وثيقا بالموارد الطبيعية، لأن المتعارف عليه و القاعدة الذهبية تنص على أن أحسن مصدر للموارد الطبيعية الطاقوية هو إقتصاد الطاقة في حد ذاته، فوفرة الموارد الطبيعية دون حوكمتها مع استمرارية استنزافها سيؤدي حتما إلى نضوبها مهما كان مستوى احتياطها.

كما أن موضوع التنمية المستدامة يعتبر من أهم المواضيع التي تم إعطاءها أهمية بالغة من طرف مختلف الدول كما هو مبين من خلال السياسات و الاستراتيجيات المنتهجة و المرتبطة بالتنمية المستدامة، و هذا راجع إلى نتيجة التوجه الحتمي و ضرورة الانتقال من الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية غير المتجددة إلى حوكمتها و الحد من استنزافها حتى يتسنى تحقيق متطلبات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية، فلهذا تعتبر كل من حوكمة الموارد الطبيعية و إستراتيجية التنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة.

مما سبق و استنادا على الدراسة التي تمت من خلال موضوع البحث حوكمة الموارد الطبيعية آلية لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، تم استخلاص مجموعة من النتائج و اقتراح مجموعة من التوصيات، بالإضافة إلى عرض آفاق البحث كما هي مبينة في ما يلي:

أولا- نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال دراسة موضوع البحث و دراسة فرضيات البحث كانت اختباراتها كالآتي:

الفرضية الرئيسية:

حوكمة الموارد الطبيعية تؤثر إيجابا على تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020، و هو ما يتضح جليا من خلال ما تم توضيحه في الفصول النظرية لأهمية و دور حوكمة الموارد الطبيعية في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في العالم ككل و في الجزائر خصوصا من خلال برامجها لحوكمة استهلاك الطاقة، فحوكمة الموارد الطبيعية غير المتجددة يسمح بالانتقال إلى استغلال الموارد الطبيعية المتجددة بصفة آلية و هو ما يحقق معادلة التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الأولى:

تتأثر تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بحوكمة الموارد الطبيعية من خلال البعد الاقتصادي تأثرا إيجابيا خلال الفترة 1990- 2020، لأن نتائج البحث من خلال الدراسة الإحصائية القياسية خلصت إلى أن حوكمة الموارد الطبيعية (OIL,GAZ,COAL) في الجزائر من خلال زيادة احتياطها تؤثر إيجابا في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال زيادة حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP و الذي يعتبر من أقوى المؤشرات الاقتصادية.

الفرضية الفرعية الثانية:

تتأثر تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بحوكمة الموارد الطبيعية من خلال البعد الاجتماعي تأثرا إيجابيا خلال الفترة 1990- 2020، لأن نتائج البحث من خلال الدراسة الإحصائية القياسية خلصت إلى أن حوكمة الموارد الطبيعية (OIL,GAZ,COAL) في الجزائر من خلال زيادة احتياطها تؤثر إيجابا في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال تناقص النسبة المئوية للبطالة UNPT كلما زادت حوكمة الموارد الطبيعية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

تتأثر تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بحوكمة الموارد الطبيعية من خلال البعد البيئي تأثرا سلبيا خلال الفترة 1990- 2020، لأن نتائج البحث من خلال الدراسة الإحصائية القياسية خلصت إلى أن عدم حوكمة الموارد الطبيعية (إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة من حيث المصدر و من حيث القطاع TFC-TFC*) في الجزائر من خلال زيادة استهلاك الطاقة تؤثر سلبا على مدى تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال زيادة نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2.

ثانيا- نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم استخلاص النتائج الآتية:

- نجاعة النماذج الاقتصادية مما جعلها مقبولة إحصائيا و قياسيا؛

– أهمية الطاقات المتجددة و خاصة الطاقة الشمسية للتخلص من التبعية للموارد الطبيعية الأحفورية؛

– قابلية تقدير متغيرات الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير نماذج الإنحدار الخطي البسيط و المتعدد؛

– توصلت الدراسة لنتيجة توضح بأن لحوكمة استغلال كل من البترول و الغاز و الفحم أثر معنوي موجب في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي؛

– توصلت الدراسة لنتيجة توضح بأن لحوكمة كل من البترول و الغاز و الفحم أثر معنوي موجب في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي؛

– توصلت الدراسة لنتيجة توضح بأن لعدم حوكمة استغلال إجمالي استهلاك الطاقة أثر معنوي سالب في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي.

ثالثا– التوصيات:

– ضرورة و حتمية مواصلة الجزائر في نهج استراتيجياتها المنتهجة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة استنادا على تجارب الدول الرائدة في هذا المجال؛

– ترشيد وحوكمة استخدام الموارد الطبيعية مع حتمية الانتقال الطاقوي من خلال استغلال الطاقات المتجددة؛

– إعادة بعث و تجسيد مشروع ديزرتيك للطاقة الشمسية على أرض الواقع؛

– وضع خطط و استراتيجيات ذات بعد استشرافي اقتصادي يرتكز على الطاقات المتجددة؛

– تخصيص ميزانيات معتبرة للبحث العلمي مع ضرورة تمويل الباحثين في مجال الطاقات المتجددة؛

– إبرام اتفاقيات تعاون مع الدول المتطورة في مجال الطاقات المتجددة؛

– زيادة محطات استقطاب غاز ثاني أكسيد الكربون للحد من التلوث البيئي.

رابعا– آفاق الدراسة:

بالنظر إلى أهمية الموضوع على المستوى المحلي بصفة خاصة و على المستوى العالمي كونه مجال اهتمام معظم الدول، بالإضافة إلى كون هذه الدراسة لا تقدم رؤية مطلقة أو نهائية لموضوع حوكمة الموارد الطبيعية آلية لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة في

الجزائر، لذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية تزيد من إثراء الموضوع، و تتمثل هذه المواضع في ما يلي:

- دور الطاقات المتجددة في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة؛
- دراسة قياسية إحصائية لدور الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- التنمية المستدامة في الجزائر بين الارتهان للنفط و حتمية استغلال الطاقات المتجددة –واقع و آفاق–.
- آليات تمويل مشاريع الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع و المصادر باللغة العربية

أولا: الكتب

- القرآن الكريم.

1- إيمان عطية ناصف. (2008). مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

2- إيمان عطية ناصف، و هشام محمد عمارة. (2007). مبادئ اقتصادات الموارد والبيئة. الاسكندرية: النشر العمومي.

3- تعالبي نوال علي. (2014). الحوكمة البيئية العالمية و دور الفواعل غير الدولاتية فيها (ط 1). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

4- حمد آل الشيخ. (2007). اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية (ط 1). الرياض: مكتبة العبيكان.

5- ستيلبون نستور. (2003). التقارب الدولي في مجال حوكمة الشركات. واشنطون: مركز المشروعات الدولية.

6- شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي. (2020). التنمية المستدامة مابين أطر التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و علاقتها بالموارد البشرية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

7- طارق عبد العالي حماد. (2005). حوكمة الشركات (تطبيقات الحوكمة في المصارف). الإسكندرية: الدار الجامعية.

8- عصام محمود حسن هنطش، و ابراهيم جابر أحمد السيد. (2019). الإدارة الرشيدة و الحوكمة (ط 1). مصر: دار العلم و الإيمان للنشرو التوزيع، دار الجديد للنشر و التوزيع.

09- عودة الجيوسي. (2015). الطاقة المتجددة في الوطن العربي. الأردن: مؤسسة فريدرش ايبرت مكتب الأردن و العراق.

10- عياش يوسف سعود. (1981). تكنولوجيا الطاقة البديلة. الكويت: المجلس الوطني للثافة و الفنون و الآداب.

11- كينيث، س ديفيس. (2009). ما بعد النفط منظورا إليه من ذروة هوبرت (ط 1). (الدملوجي صباح صديق، المترجمون) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

12- محمد السريتي. (2011). اقتصاديات الموارد. مصر: الدار الجامعية.

13- محمد ماضي، و كمال ديب. (2016). اقتصاديات الطاقات الناضبة و المتجددة. النشر الجامعي الجديد.

14- مدحت محمد أبو النصر. (2015). الحوكمة الرشيد فن إدارة المؤسسات عالية الجودة (ط 1). القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب و النشر.
15- مصطفى يوسف كافي. (2017). شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع (ط 1). عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع.
16- مقلد رمضان محمد، عفاف عبد العزيز، و محمد أحمد السريتي. (2001). اقتصاديات الموارد والبيئة. الاسكندرية: الدار الجامعية.
17- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD). (2004). مبادئ منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي للحكم المشترك. 13-20. باريس.
18- أحمد أبو اليزيد الرسول. (2007). التنمية المستدامة الأبعاد و المنهج. الاسكندرية، مصر: مكتبة بستان المعرفة لطباعة و نشر و توزيع الكتب.
19- أحمد جابر بدران. (2014). التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة (ط 1). القاهرة، مصر: مركز الدراسات الفقهية و الاقتصادية.
20- أحمد زيطوط. (2018). أهمية الحكامة الرشيدة في نجاعة تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية دراسة حالة الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
21- أحمد عبد الفتاح ناجي. (2013). التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة (ط 1). الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
22- خالد مصطفى قاسم. (2007). إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.
23- ساجد احميد عبل الركابي. (2020). التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة و تغير المناخ (ط 1). برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين ألمانيا.
24- صباح العشاوي. (2010). المسؤولية الدولية عن حماية البيئة (المجلد ط 1). الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع.
25- عايد عبد الله العصيمي. (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
26- عبد الرحمن سيف سردار. (2015). التنمية المستدامة (ط 1). الجيزة، مصر: دار الراية للنشر والتوزيع.
27- عبد الله خبابة. (2013). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة. مصر: دار الجامعة الجديدة.

28- عثمان محمد غنيم، و ماجدة أبو زنط. (2007). التنمية المستديمة(فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات تقييمها). عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع.
29- علي حاتم القريشي. (2017). إقتصاديات التنمية (ط 1). بغداد، العراق: مطبعة حوض الفرات.
30- مجيد ملوك السامرائي. (2016). الجغرافيا و آفاق التنمية المستدامة. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
31- محمد الأمين جريو. (2020). دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
32- محمد عباس بدوي. (2013). المحاسبة في مجال التنمية المستدامة (ط 1). مصر: المكتب الجامعي الحديث.
33- مصطفى يوسف كافي. (2013). اقتصاديات البيئة. سوريا، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع.
34- نوزاد عبد الرحمن الهيتي. (2011). التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. السعودية: مؤسسة اليمامة الصحفية بالرياض.
35- مصطفى يوسف كافي. (2017). إقتصاد النقل و البيئة في إطار ضوابط التنمية المستدامة
36- جامعة الملك عبد العزيز. (2010). التخطيط الإستراتيجي للدول. السعودية: مركز الدراسات الإستراتيجية.
37- رضا اسماعيل الوني. (2009). التخطيط الإداري. القاهرة، مصر: طيبة للنشر و التوزيع.
38- صباح حسن عبدالقادر. (2013). كل ماتحتاج معرفته عن الإستراتيجية (ط 1). القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع.
39- عبد السلام أبو قحف. (1997). أساسيات الإدارة الإستراتيجية. الإسكندرية، مصر: مكنبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع.
40- عبدالحميد عبدالفتاح المغربي. (1999). الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي و العشرين (ط 1). القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر.
41- فتيحة ليتيم، و نادية ليتيم. (2016). البيئة في القرن الحادى و العشرين أي سياسات عالمية (ط 01). القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.
42- كاظم نزار الركابي. (2004). الإدارة الإستراتيجية(العولمة و المنافسة) (ط 1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
43- محمد أحمد عوض. (2003). الإدارة الإستراتيجية. القاهرة: الدار الجامعية.

44- محمد عبد الغني حسن هلال. (2007). مهارات التفكير و التخطيط الإستراتيجي. مصر: مركز تطوير الآداء و التنمية.
45- نادية العارف. (2000). الإدارة الإستراتيجية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
46- نادية العارف. (2002). التخطيط الإستراتيجي و العولمة. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
47- ناصر دادي عدون. (2009). الإدارة و التخطيط الإستراتيجي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
48- نايل عبد الحافظ العواملة. (2009). إدارة التنمية. عمان، الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع.
49- نوزاد عبد الرحمان الهيتي. (2009). التنمية المستدامة الاطار العام والتطبيقات دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
50- خالد محمد السواعي. (2012). Eviwes و القياس الإقتصادي (ط 1). عمان، الأردن: دائرة المكتبة الوطنية.
51- سعد الله داود. (2017). سيلسلت الطاقة المتجددة في ظل إشكاليات أسواق النفط. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.

ثانيا: المجلات، الدوريات و النشريات

1- بكطاش فتيحة، و نسرين كرمية. (2017). الحوكمة الجيدة و معضلة التنمية المستدامة بالإسقاط على الجزائر. مجلة بحوث ، 11 (03)، 164.
2- بن رمضان أنيسة، و مصطفى بلمقدم. (2014). الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر. أبحاث اقتصادية و إدارية (15)، 296.
3- محمد طالبي، و محمد ساحل. (2008). أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة. مجلة الباحث (06)، 203-204.
4- علي عماد محمد أزهر. (2020). دور الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة ، 03 (04)، 117.
5- قربة عمر، و إيمان حوداسي. (2019). مدى الالتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري و المالي. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية ، 03 (01)، 264.
6- قمري زينة، و سناء جقطة. (2019). تقييم جودة حوكمة قطاع النفط في الجزائرعلى ضوء تحليل نتائج حوكمة الموارد الطبيعية. مجلة المالية و حوكمة الشركات ، 03 (02)، 98.
7- قماري نضرة. (2016). دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة حقوق الإنسان و الحريات العامة ، 01 (02)، 106-110.

8- سعاد حافظي. (2016). دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة القانون الدولي و التنمية ، 04 (01)، 100.
9- سمير لعرج. (2021). مركز المراقب الذي تتمتع به المنظمات غير الحكومية داخل الأمم المتحدة. مجلة السياسة العالمية ، 05 (02)، 401-402.
10- نبيلة سمار، و ياسمين دروازي. (2020). أبعاد التنمية المستدامة في المنظور العلمي و المنظور الإسلامي. مجلة دراسات اقتصادية ، 18 (02)، 80.
11- ليلى خضير، و عبد الحميد برحومة. (2021). دور ISO 14001 في الحفاظ على الموارد الطبيعية ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الإدارية و المالية ، 05 (01)، 333-339.
12- عثمان محمد غنيم، و ماجدة أبو زنط. (2009). التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية. مجلة دراسات العلوم الإدارية ، 36 (01)، 23.
13- عبد الله جمعان الغامدي. (2009). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسئولية عن حماية البيئة. مجلة الإقتصاد و الإدارة ، 23 (01)، 192.
14- ساسي حازم. (2021). أهداف و أبعاد التنمية المستدامة: التداخل و التأثير. المجلة الدولية للتراث في الإسلام ، 02 (02)، 80.
15- أيمن ابراهيم الدسوقي. (2002). القمة العالمية للتنمية المستدامة. مجلة الساسة الدولية (150)، 118.
16- عادل أحمد الكسادي. (2003). الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات. مجلة الشؤون العامة (24)، 44.
17- إبراهيم عبد السلام أحمد عبد المطلب. (2018). أثر التخطيط الاستراتيجي علي جودة التدريب. مجلة العلوم الإنسانية ، 18 (01).
18- الجودي صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات. مجلة الباحث ، 16 (16)، 303-305.
19- الطيب داودي. (2007). أثر تحليل الصيغة الخارجية و الداخلية في صيغة الإستراتيجية. مجلة الباحث ، 05 (05)، 42.
20- العربي حجام، و سميحة طري. (2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، 06 (02)، 136-137.
21- حدوش وردة، و سامي بسة. (2021). ماهية مناطق الظل و قراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل. مجلة السياسة العالمية ، 05 (01).

22- رشيد سالمي، و هاجر عزي. (23-24 04, 2018). واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر.
23- رمضاني لعلى، و عبدالقادر شارف. (2016). سياسات الدولة في مواجهة تحديات التنمية المستدامة. مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، 09 (01)، 301-304.
24- سمير سليمان عبد الجمل، و عدنان محمد مسلم الرجوب. (2020). التخطيط الاستراتيجي و دوره في إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في بلدية دورا. المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية و الإجتماعية ، 04 (01).
25- صابر بن معتوق. (2021). قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024). مجلة السياسة العالمية ، 05 (01).
26- صالح لخذاري. (2018). واقع التنمية المستدامة في الجزائر- الاستراتيجية والجهود -. مجلة العلوم الإنسانية ، أ (50).
27- عمرة مهديد. (2019). استراتيجيات الانتقال والحوكمة الطاقوية في الجزائر آفاق 2030. مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، 06 (01).
28- فاتيح بريحة. (2018). مساهمة الإدارة الإستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية ، 02 (03)، 16-17.
29- فريدة كافي، و لمين هماش. (2018). إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة. مجلة الحقيقة (42).
30- كربالي بغداد، و محمد حمداني. (2010). استراتيجيات و السياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر. مجلة علوم إنسانية ، 7 (45)، 13-15.
31- كربالي بغداد، و محمد حمداني. (2010). استراتيجيات و السياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر. مجلة علوم إنسانية ، 7 (45)، 20-21-22.
32- محمد اليمين قاسمي. (2015). السرتاتيجيات الطاقوية البديلة لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة دراسة للبدائل الطاقوية المستدامة في الاقتصاد الجزائري. مجلة التمويل والاستثمار و التنمية المستدامة ، 01 (01)، 36-37.
33- مراد ناصر. (2010). التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل ، 16 (02)، 141-152.
34- مؤذن عمر. (2016). الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الناضبة - حالة استهلاك الطاقة في الجزائر-. مجلة التكامل الإقتصادي ، 04 (04).
35- براهمي زرزور. (12, 2018). الإستثمار في الطاقات المتجددة وعلاقته بالتنمية المستدامة في الجزائر-واقع و آفاق-. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال .

36- مصعب بالي، توفيق غفصي، و عبد الجليل شليق. (2019). دور الطاقة المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة- مشروع ديزرتيك- الأورو المتوسطي نموذجا-. المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي ، 01 (01).

37- نصر الدين توات. (2015). دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة -دراسة برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية بالجزائر-. مجلة الآداب و العلوم الإجماعية ، 08 (02).

38- ميثاق الموارد الطبيعية. ط02، IGR.04 (2014) .

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- دربال فاطمة الزهراء. (2018-2019). اقتصاد الطاقة و التنمية المستدامة- دراسة تحليل لنموذج طاقوي في الجزائر-(أطروحة دكتوراه). 77. معسكر، الجزائر.

2- كتوش عاشور. (2004). الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني(أطروحة دكتوراه). 17. الجزائر، الجزائر.

3- نذير غانية. (2015-2016). استراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة(أطروحة دكتوراه). ورقلة: جامعة ورقلة.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1- وكالة الأنباء الجزائرية Aps. (01 12, 2020). طاقات متجددة: المشاريع المنجزة إلى غاية 2020. تاريخ الاسترداد 09 04, 2022، من www.aps.dz على الرابط :
https://www.aps.dz/ar/economie/96982-2020

2- شركة الأداء لإدارة الأعمال. (22 أكتوبر, 2020). معوقات تخطيط و إدارة الاستراتيجية. تاريخ الاسترداد 31 10, 2021، من مؤشرات الأداء على الرابط:
https://kpi.com.sa/?p=3625/

3- www.geo.lu.lv. (s.d.). Consulté le 15 Janvier, 2021, sur http://www.geo.lu.lv/fileadmin/user_upload/lu_portal/projekti/gzzf/videunilgtspejigaattistiba/vidz1000/7.lecture-energy_resources.pdf

4-Bp. (2011, juin). (r. o. energy, Éditeur) Consulté le 23 juin, 2021, sur http://www.bp.com

5- UAE Ministère, Consulté le 22 aout, 2021sur : www.economy.gov.ae: https://www.economy.gov.ae/arabic/KnowledgeSection/SDGs/Pages/publications.aspx

6- Agence international de l'énergie . (s.d.).Consulté le 23 Juin, 2021, sur: http://www.iea.org

7- FAO.Les objectifs des development durable, Consulté le10 septembre ,2021,sur : www.fao.org: http://www.fao.org/sustainable-development-goals/news/detail-/news/ar/c/318303

8- WORLDBANK. (2020). *BMA*. Consulté le 08 novombre, 2021, sur www.worldbank.org: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan.

قائمة المراجع و المصادر باللغات الأجنبية

1- Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A risk perspictive. Corporate Governance and reform. Cairo: Egyptian Banking Institute.

2- Bizon, N. (2017). Energy harvesting and energy efficiency. switzerland: Library Of Congress.

3- Darby, S. (2010). Natural Resource governance. London: Transparency and accountability.

4- Derek Weston & Sumayya Goga. Natural Resource Governance Systems in.

5- Dubigson, O. (2005). Mettre en pratique le development durable. Paris: SLP.

6- Fawzi, S. (2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. (pp. 3-4). Egypt: The egyptian center for economics studies.

7- Gherbi, S. (2019). To wards model for corporate Governance for algerian companies. Finance and Business economics Review , 03 (01), 64.

8- Greet, H. (2004). Business Goals and corporate governance. Asia Pasific Business Review , 292-301.

9- Hubbert, K. (1956). Nuclear energy and the fossil fuels. Houston: Shell Development Company.

10- Jon Cornad, M. (2004). Resource Economics. England: Cambridge University Press.

11- Lederer, M., & Muller, P. (2005). Criticizing globale governance . USA: Library Of Congress Cataliging in publication Data.

12- Margaret, S., & Thille, H. (2010). Whither Hotelling: tests of the theory of exhaustible resources. Annual Review of Resource economics , 01 (01), 03.

13- Merz, M. (2016). Scarce Natural resources Recycling Innovation and Growth. Germany: Library of Congress.

14- Moore, P. (2011). Natural Recource Governance. Thailand: Thai Watana Panich Press Co.Ltd.

15- Ottmar, E., Piches, R., & Sokona, Y. (2012). Renewable Energy Sources and Climate Change Mitigation (Vol. F 1). USA: Cambridge University Press.

16- Park, G. (2016). Introducing Natural resources. London: Dunedin acadimic press Ltd.

17- Rottillon, G. (2005). Economie des ressources naturelles. Paris: Edition La Découverte.

18- Samiha, F. (2002). Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region. Washington: Cover design: Tomoko Hirata, GSD-Printing.

19- Toksoz, F. (2008). Imroving quality of life. Istanbul: Punto Baskı Çözümleri, istanbul.

20- Weston, D., & Goga, S. (2016). Natural Resource Governance Systems in South Africa. New York: WRC Report.
21- Ayre, G., & Callway, R. (2005). Governance for Sustainable development. USA: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.
22- Bruyninckx, H., Sander, H., & Van den Brande, K. (2012). Sustainable Development and Subnational Government. USA: Library of Congress.
23- Chai, N. (2009). Sustainability Performance evaluation system in Government. China: Library of Congress.
24- Filho, W. L., Azeiteiro, U. M., & Setti, A. F. (2021). Sustainability in Natural Resources Management and land planning. Switzerland: : Gewerbestrasse 11, 6330 Cham, Switzerland.
25- Gudmundsson, H., Hall, R. P., Greg, M., & Zietsman, J. (2016). Sustainable Transportation. London: Library of Congress Control Number.
26- Klarin, T. (2018). The Concept of Sustainable Development. Zagreb International Review of Economics & Business , 21 (01), 84-85.
27- Lawn, P. (2006). Sustainable development indicators in ecological economics. USA: Library of Congress Cataloguing in Publication Data.
28- Mensah, J. (2019). Sustainable development: Meaning, history,principles, pillars, and implications for human action. Review Cogent Social Sciences , 05 (01), 15-16.
29- Rydin, Y. (2005). Governing for sustainable urban development. USA: Earthscan UK.
30-Sachs, J. D. (2015). The age of sustainable development. USA: Library of Congress.
31- verma, S., & Petersen, A. (2018). Development science and sustainabale developmentGoals for children and youth. USA: Library of Congress.
32- Yakovleva, N., Frei, R., & Murthy, S. R. (2019). Sustainable development goals and sustanable supply chains in the post-global economy. USA: Greening of Industry Networks Studies.
33- Clayton, B. D., & Bass, S. (2002). Sustainable Development strategies. USA: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.
34- OECD. (2001). Les lignes directrices du CAD Stratégies de développement durable. france, France: Service des Publications de l'OCDE.
35- OECD. (2002). Les stratégies de développement durable. France: Secrétaire général de l'OCDE.
36-OECD. (2001). The DAC Guidelines strategies for sustainable development: Guidance for Development Co-operation. France: OECD Publications Service.

الملاحق

الملاحق الوصفية الخاصة بالنموذج GDP----OIL

الملحق رقم (01): اختبار تجانس البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.119627	Prob. F(1,29)	0.7319
Obs*R-squared	0.127352	Prob. Chi-Square(1)	0.7212
Scaled explained SS	0.051665	Prob. Chi-Square(1)	0.8202

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/31/22 Time: 11:51
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	331223.6	1943955.	0.170386	0.8659
OIL	58.67171	169.6344	0.345872	0.7319

R-squared	0.004108	Mean dependent var	1000740.
Adjusted R-squared	-0.030233	S.D. dependent var	979525.1
S.E. of regression	994221.8	Akaike info criterion	30.51965
Sum squared resid	2.87E+13	Schwarz criterion	30.61216
Log likelihood	-471.0546	Hannan-Quinn criter.	30.54981
F-statistic	0.119627	Durbin-Watson stat	0.760317
Prob(F-statistic)	0.731936		

الملحق رقم (02): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	27.49172	Prob. F(2,27)	0.0000
Obs*R-squared	20.79062	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/31/22 Time: 11:13
Sample: 1990 2020
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-52.27648	1205.782	-0.043355	0.9657
OIL	0.003310	0.105223	0.031452	0.9751
RESID(-1)	0.801259	0.196875	4.069885	0.0004
RESID(-2)	0.026272	0.197098	0.133294	0.8949

R-squared	0.670665	Mean dependent var	2.59E-12
Adjusted R-squared	0.634072	S.D. dependent var	1016.906
S.E. of regression	615.1462	Akaike info criterion	15.80151
Sum squared resid	10216932	Schwarz criterion	15.98654
Log likelihood	-240.9234	Hannan-Quinn criter.	15.86183
F-statistic	18.32781	Durbin-Watson stat	1.771656
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم (03): اختبار الاستقرارية في المستوى GDP

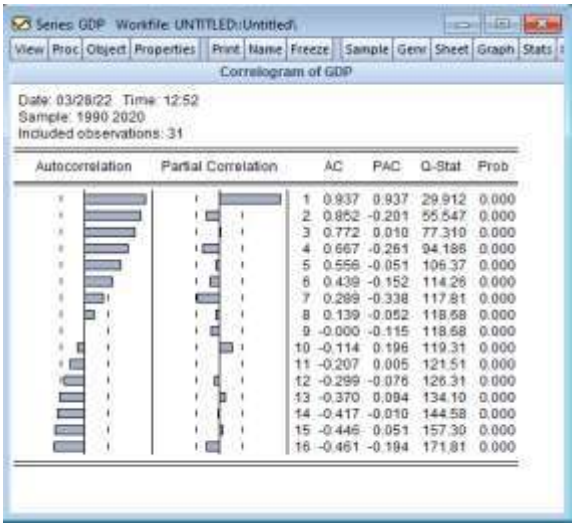

الملحق رقم(04): اختبار التوزيع الطبيعي جارك بيرا

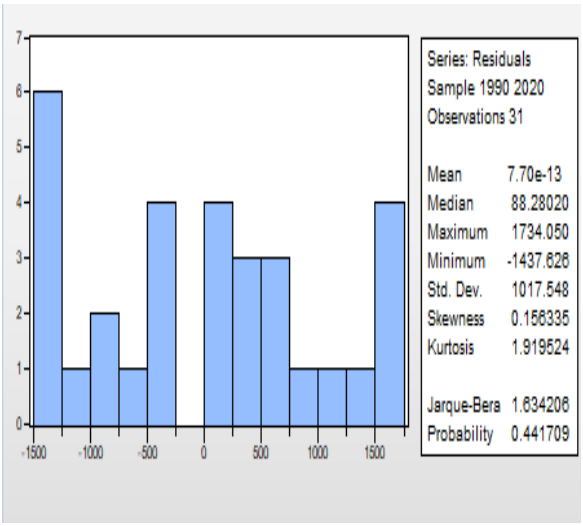

الملحق رقم (05): اختبار الاستقرارية في المستوى OIL

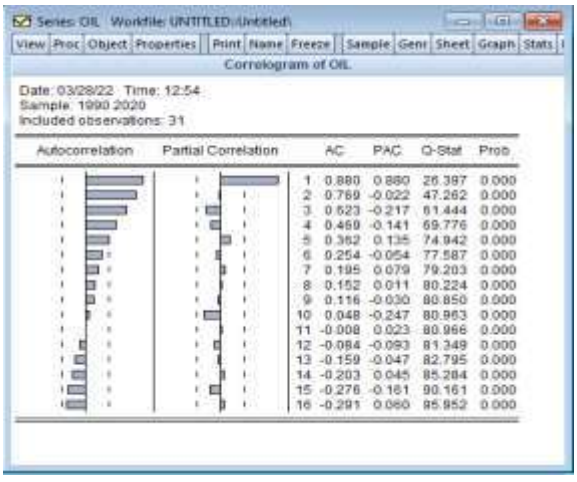

الملحق رقم (06): اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول GDP

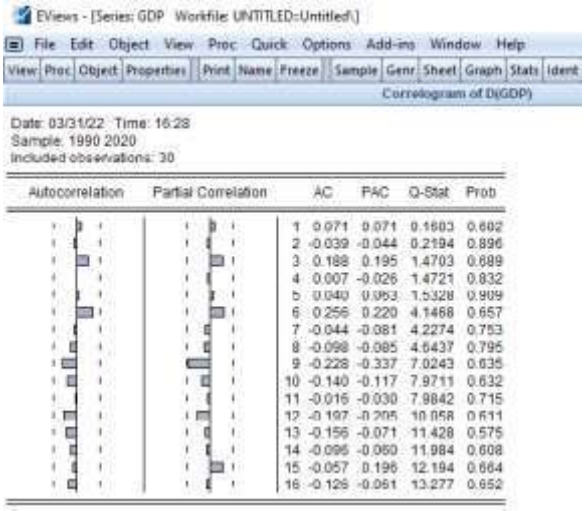

الملحق رقم (07): اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول OIL

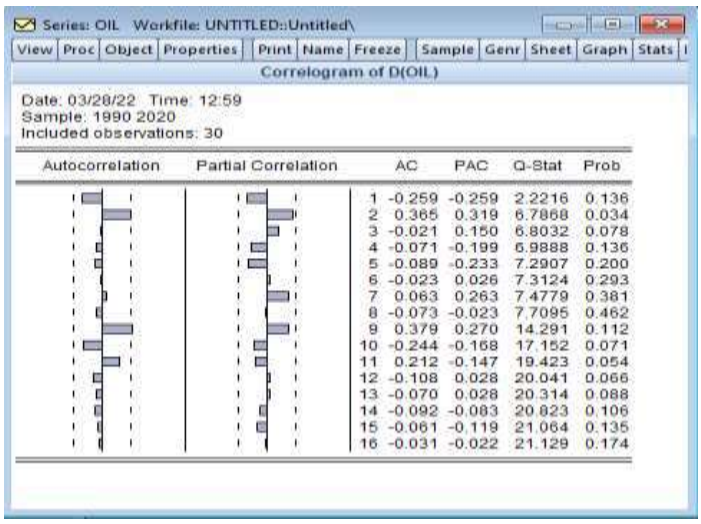

الملاحق الوصفية الخاصة بالنموذج GDP----GAZ

الملحق رقم (08): اختبار تجانس البواقي

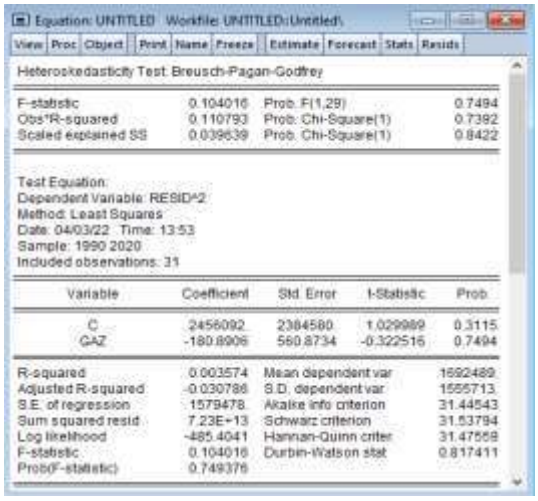

الملحق رقم (09): اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول GAZ

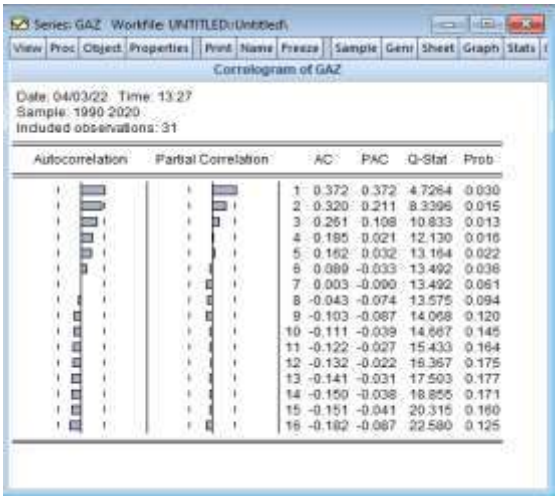

الملحق رقم (10): تقدير النموذج

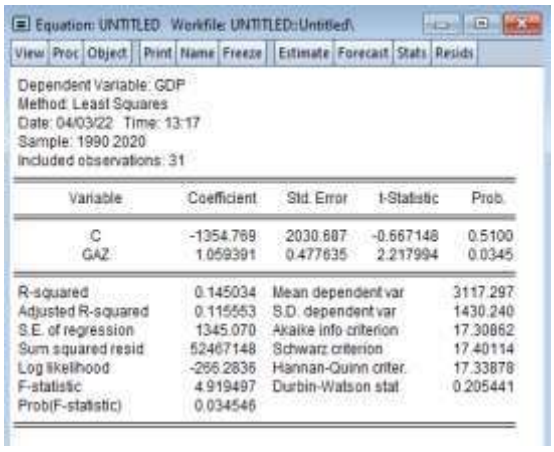

الملحق رقم(11): اختبار التوزيع الطبيعي جارك بيرا

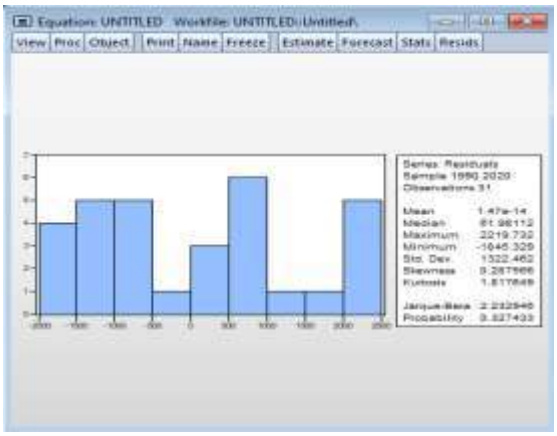

الملحق رقم (12): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	57.61881	Prob. F(2,27)	0.0000
Obs*R-squared	25.11548	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/03/22 Time: 13:58
Sample: 1990 2020
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1218.652	936.3160	1.301539	0.2041
GAZ	-0.272849	0.220338	-1.238321	0.2263
RESID(-1)	1.004914	0.221877	4.529150	0.0001
RESID(-2)	-0.056557	0.221569	-0.255256	0.8005

R-squared	0.810177	Mean dependent var	1.47E-14
Adjusted R-squared	0.789085	S.D. dependent var	1322.462
S.E. of regression	607.3464	Akaike info criterion	15.77599
Sum squared resid	9959481.	Schwarz criterion	15.96102
Log likelihood	-240.5278	Hannan-Quinn criter.	15.83631
F-statistic	38.41254	Durbin-Watson stat	1.696586
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملاحق الوصفية الخاصة بالنموذج GDP----COAL

الملحق رقم (13): تقدير النموذج

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 04/05/22 Time: 11:36
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4473.540	472.0963	9.475906	0.0000
COAL	-0.006696	0.002053	-3.261376	0.0028

R-squared	0.268352	Mean dependent var	3117.297
Adjusted R-squared	0.243123	S.D. dependent var	1430.240
S.E. of regression	1244.289	Akaike info criterion	17.15286
Sum squared resid	44899425	Schwarz criterion	17.24537
Log likelihood	-263.8693	Hannan-Quinn criter.	17.18302
F-statistic	10.63657	Durbin-Watson stat	0.313030
Prob(F-statistic)	0.002835		

الملحق رقم (14): اختبار التوزيع الطبيعي جارك بيرا

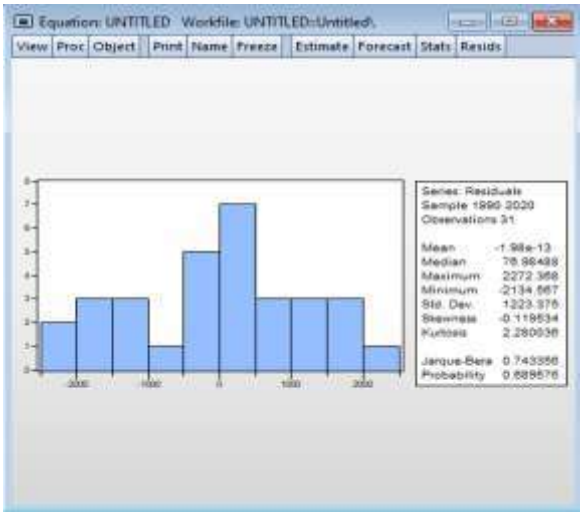

الملحق رقم (15): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

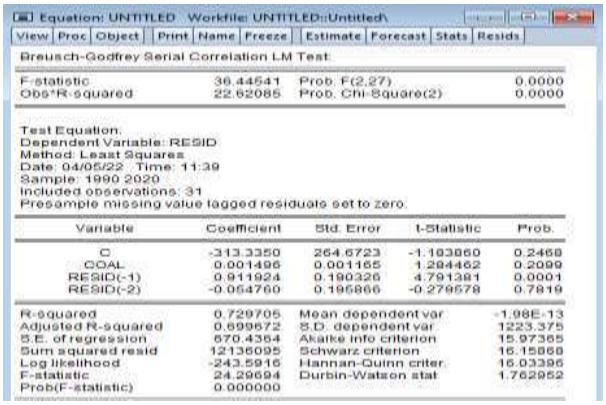

الملحق رقم (16): اختبار تجانس البواقي

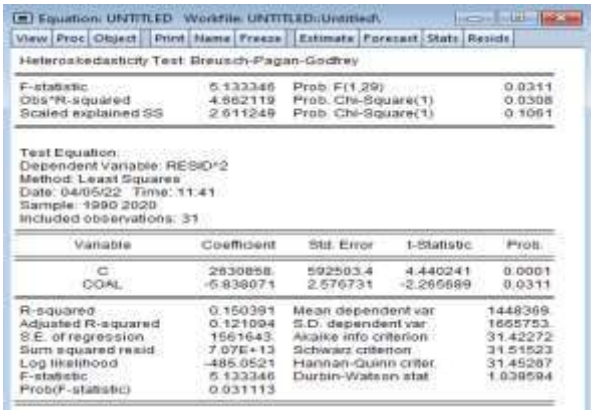

الملحق رقم (17): اختبار الاستقرارية في المستوى GDP

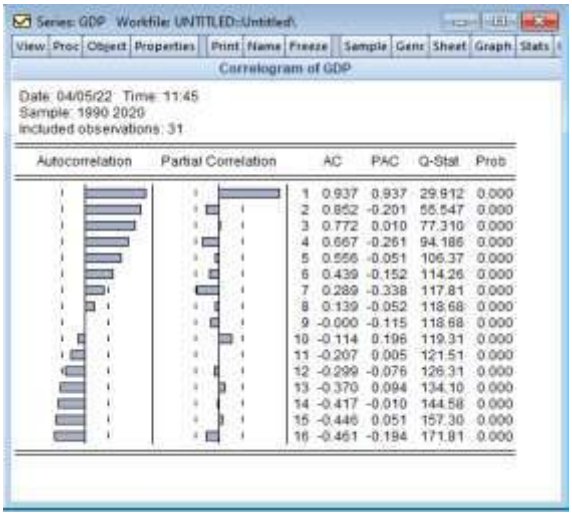

الملحق رقم (18): اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول GDP

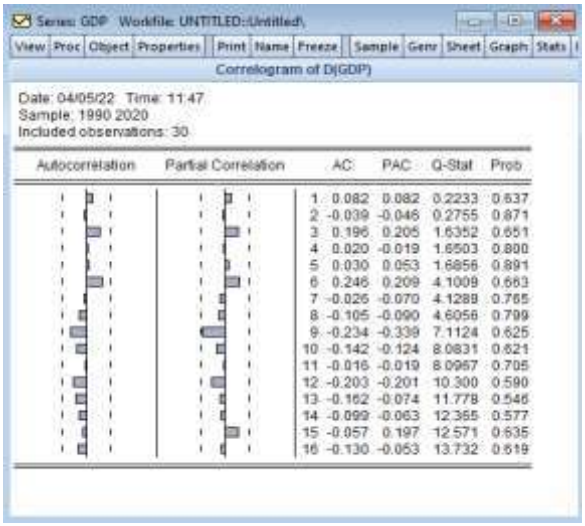

الملحق رقم (19): اختبار الاستقرارية في المستوى COAL

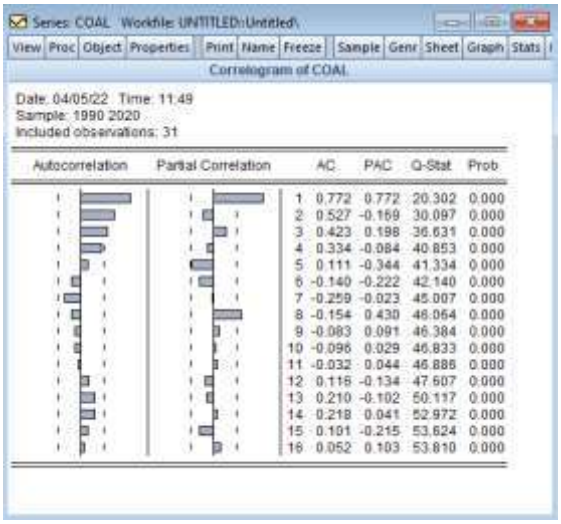

الملحق رقم (20): اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول COAL

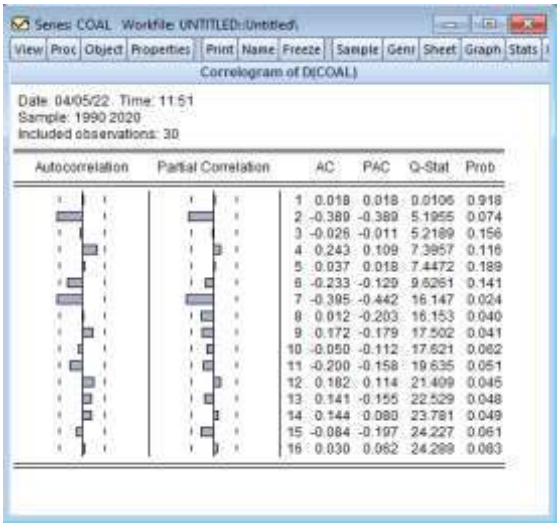

الملاحق الوصفية الخاصة بالنموذج UNPT----OIL+GAZ+COAL

الملحق رقم (21): تقدير النموذج

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: UNPT
Method: Least Squares
Date: 04/07/22 Time: 10:52
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	86.13855	20.79415	4.142441	0.0003
OIL	-0.006454	0.001727	-3.736761	0.0009
GAZ	0.001824	0.002496	0.730458	0.4714
COAL	-1.09E-05	1.52E-05	-0.718580	0.4785

R-squared	0.490485	Mean dependent var	18.18097
Adjusted R-squared	0.433872	S.D. dependent var	7.861504
S.E. of regression	5.915111	Akaike info criterion	6.512812
Sum squared resid	944.6905	Schwarz criterion	6.697842
Log likelihood	-96.94858	Hannan-Quinn criter.	6.573127
F-statistic	8.663856	Durbin-Watson stat	0.268723
Prob(F-statistic)	0.000344		

الملحق رقم (22): اختبار التوزيع الطبيعي جارك بيرا

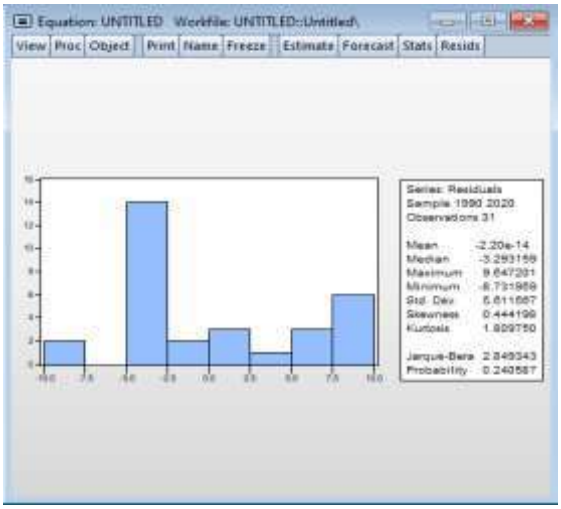

الملحق رقم (23): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	34.60651	Prob. F(2,25)	0.0000
Obs*R-squared	22.77396	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/07/22 Time: 10:56
Sample: 1990 2020
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.658810	11.20289	-0.148070	0.8835
OIL	0.000844	0.000945	0.893733	0.3800
GAZ	-0.002044	0.001379	-1.481473	0.1510
COAL	3.79E-06	8.36E-06	0.454254	0.6536
RESID(-1)	1.056711	0.196377	5.381039	0.0000
RESID(-2)	-0.225530	0.202537	-1.113527	0.2761

R-squared	0.734644	Mean dependent var	-2.20E-14
Adjusted R-squared	0.681573	S.D. dependent var	5.611567
S.E. of regression	3.166572	Akaike info criterion	5.315161
Sum squared resid	250.6794	Schwarz criterion	5.592707
Log likelihood	-76.38500	Hannan-Quinn criter.	5.405635
F-statistic	13.84260	Durbin-Watson stat	1.535302
Prob(F-statistic)	0.000002		

الملحق رقم (24): اختبار تجانس البواقي

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.434520	Prob. F(3,27)	0.0309
Obs*R-squared	8.562463	Prob. Chi-Square(3)	0.0357
Scaled explained SS	2.629806	Prob. Chi-Square(3)	0.4523

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/07/22 Time: 10:57
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	278.2030	87.87945	3.165734	0.0038
OIL	-0.021918	0.007299	-3.002712	0.0057
GAZ	0.005780	0.010551	0.547807	0.5883
COAL	-0.000112	6.43E-05	-1.744243	0.0925

R-squared	0.276208	Mean dependent var	30.47389
Adjusted R-squared	0.195787	S.D. dependent var	27.87555
S.E. of regression	24.99821	Akaike info criterion	9.395400
Sum squared resid	16872.59	Schwarz criterion	9.580431
Log likelihood	-141.6287	Hannan-Quinn criter.	9.455715
F-statistic	3.434520	Durbin-Watson stat	1.171761
Prob(F-statistic)	0.030893		

الملحق رقم (25): اختبار السببية لجرانجر

Group: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/07/22 Time: 11:02
Sample: 1990 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OIL does not Granger Cause UNPT	29	4.09615	0.0295
UNPT does not Granger Cause OIL		0.02988	0.9706
GAZ does not Granger Cause UNPT	29	15.5657	5.E-05
UNPT does not Granger Cause GAZ		0.57803	0.5686
COAL does not Granger Cause UNPT	29	0.33792	0.7166
UNPT does not Granger Cause COAL		0.27880	0.7591
GAZ does not Granger Cause OIL	29	3.10620	0.0631
OIL does not Granger Cause GAZ		0.03433	0.9663
COAL does not Granger Cause OIL	29	3.70038	0.0397
OIL does not Granger Cause COAL		3.51248	0.0459
COAL does not Granger Cause GAZ	29	0.10287	0.9026
GAZ does not Granger Cause COAL		0.84017	0.4439

الملحق رقم (26): اختبار ديكي فولر و فيليب بيرون

Group: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Group Unit Root Test on UNTITLED

Group unit root test: Summary
Series: UNPT, OIL, GAZ, COAL
Date: 04/07/22 Time: 11:11
Sample: 1990 2020
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.89409	0.1856	4	120
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.01454	0.4942	4	120
ADF - Fisher Chi-square	6.76810	0.5618	4	120
PP - Fisher Chi-square	7.15850	0.5196	4	120

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (27): اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول UNPT

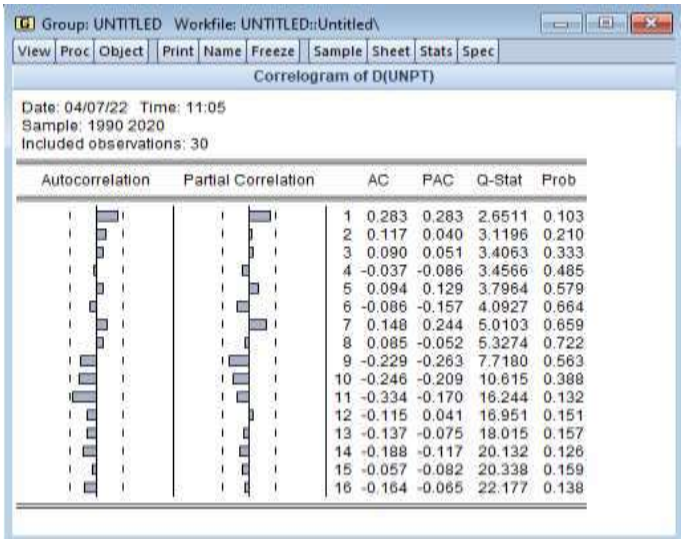

الملاحق الوصفية الخاصة بالنموذج CO2----TFC

الملحق رقم (28): تقدير النموذج

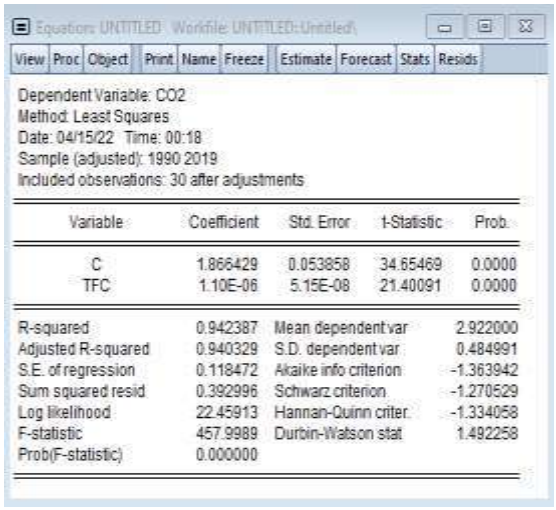

الملحق رقم (29): اختبار التوزيع الطبيعي جارك بيرا

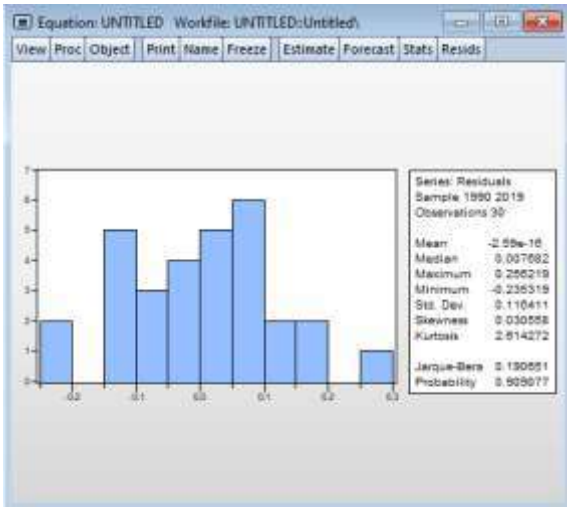

الملحق رقم (30): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

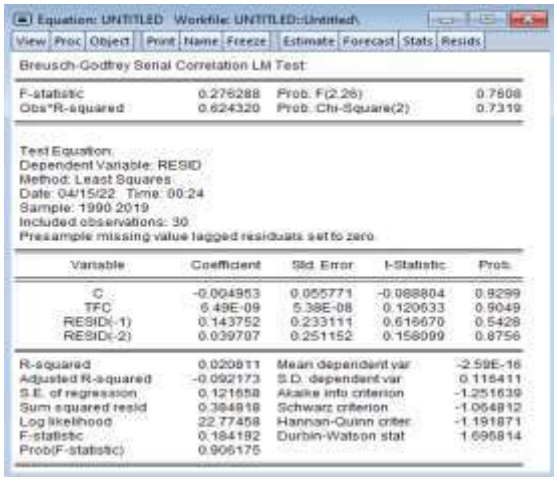

الملحق رقم (31): اختبار التوزيع الطبيعي جارك بيرا

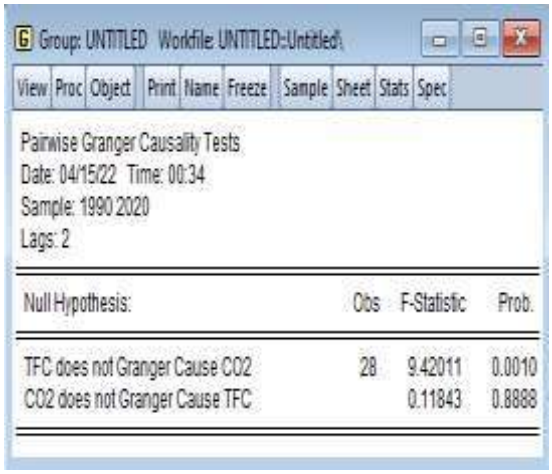

الملحق رقم (32): اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول TFC

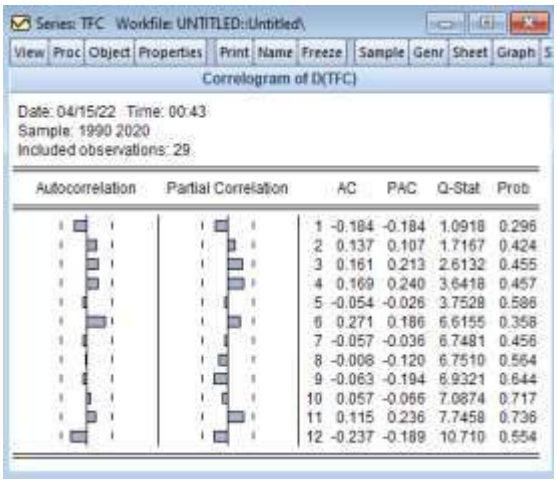

الملحق رقم (33): اختبار الاستقرارية في المستوى TFC

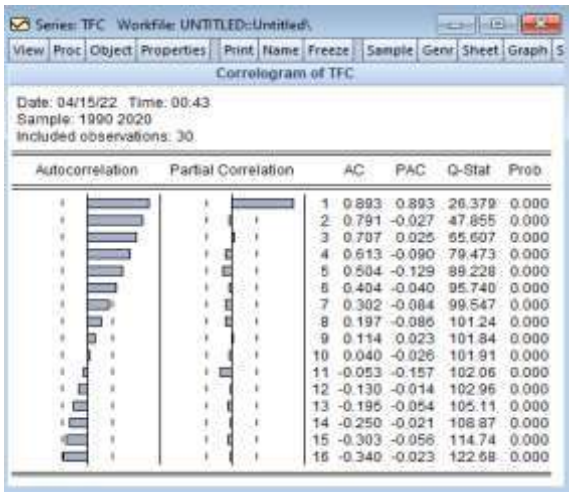

الملحق رقم (34): اختبار الاستقرارية في المستوى CO2

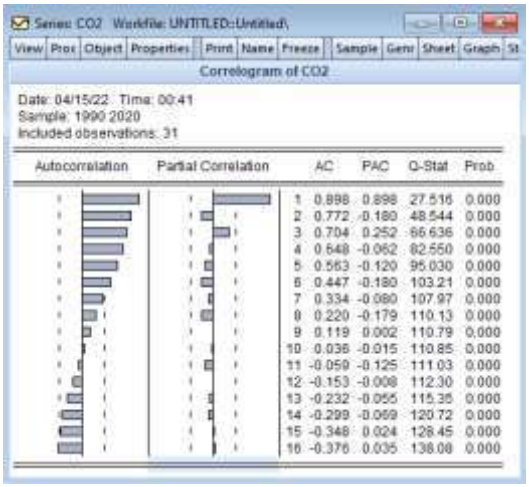

الملحق رقم (35): اختبار تجانس البواقي

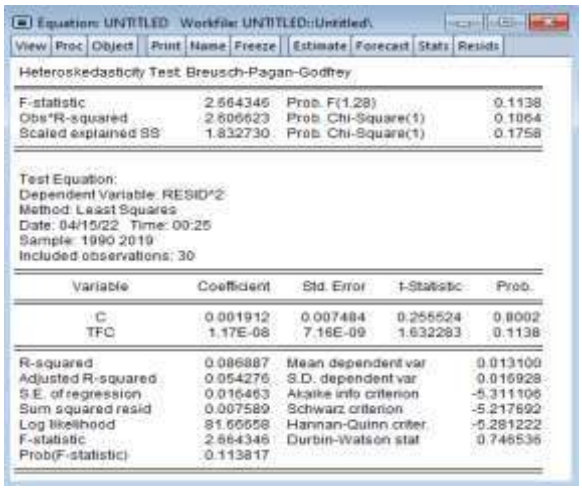

الملحق رقم (36): اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول CO2

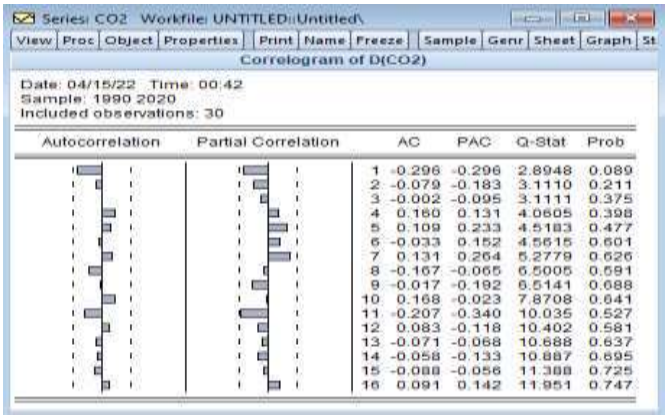

الملاحق الوصفية الخاصة بالنموذج CO2----TFC*

الملحق رقم (37): تقدير النموذج

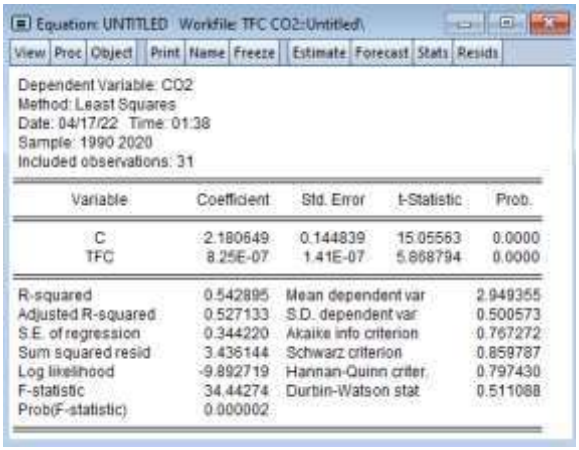
Equation: UNTITLED Workfile: TFC CO2::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: CO2
Method: Least Squares
Date: 04/17/22 Time: 01:38
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.180649	0.144839	15.05563	0.0000
TFC	8.25E-07	1.41E-07	5.868794	0.0000

R-squared	0.542895	Mean dependent var	2.949355
Adjusted R-squared	0.527133	S.D. dependent var	0.500573
S.E. of regression	0.344220	Akaike info criterion	0.767272
Sum squared resid	3.436144	Schwarz criterion	0.859787
Log likelihood	-9.892719	Hannan-Quinn criter.	0.797430
F-statistic	34.44274	Durbin-Watson stat	0.511088
Prob(F-statistic)	0.000002		

الملحق رقم (38): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

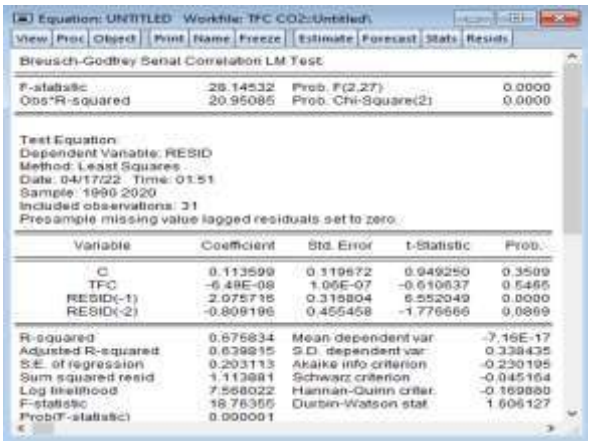
Equation: UNTITLED Workfile: TFC CO2::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	28.14532	Prob. F(2,27)	0.0000
Obs*R-squared	20.95085	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/17/22 Time: 01:51
Sample: 1990 2020
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.113599	0.119672	0.949250	0.3509
TFC	-6.49E-08	1.05E-07	-0.610637	0.5465
RESID(-1)	2.075716	0.316804	6.552049	0.0000
RESID(-2)	-0.809196	0.455458	-1.776666	0.0869

R-squared	0.675834	Mean dependent var	-7.16E-17
Adjusted R-squared	0.639815	S.D. dependent var	0.338435
S.E. of regression	0.203113	Akaike info criterion	-0.230195
Sum squared resid	1.113881	Schwarz criterion	-0.045164
Log likelihood	7.568022	Hannan-Quinn criter.	-0.169880
F-statistic	18.76355	Durbin-Watson stat	1.606127
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم (39): اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول TFC*

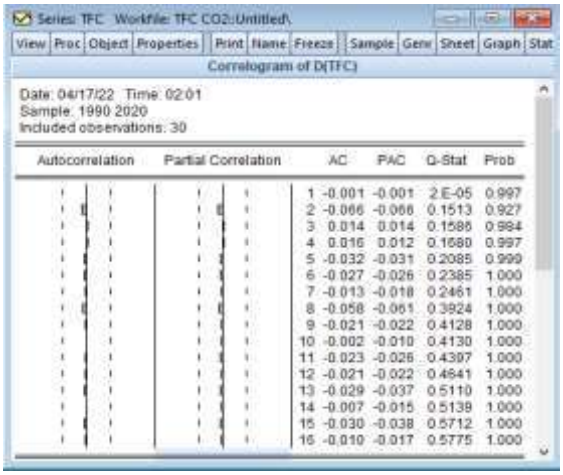
Series: TFC Workfile: TFC CO2::Untitled\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stat

Correlogram of D(TFC)

Date: 04/17/22 Time: 02:01
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.001	-0.001	2E-05	0.997
		2	-0.066	-0.066	0.1513	0.927
		3	0.014	0.014	0.1586	0.984
		4	0.016	0.012	0.1680	0.997
		5	-0.032	-0.031	0.2085	0.999
		6	-0.027	-0.026	0.2385	1.000
		7	-0.013	-0.018	0.2461	1.000
		8	-0.058	-0.061	0.3924	1.000
		9	-0.021	-0.022	0.4128	1.000
		10	-0.002	-0.010	0.4130	1.000
		11	-0.023	-0.026	0.4397	1.000
		12	-0.021	-0.022	0.4641	1.000
		13	-0.029	-0.037	0.5110	1.000
		14	-0.007	-0.015	0.5139	1.000
		15	-0.030	-0.038	0.5712	1.000
		16	-0.010	-0.017	0.5775	1.000

الملحق رقم (40): اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول TFC*

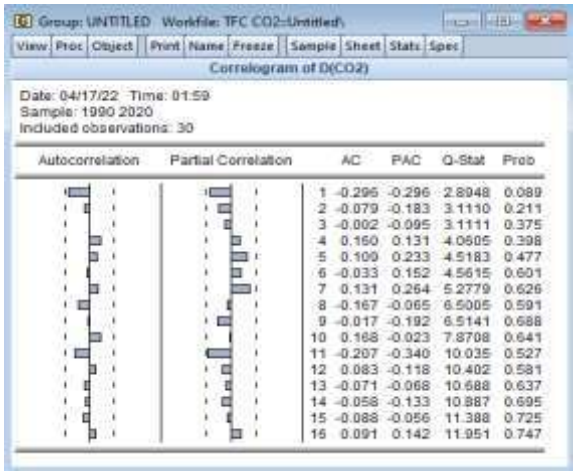
Group: UNTITLED Workfile: TFC CO2::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Correlogram of D(CO2)

Date: 04/17/22 Time: 01:59
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.295	-0.296	2.8948	0.089
		2	-0.079	-0.183	3.1110	0.211
		3	-0.002	-0.095	3.1111	0.375
		4	0.160	0.131	4.0605	0.398
		5	0.109	0.233	4.5183	0.477
		6	-0.033	0.152	4.5615	0.601
		7	0.131	0.264	5.2779	0.626
		8	-0.167	-0.065	6.5005	0.591
		9	-0.017	-0.192	6.5141	0.688
		10	0.168	-0.023	7.8708	0.641
		11	-0.207	-0.340	10.035	0.527
		12	0.083	-0.118	10.402	0.581
		13	-0.071	-0.068	10.688	0.637
		14	-0.058	-0.133	10.887	0.695
		15	-0.088	-0.056	11.388	0.725
		16	0.091	0.142	11.951	0.747

الملحق رقم (41): اختبار تجانس البواقي

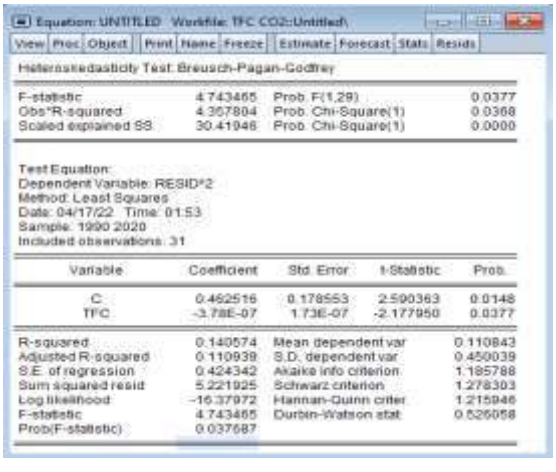
Equation: UNTITLED Workfile: TFC CO2::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	4.743465	Prob. F(1,29)	0.0377
Obs*R-squared	4.357804	Prob. Chi-Square(1)	0.0368
Scaled explained SS	30.41946	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/17/22 Time: 01:53
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.462516	0.178553	2.590363	0.0148
TFC	-3.78E-07	1.73E-07	-2.177950	0.0377

R-squared	0.140574	Mean dependent var	0.110843
Adjusted R-squared	0.110939	S.D. dependent var	0.450039
S.E. of regression	0.424342	Akaike info criterion	1.185788
Sum squared resid	5.221925	Schwarz criterion	1.278303
Log likelihood	-16.37972	Hannan-Quinn criter.	1.215946
F-statistic	4.743465	Durbin-Watson stat	0.526058
Prob(F-statistic)	0.037687		

الملحق رقم (42): اختبار السببية لجرانجر

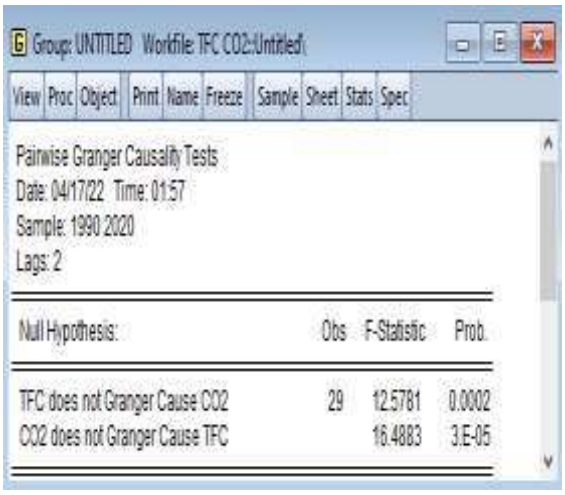
Group: UNTITLED Workfile: TFC CO2::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/17/22 Time: 01:57
Sample: 1990 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TFC does not Granger Cause CO2	29	12.5781	0.0002
CO2 does not Granger Cause TFC		16.4883	3.E-05

االملحق رقم (43): رسم بياني لإجمالي استهلاك الطاقة النهائي في الجزائر حسب المصدر

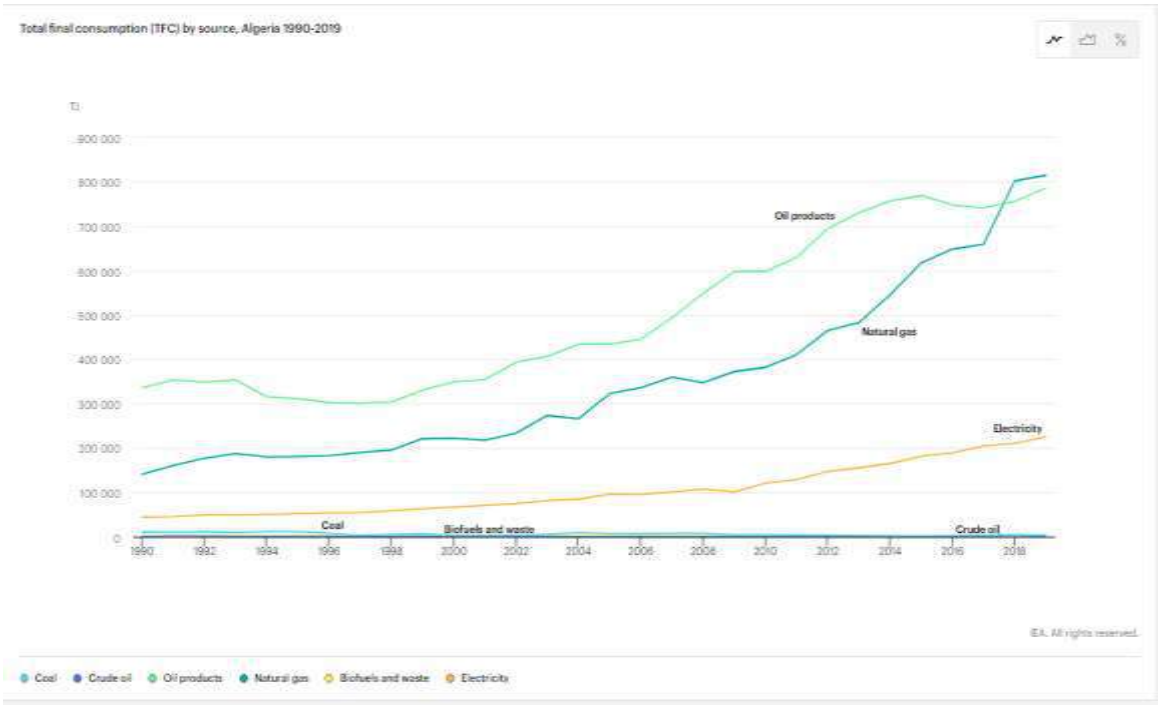

الملحق رقم (44): رسم بياني لإجمالي استهلاك الطاقة النهائي في الجزائر حسب القطاع